

الأممية الرابعة

من ثروتسكي

مؤسساً، إلّا الآن

تأليف: فرانسوا مورو

تقديم: دانيال بن سعيد

تحرير: كميل داغر



مع مقدمة للطبعة العربية

الشورى

الأممية الرابعة

من نرونسكي
مؤسساً، إلى الآن

الكتاب: الأعمية الرابعة، من تروتسكي، مؤسساً، إلى الآن

المؤلف: فرانسوا مورو

تعريب: كميل داغر

الغلاف: مؤسسة مصطفى قانصو للطباعة والتجارة

الناشر: دار التنوير، للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: 00961/1/471357 فاكس: 00961/1/475905

E-mail: kansopress@hotmail.com

kansopress@yahoo.com

جميع الحقوق محفوظة ©

سنة الطبع: 2008

الأممية الرابعة

من نرونسكي
مؤسساً، إلّا الآن

تأليف: فرانسوا مورو

تقديم: دانيال بن سعيد

تحرير: كميل داغر

مع مقدمة للطبعة العربية



بمضاء: محمد تكمين

المقدمة العربية للكتاب

لقد كانت فكرة وجود منظمة أممية ثورية يتجمع ضمنها شغيلة العالم بأسره رداً على وحدة الرأسمالية العالمية في مواجهتهم، وعلى طريق إطاحة سلطة هذه الأخيرة وإرساء مجتمعات الحرية والعدالة والمساواة، همّاً دائماً لدى الثوريين منذ نجاح ماركس وإنجلس وغيرهما في تأسيس أول أممية عمالية عام 1864.

ومثلما دعا لينين وتروتسكي، بعد عام 1914، وتورط معظم أحزاب الأممية الثانية آنذاك في دعم الحرب الامبريالية على حساب شغيلة العالم، إلى تأسيس أممية ثالثة سترى النور بالفعل عام 1919، بدأ تروتسكي منذ عام 1933 يدعو لتأسيس أممية رابعة رداً على إفلاس الثالثة، بقيادة ستالين. فلقد كانت هذه الأخيرة لعبت دوراً حاسماً بعد انحطاطها، الذي تلا وفاة لينين وهزيمة المعارضة اليسارية بقيادة تروتسكي، أمام الصعود المتواصل للبيروقراطية الستالينية، في تنظيم أكثر من هزيمة لقضية الثورة الاشتراكية، كان أهمها بالتأكيد ذلك المتمثل بصعود النازية في ألمانيا واستيلاء هتلر على السلطة وسحقه الحركة العمالية الألمانية، في سياق تحضيره للحرب العالمية الثانية.

بيد أن تأسيس الأممية الرابعة سوف ينتظر عملياً حتى عام 1938، حين اجتمع في باريس، في سرية مطبقة - لأسباب عائدة، من جهة، الى القمع الستاليني الذي تجاوز آنذاك اعدامات الثوريين في الداخل إلى اغتيالهم في الخارج، ومن جهة أخرى إلى القمع الفاشي وسائر أنواع القمع البرجوازي - أربعون مناضلاً وقيادياً ثورياً من 28 بلداً عبر العالم لتأسيس أممية جديدة، كانوا يتطلعون إلى أن تتطور سريعاً لتشكل هيئة أركان الثورة العالمية، التي اعتبر تروتسكي آنذاك أن مقدماتها الموضوعية "ليست ناضجة وحسب، بل أخذت تتعفن". وقد رأى، في الوثيقة

الأهم التي كتبها وصدرت عن ذلك المؤتمر وباتت معروفة مذاك بالبرنامج الانتقالي، أنه " بدون الثورة الاشتراكية في الفترة التاريخية القادمة تتعرض الحضارة الانسانية بأكملها لخطر الكارثة"، وأضاف أن "الازمة التاريخية التي تعاني منها الانسانية تلخص في أزمة القيادة الثورية".

هذا وقد حالت عوامل شتى مذاك دون أن تتمكن الأهمية الرابعة من التحول إلى أهمية جماهيرية قادرة على أن تحل هذه الأزمة وتستوفي شروط صيرورتها بالفعل هيئة الاركان المنوه بها أعلاه. بين تلك العوامل القمع المزدوج، الستاليني والفاشي، الذي أودى بالعديد من مناضليها وقادتها خلال الحرب العالمية الثانية، ومن ضمنهم تروتسكي بالذات الذي أجهز عليه عميل ستاليني في منفاه بالمكسيك في آب 1940، ولكن كذلك الانتصار الذي حققه الاتحاد السوفيتي السابق في نهاية تلك الحرب بعد أن كان عمى البيروقراطية الستالينية، من جهة، وإجهازها، من جهة أخرى، على كل القادة والمناضلين الثوريين الذين رأوا فيهم اعداء لها يهددون سيطرتها المطلقة، ومن ضمنهم عشرات الالوف من خيرة ضباط الجيش الأحمر، قد اتاحا احتلال الجيش النازي أجزاء كبيرة من البلد وتكبيده خسائر هائلة، في العمران والعتاد، ولكن أيضاً وبوجه خاص في الأرواح البشرية التي بلغت اكثر من عشرين مليون قتيل! وهو انتصار، مهما يكن مكلفاً، فقد أنتج واقعاً جديداً سيظل عمر البيروقراطية المسيطرة، ويحول دون حدوث الثورة السياسية التي كان تروتسكي دعا اليها واعتبرها في كتابه الثورة المغدورة، عام 1936، أحد احتمالين لتطور الوضع في الاتحاد السوفيتي السابق، ثانيهما العودة إلى الرأسمالية. وكان بين عناصر هذا الواقع الجديد ما ترتب على اكتساح الجيش الاحمر لأوروبا الشرقية من إرساء سلطات بيرقراطية شبيهة، وحليفة في آن معاً لموسكو، في بلدانها المختلفة، ناهيك عن أن ذلك قد ساعد أيضاً في تعزيز وضع الأحزاب الشيوعية الموالية لموسكو، عبر العالم، وتوطيد سيطرتها على الطبقات العاملة في أماكن وجودها، ما شكل عائقاً بالغ الأهمية أمام نمو الأحزاب الثورية، وكسب أوسع الجماهير العمالية إلى برنامجها. أضف إلى ذلك تمكن البرجوازيات الغربية، بعد الحرب، من أن تحقق نمواً وازدهاراً اقتصاديين واضحين سوف يؤثران بعمق في مزاج تلك الجماهير ووعيمها، الذي بات أكثر ميلاً إلى تقبل الميول والأفكار الإصلاحية. وبالطبع لا بد من أن نذكر، فضلاً عن ذلك، ما شهدته الأهمية الرابعة، في ظل الظروف

المشار إليها، من نزعة انشقاقية، ضمنها، منذ أوائل الخمسينيات، سوف تترك بصمات واضحة على قدرتها على النمو، وستستمر في أحداث مفاعيلها السلبية حتى بعد إعادة التوحيد التي تمت في عام 1963، ولكن بقي خارجها قسم مهم من روافد الحركة الأساسية.

إلا أن الأمية سوف تعرف مع الصعود الثوري الذي شهدته أوروبا في أواخر الستينيات، ولا سيما في فرنسا وإيطاليا، عام 1968 و 1969، نمواً حقيقياً، بحيث تضاعف عدد أعضائها بصورة ملحوظة جداً، في ما اعتبر خروجاً مما كان قد سُمّي اجتياز الصحراء. ولقد كان بين أسباب هذا النمو، عدا الصعود المذكور على صعيد حركة الجماهير، ودور الفرع الفرنسي خلال انتفاضة ايار/ مايو 1968 في باريس، الدور الأساسي الذي لعبته منظمات الأمية، ولا سيما في أوروبا والولايات المتحدة، في دعم الحركات الثورية وحركات التحرر عبر العالم. ومن ذلك المساندة المؤثرة جداً للثورة الجزائرية، وفي ما بعد للثورة الفيتنامية بمواجهة العدوان الأميركي، ومن ثم أيضاً ومنذ نهاية السبعينيات، للثورتين النيكاراغوية والسلفادورية. هذا فضلاً عن الحملات التي كانت تنظمها تضامناً مع الثوريين الذين يتعرضون للقمع الشرس في بلدان شتى، كما الحال عند صدور حكم الاعدام على القائد الفلاحي الثوري في البيرو، هوغو بلانكو، وتنظيمها حملة دفاع عالمية عنه أنقذت حياته. وكما الحال أيضاً بخصوص حكم الاعدام الذي أصدرته حكومة فرانكو الفاشية في اسبانيا عام 1971 بحق ستة من ثوار الباسك، والذي كانت الحملة الكبرى التي نظمتها الامية في كل أوروبا لأجل انقاذهم هي التي أدت إلى وقف تنفيذه. وهو ما أدى إلى اندماج فرع كامل من ثوار الباسك بالفرع الإسباني للأمية الرابعة. والجدير بالذكر أيضاً أن الامية تلعب الآن في الحركة المناهضة العالمية للعولمة، ومنذ نشوء هذه الحركة، كما في الحركة العالمية ضد الحرب، وفي حملات التضامن مع الشعب الفلسطيني، دوراً أساسياً بالغ التأثير.

منذ المؤتمر التأسيسي للأمية الرابعة في العام 1938، بات عدد المؤتمرات التي عقدتها خمسة عشر، كان آخرها في شباط/ فبراير 2003. وهي موجودة الآن في أكثر من أربعين بلداً، ولها وجود مؤثر في أماكن حساسة جداً في أكثر من قارة:

كالبرازيل، حيث يعمل فرعها ضمن حزب الشغيلة، ويضطلع بدور هام في المسعى لوقف اندماج الحزب المذكور وقيادته العليا، بزعامة الرئيس الحالي للبرازيل، لولا دي سيلفا، في المجتمع والدولة البرجوازيين. علماً بأن قسماً لا بأس به من الفرع المذكور، بقيادة إيلويزا إيلينا (التي حصلت في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، عام 2006، على ستة ملايين وخمسمئة وخمسة وسبعين ألف صوت، بمواجهة لولا والمرشح اليميني غارالدو ألكمين، وآخرين)، غادر صفوف حزب الشغيلة، احتجاجاً على سياسة قيادته الحالية، المتجهة يميناً، وعلى طردها هذه الأخيرة، وقياديين آخرين، بحجة خرقهم الانضباط الحزبي وتصويتهم في مجلسي الشيوخ والنواب ضد نظام التقاعد الجديد الذي أقرته حكومة لولا، في سياق سلسلة من التنازلات لصالح اليمين النيوليبرالي. وقد لعب الرفاق المشار إليهم دوراً أساسياً في تأسيس حزب ثوري جديد، هو حزب اشتراكية وحرية (PSOL)، ويحتفظون بعلاقتهم التنظيمية المباشرة بالأممية الرابعة، ويشارك العديد منهم في عضوية اللجنة الأممية، الهيئة القيادية الأساسية للأممية بين مؤتمرين.

وكإيطاليا، حيث نجح فرع الأممية هناك، المندمج في حزب إعادة تأسيس الشيوعية، في تسهيل الفرز اليساري الجذري داخل الحزب، في تاريخ سابق، وخروج اليمين الإصلاحي منه، قبل أن يعود فيتشكل تيار إصلاحي أكثر ثوري جديد في الحزب، يشارك حالياً في حكومة يسار الوسط بقيادة رومانو برودي، على الرغم من الاعتراض الشديد من جانب يسار الحزب، ونقده الحاد لهذا التيار وسياسته اليمينية الفاقدة للاستقلال الطبقي. وهذا اليسار، ومن ضمنه فرع الأممية بخاصة، يشكل الآن مع قوى أخرى من خارج الحزب، عصبة اليسار النقدي (Sinistra Critica)، التي تحوض «معارضة اجتماعية» قاسية للحكومة، ولتعاونها الوثيق مع الإدارة الأميركية وسماحها ببقاء قاعدتها العسكرية في مدينة فيسنتزا وتوسيعها. وكانت قادت مظاهرة ضخمة في روما (80 ألف متظاهر) في 9 حزيران/يونيو الماضي، ضد زيارة الرئيس الأميركي بوش وضد الحرب، وبالتالي ضد مشاركة الحكومة في الجهود العسكرية الغربية في كل من أفغانستان وكوسوفو... لبنان؛ وفي الوقت نفسه ضد سياسة التعاون الطبقي لقيادة حزب إعادة التأسيس، ونحو بناء «يسار بديل، مناهض للرأسمالية، وبيئي، ونسوي، وأممي»، ذي برنامج ثوري.

وكفرنسا، حيث يزداد باستمرار نفوذ العصابة الشيوعية الثورية هناك، داخل الطبقة العاملة الفرنسية، كما على صعيد الشبيبة والطلاب والنساء، وفي حركة أتاك المناهضة للعولمة الرأسمالية. وتضطلع العصابة الآن بدور مؤثر في التحركات الشعبية ضد إصلاحات ساركوزي النيوليبرالية اليمينية.

كما أن للأمية وجوداً مؤثراً أيضاً في الفيليبين وسري لانكا، وأكثر من بلد في أميركا اللاتينية؛ وأقل تأثيراً، وبنسب متفاوتة، في إسبانيا واليونان، وإنكلترا، وسويسرا، وبلجيكا، وهولندا، والهند، وتركيا، والمنطقة العربية (المغرب والجزائر بوجه خاص)، وبلدان أخرى عبر العالم، من بينها لبنان.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الأمية باتت تعتبر، منذ أكثر من عقدين، أن بين مهامها الأساسية السعي، بالتعاون مع قوى ثورية أخرى عبر العالم، غير تروتسكية، إلى إنضاج قيام أممية جماهيرية ثورية لن تكون الأمية الرابعة أكثر من نواة متواضعة لها. أممية قادرة على تنظيم مواجهة ناجحة لتحالف رأس المال المعولم، ومغامراته العسكرية المتنقلة، المهتدة بالدمار الكوني، ناهيك عن نهبه الكارثي للمليارات الكادحات والكادحين والمفقرات والمفقرين.

إن إحدى أهم العلامات المميّزة للأمية الرابعة في عصر إفلاس الستالينية النهائي، وانهيار البيروقراطيات، التي كانت تقيم باسم الاشتراكية سلطتها المشوّهة إلى أبعد الحدود لفكرة الاشتراكية، أنها «حافظت على التراث الثوري حياً، سواء من وجهة نظر نظرية أو من وجهة نظر نضالية، في الفترة الطويلة من مقاومة الستالينية، ولم تسقط في الأخطار العصبوية الملازمة للوضع الأقبلي».

وقد جاء هذا الكلام بقلم دانييل بن سعيد، في مقدمته لكتاب فرانسوا مورو، الأمية الرابعة، معارك ونقاشات، الصادر عام 1993 في كيبيك بكندا، وتصدر ترجمته العربية هذه، في بيروت، بعنوان «الأمية الرابعة، من تروتسكي، مؤسساً، إلى الآن»، بعد إضافة ملحق إليه يضم العديد من القرارات الصادرة بعد وفاة مورو، عن المؤتمر العالمي الرابع عشر (1995)، ثم الخامس عشر (2003)، وذلك بهدف تحيينه، وبالتالي جعله يغطي إضافات في حياة الأمية وتوجهاتها، في الفترة التي تلت صدور

الكتاب، وصولاً إلى السنوات الأولى من قرننا هذا. ناهيك عن نص قديم بالغ الأهمية نشرته مجلة الأممية الرابعة، التي تحمل هذا الاسم، في العام 1947، رداً على قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، آنذاك؛ فالجزأين الأول والرابع من نص أصدرته المجموعات الماركسية الثورية العربية، في العام 1974، بعنوان «الثورة العربية، طبيعتها، وضعها الراهن وآفاقها»؛ وأخيراً كلمة ختامية كان ألقاها، في خريف العام 1992، الرفيق إرنست ماندل، المفكر الماركسي الثوري الكبير، الذي اضطلع بدور مركزي في قيادة الأممية، منذ أواسط الأربعينيات من القرن الماضي، وحتى وفاته في العام 1995، وهي بعنوان: «إما الاشتراكية أو زوال الجنس البشري!».

كميل داغر

2007-11-30

الأممية الرابعة

معارك ونقاشات

تأليف: فرانسوا مورو

تقديم: دانيال بن سعيد

توطئة

توفي فرانسوا مورو في 3 سبتمبر/ أيلول 1993، عن سبعة وثلاثين عاماً، تاركاً خلفه كتابات بقي قسم مهم منها غير منشور. ويشكل كتاب الأهمية الرابعة، معارك ونقاشات، الكتاب الأول من ضمن سلسلة كتب ستضطلع بنشرها دار رياح الغرب Vents d'Ouest.

إن فرانسوا مورو، المؤلف في الاقتصاد السياسي، والناقد الموهوب، والأستاذ الجامعي، ورئيس تحرير جريدة يسارية، والمناضل الثوري، والمشارك في إدارة سلسلة في دار نشر، والقائد السياسي، هو واحد من أولئك الذين عاشوا، في وقت قصير جداً، عدة حيوات بصورة كاملة. والأولى بينها هي بلا أدنى شك حياة المناضل الماركسي الثوري، حياته كتروتسكي. كانت هذه الحياة تشكل شرطاً لكل الحيوانات الأخرى. فكمعضو في الأهمية الرابعة منذ عام 1975، سرعان ما فرض نفسه كقيادي، ومفكر، سواء في منظمته الوطنية أو في الأهمية. كان ينذر نفسه جسداً وروحاً للمعركة الثورية.

أما حياته الثانية فهي حياة المدرس في قسم علم الاجتماع في جامعة أوتاوا. إن فرانسوا مورو، الاقتصادي وعالم الاجتماع، ومؤلف ثلاثة كتب، ومقالات عديدة عن الاقتصاد الكندي، واقتصاد كيبيك، كان قد حظي بصداقة طلابه واحترام زملائه. وفي عام 1992، كان قد جرى انتخابه مديراً لقسمه.

كانت نشاطاته ومسؤولياته المتعددة قد استغرقت كل وقته الحر تقريباً. وغالباً ما اقتصرت حياته "الخاصة" على أبسط تعابيرها. كانت أوقات فراغه إلى حد بعيد مكرسة للكتابة: لصحيفته، اليسار، La Gauche؛ والمجلات مثل، Option-Paix، أو مجلات نضالية وعلمية في آن معاً مثل Critiques Socialistes؛ ولمشاريع مثل الكتاب الذي بين أيدينا، وبالطبع أيضاً لمهنته الجامعية.

كان واحداً من هؤلاء المثقفين الذين يجمعون، في مجمل نشاطاتهم، الأخلاق التحريرية والبحث العلمي. كان كل منهما يغذي الآخر. فعلم الأخلاق لديه كان يمنح البحث حدة اجتماعية وسياسية. ولقد كان هذا يجعله أشد خصباً بكثير من البحث المسمى علمياً «على وجه الدقة»، ذلك الذي يزعم أنه فوق النزاعات الاجتماعية. كان علم الأخلاق هذا يتيح له فهماً أفضل لظواهرات من مثل الاستغلال والاضطهاد (سواء كان اقتصادياً، أو قومياً، أو جنسياً أو غير ذلك). هذا وكان لدى فرانسوا مورو، المربي، همّ أن يجعل أبحاثه سهلة المتناول أيضاً.

إن كتابه، الأهمية الرابعة، معارك ونقاشات، هو بحث تاريخي، وسياسي وسجالي في الوقت عينه. ففي عام 1989، حين لاحظ فرانسوا مورو أنه ليس في متناول القارئ تقريباً أي شيء عن التاريخ السياسي للحركة العمالية العالمية، باشر كتابة هذا النص. كان الهدف الأول لديه أن يساعد الشبان الداخلين إلى عالم السياسة في تكوين نظرة إجمالية بصدد هذا التاريخ منذ انتصار الثورة الروسية وما تلاها من ثورة ستالينية مضادة. لقد كانت هذه الأخيرة نقطة الانطلاق بالذات لولادة الأهمية الرابعة. وبقدر ما كان المشروع يتقدم، كانت تنطرح الأسئلة أكثر، ويعمق المؤلف خططه وغاياته، جاعلاً هكذا من نص نقدي قصير كتاباً ضخماً، حيث يحلل تاريخ الحركة العمالية والطريقة الثورية للتدخل في صراع الطبقات، بهدف استخلاص الدروس لأجل المستقبل.

لقد نُشرت نسخة أولى لهذا الكتاب، بشكل دفتري أبحاث، وذلك في أمستردام، بفضل جهود المعهد العالمي للبحث والتكوين. لكن تداوله بقي محدوداً جداً. لقد أتاح هذا النشر لفرانسوا مورو أن يتلقى تعليقات وانتقادات، وهو ما ساعده في تحسين تحليلاته وتدقيقها. في غضون ذلك، أعاد اشتغال كتابه مراراً، والنسخة المنشورة هنا هي الأحدث التي أمكننا العثور عليها. وقد تضمنت، بشكل ملحق، مخطوطة إضافية من مائة صفحة تقريباً، سوف تنشر لاحقاً في كتاب يضم نصوصه حول السياسة الثورية.

على الرغم من بعض الشوائب، التي لم نصححها دائماً، سوف يكتشف القارئ تاريخاً للعالم مختلفاً جداً عن ذلك الذي تعلمه. وهو سيحدس بأنه كان يمكن أن

يكون مغايراً بالكامل لذلك الذي عاشه، لأنه لم يكن كل شيء مكتوباً سلفاً. سوف يلاحظ أن تاريخ الأهمية الرابعة يبقى، على الرغم من التحولات السلبية، تاريخاً آمياً ثورياً متواصلاً، تاريخ المعركة لأجل الحرية والاشتراكية. وربما سيكون في وسعه أيضاً أن يفهم لماذا استمر التروتسكيون برغم وضعهم كأقليات، تياراً ثورياً منذ العشرينيات ولم يشهدوا حالات انحطاط كبرى، ما عدا عند أطرافهم، على غرار ما حصل لتيارات أخرى في الحركة العمالية غالباً ما كانت، مع ذلك، أكثر عدداً منهم. سوف يرى اليأس، والإرهاب والخيانة التي كافح ضدها هؤلاء الماركسيون في البلدان البيروقراطية، وربما سوف يحس بضرورة تلك المعركة ضد سيادة الرأسمالية وحصتها المحتومة من الآلام. وهو سيكتشف، بشكل خاص، كاتباً ملتزماً، ومتواضعاً أيضاً، مات باكراً، وليست إسهاماته في تقدم معارفنا ضحلة وسريعة الزوال.

ريشار بولين

مقدمة

بين التاريخ والذاكرة

دانييل بنسعيد

تشكل كتابة تاريخ معاصر للأمم المتحدة الرابعة مشروعاً حساساً ومحفوفاً بالأخطار لأسباب عديدة. فبال تأكيد، لا يتعلق الأمر بقضية ناجزة أو تكون رأي نهائي بصدها. ذلك أن الشارحين غالباً ما يكونون في الوقت ذاته الفاعلين. وتبقى قائمة العلاقة العاطفية بالمساجلة. بيد أن هذه الصعوبة المنهجية ليست الصعوبة الرئيسية، وعمل فرانسوا موروي يعطي صورة كاملة عن المشكلة.

كثيراً أقلية في الحركة العالمية العالمية، منبثق من هزيمة تاريخية كارثية (انتصار النازية في ألمانيا والثورة المضادة البيروقراطية في الاتحاد السوفيتي)، وجدت الأمم المتحدة الرابعة نفسها تواجه منذ تأسيسها عام 1938 مجموعة أحداث هائلة ومعقدة: الحرب العالمية والحروب داخل الحرب، وإعادة البناء الرأسمالية، وتشكيل الأحودور* glacis السوفيتي، والثورتين الصينية واليوغسلافية، والاتفاضات المناهضة للبيروقراطية في بولونيا والمجر، ونزع الستالينية في ظل خروتشوف، ونضالات التحرر الوطني في الخمسينيات والستينيات، والثورتين الكوبية والفيتنامية، والثورة الثقافية الصينية، والسلاح الذري وسباق التسلح، والثورتين في إيران ونيكاراغوا، والتدخل السوفيتي في كل من تشيكوسلوفاكيا وأفغانستان، وإعادة توحيد ألمانيا وتفكك الاتحاد السوفيتي... كيف ولقاء أي أخطار يمكن منظمة عالمية صغيرة أن تحتفظ عبر هذه الاضطرابات برؤية موحدة للعالم، وبممارسة متحدة الاتجاه، وبذاكرة واستمرارية، في حين تحطم هذا القدر الكبير من القوى والعقول، وتعرض لتبسيط المهمة وفقدان الاتجاه؟

* معنى الأحودور الحرفي أرض مكشوفة، ذات انحدار خفيف، تسبق موقعاً محصناً. والمقصود هنا بالأحودور بلدان أوروبا الشرقية المتحلقة آنذاك حول الاتحاد السوفيتي السابق (المغرب).

إن كتاب الأممية الرابعة، معارك ونقاشات، هو تعبير عن هذا الجهد، ويمكن أن تبدو العلاقة بعيدة أحياناً بين المنطق الداخلي للنقاش (مع حصته المحتومة من المبالغات السبجالية، والأحكام المتسرعة، وسوء النية)، والمسار الفعلي لصراع الطبقات على المستوى العالمي. إن وجوداً أقلياً مديداً إلى هذا الحد، مع نصيبه من الاضطهادات الستالينية، لا بد أن يتلازم مع علامات مَرَضِيَّة: تفرز المجموعات الصغيرة عُصَابَات الفشل الخاصة بها وتنجز عملها الكثيب، وبالأحرى حين يميل فهم المأساة التاريخية إلى المزج بين حس المسؤوليات والشعور بالذنب.

في عام 1938، كتب تروتسكي أن أزمة البشرية ليست سوى أزمة قيادتها الثورية. وفي فترة محاكمات موسكو، والحرب الأهلية الإسبانية، وعشية الحرب العالمية، كانت الصيغة تمتلك راهنية لا جدال فيها، وتنذر بالضبط بالكارثة الوشيكة. لكن مع دوام الوضع، باتت تستحق دراسة أشد اتساعاً: إذا كانت الشروط «الموضوعية» لمملكة الحرية بالغة النضج، وإذا كانت أزمة البشرية هي أزمة قيادتها، وإذا كان التروتسكيون يمثلون إزاء قيادات خائنة القيادة المخلصة، تكون للخطأ أو العجز عواقب على البشرية من الخطورة بحيث تقارب الخطيئة المميتة. إن انعدام التناسب بين الأهداف والوسائل أنتج في صفوفنا مقداراً مهماً من حالات جنون العظمة والذهان الهذيانى النقدية، ومن التضخيم الكلامي والمغالاة، ومن المآسي المهرجية والمهرجات المأساوية.

مع ذلك، وأبعد من زبد الأشياء هذا، يستحق العناء الرجوع إلى جوهر النقاشات ورهاناتها. إن هذين الاضطهاد والعصبوية يترصدان دائماً منظمة مستمرة في وضع الأقلية زمناً طويلاً. لكنها لا تصبح بالضرورة شيعاً، فإذا تبعنا مسار المؤتمرات، والسجلات، والانشقاقات، وإعادة التوحيد، نلاحظ أن تاريخ الأممية الرابعة لا يفقد أبداً صلته بالواقع. فالمشكلات التي تهزها وتشقها هي بالضبط المشكلات الأساسية بالنسبة لحاضر البشرية ومستقبلها. تحتفظ نقاشاتها ومعاركها بخيط من المعقولة والوضوح. لقد انهارت في الامتحان عوالم فكرية (ذلك الخاص بالستالينيين، أو بالماويين، أو العديد من الشلل المتحدرة من التروتسكية). إن تفسيراً وممارسة جماعيين محافظاً عليهما يقيان، على العكس، علماً

الحالي ممكن الفهم. ولا يعني ذلك بالتأكيد أننا توقعنا كل شيء، وكنا دائماً على حق أو أن بإمكاننا إعفاء أنفسنا من تفحص نقدي للذات. لكننا لا نشاطر الستالينية إفلاسها السياسي والأخلاقي. وهذا هو الشرط الضروري، إذا لم يكن الكافي، للتمكن من استئناف البناء. لأن كوكبنا لم يصبح أكثر قابلية للعيش فيه، ولم يصبح نظام رأس المال مقبولاً في نهاية هذا القرن القاتمة أكثر مما كان في بدايته، أو في عام 1917، أو 1933، أو 1938، أو 1945.

على الرغم من الفخاخ، التي يعي فرانسوا مورو وجودها، تجرأ على تمحيص هذا التاريخ الذي هو قيد الصنع. وقد فعل ذلك بشهامة وتواضع. وبالتأكيد، لسنا على الأرض الثابتة (الموهومة) للموضوعية التاريخية، بل بالضبط بين التاريخ والذاكرة، في مجادلة لا تزال مفتوحة. غالباً ما تستمر خلافات بخصوص المسائل المعالجة. وبفعل اهتمام يمكن تفهمه بالمضي عكس تيار ازدياد المنتصرين المؤقتين، تبدو بعض الأحكام حول دور الأهمية أحادية الجانب أو أنها تفتقر إلى إبراز الفروق الدقيقة. فضلاً عن ذلك، ومع وجود أهمية بالذات يسمح برؤية العالم في آن معا بعيني الـ zek السوفييتي، أو عامل المناجم البوليفي، أو الفلاح الجزائري (أو بمحاولة القيام بذلك)، فإن رؤية هذا التاريخ فيما هو يُصنع لا تفلت من التحديات الإقليمية والثقافية: إن مناضلاً أوروبياً، وأمريكياً شالياً، وأمريكياً لاتينياً، وعربياً، وأفريقياً ويابانياً، يميلون لاستخدام لغة مشتركة، لكنهم لا يمتلكون الرؤيا نفسها، ولا الإضاءة نفسها.

إن عمل فرانسوا مورو، كما هو، وفي الحدود التي عيّنها هو نفسه، يساهم إذن في سد ثغرة بصدد تاريخ الأهمية الرابعة باللغة الفرنسية. وإن مناضلين شباناً يهتمون بالموضوع يمتلكون اليوم مواد ثمينة: مجموعة أعداد مجلة الأهمية الرابعة (التي بات يصعب العثور عليها أكثر فأكثر)، الأجزاء الأربعة لمؤتمرات الأهمية الرابعة في منشورات لا بريس (التي لا تغطي سوى الفترة الممتدة من 1930 إلى 1952)، وكتائب بير فرانك الصغير النافع، الأهمية الرابعة (في دار ماسبيرو). إن نص فرانسوا مورو هو الوحيد الذي يدرس السنوات العشرين الأخيرة بصورة تأليفية. وعلى سبيل التحية والحوار المتوقف للأسف، سوف أسمح لنفسي بأن أقدم بعض التعليقات.

وبما أنها انعكاس لجانب معين آخر من هذه التجربة، تحتفظ حتماً بحصتها من الذاتية، إذاً من الخطأ البشري.



تأسست الأممية الرابعة عام 1938 على فكرة أن أزمة البشرية تتلخص بأزمة قيادتها الثورية. وهذه الفكرة صحيحة بمعنى ما وفي سياق ما. لقد كانت توجد آنذاك حركة عمالية منظمة قوية في أوروبا والولايات المتحدة هدف تياراتها الرئيسية المعلن إطاحة الرأسمالية، حتى إذا كانت منقسمة بصدد الوسائل بين إصلاحيين وثوريين. ولم تكن استمرارية الأجيال قد انقطعت بعد. فحدث أكتوبر التأسيسي لم يكن بعيداً في الزمن (عشرون سنة تقريباً) وكان إشعاعه لا يزال ناشطاً بالرغم من الترميدور* البروقراطي. كان يمكن التفكير بإنصاف بأن التراث البلشفي لا يزال حياً في الاتحاد السوفيتي على الرغم من التطهيرات وأعمال النفي. وكان يمكن الأمل بصورة مشروعة إذاً بأن الظاهرة غير المعروفة سابقاً للاستبداد التوتاليتاري المنبثق من هذه الثورة المضادة لن تقاوم النزاعات المتوقعة وأن حركة التحرر ستستعيد، بنضج متزايد، الاندفاع التي كانت تمتلكها غداة الحرب العالمية الأولى.

لقد أعقبت الحرب العالمية الثانية حقاً موجة ثورية عارمة (الثورتان اليوغسلافية والصينية، والحرب الأهلية في اليونان)، لكن الستالينية لم تتهاو. تلقت، على العكس، إضفاء جديداً للمشروعية خلال النصر على النازية، مع امتداد سيطرتها إلى المعسكر المسمى اشتراكياً وتقاسم القيادة العالمية الذي رمزت إليه اتفاقات يالطا وبوتسدام. إن كتاب ف. غروسمان، حياة وقدر، يبين بصورة دقيقة كيف أن الحرية التي استشفها مقاتلو ستالينغراد ضاعت في النصر بالذات: لا يُطالب المتصورون بتقديم حسابات! ويخطئ دائماً في التاريخ من يستدلون بالقياس، علماً أن هذا واحد من السبل الوحيدة للاستدلال الاستراتيجي. وهذه من جهة أخرى النقطة المشتركة بين العسكريين

* المقصود بذلك الثورة المضادة اليمينية الستالينية، التي كانت تشبه من هذه الناحية ما حصل خلال الثورة الفرنسية في شهر ترميدور 1794 من ردة يمينية أطاحت بحكم الجناح الثوري اليعقوبي (المعرب).

والثوريين. فغالباً ما يكون الأولون متأخرين حرباً واحدة، لأنهم في غياب القدرة على تجريب ترسانتهم الحديثة يكونون محكوماً عليهم أن يفكروا على أساس ترسيمة المعارك السابقة. ونحن نخاطر أيضاً بأن نكون متأخرين دائماً ثورة واحدة. فلا شك أن مؤسسي الأمية الرابعة كانوا قد تخيلوا نهاية الحرب العالمية الثانية على صورة الأولى مع مجالس عمالية في برلين وتورين، وسوفيتات مستعادة في بتروغراد وموسكو. وبما أن السيناريو لم يثبت صحته، لم يتأخر البعض في استنتاج أن من الضروري تغيير المشروع.

في الواقع، كان يمكن أن يرتبط تأسيس الأمية الرابعة بفرضيات استراتيجية (جرى التثبت من صحتها بخصوص قرب اندلاع الحرب، ولم تصدق في ما يتعلق بإطاحة الستالينية)، لكنها لم تكن تنبع من تشخيص. كانت تقوم على برنامج. كان المقصود إعادة تجميع الثوريين على المستوى العالمي انطلاقاً من تأليف للتجارب الكبرى لصراع الطبقات التي حدثت في ما بين الحريين: الثورتان الروسية (السلطة المزدوجة والسوفييتات) والألمانية (الجهة الموحدة)، والنضال ضد الفاشية (المطالب الديموقراطية)، والثورة الصينية (الثورة الدائمة والتحالفات)، والحرب الأهلية الأسبانية والجهات الشعبية، والثورة المضادة البيروقراطية وضرورة الثورة السياسية (الاشتراكية التعددية، واستقلال الأحزاب والنقابات حيال الدولة، والحقوق الديموقراطية). كان الخيط الموصل الحقيقي إذاً الاستمرارية البرنامجية والتنظيمية ضمن منظور النضال لأجل السلطة في أفضل الأحوال، ولأجل مقاومة طويلة الأمد في أسوأها. كان الأمر بين الحالتين، مع ميل للحالة الأسوأ. وكان ذلك الوضع غير المتوقع يطرح مشكلة جديدة على أمية ولدت ضمن شروط لم يسبق لها مثيل: ليس من انتصار ثوري كما كانت حال الأمية الثالثة، وليس من تشكل حركة عمالية جماهيرية كما كان الحال مع الأمية الثانية، وليس حتى من صعود للنضال كما كان حال الأمية الأولى، بل من الجزر والهزيمة، وانطلاقاً من مجموعات مقاومة صغيرة.

إن الطريقة التي أمضت بها فروع الأمية إجمالاً تجربة الحرب، وعرفت كيف تحافظ على موقف أممي، وكيف تجمع بين مقاومة الاحتلال والاستقلال الطبقي، علاوة على الإبقاء على فهم مشترك للأحداث والمهام، على الرغم من التشتت، والقمع، والاختفآت، هذه الطريقة تبرر المنهج والمشروع. أمّا تيارات أخرى، كانت دخلت

الإعصار بقوى أكبر حجماً، فقد اختفت بالكامل. إلا أنه انطلاقاً مما بعد الحرب، وجدت هذه الأممية نفسها تواجه مأزقاً سوف يطبع كل تاريخها اللاحق. ففي مرحلة أولى، كان في وسعها أن تأمل ألا يدوم طويلاً بقاء البيروقراطية الستالينية والرأسمالية، وأن الحريق الثوري مؤجل فقط. لكن انطلاقاً من 1947-1948، ورغم تأثير الثورتين اليوغسلافية والصينية، باتت آثار «إعادة البناء» وخطة مارشال واضحة للعيان. من ذلك بدأت محاولتان اثنتان تشقان طريقيهما:

- واحدة تتسم بتفاؤل نبوي من جهة: سوف ينصفنا التاريخ في الأخير، وتلتحق الجماهير بالبرنامج الذي هو برنامجها حتى إذا كانت تجهله إلى الآن؛
- وأخرى هي الالتحاق، من جهة أخرى، بالحركة الطبقيّة الفعلية كما هي، مع المجازفة بالذوبان فيها: إذا لم تجبّ الجماهير إلى البرنامج، سوف يذهب البرنامج إلى الجماهير.

هذا الملخص الترسيمي يتبصر هو بالتأكيد قائم على النقد الذاتي لجانب من إرثنا. هو خال من أي سخرية. فلقد كانت تلك الأزمنة عقوقاً. كان يصعب الصمود فيما ينبغي أن نصمد. وهو ما حدث بالفعل. وهو يندرج في إيجابيات الأممية، وأولئك الذين ناضلوا وماتوا أحياناً لكي تحيا. وليس المقصود منح الذات شهادات رضى سخية، بل فهم لماذا أمكنها البقاء واقعاً حياً على الرغم من وجود على هذا القدر من الهشاشة. أولاً وقبل كل شيء لأنها لم تنظر إلى العالم يوماً من طرف المنظار الصغير، وعرفت كيف تتخذ موقفها وقراراتها تبعاً لمصالح البروليتاريا العامة والتاريخية وفقاً للمبدأ الأساسي الوارد في بيان الحزب الشيوعي. فحين كان الأمر يتعلق بالاعتراف بالثورة اليوغسلافية ودعمها في وجه تهديدات ستالين، كان ذلك سهلاً نسبياً. ولقد بات ذلك أقل سهولة حين تعلق الأمر بالاعتراف بالثورة الصينية أو الثورة الفيتنامية والدفاع عنها على الرغم من قمع التروتسكيين في الصين وفي فيتنام. كانت تلك الأحداث تطرح فضلاً عن ذلك مسائل سياسية واستراتيجية جديدة لم يكن يقدم أجوبة عنها مجرد فهم الثورة الروسية. كيف نحدد تشكل دولة عمالية جديدة: انطلاقاً من الاستيلاء على السلطة

الذي هو عمل سياسي ذو أشكال متغيرة، في المحصلة، أو انطلاقاً من تحولات اجتماعية بنوية هي بالضرورة سيرورة غير متساوية؟ كيف نفسر ثورات ظافرة من دون حزب ثوري، لا بل ضد إرادة قيادتها المفترضة، أو كيف نفسر أن تكون أحزاب منبثقة من الأمية المستلنة تمكنت من قيادة تلك النضالات الشرسة إلى النصر؟ إن قرار عام 1951 حول الثورة اليوغسلافية والأمية الرابعة يقدم لهذه الأسئلة عناصر جواب إذا كانت تبقى جزئية إلا أنها تطلق تفكيراً خصيباً.

كان ينبغي فضلاً عن ذلك فهم تطور موازين القوى لدى الخروج من الحرب. لقد حدثت ثورات ظافرة وبلبله ضخمة في العالم، لكن الأعمدة صمدت، متمثلة بالنظام الرأسمالي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وبالنظام البيروقراطي في الاتحاد السوفيتي. أعيدت السلطة البرجوازية في باريس، وروما وبروكسل. وإذا كانت خيانة الأحزاب الاصلاحية الأكيدة مسؤولة عن ذلك إلى حدود بعيدة (1)، وإذا كانت سياستها اصطدمت مباشرة بالتطلعات الشعبية، كان يجب أن تنتج من ذلك بصورة منطقية تقصيفات ضخمة في النقابات والأحزاب، يمكن مقارنتها من حيث الانتساع بالتغيرات المفاجئة في المواقع على صعيد الاشتراكية-الديموقراطية الكبرى في ألمانيا بين عامي 1914 و1923. فإذا كانت حصلت أعمال قطع، وانشقاقات، ومغادرات، إلا أنها بقيت هامشية وسرعان ما استعادت الأحزاب الاشتراكية والستالينية هيمنتها المطلقة أو المتقاسمة على الحركة العمالية.

لقد حاول ارنست ماندل أن يقدم، استدلالياً وبعد التجربة، تفسيراً تاريخياً مثيراً للاهتمام (2). كانت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى فترة نمو اقتصادي ومراكمة للقوى على صعيد الحركة العمالية في البلدان الرئيسية. وإذا كانت هذه الحركة العمالية فقدت الاتجاه السليم تحت تأثير سياسات الوحدة المقدسة، فسرعان ما صححت خطأها، وتشكلت من جديد شبكاتها الكادرية، وخرجت من الحرب قوية نسبياً. على العكس، انطبعت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بمراكمة للهزائم التاريخية (ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، روسيا) وانضافت إلى ذلك الآثار المستديمة للحرب. فلنفكر في الاتحاد السوفيتي الذي شهد في ربع قرن اختفاء ما يقارب ربع سكانه بالموت العنيف (إذا جمعنا الحريين العالميتين، الحرب الأهلية،

والتنظيرات والمجاعات في الثلاثينيات!) وكان ينبغي أن يضاف إلى هذا الوجه التاريخي المهم جداً بالتأكيد فهم لشروط الازدهار المتجدد للاقتصاد الإمبريالي الذي لم يكن معروفاً بعد أنه سيجمل اسم «الثلاثينيات المجيدة». إن الفضل يعود بوجه خاص لأرنست ماندل الذي جعل أمراً راهناً، على ضوء نظرية الموجات الطويلة، فهم الدينامية الرأسمالية المعاصرة وتموجاتها. إن كتابيه الأساسيين (البحث في الاقتصاد الماركسي^١، والرأسمالية المتأخرة) الصادرين في عامي 1962 و1970، هما نتيجة تفكير ينطلق من هنا. في الانتظار، أدى التثبيت النسبي لنظام اتفاقات يالطا وعدم حدوث اختراق ثوري إلى إبقاء الأممية الرابعة في نهاية الأربعينيات في وضع أقلّي طويل الأمد لم يكن متوقّعاً. (3)

إن اندلاع الحرب الباردة وحرب كوريا سيشكلان منعطفاً. لقد وضع ميشال بابلو في هذا السياق أطروحته عن بناء الحزب الثوري، ثم عن الحرب القادمة: «تمضي الرأسمالية الآن بسرعة نحو الحرب لأنه ليس لديها من مخرج آخر على المدين القريب أو البعيد» (إلى أين نمضي؟ 1951) «لا نستبعد إمكانية حرب عامة [...]، حرب أهلية عالمية ستكون ثورة من حيث الجوهر (لا سيما في أوروبا أو في آسيا) [...] إلى هذا التصور ينبغي أن تستند منظورات الماركسيين الثوريين بخصوص عصرنا وتوجهاتهم». في الفترة نفسها، كتب ماندل: «ستظهر الفترة ما بين الحربين العالميتين الثانية والثالثة في التاريخ كفاصل مؤقت وستؤكد تاريخياً طريقة تروتسكي القائلة إن البيروقراطية لن تبقى قائمة بعد الحرب» (ما ينبغي الإبقاء عليه وما ينبغي تغييره، أبريل / نيسان 1951). وتشهد هذه النصوص على إرادة الإبقاء ليس فقط على منهج تروتسكي بل أيضاً على تشخيصاته، مع احتمال تنظيم استحقاقاتها. إنها تتيح في الواقع تأجيل إعادة تحديد جذرية لدور الأممية الرابعة. فضلاً عن ذلك، إن تفسير دور القيادتين اليوغسلافية والصينية في سيرورة التحرر القومي حتى النصر لا يرتبط كثيراً بالتاريخ الخاص بكل من الحزبين (بأصلهما، وتكونهما، والزاعات التي ظهرت منذ بداية الثلاثينيات مع قيادة الكومنترن)،

^١ صدر بالعربية عن دار الحقيقة، في السبعينيات، بعنوان النظرية الاقتصادية الماركسية (المعرب).

ويتشبت بصيغة عامة كفاية وردت عن تروتسكي مفادها أنه، في ظروف استثنائية، قد يصبح البرجوازيون الصغار، «بما في ذلك الستالينيون» قادرين على المضي أبعد مما يريدون في طريق القطع مع البرجوازية.

إن التفسير الواسع لصيغة كهذه ينطوي على العديد من العواقب. بادئ ذي بدء من حيث انعدام الدقة فيه: المضي أبعد في طريق القطع مع البرجوازية. لكن إلى أي مدى؟ إلى حد إطاحة الرأسمالية في أكبر بلد في العالم بمواجهة جيش تدعمه الولايات المتحدة بكل قواها، وضد سياسة ستالين بالذات؟ ومن ثم من حيث نتائجه: إذا كانت تكفي ظروف استثنائية وإذا كانت الاستثناءات يمكن أن تتضاعف، لماذا لا نتخيل إمكانية أن تتكرر التجربة اليوغسلافية والصينية، هما أيضاً؟ هذا من جهة أخرى ما يتصوره بابلو في أين نمضي؟ معمماً النتائج الممكنة لضغط الشروط الموضوعية على الأحزاب الشيوعية. ينزع الاستثناء هكذا لأن يصبح القاعدة: يمكن لأزمة وضغط الجماهير أن يقودا «أحزاباً شيوعية مختلفة لتفجير المعركة والمضي أبعد من الأهداف التي حددتها البروقراطية السوفييتية».

إلا أن هذه الإمكانية التاريخية لا تستتبع أن تكون الاتجاهات قيد الفعل كافية لتغيير طبيعة الستالينية. فالثورة السياسية تبقى على جدول الأعمال. وسوف يبين صحة ذلك دعم الانتفاضة العمالية في برلين الشرقية عام 1953. لكن ضمن هذه الشروط الاستثنائية يمكن أن تنمو اتجاهات وسطية داخل الأحزاب الشيوعية قد تصبح شريكة مميزة لأجل إعادة بناء أحزاب ثورية. وفي تعليق لماندل في يوليو/ تموز 1953 حول دلالة المؤتمر العالمي الرابع، يجذّد هكذا نظام مرور الوعي الطبقي بأطوار: تتسم الموجة الأولى بعفوية الجماهير، وتشكّل قيادات تحريرية قبل أن تتعمق حركة باتجاه الماركسية الثورية: «يمكن تلخيص هذه الخصائص الثلاث بصيغة واحدة: أول طور للثورة العالمية هو طور الوسطية»، والتطبيق على نطاق واسع للتكتيك الدخولي في بداية الخمسينيات «يأخذ كل معناه على ضوء منظور كهذا».

لدى إعادة قراءة الوثائق، تظهر هذه السنوات الخمسون المطبوعة بانشقاق كعبور مُمضٍ للصحراء. فالتباعد لم يكن يوماً بهذا القدر بين الشروط الموضوعية، المفترض أنها تستمر في النضج، والعامل الذاتي الذي لا يزال على هزاله. إن فكرتي

«نصف الوعي» و«الطور الوسطي» تُستخدمان لسد الثغرة. مع ذلك، يبدو جليد التاريخ يذوب، مع أوائل الانتفاضات المناهضة للبيروقراطية في عام 1956، من جهة، ومن جهة أخرى مع اندفاع الثورة الكولونيالية في فيتنام والجزائر وكوبا. منذ عام 1956، تؤدي ملاحظة أجوبة تتلاقى مع هذه الأحداث الكبرى إلى فتح السيرورة التي أفضت إلى إعادة توحيد عام 1963. لكن انشقاق 1952-1953 يترك آثاراً مستديمة ويستحق العناء استخلاص بعض الدروس منه. الدرس الأوضح هو أن هذا الانشقاق، بوصفه نتيجة لصعوبات في التحكم بوضع جديد، لم يكن له أساس سياسي ثابت. فإذا كان ينبغي لحالات القطع أن تتدخل، لا يجب أن يحصل ذلك بصورة رئيسية انطلاقاً من نصوص، أو من تشخيصات ذكية، بل من اختبارات عملية. وبالأحرى حين يتعلق الأمر بمنظمات صغيرة، يكون الرابط النضالي الذي يشدها إلى الواقع دقيقاً، ووسائل الاستعلام متناسبة عكساً مع المساحة الاجتماعية، وامكانات التحقق العملية من سلامة القرارات بطيئة ومحددة. إن الاتفاقات بصدد انتفاضتي بولونيا والمجر، ودعم الثورة الجزائرية والثورة الكوبية، كانت تملك وزناً أكبر بكثير وقدرة أعظم على الإقناع من الخلافات النظرية بصدد الحرب القادمة (حتى إذا كانت لتلك التأملات النظرية نتائج عملية). وكما يذكر فرانسوا مورو، تشكل وثيقة مؤتمر إعادة التوحيد بخصوص ترتيب «قطاعات الثورة العالمية الثلاثة» قاعدة سياسية صلبة، حتى إذا كانت هذه الركيزة ثلاثية القوائم عرجاء قليلاً. إن همّ التوازن، الذي يوضح دينامية هذه القطاعات على التوالي بالثورة الكوبية فالانتفاضة المجرية، فإضرابات 1961 في بلجيكا، همّ متصنع، لكن له فضل إدراك سيرورة وليد (في قعر الموجة في أوروبا) وتهيئة الفروع لتجذر الشبيبة الذي سوف يفضي إلى انفجارات 1968.

بالمقابل، إن أحد شروط إعادة التوحيد هو «أرشفة» من دون حساب ختامي لمسألة الدخولية المتفجرة التي كانت تجربتها لا تزال مستمرة آنذاك، لا سيما في أوروبا. إن هذا الصمت، الحذر بلا شك والحكيم في تلك الفترة، ليس مع ذلك عديم الضرر، بمقدار ما لا يسمح باستيعاب دروس تجربة (هي تجربة الخمسينيات) جاءت بعد التجربة التي حفرها تروتسكي في الثلاثينيات. في الحالتين، ليست المسألة بسيطة، وهي لا تمتلك فائدة تاريخية صرفة. ففي الحالتين، وعلى الرغم من

الفروق الكبرى، عبرت التجارب الدخولية عن الاهتمام بالبقاء على ارتباط بحركة الجماهير الفعلية وبعدم البقاء منحشرين في العالم الاصطناعي لحلقات مقفل عليها. ولا شك أنه نتج منها حس مبادرة، وعمل جماهيري، اهتمامٌ بصنع السياسة التي تؤثر في موازين القوى ولا تلخص دعاوة مستنيرة، وباختصار نوع من الثقافة السياسية الخاصة التي لا تزال تميز إلى اليوم العديد من الفروع. للأسف أيضاً، لقد نتج من ذلك نوع من الثقافة المضادة التنظيمية التي تشكل عائقاً ثقيلًا: صعوبة أن تتصور في الزمن، وبصورة منهجية، مسائل التنظيم، والتكوين، وتجديد القيادات. هل هذه الميزات وهذه الأخطاء مرتبطة عضويًا في مجموعات صغيرة؟ كيف يمكن التوفيق بين رشاقة المبادرات، والمنعطفات المفاجئة، والمرونة التكتيكية، والاستمرارية والثبات التنظيميين؟ لقد فشلنا عمومًا في ذلك كله. (4)

إن كشف حساب الدخولية في الخمسينيات أكثر اشكالية مما يوحى به فرانسوا مورو بحذر. لا شك أن الفرع الإيطالي كان الأكثر تفخيخاً بشكل واضح في عام 1968 بالنتائج الواعدة للدخولية في حزب شيوعي جماهيري مرن نسبياً. وبمقدار أقل، كانت تلك هي الحالة أيضاً في ألمانيا. في فترة انطلاق الحركة الطلابية (Sozialistische Deutsche Studentenbund)، كان الرفاق الألمان يشتغلون في (Sozialdemokratische Partei Deutschlands)* وشبيته. يتولد الانطباع بأن كل شيء يتم بعد عام 1968 في غير محله، في الركض لاستدراك فرص ضائعة: التأخر أولاً في الانطلاق في حركة القطع مع الأحزاب التقليدية، ثم الالتصاق بالحركة الوحودية حين تراجع وتحتاج لتوضيح. إذا كانت فرنسا استثناء ناجحاً، فهي تدين بذلك، جزئياً، لفظاظة قيادة الحزب الشيوعي التي ساهمت في حسم النقاش الجاري في الفرع الفرنسي عبر طردها، منذ عام 1965، المعارضة اليسارية في منظمة الشبيبة الخاصة بالحزب. لقد أتاح لنا وجود الشبيبة الشيوعية الثورية (ش ش ث) استقبال أحداث 1968 تحت رايتنا الخاصة بنا ومواجهة التدفق الماوي، الذي اكتسح الشبيبة انطلاقاً من عام 1966.

* الحزب الاشتراكي - الديمقراطي الألماني (م).

رمزياً، تؤكد سنة 1968، وتوسّع، دياكتيك القطاعات الثلاثة المذكورة حول الثلاثة أحداث النموذجية التي هي: هجوم التيت في فيتنام، وبيع براغ، والإضراب العام في مايو/ أيار الفرنسي. هذا التركيب المتفجر يعبر عن نفسه بتجذر للشبيبة التي يحركها نفس أممي عظيم. إلا أن هذه المقدمات المنطقية لعملية تجدد بقيت ضعيفة في الطبقة العاملة بالذات، وبقيت المسافة بين القتالية والوعي السياسي كبيرة.

ثمة هنا جذور يساروية لا جدال فيها أشار إليها فرانسوا مورو. سوف أخاطر مع ذلك (أملاً ألا يكون ذلك بنتيجة حنين) في القول إن تلك كانت يساروية جيدة، فتوية، تعبر بشكل أساسي عن رد فعل سليم على تلوثات الأجهزة القديمة الخاصة بالحركة العمالية. ففي فرنسا، مثلاً، كان يجري النقاش مطولاً بخصوص سوسيولوجيا الطبقة العمالية الجديدة، ومنافع النمو والاندماج. كان يمكن لتأكيد راهنية صراع الطبقات والثورة في هذا السياق أن يعتبر فعل إيمان ربياً جدياً لكنه بلا ريب مخالف للتسلسل الزمني. كان في ذلك ما يدعو لبعض النشوة.

لكثرة ما كررنا بصورة سجالية رغماً عن الأجهزة الإصلاحية القديمة وأمامها أن مشكلة السلطة مطروحة، انتهينا إلى أخذ كلمتنا على محمل الجد: إذا كانت مطروحة فلنطرحها! بالنسبة لبعض مئات من المناضلين الهامشين في القطاعات الأساسية في المجتمع، كان ذلك مزيجاً من الوقاحة وانعدام الوعي. كيف نردم بصورة متسارعة الحفرة المستمرة في عمقها بين الشروط الموضوعية وغياب «العامل الذاتي»؟ تخيلنا تكراراً لـ مايو/ أيار 68، مايو/ أيار 68 ناضجاً، تعبئة عفوية كبرى سوف يكتس خلالها مستوى الطبقة العاملة الجديدة الثقافي وتصميم طليعة صغيرة منضبطة ومتأسكة رقابة البيروقراطيتين النقابية والسياسية على الحركة العمالية. من هنا فيض النشاطية، والإرادوية والأعمال النموذجية، لاسيما أن الخروج غير المتحكم به من الدخولية كان يتركنا من دون إرشادات بخصوص الجبهة العمالية المتحدة. حين كان مناضلونا في الأحزاب الشيوعية أو الاشتراكية، كانوا يبارسون نوعاً من الجبهة المتحدة بالوكالة: كان على الحزب الشيوعي أن يقترح على الحزب الاشتراكي الوحدة من القاعدة إلى القمة، والوحدة النقابية، وحكومة للحزبين

الشيوعي والاشتراكي. لكن حين يتم تشكيل منظمة مستقلة أقلية جداً، تطرح الجبهة المتحدة على الفور (وليس الدعاوة فقط) مسألة موازين القوى، من هنا هاجس تغيير موازين القوى غير الملائمة هذه بفيض من المبادرات والتصميم (5).

يسترجع فرانسوا مورو لإبراز هذه المرحلة اليسارية توجه الفروع الأوروبية بعد المؤتمر العالمي التاسع عام 1969، والتوجه إلى الكفاح المسلح في أميركا اللاتينية. ففي الحالتين، كانت هذه اليسارية أكثر تنوعاً وتناقضاً مما يبدو. إن جذورنا في تاريخ الحركة العمالية، ورجوعنا إلى المؤتمرات الأولى للاممية الشيوعية حمتنا هكذا من الهذيان التي ميزت المنظمات الماوية. لقد تمسكنا دائماً بضرورة بناء النقابات الجماهيرية، ولم نستسلم يوماً للتشهير الخرافي بالأحزاب المتعاملة (المعتبرة مجرد منظمات ملحقة بسلطة أرباب العمل). أمّا في حالة أميركا اللاتينية، فالمسألة أكثر تعقيداً وينبغي أخذ الحذر من منطق النصوص الحصري، فالواقع أهم بكثير. إن الوثيقة التي تبناها المؤتمر التاسع، وثيقة في غير محلها. فهي لا تكتفي بالدعوة إلى الكفاح المسلح، الذي ليس بحد ذاته توجهاً ولا حتى استراتيجية، بل صيغة عامة. لقد أعطت الأولوية بلا جدال لحرب الغوار الريفية، في حين أن هذه الممارسة باتت، بعد مقتل تشي في بوليفيا، موضوعاً لإعادة نظر نقدية في أميركا اللاتينية بالذات. كان التنظيم الأكثر تصميمياً على تطبيق الكفاح المسلح هو الحزب الثوري للشغيلة - جيش الشعب الثوري في الأرجنتين بقيادة روبرتو سانتوشو. منذ عام 1970، أعطى تفسيره الخاص به للصيغة الجبرية المجردة للكفاح المسلح عبر خلق جيش الشعب الثوري. مذاك، بات توجهه يستلهم النظريات الفيتنامية حول حرب الشعب طويلة الأمد (وبالتبعية فهماً تقريبياً للكفاح التحرري الجزائري) أكثر مما نظريات الثورة الكوبية. كان كل شيء ينبع منها بمنطق صارم: التسبب بحالة احتراب، إقامة مناطق محررة، إيجاد حلفاء ديمقراطيين. كانت استراتيجية الحرب طويلة الأمد هذه تستند إلى تداخل صراع فعلي ضد الديكتاتورية العسكرية الأرجنتينية واستباق صراع لأجل التحرر في الحالة المرجحة لتدخل أميركي. كل من كان يذهب إلى الأرجنتين في 1972 - 1973 (إبان السيورة الانتخابية التي أعادت بيرون إلى السلطة) كان يمكنه أن يلاحظ العنف اليومي، لكن أن يفهم أيضاً أن الأمر لا يتعلق ببلد في حالة حرب، وأن هذا التوجه كان يصطدم بحائط.

فضلاً عن ذلك، كان هناك رابط منطقي بين هذا المنظور وسعي سانتوشو وراء دعم عالمي من جانب دول (من هنا الاصطفاف وراء كوبا ورفض إدانة التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا). ومنذ عام 1972، كان ذلك كله موضع انتقادات مكتوبة ونقاشات في الأممية. وكان ذلك برهاناً على أن اليسارية حدودها (6).

كانت تلك حقبة «لينينية مستعجلة» تعترف بالبوروية الأمريكية-اللاتينية على أنها شقيقتها التوأم. كان منظور بناء الحزب، المرتبط بالدخولية، يراهن على انفصال أجزاء كبرى من الأحزاب الاصلاحية وكسب «كوادر منظمّة» أو «رجال (ونساء) موضع ثقة» داخل الطبقة. لم يكن قد تم استبدال هذه الترسمة الوهمية لأجل ذلك. كان الفراغ موهماً بالأمل في «اختراق» سريع مرتبط بانهيار الستالينية على المستوى العالمي. ومن عام 1967 إلى 1976 تقريباً كان انطلاق (أقصى) يسار جديد ظاهرة فعلية في العديد من البلدان، إلى حد هز هيمنة المنظمات التقليدية، لكن من دون التوصل إطلاقاً، ولو من بعيد، لمنافستها. كان المؤتمر العالمي العاشر المنعقد في بداية عام 1974، يحاول التنظير لممارسة السنوات السابقة عبر التنبؤ بأزمات ثورية في البلدان الإمبريالية «في السنوات الخمس» وعبر إعطاء قيمة لفكرة «الطليلة الواسعة». ونحن نقع هنا على إحدى المشكلات المتواترة لمناقشات الأممية: فالخذر المحتوم لمنظمات صغيرة، والامكانات الضئيلة وبطء تداول الأفكار تجعل النقاشات تدور غالباً على الماضي، وتعتبر عن ممارسة باتت فعلية، أكثر مما يتحدث بالمستقبل وتستبقه. ونقاش عام 1974 لا يشذ عن هذه القاعدة: انه يحاول سسئمة (إضفاء تنظيم على) التجربة المنقضية منذ عام 1968 في حين يتم التحضير لمنعطف جديد للوضع العالمي يلي بوجه خاص ركود عام 1973 الاقتصادي وانقلاب التشيلي، والأوروغواي، والأرجنتين في عامي 1973 و1974.

كانت الثورة البرتغالية لعامي 1974-1975 آخر اختبار للسجلات الكبرى التي بدأت في الخمسينيات. ولا أزال اعتقد اليوم أن تيار الغالبية لذلك الحين كان على حق في الجانب الجوهري. لقد بدأنا، منذ إطاحة الديكتاتورية في أبريل/نيسان، نقدم مطالب ديمقراطية من بينها شعار الجمعية التأسيسية (7). وبعد محاولتي انقلاب دستورية ثم عسكرية (في أكتوبر/تشرين الأول 1974 ومارس/آذار

(1975)، كان صحيحاً التشديد على تطوير ومركزة سيرورة فعلية للتنظيم الذاتي (لجان منشآت وأحياء ولجان جنود)، من دون جعل ذلك في موقع معارضة الجمعية التأسيسية المنتخبة. كانت تلك السيرورة غير متكافئة، وضعيفة جداً، لكنها فعلية (لا سيما في سيتوبال)، وليس شائعاً أياً يكن أن نرى في أوروبا القديمة جنوداً ينضمون إلى المتظاهرين مع دباباتهم! بهذا المعنى، كان من شأن تعميق للثورة البرتغالية أن يغير، بدهاء، شروط الانتقال المتفاوض عليه في إسبانيا بعد وفاة فرانكو (في نوفمبر/ تشرين الثاني 1975). بالمقابل، لقد توافق موت الديكتاتور الإسباني عملياً مع استخدام القوة في البرتغال، والثورة المضادة الديمقراطية، وإعادة نظام الدولة بحفز من ماريو سواريس والاشتراكية-الديموقراطية.

كانت تلك بداية منعطف تم في أوروبا والعالم بين عامي 1974 و1978. لقد ضللت الآثار الاجتماعية الأولى للأزمة، وبوجه خاص سياسة التعاون المخجلة من جانب القيادات الإصلاحية الحركية العمالية، وأوقفت الاندفاعات التي نشأت عام 1968. كانت تلك هي التسوية التاريخية في إيطاليا عام 1968. ومعاهدات مونكلوا والقبول بالملكية في إسبانيا عام 1977، وانقسام اليسار وهزيمته في فرنسا في عام 1978. كانت صفحة قد طُويت. بات يبتعد منظور الاختراق حول بوليفيا في تاريخ أسبق، وحول إسبانيا في تاريخ سابق. والمؤتمر العالمي الحادي عشر لن ينعقد حتماً في برشلونة كما كانت تصورت المخيالات الوجدانية المتسلطة عليها صورة كاتالونيا الحرة عام 1936.

إما أن الهزيمة كانت عميقة (ولم تكن تلك هي الحال)، أو أنه كان ينبغي التسليم بأننا بالغنا، بفعل حماس يمكن فهمه، في تصور تأثير أحداث عام 1968 والامكانات المفتوحة مباشرة (هذا الخطأ بصدد أحجام حدث ما يترصد المنظمات الأقلية المدفوعة كالأطفال لرؤية العالم المحيط بها أكبر ما هو في الواقع). أياً يكن، فإن المؤتمر العالمي الحادي عشر لعام 1979 والسلم المفقود بين تيارَي الأمية الكبيرين يحملان طابع ذلك المنعطف. كان الأمر يتعلق بتوافق على الطريقة وعلى المستقبل أقل مما يهدنة بين أبطال رئيسيين منهكين. إن وثائق المؤتمر الحادي عشر تشهد على اتفاق جاء مجدداً في غير محله. فهو يلح على المركزية المستعادة لصراع الطبقات في

البلدان الصناعية (في الوقت الذي تستنفد فيه اندفاعه 1968 وتتم الثورات في أميركا الوسطى وإيران)، ليستتج من ذلك العودة بقوة للنموذج الاستراتيجي الكلاسيكي وللبرنامج التروتسكي القويم. وتنبع من هذا التحليل منطقياً الأولوية التنظيمية المعطاة لوحدة الحركة التروتسكية في العالم، مع تجاوز الخلافات العميقة في الخط. وهذا التحليل يعطي نوعاً من التماسك لارادوية «الانعطاف نحو الصناعة»، لأن الأمر لا يتعلق فقط، في التقرير الذي صوت عليه المؤتمر، بالتصحيح الصبور للاختلالات في الانغراس، بل بالرد على إلحاح تشخيص تجذر عمالي في الحواضر الإمبريالية.

لقد أنقذ هذا المؤتمر الكئيب دعم الثورة الساندينية الذي يثبت صحة أفضل ما في تراث الأممية: الاعتراف بالتجارب الثورية، وتقديم الدعم غير المشروط لها، وإرادة التعلم من تجديدها من دون التخلي عن حرية نقدية تجاه قيادتها. لقد أنقذته أيضاً المساهمات البرنامجية التي تشكلها الوثائق المتبناة بصدد الديموقراطية الاشتراكية وتحرر النساء. لكن السؤال الوجودي يبقى ملحاً أكثر مما في أي وقت مضى: إذا كانت أزمة البشرية تختصر منذ ربع قرن بأزمة قيادتها، لماذا لم تنجح كل استعداداتنا الطيبة في حلها؟ هذا التناقض في حدود المشكلة بالذات يغذي حدة النقاشات والشبهات المتبادلة بالخيانة: بما أن «قوانين التاريخ أقوى من الأجهزة» (كما يقول البرنامج الانتقالي)، ولما كانت لم تتغلب بعد فذلك يعني أن ثمة شيئاً ما مصاباً بالخلل. لذا يحصل بصورة دورية أن يعتقد فرع أو قيادي ملهم أنه وجد العلاج السحري. إن تاريخ الأممية الرابعة مليء بهذه الدعوات الخلاصية.

تشير الوثائق التحضيرية للمؤتمر العالمي الثاني عشر المنعقد عام 1985، على العكس، إلى أن أزمة القيادة الثورية على المستوى العالمي لم يعد يمكن طرحها بتعبير فترة الثلاثينيات. لا تقتصر على أزمة للتوعية وضرورة استبدال قيادات تقليدية مفلسة ببديل لا عيب فيه. فما هو على جدول الأعمال إنما هو إعادة تنظيم اجتماعي ونقابي وسياسي للحركة العمالية وحلفائها على مستوى الكوكب. سوف يتعلق الأمر على الأرجح بسيروية لا متساوية ومديدة، إلا إذا طرأ حدث مؤسس جديد يلعب دوراً شبيهاً بدور الثورة الروسية. ولكي تكون هذه السيروية منسقة بأكبر

قدر ممكن، يمكن أن تشكل الأمية الرابعة أداة فعالة من دون أن يكون في وسعها اعتبار نفسها بعد الآن كالبديل شبه الطبيعي من إفلاس الستالينية والاشتراكية-الديموقراطية: «في غياب أحداث ذات أهمية عالمية من شأنها قلب موازين القوى بين الطبقات والتسبب بإعادة اصطفاف عام للقوى، سوف تبقى إعادة تركيب الحركة العمالية العالمية بطيئة، وغير متساوية ومتمايزة بفروق عميقة. لم يحن الوقت للإعلان المجرد لأمية جماهيرية، ولا للبحث عن قادوميات (دروب مختصرة) على هذه الطريق. لا نزال في بداية تحولات عميقة ومديدة في الحركة العمالية ينبغي أن نتصدى لها عبر الجمع بين بناء الأمية الرابعة كما هي والتعاون مع قوى الطليعة التي تتطور في مختلف البلدان والقارات». وخلال المؤتمر الثاني عشر، كنا نتصور التصدي لسيرورة إعادة تركيب صعبة على قاعدة الدمج بين التجربة الفعلية وعناصر أساسية في برنامجنا (الثورة السياسية المتمثلة بتكون سوليدارنوسك في بولونيا، والثورة الدائمة المتمثلة بالتطورات الثورية في أميركا الوسطى المتقفية أثر الثورة الكوبية). وقد بات المشروع أكثر تعقيداً بعد منعطف التسعينيات. فمع أن دينامية إعادة الرأسمالية لم تستكمل بعد، هي ذي تحرز الغلبة في الشرق. وتراجع الثورة في أميركا الوسطى والتغير في موازين القوى العالمية يطرحان بتعابير أخرى الترجمة العملية للثورة الدائمة في البلدان التابعة. فالتدويل المتزايد لرأس المال وعولمة الاقتصاد يجبران على اعتماد تفصل أشد وثوقاً بين الإجابات الاستراتيجية، التي تمت بلورتها في الثلاثينيات على صعيد دول قومية (انطلاقاً من تجارب الثورة الألمانية) ومنظورات قارية على الأقل (البناء الأوروبي، معاهدة التبادل الحر في أميركا الشمالية).

تتميز الأمية الرابعة، كما هي، بلا جدال، بكونها حافظت على التراث الثوري حياً سواء من وجهة نظر نظرية أو من وجهة نظر نضالية، في الفترة الطويلة من مقاومة الستالينية، ولم تسقط في الأخطار العصبوية الملازمة للوضع الأقلي. وهي لم تصل إلى ذلك من دون أن تتعرض لتشويهات، وهذا أمر طبيعي. لقد سبق أن ألححت مراراً على اختزال مشكلات البشرية، المريح جداً في الزمن، إلى أزمة قيادتها الثورية. إن كل شيء يتوقف بالتأكيد على تفسير هذه الصيغة العامة جداً. مع ذلك نفع على التطبيق الحر في هذه الترسمة الكلاسيكية في نص فرانسوا مورو بصدد

أزمة النظام التي تمر بها بلدان الشرق: «بالطبع، وكما يحصل دائماً، إن غياب العامل الذاتي هو الذي يفسد تحقيق هذه الإمكانية. لكن العامل الذاتي هو ذلك الذي يتغير بالصورة الأسرع في حالات الأزمة». يبدو لي خاطئاً أن نطبق صيغة تعود إلى الثلاثينيات، من دون أي احتياطات، على قرابة قرن من التاريخ المعاصر من دون طرح أسئلة أخرى: من أين تأتي أزمة العامل الذاتي هذه وما هو قوامها؟ هل المقصود مشكلة استراتيجية بحتة؟ ما هي جذورها الاجتماعية؟ ألا يخلص إفلاس ذاتي تاريخي إلى إنتاج نتائج «موضوعية»؟ ماذا في صراع الطبقات عن وحدة الذات والموضوع؟ إذا لم نطرح هذه الأسئلة، نخاطر في إعطاء صيغة تروتسكي تفسيراً ذاتوياً صرفاً: إذا توفرت الشروط الموضوعية، وإذا كانت المشكلة الوحيدة هي العامل الذاتي، وإذا لم نتوصل لحلها، فذلك لأننا أفلسنا نحن بالذات أو تعرضنا دائماً لـ «خيانة» من الداخل. إنها صيغة مختصرة بعض الشيء بحيث لا يمكن أن تفسر عدة عقود من التاريخ.

كما أن وجودنا الأقل غذى مفردات معيارية لعلم أمراض اجتماعي وتاريخي. لقد امتلأ العالم بدول عمالية منحطة أو مشوهة. وجرى اعتبار الستالينية انعطافة على طريق الثورة العالمية. كل هذه التعابير تطرح كمسلمة نمواً تاريخياً طبيعياً، لا مفر منه، لا يمكن أن يكون هناك، بالنسبة إليه، غير معترضات ينبغي تكسيها وانحرافات ينبغي تصحيحها. إن تيارنا، ولا شك أنه الأفضل تسليحاً ديكتيكياً، دفع هكذا ضريته النظرية للضغط التطوري المسيطر في الأميتين الثانية والثالثة. وقد يكون اليوم ملائماً أن يعاد النظر في هذه الرؤية للتاريخ، الممكن تفهمها بمقدار ما تغذي أمل تيار أقل، لكن المضرة بتأمل نظري بخصوص تاريخ هذا القرن.

أخيراً، من دون أن يكون الرابط بين نظريتنا وممارستنا قد انقطع، فهو قد انحل. وليست هذه أدنى العواقب لهذه المسيرة الطويلة ضد الستالينية. لقد أمكن بعض التروتسكيين أن يعتقدوا أحياناً بأن الصبغ الصحيحة في عموميتها (الثورة الدائمة أو الثورة السياسية) تقوم مقام السياسة المموسة. والحال أن كل المشكلة تكمن بالضبط في تجسيد هذا الخط العام: أي تحالفات ننسجها، وكيف نبني الهيمنة البروليتارية في صراع لأجل التحرر الوطني، وأية علاقة بين النضال السياسي،

والعمل الجماهيري والاستراتيجية العسكرية؟ إن حالات الضعف هذه نابعة من الوجود. لكن من المهم أن نعيها ونفهمها عند حافة وضع جديد يفتح أمداً جديدة لممارسة سياسية معاد إحيائها (8).

إن الشروط التي حصل فيها سقوط الستالينية وتفكك الاتحاد السوفيتي تفرض علينا جهود تفكير جديدة. ويبدو تحليل تروتسكي للاتحاد السوفيتي، اليوم أيضاً، الأكثر عملاية. لم يكن يفضي إلى الفرضية الوحيدة لتاريخ ذي اتجاه واحد وثورة سياسية محتومة، بل إلى الخيار بين ثورة سياسية وإعادة الرأسمالية: إما إطاحة البيروقراطية بانتفاضة جماهيرية أو إطاحتها بقصف بالسلع. وإذا خلطنا تفاؤلاً الإرادة بتشاور العقل، تولد لدينا ميل إلى نسيان الفرضية الثانية أو تنسيها. والحال أنه مع مرور الوقت، وتوسع التذير الاجتماعي، وانطباس التقاليد، باتت هذه الفرضية هي الأكثر ترجيحاً. كان الانتقال إلى الركود البريجيني في السبعينيات قد أشار بعد الاختبار إلى أن المنظومة البيروقراطية استنفدت حصتها من الدينامية وأن المجتمع السوفيتي دخل في طور تقهقر بالنسبة إلى النمو الرأسمالي. إن ما حدث منذ سقوط جدار برلين سوف يضع حتماً على جدول الأعمال تفكيراً منهجياً بصدد العلاقة بين الاستيلاء على السلطة السياسية والتحول الاجتماعي، وحول توصيف الدول، وحول مفهومي الطبقات المغلقة والطبقات، متحاشين سهولات مقولات تصنيفية أكثر دينامية.

يتوقف عمل فرانسوا مورو عند عتبة تاريخية. وإذا كانت آثار الستالينية ونتائجها بعيدة عن الاستفاد، فلقد انتهت حقبة بكاملها. وقد كان للأمية الرابعة دائماً، بمثابة هدف، الإبقاء على الاستمرارية الثورية لا أن تكون مجرد المعارضة اليسارية للستالينية. لكن الظروف جعلت دور المعارضة هذا يبقى حاسماً. وفي هذه العلاقة، يحدد المعارض دائماً الطرف الذي يقابله، حتى ولو على مضض. واننيار هذا الأخير ستكون له حتماً نتائج كبرى بالنسبة لمعارضته التاريخية. فللدخول في الحقبة الجديدة التي تبحث عن نفسها، نحن بحاجة أكثر مما في أي وقت آخر، إلى ذاكرة ونقاط استدلال برنامجية. لكن جعل نقاط الاستدلال هذه حالية سيتم حول تجارب مؤسّسة جديدة. وفي الوقت الحاضر، يحرز الغلبة عمل السالب، نزغ واسع

للخرائب والأنقاض، من دون أن تنجي الأحداث التي من شأنها أن ترسم مجدداً، على نطاق واسع، تيارات الحركة الثورية العالمية، كما فعلت في الكومونة، أو الحرب العالمية، أو الثورة الروسية، أو الثورة المضادة الستالينية، في حينها. لكن هذه الأحداث ستأتي.

هوامش

1. حول الحرب الأهلية اليونانية، أنظر دومينيك أود، Les Kapetanios ، باريس، فايار، 1970؛ وعن فرنسا، أنظر غريغوار مادجاريان، Conflits, pouvoirs et société à la Libération، باريس، OGE، 1980.
2. أنظر ارنست ماندل La Longue marche de la révolution، باريس، غاليليه، 1976.
3. منذ عام 1946، أخذ فيليكس مورو Morrow على قادتها تشديدهم، الواقع في غير محله، على «الشروط الثورية الموضوعية» المفصولة عن العامل الذاتي: «إن غياب الحزب يبدل شروطاً لولا ذلك لكانت ثورية». يطالب إذاً بأن يعاد النظر في التشخيصات حول حكم البيروقراطية غير الثابت وحول مستقبل الثورة في أوروبا. ويخلص من ذلك إلى القول أنه في غياب استحقاقات ثورية قريبة، يفرض اصطفاً مؤقتاً إلى جانب الاتحاد السوفييتي نفسه. أما بشأن منظورات البناء، فيلاحظ مورو، ضمن هذه الشروط، صعوبة بناء منظمات مستقلة قوية ويقترح دخولية منهجية في الأحزاب الاشتراكية-الديموقراطية في حين تستمر الأغلبية في إعطاء الأولوية لبناء منظمات مستقلة، مع كتل عند الاقتضاء، داخل الأحزاب الجماهيرية (ما عدا في بريطانيا حيث ينضم الماركسيون الثوريون إلى حزب العمال).
4. لقد سبق أن طرح المشكلة بوضوح التكتيك الدخولي الذي دعا إليه تروتسكي في الثلاثينيات. كانت اقتراحاته تناسب بصورة عبقرية مع تعرجات الوضع وانعطافاته، لكن كان لكل مبادرة جديدة تأثير مفكك على النواة الأساسية. أنظر في هذا الصدد دراستي عن Les Années de formation de la IV^e

Internationale، أمستردام، دفاتر الـ IIRF، 1988.

5. يبدو لي اليوم أن فرانسوا مورو يضخم يساروية تظاهرة 21 يونيو 1973. كانت إحدى المظاهرات الأولى ضد عودة عنصرية أقصى اليمين إلى الظهور، وإذا كانت الحكومة انتزعت منا الشرعية، فهي لم تتوصل لسحقنا كما كانت قد فعلت في السنوات السابقة مع المنظمات الماوية: ذلك أن مبادرتنا كانت شعبية كفاحية وروابطنا مع الحركة العمالية قوية كفاية لحفز حركة واسعة من الاحتجاج والتضامن (شارك فيها الحزب الشيوعي الفرنسي، وإن على مضض) ضد القمع الذي كنا ضحاياه. لكن يبقى صحيحاً أن هذه المظاهرة تندرج في صعود يساروي ستكون له نتائج أجسم بكثير في إيطاليا بعد 1976، وفي اليابان بعد النضالات بخصوص مطار ناريتا. قد يكون مثيراً للاهتمام أن نعرف بالضبط لماذا اتبعنا في فرنسا مساراً آخر.

6. إحدى نقاط ضعف الكتلة الحمراء المطرودة من حزب الشغيلة الثوري - جيش الشعب الثوري عام 1972 هي بالضبط غياب البديل الاستراتيجي لديها. إن هذه المنظمة الدينامية جداً، كانت تعلن ولاءها للأمية الرابعة بخصوص القضايا العمالية الكبرى (تشيكوسلوفاكيا، نقد بلدان الشرق)، لكنها كانت تبذل جهدها لتفعل مثل ح ش ث - ج ش ث في ميدان الكفاح المسلح من دون أن تفهم تماسك ترسيمة استراتيجية محكوم عليها بإفلاس مأساوي.

7. كان الفرع البرتغالي قد نشأ في يناير/ كانون الثاني 1974 في العمل السري، قبل ثورة أبريل/ نيسان بعدة أسابيع. كانت غالبية ضد مواقف أكثرية الأممية وكانت تعارض بوجه خاص شعار الجمعية التأسيسية الديمقراطية خلال الأشهر الأولى من السيرة الثورية.

8. نجد في نص فرانسوا مورو مثلاً على المساجلة المجردة التي تنقل من دون أي تغيير تعابير نقاش عام 1972 بصدد الجبهة الواسعة في الأورغواي. لقد رأى في ذلك أوروبيون أو أمريكيون شماليون، في عز المساجلة، مجرد تكرار

للجبهات الشعبية في الثلاثينيات، بدل التساؤل حول خصوصية بلد تابع، وطريقة كسر هيمنة منظومة ثنائية الحزب، وحول الطرق إلى الاستقلال الطبقي ونحو إرساء جبهة معادية للإمبريالية تحت هيمنة ثورية.

مدخل

بعد مرور خمسين عاما على اغتيال ليون تروتسكي على يد عميل ستاليني، وبسبب أزمة الأنظمة البيروقراطية في بلدان أوروبا الشرقية، يتجدد الاهتمام بمعركة تروتسكي. فبعد ستين عاما من منع الرقابة، أعيد أخيرا نشر مؤلفات تروتسكي. إنهم يكتشفون مجددا نقده للأنظمة البيروقراطية، ويقدرّون في لقاءات مختلفة ملائمة إسهامه النظري. لقد كان منتدى الحوار العالمي حول «تروتسكي»، الذي انعقد في ووبرتال بألمانيا، في مارس/ آذار 1990، حدثا تاريخيا: للمرة الأولى ناقش أساتذة جامعة سوفيتيون تروتسكي في إطار مفتوح للنقاشات والتبادلات مع أنصار أفكاره.

إلا أن إعادة الاعتبار لتروتسكي ليست فقط انتصاراً للحقيقة التاريخية، إنها انتصار أيضا للتيار التاريخي، الذي حافظ، برغم كل العقبات، على نقد ماركسي وثورّي للمجتمعات البيروقراطية. فخلافا لقادة ثوريين آخرين استأصلهم ستالين، ترك تروتسكي وراءه حركة سياسية تأسست على برنامج نضال ضد الرأسمالية وضد البيروقراطية في آن. وكان تروتسكي يعتبر، حتى في نهاية حياته، أن تأسيس الأمية الرابعة هو عمله الرئيسي.

إن حكما كهذا يمكن أن يكون مفاجئا من جانب شخص لعب دورا قياديا في أول ثورة بوليتارية ظافرة في التاريخ، وفي تشكيل أول أمية ثورية جماهيرية، الأمية الشيوعية، كما في تشكيل القوات المسلحة التي ضمنت الدفاع الظافر عن الدولة السوفيتية ضد أعدائها. فإذا نظرنا إلى هذه الإنجازات، ألا نجد أنه أمر ساخر، لا بل مثير للرتاء، أن يكون تروتسكي تمكن من الاعتقاد بأن العمل الأهم في حياته

كان تأسيس أممية جديدة لا يتجاوز عدد أفرادها عبر العالم، بعد خمسين عاما، عشرات آلاف الأنصار؟

كان تروتسكي قد رد سلفا على هذه الحجة بقوله إن ثورة أكتوبر كان أمكن بلا ريب أن تتم من دونه، وإن ليس على الأرجح من دون لينين، والأمر ذاته يقال بخصوص تأسيس الأممية الشيوعية، والانتصار على الثورة المضادة للجيش الأبيض. لكن لم يكن يوجد في الثلاثينيات شخص غيره يمتلك تجربة سياسية جديدة في ثورة أكتوبر وفي معارك الأممية الشيوعية يمكنه أن يتولى تأسيس أممية جديدة أو يريد ذلك. من هنا المسؤولية التاريخية التي كان تروتسكي يحس أنها تنزل بثقلها عليه.

لقد ولدت الأممية الرابعة لأنه لا الاشتراكية-الديموقراطية ولا الأحزاب الشيوعية الستالينية، وهي التيارات السياسية المسيطرة في الحركة العمالية العالمية، كانت لا تزال تدافع عن مصالح الطبقة العاملة، بل على العكس كانت تمثل مذاك مصالح مختلفة عن مصالح العمال، وحتى أصبحت عوائق في طريق تحريرهم، لا بل أدوات سيطرة.

إفلاس الاشتراكية-الديموقراطية

كان هذا الاستنتاج قد فرض نفسه في حالة الاشتراكية-الديموقراطية بفعل سلوكها خلال المذبحة الإمبريالية للحرب العالمية الأولى. فبدلا من معارضة الحرب، كما كانت قد تعهدت علنا عشية اندلاعها بالذات، خضعت الأحزاب الاشتراكية-الديموقراطية للشوفينية، جاعلة من نفسها عميلة مباشرة لمصالح الإمبريالية الخاصة برجوازياتها القومية، أو شريكة سلبية لها في أفضل الأحوال. وبصورة أو بأخرى، كانت قد كشفت عجزها الكامل عن مواجهة البرجوازية في مسائل أساسية.

في الكراس الذي نشره لينين عام 1915 بعنوان إفلاس الأممية الثانية، فسر هذا السلوك بواقع أن الإمبريالية كانت قد نجحت في رشوة الشرائح العليا ذات الامتيازات ضمن البروليتاريا، التي كان يسميها الأرستقراطية العمالية، بواسطة

الدوائر القيادية للبروقراطية النقابية وأعضاء المجالس النيابية الاشتراكيين-الديموقراطيين. كانت الاشتراكية-الديموقراطية قد باتت هكذا أداة مجموعات صاحبة امتيازات نسبياً انتقلت إلى معسكر الدولة البرجوازية «الديموقراطية» وامبريالياتها القومية، ضد مصالح الجماهير العمالية. وكان يجب العمل إذاً على إعادة بناء أحزاب عمالية ثورية جديدة، أحزاب شيوعية.

وكان تروتسكي قد وضع عام 1914 نقداً مشابهاً في كراسته، الحرب والأمية، مشدداً بالأحرى على دور القادة الاشتراكيين-الديموقراطيين واندماجهم الشخصي في الدوائر التي تقود المجتمع البرجوازي، عبر البرلمان، والصحافة، الخ. وبقدراً كان الزعماء الاشتراكيون-الديموقراطيون ينفصلون عن القاعدة العمالية، كانوا يستقنون في التبعية للمجتمع البرجوازي ويدخلون في حالة اتحاد وثيق بمؤسساته. وبدلاً من تمثيل الطبقة العاملة في المؤسسات البرجوازية، كان العكس هو الذي حصل.

وبالتأكيد، كان يمكن للاشتراكيين الديموقراطيين، بصورة روتينية، ودائماً، أن يقدموا مطالب «معقولة» بوصفهم معارضة أمينة للمجتمع البرجوازي. لكن إعلان الحرب كان يضعهم أمام رهان تاريخي: إما أن يقفوا مخلصين لبرنامجهم ويعارضوا الحرب، الأمر الذي كان أفضى بهم إلى التصدي للبرجوازية. أو أن يقبلوا بالحرب ويجعلوا من أنفسهم الشركاء الفاعلين أو السليبين للبرجوازية. وقد اعتمدوا الخيار الثاني، في غالبيتهم الساحقة، مبنين على أي حد باتوا قطعاً في آلة المجتمع البرجوازي.

لقد نجم عن مواقف الدعم الشوفينية للحرب من جانب قادة المنظمات العمالية تضليل الطبقة العاملة ومنعها مؤقتاً من معارضة الحرب، لعدم قدرتها على الاعتماد على منظماتها الطبقيّة الخاصة بها. ففي الواقع، كانت هذه الأخيرة قد باتت أدوات إخضاع الطبقة العاملة لمصالح البرجوازية الكبرى. مع ذلك، كان يمكن التعبئة العمالية المستقلة وحدها أن تمنع الحرب.

ينبغي التشديد على هذه المسؤولية التاريخية الجسيمة التي تقع على الاشتراكية-

الديموقراطية، في وقت تريد فيه هذه الأخيرة تبرئة ذمتها حيال جرائم الستالينية. طبعاً لم يتسن للاشتراكيين-الديموقراطيين أن يبيدوا بأيديهم عشرات الملايين من الأشخاص، لكونهم لم يستلموا يوماً سلطة الدولة. ففي الحكم، أداروا دائماً الدولة البرجوازية. (لكنهم) إذ قدموا الدعم للحروب الإمبريالية والحروب الكولونيالية، جعلوا من أنفسهم مشاركين في أكبر مذابح القرن.

لقد تكتشفت طبيعة الاشتراكية-الديموقراطية المضادة للثورة، بقوة أكبر أيضاً، خلال الموجة الثورية التي اكتسحت أوروبا في السنوات ما بين 1919 و1922. لقد أنقذت الأحزاب الاشتراكية-الديموقراطية آنذاك البرجوازية، لاسيما في ألمانيا، وهي تتحمل المسؤولية المباشرة عن بقاء النظام الرأسمالي في وقت كانت فيه إطاحته على جدول الأعمال. وقد ترك ذلك الجمهورية السوفيتية في حالة عزلة دولية سوف تساهم بقوة، لاحقاً، في انتصار الستالينية. فضلاً عن ذلك، سوف تؤدي تناقضات الرأسمالية بعد سنوات إلى الأزمة الاقتصادية الكبرى، الفاشية، فحرب عالمية جديدة.

بعد سبعين عاماً، ليس من سبب لإعادة النظر في حكم لينين وتروتسكي على الاشتراكية-الديموقراطية. لا بل إنها اليوم أكثر خضوعاً للنظام البرجوازي والإمبريالي العالمي. لقد تخلت معظم أحزابها منذ زمن بعيد عن كل طموح للقضاء على المنظومة الرأسمالية. ومعظمها اهتمت بصورة مكشوفة إلى مفاتن اقتصاد السوق.

غالباً ما تسنى للاشتراكية-الديموقراطية أن تشكل الحكومة في العديد من البلدان الأوروبية، ولم يكن ذلك إلا لتطبيق برامج تقشف رأسمالي لا تختلف إطلاقاً عن برامج الأحزاب البرجوازية. وحتى إذا كان يمكن الأحزاب الاشتراكية-الديموقراطية أن تأسف للاستغلال والاضطهاد، والمجاعات والأنظمة الديكتاتورية المزمطة التي تتلازم مع وجود الرأسمالية، فهي تشارك في المسؤولية عنها، بسبب تضامنها الأساسي مع هذه المنظومة ودور مديرة أعمال الرأسمالية الذي تلعبه طوعاً.

الثورة المضادة الرأسمالية

كان الطابع المضاد للثورة للاشتراكية-الديموقراطية قد بات واضحاً بالنسبة للطبقة العاملة في الثلاثينيات، ولكن لم تكن تلك حال الأحزاب الشيوعية الموالية لموسكو، التي كانت الغالبية الكبرى من الشغيلة في تلك الفترة تعتبرها، خطأ، قوة ثورية، على قاعدة تجربة ثورة أكتوبر. مع ذلك، كانت الأحزاب الشيوعية قطعت علاقاتها نهائياً بأصولها الثورية وتحولت إلى أدوات للبيروقراطية الستالينية التي استولت على السلطة في الاتحاد السوفييتي، ومدافعة عنها. تلك الأحزاب ليس فقط لم تعد أدوات تحرر للطبقة العاملة، بل كانت تعمل مباشرة ضد مصالحها ما أن يبدو ذلك نافعا لديلو ماسية موسكو.

هكذا يمكن أن نفهم سياسة «الجبهات الشعبية» في عامي 1936 و1937، حين جعلت الأحزاب الشيوعية من نفسها المدافعة الأشد حماساً عن المؤسسات البرلمانية البرجوازية والملكية الخاصة ضد التطلعات الثورية لدى الطبقة العاملة. لم تكن سياسة دعم الكتلة «الديموقراطية» داخل البرجوازية هذه، التي تم تبريرها بحجة «النضال ضد الفاشية» لم تكن تجدد تفسيراً، في الواقع، إلا في تحالفات الاتحاد السوفييتي العالمية مع الدول الكبرى الغربية. وقد قاد ذلك أيضاً إلى التخلي عن النضال لأجل استقلال الغالبية الكبرى من المستعمرات في العالم، وبالتالي القبول بالقمع الامبريالي لحركات التحرر الوطني.

مذ انقلبت التحالفات وعقد ستالين معاهدته مع هتلر، جرى التخلي عن خط الجبهات الشعبية، والالقاء بـ «الجبهة الموحدة المناهضة للفاشية» في سلة المهملات، لتتم استعادتها عام 1941، خلال الهجوم النازي على الاتحاد السوفييتي، وتحتفي مجدداً عام 1947، مع بداية الحرب الباردة. لم تعد الطبقة العاملة غير بيدق في لعبة البيروقراطية، بيدق يمكن التضحية به بسهولة للحفاظ على مواقع البيروقراطية.

بيد أن الأحزاب الستالينية احتفظت بدعم قسم هام من الرأي العمالي الذي كان يتماثل مع الاتحاد السوفييتي ويقبل بتبرير تلك الجرائم والخيانات لضرورة الدفاع عن الاتحاد السوفييتي، أول «دولة اشتراكية». ذلك أن جرائم الستالينية كانت قد

باتت مرئية منذ الثلاثينيات، بالنسبة لمن كان يريد رؤيتها حقاً، ولم ينتظر التروتسكيون السبعينيات للتنديد بها وفضحها. لكن غالبية كبرى كانت ترفض رؤية التطهير الكثيفة، ومعسكرات الاعتقال، والمجاعات المتسبب بها إرادياً والحملات المناهضة للسامية، وذبح جيل بكامله من الثوريين، باسم الثورة البروليتارية، المتجسدة في الاتحاد السوفيتي وباسم الدفاع عنه ضد الامبريالية.

كان «أصدقاء الاتحاد السوفيتي» المؤيدون للستالينية يقدمون هكذا خدمة كبرى للامبريالية عبر تسهيل التماثل بين الاشتراكية والستالينية. إن الرأي البرجوازي الليبرالي يستبسل في تقديم جرائم الستالينية على أنها النتائج الضرورية والمحتملة للثورة الروسية، والستالينيون يوافقونهم الرأي في هذا الصدد! في الواقع، لم تكن جرائم ستالين تدرج في سياسة ثورية تشكل وسائلها الإجبارية، بل في سياسة مضادة للثورة كانت التعبير عنها بخصوص السياسة الداخلية.

إذا أردنا اليوم أن نقيم موازنة، ينبغي الاعتراف بأن السياسة الستالينية لم تسرّع نمو الاتحاد السوفيتي الاقتصادي، بل أخرته عبر خلق تفاوتات اقتصادية هائلة بين المناطق، وبين المدينة والريف، وعبر تدمير الزراعة. كما أن دبلوماسيتها العالمية لم تنقذ الاتحاد السوفيتي من الحرب، بل تسببت بها ضمن الشروط الأكثر سوءاً. كما أن القضاء على الامكانيات الثورية في إسبانيا وفرنسا في عامي 1936 و1937، وفي فرنسا وإيطاليا في السنوات 1942-1947، لم يعزز وضع الاتحاد السوفيتي الدولي، بل أدام محاصرة الدول الكبرى الرأسمالية له. ولقد جعل نفى الحريات السياسية للطبقة العاملة في الاتحاد السوفيتي، باسم ديكتاتورية البروليتاريا، على سبيل الافتراض، جعل ذلك من الاتحاد السوفيتي سبباً للنفور وأساء عظيم الإساءة إلى الحركة الثورية في البلدان الغربية.

لقد كانت السياسة الستالينية، إذاً، مشؤومة بالنسبة للاتحاد السوفيتي بالذات، علاوة على إساءتها إلى مصالح الطبقة العاملة عبر العالم، والثورة العالمية، كما يشدد على ذلك التروتسكيون منذ الثلاثينيات. باختصار، كان الحساب سلبيًا على طول الخط. أما مصالح الطبقة العاملة وشعوب العالم، فجرت التضحية بها لأجل مصالح البيروقراطية الموجودة في السلطة في الاتحاد السوفيتي.

مع ذلك، إن الرأي العمالي العالمي الواسع جدا يعترف بجرائم الستالينية ويدينها، إلى حد أن ستالين لم يعد يجد مدافعين عنه الا لدى شلل هامشية بالكامل أو أنظمة بيروقراطية معزولة. والأحزاب الشيوعية تختصر.

إن الحكم الإجمالي الذي أصدره تروتسكي بخصوص الاشتراكية-الديموقراطية والستالينية حظي إذاً بإثبات تاريخي واسع جدا. ولا شك في أن تروتسكي كان يعرف حين قرر عام 1933 التوجه لتأسيس أمة ثورية جديدة أن هذه المهمة ستكون بالغة الصعوبة، لاسيما في سياق الهزائم العمالية التي تسببت بها السياسات المضادة للثورة التي انتهجتها الأحزاب العمالية الكبيرة. لكن لم تكن ثمة، بالنسبة إليه، خيارات أخرى.

الأمة الرابعة والحساب الختامي

يتذرع العديد من الكتاب والتيارات السياسية بنمو الأمة الرابعة الضعيف بعد نصف قرن لتأكيد أن تأسيسها كان خاطئا أو قبل الأوان، أو للتشكيك بصحة برنامجها. للأسف لا يضمن برنامج سليم قوة منظمة. يلزم علاوة على ذلك أن تكون الظروف مؤاتية، وأن تعرف المنظمة كيف تستغل هذه الظروف الملائمة متحاشية الأخطاء المكلفة. إن هذا الكتاب مخصص بشكل رئيسي لاستخلاص الحساب الختامي السياسي والتنظيمي لعمل الأمة الرابعة من وجهتي النظر الموضوعية والذاتية.

إلا أنه ينبغي وضع هذه الكشوفات في إطارها المستقبلي. ذلك أنه أكثر سهولة أن تتم السخرية من تواضع إنجازات الأمة الرابعة من تبيان كيف كان بالإمكان التصرف بشكل أفضل. فهناك في الواقع منظمات ثورية متنوعة نجحت أكثر من فروع الأمة الرابعة المحلية في هذا البلد أو ذاك. لكن إذا اعترفنا بأن الثورة مشكلة عالمية بالضرورة، يجب أن نعترف أيضا بان حلها يتطلب بناء حركة ثورية عالمية، وأنه لن يكفي خليط متنافر من المنظمات الوطنية المبنية على برامج مختلفة ومتباعدة. إذا طرحنا المشكلة على المستوى الذي تنطرح عليه، أي المستوى العالمي، يجب الاعتراف بأنه لم ينجح أحد أفضل مما فعلت الأمة الرابعة خلال نصف القرن المشار إليه. في الواقع، تخلت معظم التيارات السياسية المتخاصمة حتى عن طرح المشكلة.

صحيح أنه بعد خمسين عاما على تأسيس الأممية الرابعة، لم تتوصل إلى أن تقود عشرات الملايين من العمال والعمالات، كما كان توقع تروتسكي أن تفعل حين تحيي الذكرى العاشرة لتأسيسها. لقد بدت الأمور أصعب مما توقع. لكن الأممية الرابعة هي أقوى اليوم بكثير مما كانت إبان تأسيسها عام 1938، ومنها في عام 1948 أو 1968. في الواقع، هي أقوى مما في أي وقت من تاريخها، ماعدا فترات قصيرة في أواسط السبعينيات. وهي تدخل الآن في فترة جديدة من التوسع.

لا ننسى أنه كانت توجد أيضا تيارات أخرى تريد أن تكون ثورية أو مناهضة للرأسمالية في فترة تأسيس الأممية الرابعة، وأن هذه التيارات غالبا ما كانت تضم أعدادا أكبر بكثير مما يضم التيار التروتسكي. كانت تلك بوجه خاص حالة الاشتراكيين اليساريين المتجمعين في المكتب لاجل الوحدة الاشتراكية الثورية العالمية، المعروف أكثر باسم مكتب لندن، والذي كانت تنتمي إليه عدة منظمات قومية مهمة مثل حزب العمال المستقل (ILP) في بريطانيا، والحزب الاشتراكي العمالي والفلاحي في فرنسا (PSOP) والحزب العمالي للتوحيد الماركسي (POUM) في إسبانيا، وحزب العمال النروجي (DNA). هذا التجمع العالمي لم يقيض له البقاء بعد الحرب العالمية الثانية، والمجموعات القومية القليلة الباقية إلى اليوم لم تعد غير آثار من الماضي.

كانت توجد أيضا مجموعات مهمة عدديا تستلهم «المعارضة اليمينية» في الحزب الشيوعي السوفييتي (PCUS)، وهي مجموعات غالبا ما كانت أقوى بكثير من أنصار المعارضة اليسارية. هذا التجمع يستلهم أفكار نيكولاي بوخارين كان يضم في صفوفه عددا من الكوادر الشيوعية في عدة بلدان مهمة كألمانيا، حيث كان عدد أعضائه أكبر بكثير من عدد أعضاء المعارضة اليسارية التروتسكية. إلا أن هذا التجمع كان يقتصر على نقد بعض وجوه التوجه الستاليني، لاسيما خلال «الحقبة الثالثة» للأممية الشيوعية، بين 1928 و1934، الحقبة الموصوفة بـ«اليسارية المتطرفة»، من دون المضي إلى جذر الظاهرة البيروقراطية. وهذا التجمع، هو أيضا، لم يقيض له البقاء بعد الحرب العالمية الثانية.

لا ننسى أيضا الاتجاهات اليسارية المتطرفة المنبثقة من الأممية الشيوعية خلال

العشرينيات والتي كانت تمتلك في البداية قوة لا بأس بها في بلدان كألمانيا وإيطاليا، وتمتع حتى ببعض الانغراس العمالي. وبعد ستين عاما من الوجود كتيار عالمي متميز، باتت اليوم تقتصر على شلل هزيلة، الأمر الذي ليس حال الأهمية الرابعة.

يمكن أن نقارن أيضا تطور الأهمية الرابعة بتطور تيارات أخرى تزعم أنها ثورية، وكانت ظهرت في الستينيات، لاسيما التيار الماوي. لقد اجتذب هذا التيار عبر العالم مئات الآلاف من المناضلين الذين كانوا يعتقدون أنهم ينضمون هكذا إلى الاستمرارية الحقيقية للنضال الثوري الذي خاتمه الأحزاب الشيوعية الموالية لموسكو. لكن هذه القناعة تكشف عن كونها وهما على ضوء سياسة الحزب الشيوعي الصيني، سواء داخل البلد أو على المستوى العالمي. لقد انهارت المنظمات الماوية الرئيسية في أوروبا وأمريكا، حوالى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، في ظرف انحطاط النضالات الاجتماعية. لكن هذا الانهيار المعمم جدا يتناقض مع الحفاظ على المواقع التي كسبتها فروع الأهمية الرابعة في معظم البلدان، على الرغم من هذا الظرف عينه.

يجب أن نلاحظ أيضا الديمومة التي برهنت عنها الأهمية الرابعة، على الرغم من الصعوبات. فالاستمرارية على المستوى العالمي لم تنقطع يوما، مع أنها كانت مرارا على وشك الانقطاع. لقد أمكن فروعا أن تحتفي في بلدان عديدة لتتشكل مجددا في ما بعد مع مجيء قوى جديدة. وبقيت فروع قومية صغيرة على مدى عقود، لتحقيق اختراقا في الأخير خلال أحداث كبرى، كما في مايو / أيار 1968 في فرنسا.

لو أن الأهمية الرابعة كانت مجرد تجمع لمصابين بالحنين وبرغبة الشار، وناتج كبرياء تروتسكي وحسب، لما أثبتت هذا القدر من الحيوية. كانت اضمحلت مع الوقت واختفاء مؤسسيها. لا أحد كان ليلتحق بها اليوم لمجرد الثأر لكبرياء ثورين توفوا قبل نصف قرن.

إذا كانت الأهمية الرابعة استمرت في الحياة، والتجدد والنمو، فلأن برنامجها يتناسب مع الدينامية الفعلية للسيرورة الثورية ولأنه يتصدى لها من وجهة نظر المصالح التاريخية للجماهير العمالية، لا من وجهة نظر هذه البيروقراطية أو تلك، أو

هذا أو ذاك من الاعتبارات الظرفية. على العكس، لقد شهدت الفترة نفسها ولادة وزوال العديد من التيارات التي لم تقاوم تجربة الزمن، لأنها تشكلت على أساس رؤية جزئية أو ظرفية للضرورة الثورية أو لأنها وضعت نفسها في مواقع التبعية للبيروقراطية في السلطة، الأمر الذي كان يضعها، في التحليل الأخير، في تعارض مع مصالح الجماهير العمالية.

الجهة القائمة من التاريخ

هذه الصورة لكشف حساب الأممية الرابعة غالباً ما نوقشت في صحافتها وفي كتابات قادتها الرئيسيين، ونحن لا نزعم تقديم ما هو جديد على هذا الصعيد. لكن ثمة صورة لهذا الكشف أقل وضوحاً بكثير: تلك المتعلقة بمختلف التيارات والتجمعات التي حددت لنفسها مهمة بناء أممية رابعة أخرى خلال العقود الأخيرة. ونحن نعتقد في الواقع أن ثمة نقصاً مهماً على هذا الصعيد في كتابات الأممية الرابعة ولا سيما تيارها الأكثر ثراءً، إن جزءاً كاملاً من تاريخها ينتقل شذرات وسيدخل عما قريب في ميدان الخرافة، إذا لم يتم سد هذا النقص.

يمكن أن نفهم لماذا تنفر الأممية، وقادتها من الانخراط في هذا العمل. فالتصدي لكشف حساب مختلف التيارات التي تنسب نفسها إلى التروتسكية إنما هو الدخول بالضرورة في تاريخ الصراعات الداخلية، والأزمات والانشقاقات التي أصابت الأممية خلال سنوات الخمسين الأولى. ومن المؤكد أنه أكثر إثارة بكثير الكلام على النضالات التي ساهمت فيها الأممية، وعلى أعمالها ومشاريعها.

لا أحد وجد إلى الآن طريقة بناء منظمات ثورية مع تحاشي أن تحصل اختلافات في التوجه تقود أحياناً إلى أزمات وانشقاقات. في الواقع، ليس هذا خاصاً بئاتا بالحركة التروتسكية على وجه الحصر. فحين ننظر إلى تاريخ الحزب البلشفي على ضوء أعمال لينين، نخرج بانطباع أن الأزمات والانشقاقات مثلت 80% من تاريخ الحزب. غالباً ما كان يؤخذ على لينين إصراره على انتقاد التيارات الاشتراكية-الديموقراطية الأخرى على صفحات صحيفة الحزب؛ أما كان أفضل أن يوجه نيران نقده للعدو الطبقي؟ أجل، بالتأكيد. لكن لا يمكن لأجل ذلك إغفال

الخلافات الفعلية التي تعيشها الحركة العمالية والثورية، لأنها تتناول بالضبط طريقة مكافحة العدو الطبقي ولاسيما طريقة بناء الأداة التي لا غنى عنها للنصر، الحزب العمالي الثوري والأهمية الثورية.

في العديد من البلدان، يواجه المناضلون عدة منظمات تنتسب إلى التروتسكية أو إلى الأهمية الرابعة. ومعروف هو القول المأثور المشهور لكن غير الصحيح: كلما كان هناك تروتسكيان، ظهرت منظمة، وحين يصبحان ثلاثة، يحدث انشقاق. لقد كان التيار الماوي، هو أيضا، ينقسم إلى عدة تيارات فرعية عالمية وإلى عدة منظمات متعادلة بغنى بعضها مع البعض الآخر في معظم البلدان التي يوجد فيها. فليس ما يدهش إذا صادفنا الظاهرة نفسها لدى التروتسكيين.

يمكن اعتبار هذه المسائل تتعلق بعلم الشُّلل عديم الفائدة واستبعادها، لكن يجب الكلام عليها، إذا لم يكن لشيء فلتوضيح المسألة للأشخاص المهتمين الذين يريدون معرفة ماهيتها ويودون أن يفهموا، وأيضا لأن الخلافات كانت تدور عموما حول مشكلات فعلية للتوجه الثوري، على الأقل في البدء. إن نقاشها ينطوي إذاً على مصلحة سياسية تتجاوز علم الشُّلل البسيط.

مساجلات غير متساوقة

يجب توضيح أن المساجلات بين تيارات تنسب نفسها إلى التروتسكية اتسمت دائما بطابع غير متساوق إلى هذا الحد أو ذاك. ففي حالة الأهمية الرابعة، عباً النضال ضد المنظمات المسيطرة في الحركة العمالية، دائما، قدرا من النشاط أكبر بما لا يقاس مما عبأت المعركة ضد منظمات أخرى تنسب نفسها إلى التروتسكية، وهي منظمات كان تأثيرها أضعف بشكل محسوس وهذا أمر طبيعي. لكن لم تكن تلك حالة تلك المنظمات المنتسبة إلى التروتسكية، التي كرس معظمها، على العكس، الجزء الأكبر من جهوده لنقد الأهمية ومقاتلتها بوصفها تيارا مراجعا، برجوازيا صغيرا، وسطيا، لا بل مضادا للثورة. وفي حالتها أيضا، كان ذلك طبيعيا، لأنه كان يكمن في ذلك بالضبط مبرر وجودها، بوصفها تيارات خارجية ومعادية للأهمية الرابعة.

هذه المجموعات تقدم لأعضائها روايتها لتاريخ الأهمية الرابعة ونقاشاتها،

مذكرة إياهم بها باستمرار، في مناسبة وفي غير مناسبة، وتعرضها دائما بإسهاب في منشوراتها. أما من جهة الأممية فينبغي، على العكس، تعميم المعلومات الضرورية من عشرات المصادر التي يصعب العثور على بعضها، وهذه المسائل لا تعالج إلا بالمصادفة في المنشورات. ولقد تمتعت المجموعات الموجودة خارج الأممية على امتداد زمن طويل بشبه احتكار بخصوص تاريخ الأممية الرابعة، ولم تتضايق من استغلاله.

كان الطابع التكتلي للمجموعات المخاضمة للأممية الرابعة يعطيها «ميزة» أخرى في المساجلة، فكل واحدة منها كانت تمتلك روايتها الرسمية لتاريخ الحركة التروتسكية. لكن الأممية الرابعة ليست، بالمقابل، تكتلا، بل هي منظمة عالمية تضم أعضاء من أصول متنوعة لديهم حساسيات سياسية مختلفة جزئيا ويمكن أن تكون لهم تقديرات مختلفة بخصوص بعض فصول تاريخها. ونحن مقتنعون بأن التقديرات المقدمة في هذا الكتاب ستلقى، عموما، موافقة غالبية كادراتها الحاليين، لكن آخرين قد يمتلكون تقديرا آخر بصدد نقاط شتى. إن الأممية الرابعة لا تمتلك تاريخا رسميا وترفض فكرة التاريخ الرسمي بالذات. بالطبع، ينبغي استخلاص كشف ختامية، لكن المناقشات ينبغي بادئ ذي بدء وقبل كل شيء أن تفيد في توضيح الأعمال التي يلزم القيام بها، لا في إعادة تفسير الماضي.

لكن هجمات التيارات المفترض أنها تروتسكية خارج الأممية الرابعة كانت لا شيء تقريبا إذا قورنت بحملات الافتراء الستالينية والماوية ضد «الهلترين-التروتسكيين»، أو بحملات القسوى البرجوازية ضد «المحرضين المحترفين» و«الإرهابيين». ويمكن أن يفهم المرء جيدا واقع أن هذه الهجمات لم تكن أولوية بالنسبة للأممية. لكن النتيجة المؤسفة لهذا الواقع هي أن المناضلين، المحتكين بادئ ذي بدء بهذه أو تلك من المجموعات المشهورة، لم يكونوا يملكون سببا للتشكيك بروايتها للوقائع، لأنهم لم تكن أمامهم رواية الأممية. وذلك كان يمكن أن يفسر حتى بأنه صمت المذنب، أو تسليم ضمنى بصحة المزاعم المقدمة.

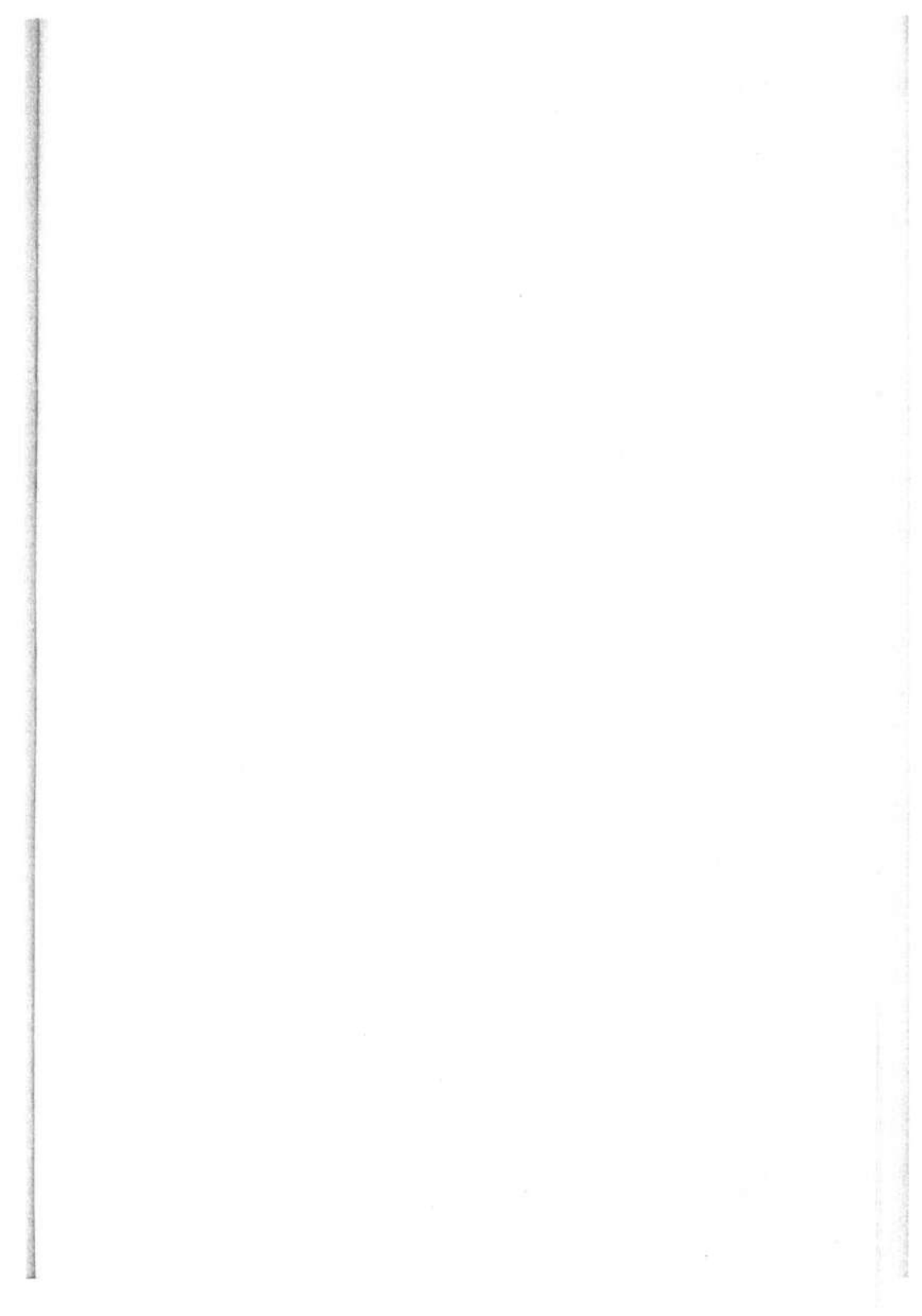
إن أحد أسباب هذا الإهمال يكمن بلا ريب في قناعة الأممية وفروعها بأن المجموعات التروتسكية الخارجية لم تكن تمثل سوى مخلفات ماض مؤلم، معدة لأن

تضاءل أهميتها أكثر فأكثر كلما تطورت القوى الثورية الجديدة وانضمت إليها. كان ينبغي التوجه إذاً نحو هذه القوى الجديدة ونحو المسائل الجديدة المطروحة في النضال الثوري، لا نحو قوى تصر على تكرار نقاشات الخمسينيات، وبطريقة أكثر فأكثر تشويهاً، فضلاً عن ذلك. وعموماً، يمكن القول إن هذا الحكم كان سليماً، لأن معظم التجمعات التروتسكية خارج الأمية هي في حالة احتضار حالياً. مع ذلك فهذه التجمعات اجتذبت عدداً من المناضلين مساوياً تقريباً لعدد أعضاء الأمية الرابعة، خسرتهم في غالبيتهم بصورة نهائية. وربما كان موقف أكثر نشاطاً حد من الخسائر.

فضلاً عن ذلك، إن انفجار الأميات التروتسكية المختلفة المنافسة للأمية الرابعة خلال السنوات الأخيرة أفضى إلى إعادة العديد من أنصارها النظر في مواقفهم، والعديد من هؤلاء التحقوا بها فعلياً أو اقتربوا منها. لذا حان الوقت لاستخلاص كشف ختامي سياسي-تنظيمي للتيارات المختلفة التي حددت لنفسها مهمة بناء أمية رابعة أخرى وللطرق التي استخدمتها لأجل ذلك خلال العقود الأخيرة. من جهة أخرى، تبقى المسائل الداخلة في تلك النقاشات والمسجلات مهمة للحركة، وللترية السياسية للقوى الجديدة التي تنضم إلى الأمية اليوم.

نحن لا نزعم القيام بعمل المؤرخ في هذا الكتاب. فالمؤرخون المتخصصون لن يجدوا فيه أي عنصر جديد، وربما يكتشفون فيه حتى بعض الانعدام في الدقة، على الرغم من الجهود التي بذلناها لأجل التحقق من الوقائع.

لكننا خاضعون للوثائق العلنية التي امكننا العثور عليها، الصادرة عن الامية الرابعة والتجمعات الأخرى. وهذا يفسر بوجه خاص ضعف عملنا بخصوص الحركة التروتسكية في بلدان العالم الثالث. بالإضافة إلى أن المؤلف لم يشارك شخصياً في الأحداث المروية، على الأقل قبل نهاية السبعينيات. إننا لا نتصور هذا الكتاب كعمل مؤرخ، بل كمساهمة في النقاش حول الماركسية والثورة في زمن افلاس الستالينية، عبر تمكين جمهور أوسع من الحصول على رؤية تأليفية لمعارك الامية الرابعة ونقاشاتها.



الفصل الأول

بدايات الأهمية الرابعة

تمد الأهمية الرابعة جذورها في المعارضة اليسارية التي تشكلت داخل الحزب الشيوعي السوفييتي عام 1932 لمكافحة بيروقراطية الحزب والدولة، والنضال لأجل العودة إلى الديمقراطية العالمية الاشتراكية ولصالح سياسة أهمية ثورية تتعارض مع الطوبى الستالينية الرجعية لـ «الاشتراكية في بلد واحد». في ما بعد، توسع هذا النضال ليشمل مجمل الأهمية الشيوعية، مع تشكيل المعارضة اليسارية العالمية، التي غالباً ما كان روادها المناضلون ذاتهم الذين كانوا في أصل الأحزاب الشيوعية خلال تأسيس الأهمية الشيوعية قبل سنوات من ذلك الحين. تلك كانت الحال بوجه خاص في فرنسا مع روسمير وسوفارين، وفي الولايات المتحدة مع كانون وآبرن، وفي كندا مع سيكتور وماكدونالد. ومن البديهي أن هذه المعارضة ما عتّمت أن طُردت من الحزب الروسي بادئ ذي بدء، منذ عام 1927، ثم من مجمل الأحزاب الشيوعية. وقد طرد تروتسكي بالذات من الاتحاد السوفييتي عام 1928، وهو قرار سوف يأسف ستالين في ما بعد لكونه اتخذته، ذلك أنه جعل تصفيته الجسدية أصعب.

مع ذلك، واصل «البلاشفة-اللينينيون» كما كانوا يسمون أنفسهم، (إن خصوصهم هم الذين أدخلوا عبارة «تروتسكيين»)، اعتبار أنفسهم كجزء من الأحزاب الشيوعية ومن الأهمية الشيوعية والتصرف على هذا الأساس. وبواسطة نقد صارم للقيادات الستالينية، كانوا يكرسون الجزء الأساسي من جهودهم لتقويم اعوجاج الأحزاب الشيوعية والأهمية بهدف إعطائها توجهاً ثورياً.

يمكن أن نرسم بسهولة لوحة للخianات والجرائم الستالينية خلال العشرينيات. فلنشر إلى خنق الديمقراطية في الاتحاد السوفييتي وفي الحزب الشيوعي السوفييتي، عبر طرد آخر اتجاه معارض، المعارضة الموحدة، عام 1927. ولنشر إلى خيانة نضال عمال المناجم البريطانيين عام 1926 لصالح تحالف مع البيروقراطية النقابية البريطانية في إطار اللجنة الانكليزية-الروسية، التي كان ستالين يأمل منها منافع دبلوماسية. ولنشر إلى السياسة الكارثية التي فرضت على الحزب الشيوعي الصيني في ثورة 1925-1927، حيث جددت القيادة الستالينية ثقتها بالقيادة البرجوازية لجانغ جشي (تشانغ كاي-تشيك) قبل أسبوعين من تغيير هذا الأخير اتجاه أسلحته لذبح الشيوعيين واغراق انتفاضة شانغهاي العمالية في الدم (عينه ستالين حتى عضو شرف في رئاسة الأممية الشيوعية!). ولنشر إلى السياسة الاقتصادية القاضية بتشجيع الفلاحين الأغنياء والمتبعة في فترة 1924-1928، إلى حين انقلب هؤلاء ضد الدولة العمالية وجوعوا المدن بتوقفهم عن تسليم المحاصيل. ولنشر إلى التجميع القسري للزراعة عام 1928، الذي لم يتخلص الاتحاد السوفييتي السابق من آثاره الكارثية حتى هذا التاريخ. ولنشر إلى التوجه اليساري المتطرف الانتحاري الذي فرض على الأحزاب الشيوعية الغربية بعد عام 1928 بحجة أن الرأسمالية وصلت إلى انهيارها المحتوم.

كان كل ذلك يبرر، في نظر تروتسكي، القطع مع القيادة الستالينية، ويستدعي ذلك. لكن هل كان ينبغي لأجل ذلك القطع مع الأممية الشيوعية وأحزابها؟ لقد رفض تروتسكي ذلك الخيار لأن الأممية الشيوعية، حتى بقيادتها الستالينية، كانت لا تزال تستقطب أفضل العناصر الثورية في الطبقة العاملة الأوروبية والعالمية. كان يعول على الطليعة العمالية لخوض النضال ضد القيادة الستالينية ضمن الأحزاب الشيوعية.

كان تروتسكي يقدر القيمة الحقيقية للمكسب الذي تمثله الأممية الشيوعية. في ذروة وضعها، عام 1932، كانت تضم حزبا حاكما في أول دولة عمالية موطدة في التاريخ، وأحزاباً جماهيرية في خمسة بلدان رأسمالية أوروبية (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، تشيكوسلوفاكيا، بلغاريا)، ومجموعات جدية في كل البلدان الأوروبية الأخرى

تقريبا، وأنوية شيوعية في كل أنحاء العالم المستعمر وفي أميركا الشمالية. وكان ذلك ضخما. لا يمكن أن يتم الانفصال عن ذلك بنتيجة غيظ أو قرار طائش. كان على الشيوعيين المعارضين لستالين أن يستنفدوا كل الطرق الممكنة لإنقاذ الأهمية الشيوعية.

كان تروتسكي يفهم أيضا الواقع البسيط المتمثل بأن الطبقة العاملة لا تبدل حزبها بين ليلة وضحاها. فعلى الرغم من الجرائم البديهة للاشتراكية-الديموقراطية، كان بقاؤها كقوة أكثرية في الطبقة العاملة، في معظم بلدان أوروبا، برهانا على ذلك. فالعناصر الأكثر تقدما التي كانت فيها قبل عام 1914 هي وحدها التي التحقت بالأحزاب الشيوعية، التي كان القسم الأكبر من قواها يأتي من أجيال نبهتها إلى الحياة السياسية الحرب والأزمة الثورية لما بعد الحرب. إن جيلا بكامله كان قد اعتنق قضية الأهمية الشيوعية قد لا يفصل عنها إلا إذا حصلت صدمات كبرى. لم يكن لرفض تروتسكي القطع مع الأهمية الشيوعية، إذاً، أسباب مبدئية فقط، بل أيضا أسباب عملية: يلزم أن تكون هناك مبررات مهمة جدا للانفصال عن أحزاب تتأثر معها جيل بكامله.

إذا عدنا إلى الوراء، يمكن التساؤل إذا لم يكن محكوما على نضال المعارضة اليسارية التروتسكية بالفشل منذ عام 1928، أو حتى منذ عام 1924، كما أكد العديد من المؤلفين. في هذه الحالة، لا تعود الجهود المكرسة لتقويم اعوجاج الأحزاب الشيوعية غير خسارة للوقت! وكان يجب التوجه باكرا أكثر بكثير نحو بناء منظمات ثورية جديدة؟ لن نحاول أن نحسم في هذه الصفحات هذا الجدل الذي بات اليوم عديم الأهمية العملية، إلا على مستوى الطريقة، للقول إنه لا يمكن أن يطلق بخفة شعار بناء أهمية ثورية جديدة أو أحزاب جديدة. تلزم الخيانة أو الافلاس على صعيد حزب أو أمة، إزاء اختبار حاسم، لكي يتم استخلاص حدوث سقوط نهائي. كان الدعم الذي قدمته للحرب العالمية الأحزاب الاشتراكية-الديموقراطية في أغسطس/ آب 1914 هو الذي شكل في نظر الثوريين الحدث الحاسم المبرر للقطعية النهائية معها وخلق أمة جديدة، والمستلزم ذلك. وبالنسبة لتروتسكي، خضعت الأهمية الشيوعية لاختبارها التاريخي في ألمانيا، وفي عام 1933، وفشلت فيه.

النضال ضد النازية

كان النضال ضد النازية في ألمانيا القضية الكبرى في الثلاثينيات بالنسبة للطبقة العاملة العالمية كما للأممية الشيوعية والمعارضة اليسارية. كان الحزب الشيوعي الألماني آنذاك أقوى حزب شيوعي في العالم خارج الاتحاد السوفيتي، لكن قيادته الرسمية، التي عينها ستالين، ترفض النضال لأجل جبهة موحدة مع الاشتراكية - الديمقراطية «ضد النازية المهددة»، وفقا للتفسير الستاليني حول «الاشتراكية - الفاشية». بحسب هذا التفسير، كانت الأحزاب الاشتراكية - الديمقراطية «تفشت» أكثر فأكثر إلى حد التحول إلى الجناح اليساري للفاشية («الاشتراكية - الفاشية»). فضلا عن ذلك، كان الستالينيون يعتبرون أن الحكومة البرجوازية الألمانية التي سبقت هتلر كانت قد باتت فاشية هي بالذات، بحيث لن يغير وصول هتلر إلى السلطة شيئا. كانت تلك الجذرية اللفظية تبخس إذا قدر الخطر النازي (لأن الحكومة القائمة باتت فاشية) وتفضي إلى الجمود. وكان خطاب الحزب الشيوعي الألماني يصل حتى إلى حد تحدي النازيين أن يستلموا السلطة مؤكدا أنه سرعان ما ستطيحهم انتفاضة عمالية تحمل الشيوعيين إلى السلطة.

كانت سياسة الأسوأ بمواجهة النازية تترافق مع رفض كل سياسة جبهة متحدة مع الاشتراكية - الديمقراطية، في تناقض مباشر مع تكتيك الجبهة المتحدة العمالية الذي تم تبنيه خلال المؤتمرين الثالث والرابع للأممية الشيوعية، في أيام لينين وبموافقته التامة. كان الحزب الشيوعي الألماني يمارس بالأحرى «الجبهة المتحدة في القاعدة» التي كانت تقوم على دعوة الجماهير الاشتراكية - الديمقراطية للقطع مع قيادتها ووضع نفسها بقيادة الشيوعية. والغلطة هي غلطة الغالبية العمالية إذا بقيت موالية للاشتراكية - الديمقراطية ووجدت نفسها بذلك مستبعدة من «الجبهة الموحدة».

لقد كانت لهذا الكاريكاتور للجبهة الموحدة لدى قيادة الحزب الشيوعي الألماني النتائج الأشد كارثية. فبسبب الانقسام بين حزبين عماليين كبيرين، جرى شل الطبقة العاملة الألمانية في لحظة حرجية. كان مع الحزب الاشتراكي الألماني الغالبية الساحقة من المتتمين إلى النقابات، بينما كان الحزب الشيوعي الألماني قويا بوجه

خاص وسط الشبيبة والعاطلين عن العمل. وكان يمكن الاعتداءات النازية ضد شتى المنظمات العمالية، السياسية أو النقابية، أن تتواصل إذاً من دون خشية رد فعل مشترك. في غضون ذلك، كان يمكن القيادة الاشتراكية-الديموقراطية أن تتذرع برفض الحزب الشيوعي التكتل معاً لتبرير جهودها بصورة مقنعة في نظر قاعدتها.

مع ذلك، كان تروتسكي مستمرا في القول إن شيئا لم يحسم بعد، وأن كل شيء يبقى ممكنا، شرط أن يقوم الحزب الشيوعي الألماني اعوجاج سياسته. وكان ذلك لا يزال واردا، إذ كانت توجد معارضة مهمة، وإن تحت الأرض، في صفوف الشيوعيين، وكانت الأحداث بالذات تقدم بصورة دورية تكذبات جديدة لادعة لقيادة الحزب الشيوعي الألماني. فالرغبة في النضال المشترك ضد النازيين كانت تؤدي باستمرار إلى تشكيل تفاهات على الدفاع المتبادل على المستوى المحلي أو الاقليمي بين منظمات الحزب الشيوعي والمنظمات الاشتراكية-الديموقراطية، لكن القيادات القومية للحزبين كانت تتدخل في الحال لوضع حد لها، وهو أمر لم يكن مفاجئا من جانب الاشتراكية-الديموقراطية، لكنه كان يشكل تخريبا أعمق وإجراما في الوقت ذاته من جانب القيادة الستالينية. كان ينبغي على العكس التمسك بتلك الأمثلة بإصرار لأجل اشاعتها وتعميقها وجر منظمات محلية أخرى للاشتراكية-الديموقراطية وإجبار الحزب الاشتراكي ككل على الدخول في الصراع، تحت طائلة التعرض لخسائر مبرحة.

إفلاس الأهمية الشيوعية

لم يحصل التقويم الضروري أبدا. وصل هتلر إلى المستشارية من دون أي رد فعل عمالي. استسلم الحزب الشيوعي الألماني، الأقوى في أوروبا، من دون قتال، تاركا الطبقة العاملة الألمانية مبللة إزاء الهجوم النازي. وقد بقيت الاقتراحات الوحشية التي أطلقتها في اللحظة الأخيرة قيادة اشتراكية-ديموقراطية مصابة بالهلع الشديد من دون جواب. وقد تمكنت حكومة هتلر من تدمير الحركة العمالية تدميرا منهجيا من دون أي مقاومة منظمة. وانهار الحزب الشيوعي الألماني.

منذ مارس / آذار 1932، توصل تروتسكي إلى خلاصة مفادها أنه بات ينبغي

بناء حزب ثوري جديد في ألمانيا، لأن الحزب الذي قاد الطبقة العاملة إلى كارثة بهذا الحجم لن يتمكن بعد الآن من استعادة ثقتها. وكان لا يزال يأمل بأن ترد الأحزاب الشيوعية الأخرى على الكارثة الألمانية وتحاسب القيادة الستالينية. لكن شيئا من ذلك لم يحصل. أكدت قيادة الأممية الشيوعية مجددا أن خط الشيوعية الألمانية السياسي كان «صحيحا». وعلى امتداد أشهر طويلة، بقيت تشيع الاعتقاد بوجود «مقاومة متزايدة» لهتلر. جرى استبعاد أي عنصر نقدي بلا هوادة. وطرده ويلهلم رايش، على سبيل المثال، من الحزب الشيوعي الألماني لأنه تجرأ على أن يكتب أن وصول هتلر إلى السلطة كان هزيمة للطبقة العاملة! لم تحصل هزيمة في ألمانيا. كل شيء كان يسير نحو الأفضل. وكان الخط سليما دائما.

وقد كتب تروتسكي: «إن منظمة لا يوقظها قصف رعد الفاشية ماتت تماما، ولا شيء سيعيدها إلى الحياة». إن رد الفعل على الكارثة الألمانية داخل الأممية الشيوعية - أو بالأحرى غياب رد الفعل - هو الذي دفع تروتسكي إذاً ليستخلص في سبتمبر/ أيلول 1933 أن هذه الأخيرة باتت ميؤوسا منها وبات ينبغي بالتالي التوجه بعد الآن لتأسيس أممية جديدة، وأحزاب ثورية جديدة، لا سيما في الاتحاد السوفيتي، حيث كانت القيادة الستالينية تلجأ مذاك بصورة منظمة إلى القمع العنيف ضد معارضيها. لقد بات ثمة برهان مفحم على أن الأحزاب الشيوعية الستالينية أصبحت، بصورة نهائية، أدوات للشريحة البروقراطية القائمة في السلطة في الاتحاد السوفيتي. كان ينبغي التخلي إذا عن منظور تقويم اعوجاج الأحزاب الشيوعية، الذي تابعته منذ عام 1923 المعارضة اليسارية، والعمل على تشكيل أحزاب ثورية جديدة وأممية جديدة.

لكن المعارضة اليسارية التروتسكية، المعادة تسميتها العصبية الشيوعية الأممية (ع ش أ)، لم ترض بإعلان نفسها، من دون قيد أو شرط، أممية رابعة. لقد توجهت أولا إلى المنظمات الأخرى الاشتراكية اليسارية والشيوعية المعارضة التي كانت قد انفصلت عن الأحزاب الاشتراكية-الديموقراطية أو الأحزاب الشيوعية على مر الاعوام، مقترحة عليها تشكيل أممية جديدة معاً، على قاعدة مواقف الأممية الشيوعية في مرحلتها الثورية، بين عامي 1919 و1923. كان العديد من تلك

المنظمات أقوى عددياً من التروتسكيين، وكان هؤلاء يعلنون استعدادهم لأن يشكلوا أقلية داخل أمية جديدة.

وقد أفضت هذه المبادرة إلى توقيع «إعلان الأربعة»، من جانب العصبة الشيوعية الأمية (ع ش أ) وثلاث منظمات اشتراكية يسارية هي التالية (SAP) في ألمانيا، وال (OSP) و (RSAP) في هولندا، لصالح تأسيس الأهمية الرابعة. وكان تروتسكي يأمل أن يشكل ذلك كرة ثلج بالنسبة لمنظمات اشتراكية يسارية أو شيوعية معارضة أخرى. لكن الثلاثينيات كانت سنوات تراجع وهزائم للحركة العمالية على المستوى العالمي، تحت ضربات الفاشية وانحطاط الأحزاب الشيوعية. إن المنظمات «الوسطية» المترددة بين السياسة الإصلاحية والسياسة الثورية، سوف يسقط معظمها في الأخير في منحى يميني. وفي الواقع، إن أياً من المنظمات الاشتراكية اليسارية الموقعة لنداء المنظمات الأربع لم تشارك في الأخير في التأسيس الرسمي للأهمية الرابعة في عام 1938.

ومن الهام أن نذكر بأن مشروع الأهمية الرابعة الأساسي كان تجميع كل القوى الثورية القاطعة مع الستالينية والاشتراكية-الديموقراطية، وليس تجميع التروتسكيين وحدهم. وهذا يتناقض مع رؤية التيارات التروتسكية العصبوية التي ترى الأهمية كتنظيم للتروتسكيين ولهم وحدهم، وتعتبر بمثابة تصفية وخيانة كل إرادة توسيع لصفوفها بحيث تضم ثوريين غير تروتسكيين. لكن التروتسكيين كانوا الوحيدين الذين أصروا على المضي في طريق الأهمية الجديدة على الرغم من تراجع الثلاثينيات.

«المنعطف الفرنسي»

كان خلق الأهمية الرابعة يستتبع إعادة توجه كاملة لعمل التيار التروتسكي. طالما كان هذا التيار يحدد نفسه على أنه تكتل خارج الأحزاب الشيوعية معد لتقويم اعوجاجها، كانت تلك المهمة تستنفد بالطبع الجزء الأساسي من قواه. إن التخلي عن هذا التوجه كان يقود بالضرورة إلى إعادة افتكار الخيارات المفتوحة الأخرى أمام عمل بناء الأهمية الرابعة.

إلا أن هذه المهمة كانت تجدد موقعها في سياق إعادة التركيب السياسية للحركة العمالية الأوروبية، التي جعلها ضرورية إفلاس الأممية الشيوعية المثير للرهاء. كانت هذه الأخيرة تفقد الكثير من قدرتها على اجتذاب الشرائح الأكثر تجذراً، بالمقابل، كانت الأحزاب الاشتراكية تخرج في وضع أفضل: ألم يكن في وسعها أن ترمي على الستالينيين المسؤولية عن الكارثة الألمانية؟ لقد ولد ذلك موجة التحاق بالأحزاب الاشتراكية فضلاً عن تجدد يقود إلى تشكل جناح يساري في معظم تلك الأحزاب. ويجب أن نتذكر أن العديد منها كان لا يزال يظهر منحازاً جداً إلى اليسار في الثلاثينيات، معلناً أنه مع زوال الرأسمالية وحتى في بعض الحالات مع ديكتاتورية البروليتاريا!

لهذا اقترح تروتسكي عام 1934 توجهها تكتيكياً جعل أكثر من واحد منها ينتفض: التحاق التروتسكيين الفرنسيين، كاتجاه ثوري، بال SFIO (الفرع الفرنسي للأممية العمالية، الحزب الاشتراكي حالياً - ح.إ). فقد يسمح ذلك للمئات القليلة من التروتسكيين في فرنسا بالدخول في تماس مع عشرات الألوف من المناضلين الذين كان يتطور الكثير منهم نحو اليسار، سعياً وراء سياسة جديدة. كان يمكن التروتسكيين أن يعملوا علانية مع جمعياتهم الخاصة ومنشوراتهم، مستفيدين من النظام الداخلي الليبرالي للـ SFIO المنسوخ عن مثال الديمقراطية البرلمانية البرجوازية. كانت إمكانات العمل إذاً واسعة جداً، على الأقل في البداية.

إن «المنعطف الفرنسي»، كما جرت الدلالة عليه، سوف يتم التوسع به لاحقاً ليشمل بلداناً أخرى كبلجيكا والولايات المتحدة. وقد أثار ذلك سجالات حادة داخل الحركة التروتسكية، حيث كان كلام تروتسكي أبعد ما يكون عن القبول به من دون مناقشة. لم يكن ثمة ما يزعج معارضي المنعطف في وصم تروتسكي بالانتمائية وتوقع تصفية المجموعات التي تمارس «الدخولية». وبالطبع، كان تروتسكي يمتلك دعماً لمواقفه السابقة البريطانية، حيث كان لينين قد دعا هو أيضاً إلى دخول الشيوعيين إلى حزب العمال، على الرغم من المعارضة الغاضبة ليسارويي تلك الحقبة. وثمة سابقة أخرى أقل شهرة هي تلك التي قدمها لينين في المنفى بسويسرا بين عامي 1914 و1917. ففي الواقع، كان لينين قد بقي عضواً في الحزب

الاشتراكي السويسري في الوقت نفسه الذي فضح فيه على المكشوف إفلاس الأهمية الثانية، ودعا لخلق أهمية جديدة. وهو أمر لا يمكن تصوره بالنسبة للعقديين* لكنه كان ممكن التصور تماماً بالنسبة للينين.

في الواقع، أتاح «المنعطف الفرنسي» للروتسكيين أن يعزوا وضعهم بصورة محسوسة، ليس فقط في فرنسا، بل أيضاً في الولايات المتحدة وبلجيكا. فمنافعه لم تكن كمية وحسب، بل نوعية أيضاً. لم تعد المجموعات التروتسكية تكتلات معارضة على هامش الأحزاب الشيوعية، بل منظمات فاعلة تخاطب مجمل تيارات الحركة العمالية كقطب سياسي مستقل. وكانت معارضة «المنعطف الفرنسي» تأتي بالضبط من قسم من «الكوادر القدامى» المعتادين التنديد بالأحزاب الشيوعية لخيلاتها المبادئ الثورية، لكن الذين يصعب عليهم تغيير الوسط المخاطب بحيث يتوجهون إلى الجماهير، على الأقل تلك التي ينظمها الـ SFIO. وليس من شك في أن تروتسكي كان يحس بالضبط بضرورة تغيير جذري في سياسة عمل المجموعات التروتسكية بهدف تجاوز إرث الماضي الدعاوي للتكتل المعارض.

دامت التجربة «الدخولية» في فرنسا 18 شهراً ضاعفت خلالها المنظمة عدد أعضائها وانغrust في العديد من المناطق، علاوة على كسب تعاطف جزء من الشبيبة (انتقلت الشبيبة الاشتراكية في باريس بغالبيتها إلى المواقع التروتسكية). لكن تشكيل الجبهة الشعبية عام 1935 واحتمال الاضطلاع بمسؤوليات حكومية قادا الـ SFIO إلى استعادة السيطرة وطرد المجموعات البلشفية-اللينينية. وقد انقسم التروتسكيون الفرنسيون إزاء الشروط التي طرحتها قيادة الـ SFIO. كان بعضهم يريد المغادرة فوراً (كان ذلك رأي تروتسكي)، في حين كان آخرون يريدون البقاء معولين على تحقيق مكاسب إضافية في الداخل. وقد ولد ذلك الانقسام إلى مجموعتين توحدتا مجدداً عام 1936 خارج الـ SFIO، لكن ذلك الانقسام سمم حياة الحركة التروتسكية في فرنسا حتى الحرب العالمية الثانية.

* les doctrinaires أو المتمسكين بعقيدة ثابتة (م)

أيا يكن كشف الحساب الذي يمكن استخلاصه بالنسبة إلى فرنسا، فإن هذه الواقعة تبين أن تروتسكي لم يكن يمتلك رؤية خطية لبناء منظمات الأممية الرابعة. كان يفهم ضرورة تكيف الأشكال التنظيمية مع التطورات الفعلية والذهاب حيث ينبغي كسب الجماهير. باختصار، كان أبعد ما يكون عن «التروتسكيين الأورثوذكسين» اللاحقين الذين لن يروا سوى مجموعات علنية مستقلة تستند إلى البرنامج التروتسكي كوسيلة وحيدة لبناء الأممية الرابعة، وسوف يرفضون خيار العمل كاتجاه أو مكوّن لمنظمة أخرى.

بيد أنه، في كل الأحوال، كان تروتسكي يصر على ضرورة وضع حدود أيديولوجية واضحة للتيار التروتسكي وامتلاك قيادة سياسية حازمة تطبق مبادئ التنظيم اللينينية داخلها، مهما يكن شكل التيار التروتسكي، بما في ذلك، وحتى بوجه خاص إذا كان يعمل كاتجاه داخل تكوين آخر. بدلا من إعفاء المنظمة من ضرورة انضباط داخلي، فإن ذلك يزيد من حدة ذلك الانضباط في مواجهة الضغوط الأيديولوجية الناجمة بالضرورة عن ذلك الوضع.

تطرح «الدخولية» بفعل طبيعتها بالذات مشكلات تكتيكية معقدة، يمكن أن يتوقف عليها نجاح العملية أو فشلها: معرفة إذا كان يجب الدخول أو لا، ومتى الدخول، وإذا كان يجب الخروج، ومتى. والمسألة تكون أكثر تعقيدا بقدر ما قد تتوقف على قرارات اتجاهات أخرى منافسة حاضرة أيضا. إن «الدخولية» تفتح المجال أمام احتمال الحصول على مكاسب ضخمة مثلما أمام احتمال التعرض لخسائر جدية، لأن كل شيء غالبا ما يتوقف على التوقيت. فضلا عن ذلك، إذا كانت «الدخولية» تتيح التأثير في شرائح أكثر اتساعا بكثير في المنظمة المستقبلية، فهي تستتبع أيضا إمكانية التأثير بها، وبالتالي خطر تكيف مع البيئة المحيطة. ولقد كان تروتسكي يرى أن ثمة مضادات عديدة لهذا الخطر، لاسيما مواصلة إصدار منشورات تروتسكية بوضوح تدافع عن مجمل البرنامج الثوري، بالإضافة إلى الرقابة السياسية التي تؤمنها المنظمة الأممية.

* Linéaire، أي تتبع خطا واحدا ولا تتغير (م)

يصعب استخلاص موازنة إجمالية لهذه التجارب في تاريخ الأهمية الرابعة، لأنه تستحيل معرفة ما الذي كان يمكن أن يحدث في حال لم يقيم التروتسكيون بالمنعطف الفرنسي. ولقد كان تروتسكي مقتنعا في كل حال بأنه كانت «الدخولية» نتائج مفيدة إذ سمحت للمنظمات التروتسكية بأن تتجدد وتكتسب تجربة عمل سياسي في وسط أكثر اتساعا. كانت هناك حالات مجموعات صغيرة جرى امتصاصها، لكنها ربما كانت اختفت في شتى الأحوال.

لا تشكل «الدخولية» إذاً وصفاً عجائبية. فلا أحد جرب إلى الآن الوصفة السرية التي تضمن البناء المضمون للمنظمة الثورية المستقلة في كل الظروف وفي كل البلدان. فإذا كانت «الدخولية» تنطوي على مخاطر أيضاً، فإن واقع البقاء خارج حزب جماهيري في طريق التجذر يمكن أن ينطوي على مخاطر، أيضاً، من مثل البقاء على هامش العمل وترك الاتجاهات المنافسة تستفيد منه.

كل شيء يشير إلى أن الحزب العمالي الثوري الحقيقي سوف يبنى في تركيب لفترات نمو عضوي لمنظمات مستقلة من جهة، ومن جهة أخرى عبر الدخول كتيار ثوري ضمن تجمعات أوسع في فترات إعادة تركيب عامة للحقل السياسي. وبصورة أو بأخرى، لا يتعلق الأمر بمسألة مبدئية بل بمشكلة عملية ينبغي حلها على قاعدة تحليل ملموس للوضع الملموس.

الجبهات الشعبية

لقد وضع بلوغ هتلر السلطة النضال ضد الفاشية على جدول الأعمال في كل بلدان أوروبا. باتت التطلعات إلى الجبهة العمالية الموحدة لا تقاوم داخل الطبقة العاملة ونجحت حتى في اجتذاب الأحزاب الشيوعية والاشتراكية-الديموقراطية إلى العمل المشترك، وغالباً على كره منها. هكذا أفضت المظاهرات المضادتان، اللتان دعت إليهما بصورة منفصلة في 12 فبراير/ شباط 1934 المنظمات الاشتراكية والشيوعية، رداً على محاولة الانقلاب الفاشية الفاشلة في 6 فبراير/ شباط إلى مظاهرة موحدة، إذ تلاقتا في الشارع. لم يضع الدرس الألماني تماماً.

لكن القيادة الستالينية للأهمية الشيوعية لم تهتد إطلاقاً إلى سياسة جبهة متحدة

عمالية. فبعد أن تخلت من دون تفسير ومن دون نقد ذاتي عن الخط اليساري المتطرف للنضال الأولي ضد «الاشتراكية-الفاشية» المزعومة، انتقلت خلال أشهر قليلة إلى سياسات «الجبهة الشعبية»، المتبناة خلال المؤتمر السابع (والأخير) للأممية الشيوعية في عام 1935. بعد أن عارضت القيادة الستالينية بكل قواها الجبهة العمالية المتحدة مع الاشتراكية-الديموقراطية، انتقلت الآن إلى سياسة وحدة معادية للفاشية، ليس فقط مع الاشتراكية-الديموقراطية، بل مع الأحزاب البرجوازية المعتبرة «ديموقراطية».

كان وصول هتلر إلى السلطة قد دفع ستالين أيضا إلى تعزيز علاقات الاتحاد السوفييتي مع الدول الإمبريالية الغربية، لاسيما فرنسا. وليس ذلك عاطلا من حيث المبدأ، ذلك أن الدفاع الذاتي للدولة العمالية يمكن أن يستتبع ضرورة عقد تحالفات مع دول برجوازية ضد دول أخرى، مثلما سبق أن حصل ذلك في أيام لينين. لكن تلك التحالفات لم تكن تلزم الأحزاب الشيوعية في تلك البلدان، التي كانت تواصل كفاحها ضد برجوازياتها. كما لم تكن تمنع الأممية الشيوعية من مواصلة كفاحها لأجل استقلال المستعمرات ضد الإمبرياليات الأوروبية، حتى إذا كانت حليفة مؤقتا.

إن سياسة التحالف الستالينية مع الإمبرياليات الغربية سوف تدوس هذه المبادئ علنا: التخلي عن النضال لأجل استقلال المستعمرات الفرنسية وانضمام الحزب الشيوعي المحلي إلى «الوحدة الفرنسية» المزعومة؛ التخلي عن النضال المعادي للعسكرية في فرنسا ودعم إعادة التسليح الفرنسي، وهي مواقف جرى الاعلان عنها من دون علم الحزب الشيوعي الفرنسي (ح ش ف) بعد زيارة الوزير الأول لافال لموسكو. كان ملصق مشهور للح ش ف يقول إن «ستالين يتفهم» إعادة تسليح فرنسا.

وفي السياسة الداخلية، قاد الخط السياسي للجبهات الشعبية إلى تشكيل تحالف انتخابي ليس فقط مع ال SFIO، بل أيضا مع الحزب الراديكالي، الحزب الرئيسي للجمهورية الثالثة، على قاعدة واحد من أكثر البرامج جنبا، ومن البديهي أنه كان خاضعا بالكامل لإطار النظام الرأسمالي. إن الثوريين لم يرفضوا يوما، بهدف النضال

الفعلي لأجل مطالب ضرورية، أن يتحالفوا مع أي كان، بما في ذلك مع أحزاب برجوازية، إذا كانت هذه الأخيرة توافق على دعم نضال كهذا. لكن في كل الأحوال، على الحزب الشيوعي أن يحتفظ باستقلاله السياسي والتنظيمي وبقدرته على القيام بالنضال على جبهات أخرى أو على الجبهة عينها، من دون هؤلاء الحلفاء، أو ضدهم عند الاقتضاء.

مع ذلك، ان تشكيل تحالف حكومي يسيء بداهة إلى استقلال الحزب الشيوعي، عبر ربطه بانضباط متفاوض عليه مع أحزاب أخرى على أساس برنامج إجمالي، لا على أساس النضال لأجل مطالب محددة. وهو أمر قد يكون مقبولا عند الاقتضاء في حالة حكومة مشكلة مع أحزاب عمالية أخرى تمتلك برنامج تدابير جذرية. فخلال المؤتمر الرابع للأمية الشيوعية عام 1922، كانت شروط الحد الأدنى التي يطرحها الشيوعيون للمشاركة في حكومة عمالية تتضمن، بين ما تتضمن، تسليح العمال ونزع سلاح قوى القمع البرجوازية! وواضحة هي المسافة التي تفصل نضال الأمية الشيوعية لأجل الحكومة العمالية عن السلطة الستالينية لحكومات الجبهة الشعبية.

كانت الجبهات الشعبية تؤدي عمليا إلى إخضاع النضالات العمالية ونضالات الشعوب المستعمرة للمصالح الأساسية للبرجوازية (الفرنسية والحالة هذه)، كما كان يمثلها الحزب الراديكالي داخل حكومة الجبهة الشعبية. فبدل أن يمثل الراديكاليون الطبقات الوسطى، كما كانت تزعم الأمية الشيوعية، كانوا الحزب الحكومي الرئيسي للبرجوازية الإمبريالية الفرنسية منذ نصف قرن. لاشك أنهم كانوا يستمدون دعمهم الانتخابي من الطبقات الوسطى - أصحاب المهن، والفلاحين، والبرجوازية الصغيرة -، وهي شرائح على الشيوعيين أن يسعوا لكسبها إلى الثورة، لكن ذلك لم يكن ممكنا إلا عبر انتزاعها من أحزابها التقليدية البرجوازية. لقد كانت لسياسة الجبهة الشعبية النتيجة المعاكسة: توطيد سيطرة الراديكاليين في هذه الشرائح بالذات من السكان.

كانت حوافز الراديكاليين لتشكيل الجبهة الشعبية ناجمة عن خوفهم من الحركة الفاشية، التي بدأت تنمو في فرنسا وكانت تهدد بقضم قاعدتهم الاجتماعية، لا بل

بإزاحتهم من الحكم. كان التحالف مع الفرع الفرنسي للأممية العمالية (SFIO) ومع الحزب الشيوعي الفرنسي يضمن موقعهم في البرلمان في الوقت نفسه الذي يبقون فيه أسياد اللعبة، لأنهم كانوا يحتفظون بلا انقطاع بإمكانية تغيير تحالفاتهم. وينبغي أن نضيف أن سياسة الجبهة الشعبية هذه لم تحظ بالموافقة من دون صدامات داخل الحزب الراديكالي، لكن لم تكن هناك خيارات أخرى في الوضع. لقد كتب تروتسكي أن الجبهة الشعبية كانت شركة تأمين للراديكاليين المصابين بالإفلاس على حساب رأسمال المنظمات العمالية.

يونيو / حزيران 1936

أدت انتخابات يونيو / حزيران 1936 إلى انتصار الجبهة الشعبية الانتخابي في فرنسا. بعد سنوات من النضالات الدفاعية، التقطت الطبقة العاملة الفرصة للقيام بالهجوم المضاد عبر إعلان الإضراب العام، من دون أن تترك للحكومة الجديدة الوقت لاستلام وظائفها. أكثر من مليون مضرّب عن العمل احتلوا المصانع في حركة عفوية، أو على الأقل لم تنظمها إطلاقاً القيادات العمالية، التي وُضعت مثلها مثل الجميع أمام الأمر الواقع. لقد جرى من جهة أخرى تسريع تعيين الزعيم الاشتراكي ليون بلوم رئيساً لمجلس الوزراء للسماح بحلحلة الوضع.

كان بين التدابير الأولى التي اتخذها بلوم في السلطة الأمر بمصادرة آخر عدد من جريدة التروتسكيين الفرنسيين، النضال العمالي *La lutte ouvrière*، التي كانت تدعو الشغيلة لأن يتنظموا في مجالس عمالية ويواصلوا النضال إلى حين استلام السلطة. وهي حركة تبين بوضوح من أين كان يأتي الخطر بالنسبة للبرجوازية، على الرغم من ضعف التروتسكيين، الذين كانوا عدة مئات من الأعضاء المنفرسين بشكل ضعيف في الطبقة العاملة. لكن المناضلين التروتسكيين لعبوا مع ذلك دوراً مركزياً في أمكنة عدة.

ما أن وصل بلوم إلى السلطة، حتى نظم مفاوضات مع ممثلي «المتشي عاتلة» - البرجوازية الفرنسية الكبرى - من جهة والقيادات النقابية من جهة أخرى، التي وافقت على توقيع اتفاقات غرونيل والدعوة للعودة إلى العمل. لقد خبت الحركة

تدريجياً خلال الأسابيع التالية، وعاد كل شيء «إلى النظام» -أي النظام الرأسمالي. كانت حركة الإضراب قد انتزعت أسبوع العمل من أربعين ساعة والعطلة المدفوعة، وزيادة الأجور ومكاسب أخرى لا بأس بها لم تكن واردة إطلاقاً في برنامج الجبهة الشعبية، خلافاً للأسطورة التي جرت تغذيتها في ما بعد. كانت تلك المكاسب نتيجة الإضراب العام وليس الانتخابات إطلاقاً.

في الواقع، كان ذلك بالنسبة للبرجوازية الثمن الذي ينبغي دفعه لإنهاء الحركة التي كانت تشل كل البلد وتخلق وضعاً ثورياً. ولو كان الحزبان الاشتراكي والشيوعي أرادا بالفعل إطاحة النظام الرأسمالي، كما كانا يؤكدان في برنامج كل منهما، لكانا بلغا ذلك حتماً، في رأي تروتسكي، في يونيو/ حزيران 1936. بدلاً من ذلك، هرعاً لنجدة النظام البرجوازي، وهو أمر لم يكن مدهشاً في حالة الاشتراكيين، لكنه كان يؤكد بصورة مذهلة صحة الحكم الذي أصدره تروتسكي بخصوص الأحزاب الشيوعية، ومفاده أنها لم تعد تملك شيئاً من الثورية. باتت وكالات تابعة لموسكو مكلفة باستخدام تأثيرها داخل الطبقة العاملة لصالح الحاجات الدبلوماسية الراهنة. أما ستالين فكان يفضل التعامل مع حكومات برجوازية بدلاً من حكومات عمالية ثورية كان تشكيلها أعطى نفساً جديداً للاتجاهات المنافسة داخل الحركة العمالية.

الثورة الإسبانية

هزت أوروبا بعد ذلك بقليل أزمة ثورية أخرى. ففي إسبانيا، كان قد تشكل تحالف من نموذج الجبهة الشعبية وحقق النصر في انتخابات فبراير/ شباط 1936، على أساس برنامج حد أدنى ديموقراطي. لكن ذلك كان أمراً غير محتمل بالنسبة للطبقات المالكة المفرطة في المحافظة في إسبانيا، فنظم الجيش انقلاباً في يوليو/ تموز 1936، بقيادة الجنرال فرانكو.

إلا أن رد الفعل الكثيف للطبقة العاملة أفشله في أمكنة عديدة، وانقسم البلد إلى منطقتين، إحداهما تحت إشراف الجنرال فرانكو المتمرد، والأخرى بالقيادة الرسمية للحكومة الجمهورية، لكن تحت إشراف الميليشيات العمالية.

لقد تشكلت إذاً ازدواجية سلطة مزدوجة، إذا استعدنا تعبيراً أدخله تروتسكي إلى تحليل الثورة الروسية: بين منطقة فرانكو والمنطقة الجمهورية من جهة، ومن جهة أخرى، داخل المنطقة الجمهورية، بين الحكومة الرسمية والميليشيات العمالية التي تشكلت في حمى العمل وألفت حتى لجنة مركزية، كانت جنين الحكومة المنافسة.

كان الوضع أكثر تعقيداً أيضاً بسبب وجود القوميات المضطهدة في كاتالونيا وأوزكادي (الباسك) التي بقيت في المنطقة الجمهورية، وتنوع التيارات السياسية للحركة العمالية. كانت إسبانيا البلد الوحيد في أوروبا، الذي كانت لا تزال توجد فيه حركة فوضوية جماهيرية، (الكونفدرالية الوطنية للشغيلة - ك و ش) و (الفدرالية الفوضوية الإيبيرية - ف ف إ)، وهما القوتان النفايتان والسياسيتان الرئيسيتان في البلد. مع خصوصية أخرى، متمثلة بوجود الـ "POUM"، وكان تشكيلاً منبثقاً من اندماج المجموعة الإسبانية للمعارضة اليسارية بقيادة اندريس نين، ومجموعة شيوعية معارضة «يمينية». وكان الحزب الجديد مؤلفاً من عدة آلاف من الأعضاء منذ تأسيسه، وارتفع عدده بسرعة إلى عشرات الآلاف من الأعضاء ضمن شروط الثورة، وهو الأمر الذي جعله أقوى بكثير من التروتسكيين في فرنسا.

مع أن خصوم الـ "POUM" هاجموا باستمرار على أساس أنه تروتسكي، وهو ما كان ينفيه تماماً، كانت سياسته تبتعد عن السياسة التي دعا إليها تروتسكي بخصوص العديد من النقاط الحاسمة. كان الـ "POUM" قد وقع برنامج الـ "Frente Popular" (الجبهة الشعبية) ودخل الحكومة، التي كان نين وزيراً للعدل فيها. وحين اشترطت الحكومة الجمهورية حل اللجنة المركزية للميليشيات العمالية بعد عدة أشهر، عارض الـ "POUM" ذلك، لكنه انحنى أمام الموقف الأكثرية للأحزاب الأخرى وبقي متضامناً مع الحكومة التي حلت لجنة الميليشيات المركزية.

كانت الثورة الإسبانية حرباً أهلية مزدوجة: حرب الفرانكويين ضد الجمهوريين، لكن أيضاً، في مؤخرة الجبهة الجمهورية، حرب حكومة الجبهة الشعبية ضد الطليعة العاملة الثورية. كان الحزب الشيوعي الإسباني يجعل من نفسه البطل الأكثر حماساً للتطبيع البرجوازي في المنطقة الجمهورية، ابتداء بإعادة بناء جيش نظامي (برجوازي بالطبع)، وإعادة المنشآت التي صادرها العمال للملكية، وقمع النضالات العمالية والفلاحية والعناصر الأكثر انحيازاً إلى اليسار. وقد كان الـ POUM، الذي استبعد من الحكومة، أولى ضحايا تلك السياسة. ثم جاء دور الجناح اليساري في الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني - PSOE، مع استبدال الاشتراكي اليساري، لارغو كابالرو، بالاشتراكي اليميني، لوبيز نيجرين، على رأس حكومة 1937. كانت مساعدة الاتحاد السوفييتي المادية تعطي وزناً متعظماً للحزب الشيوعي الإسباني، الذي كان يتمتع أيضاً بالدعم الهام للشرطة السرية السوفييتية على صعيد خطف خصومه اليساريين واغتيالهم.

وبالطبع، كان المدافعون عن حكومة الجبهة الشعبية يتهمون خصومهم بلعب لعبة الفاشيين وبالتالي خيانة النضال. كانت الصحافة الستالينية تكرر من دون كلل تعبير «التهلري-التروتسكي». مع ذلك، كان التيار التروتسكي يدعو لانتصار المعسكر الجبهوي، وكان أنصاره في إسبانيا يذهبون إلى الجبهة، ويتطوع مناضلون عديدون من بلدان شتى في الفرق الأعمية للقتال في إسبانيا، لقاء خسائر كبيرة، من دون حساب تلك التي وقعت على أيدي الشرطة السرية الستالينية.

كان تروتسكي يرفض بصورة جازمة مواقف العقديين الذين كانوا ينادون بالحياد بين معسكري فرانكو والجمهوريين، «لأن كليهما كان برجوازيًا». كان في ذلك تجاهل مفضوح لدينامية النضال لصالح ترسيمات نظرية. وكان بديهياً أن انتصار معسكر فرانكو سيكون نصراً للثورة المضادة الأكثر شراسة، وأن انتصار معسكر الجمهوريين هو وحده الذي يفتح طريقاً مناسبة للبروليتاريا. لقد تكفلت أربعة عقود من الديكتاتورية الفرانكوية في إثبات إلى أي حد كان تروتسكي على حق. كان ينبغي النضال إذًا في صفوف الجمهوريين، وبالتالي - وسط استنكار العقديين الشديد - القبول بالقيادة العسكرية للحكومة البرجوازية طالما لم يكن

الثوريون من القوة بحيث يطيحونها. لم يكن القتال العسكري ضد الفرانكوية في المعسكر الجمهوري يستبعد المعركة السياسية ضد حكومة الجبهة الشعبية لاستبدالها بحكومة عمالية حقيقية.

كان تروتسكي يرفض أيضا حجج الستالينيين الذين كانوا يريدون تبرير قمعهم للبشار باسم النصر على الفرانكويين. كان تروتسكي يؤكد أن ذلك القمع يضعف معسكر الجمهوريين بدلا من توطيده. كان الدفاع عن النظام البرجوازي من جانب حكومة الجبهة الشعبية يعاكس مباشرة تعبئة الجماهير الشعبية، والأسوأ من ذلك أنه كان يقود مباشرة إلى قمع الجماهير في مؤخرة الجبهة. في حين كانت الميليشيات العمالية مضطرة للاكتفاء بتسليح متنافر لمواجهة الجيوش الفرانكوية، كانت الحكومة الجمهورية تدجج بالسلاح قوات الشرطة المكلفة بالتطبيع البرجوازي في المؤخرة. وكان الولاء للنظام البرجوازي يجعل كذلك من المستحيل قيادة تحريرى اجتماعي في المؤخرات الفرانكوية، لاسيما في مراكش الاسبانية، المستعمرة التي كان فرانكو يستمد منها جزءا كبيرا من قواته. لكن بالنسبة للجمهوريين، لم يكن واردا التعهد بإعطاء مراكش استقلالاً، ذلك أن الحلفاء الفرنسيين والبريطانيين ما كانوا يسمحوا بذلك، مع مستعمراتهم العديدة والمهمة في العالم العربي.

انهيار الفوضويين

شهد الهجوم البرجوازي المضاد في المنطقة الجمهورية اختباره الحاسم في مايو/ أيار 1937، حين بعثت السلطات الرسمية بالشرطة لطرد الفوضويين الذين كانوا يحتلون سنترال الهاتف في برشلونة منذ يوليو/ تموز 1936. وقد أثار هذا العمل انتفاضة عمالية عفوية في المدينة، حيث كان التأثير الفوضوي كبيرا. وقد بقي الوضع مشوشا عدة أيام. لكن بدلا من الاستناد إلى تلك الانتفاضة لتغيير اتجاه الأحداث، تفاوضت قيادة الفوضويين على صفقة مغبونين مع السلطات، التي أحرزت الغلبة في امتحان القوة. ومذاك سوف تتقدم الثورة المضادة بخطوات كبرى وتعتبر عن نفسها بالقمع المسلح والتصفية الجسدية للاتجاهات العمالية الأكثر ميلا إلى البشار. في غضون ذلك، كانت جيوش فرانكو الحائزة دعم دول المحور تتقدم بلا رحمة.

كانت الثورة الاسبانية مناسبة لاختبار حاسم لعدة تيارات سياسية، ولا سيما الفوضويين. إذ واجهوا وضعاً ثوريا كانوا فيه القوة الراجحة في الحركة العمالية، لم يجدوا أفضل من التحول إلى دولاب خاص في عربة الجبهة الشعبية وتقديم وزراء للحكومة، إلى حين لم تعد هذه بحاجة إليهم. كانوا يبررون المشاركة في الحكومة بـ «الظروف الاستثنائية» المتمثلة بالتهديد الفاشي. كان يجب إذاً رص الصفوف للدفاع عن «الديموقراطية». باختصار، إن الفوضويين الرافضين للدولة، مبدئياً، جعلوا من تقديم الوزراء لها استثناء، مذ تعرضت للتهديد الجدي.

ولإبرازهم إخلاصهم للمبادئ، امتدح القادة الفوضويون أنفسهم على رفض الاستيلاء على السلطة في مايو/ أيار 1937 خلال انتفاضة برشلونة، في حين كان ذلك في مقدورهم آنذاك. لكن السلطة لابد أن تكون بحوزة طرف ما، وإذا رفض الفوضويون أخذها، مفضلين دور معارضة دائمة، سوف يأخذها غيرهم. وإذا كان الخياران الممكنان هما الديكتاتورية الفرانكوية والنظام البرلماني البرجوازي، فهذا الأخير هو الأفضل. هكذا فإن التيار الفوضوي تصرف كمساعد مثير للشفقة للبرلمانية البرجوازية في عز الأزمة الثورية وفتح هكذا الطريق أمام القمع ضد الطبقة العاملة، وضد الفوضويين هم أيضاً. وإذا فعل الفوضويون ذلك، نجحوا فقط في منع الطبقة العاملة من النضال لأجل السلطة، وذلك في عز الثورة! وقد جاءت العقوبة على قدر الخطأ. فالتيار الفوضوي لم يعد له اليوم وجود في البلد المذكور. لقد كان سحق الثورة الاسبانية هزيمة تاريخية حاسمة لهذا التيار داخل الحركة العمالية.

لقد انتقد تروتسكي أيضاً بقساوة الدور الذي لعبه الـ POUM في تلك الأحداث. فبدلاً من قيادة انتفاضة مايو/ أيار 1937 العمالية، حين كانت قاعدته في المقام الأول، قدمت قيادة الـ POUM، على العكس، مساعيها الحميدة للوصول إلى حل متفاوض عليه. وحين جرى طرد الـ POUM من التحالف الحكومي، واصل اشتراط إعادته إلى الحكومة المنخرطة في سيرورة قمع مسلح للعمال، بما في ذلك للحزب أيضاً: جرى اغتيال نين على يد الشرطة السياسية السوفييتية، الغيبيو. وبديهي أن تروتسكي قدم للـ POUM تضامنه الكامل ضد القمع، لكنه انتقد

بقساوة سياسته بوصفها سياسة حزب وسطي، لا حزب ثوري؛ سياسة مترددة، مشوشة، انتظارية، تراجع دائما أمام المواجهة المحتومة، بحيث سيتعرض الحزب في الأخير للتصفية بفعل القمع البرجوازي والستاليني.

هذا الحكم من جانب تروتسكي كان مع ذلك موضوع خلافات مهمة داخل الحركة التروتسكية وعلى ضفافها، حيث كان العديدون يؤيدون الـ POUM. وقد بقي الحكم على سياسة الـ POUM مادة للمساجلة حتى اليوم، ولا شك أن الأممية الرابعة قد تصدر اليوم حكما أكثر تنوعا، يقوم على معلومات أكثر دقة من تلك التي كان تروتسكي يحصل عليها آنذاك. تلك على الأقل هي حال فرع الأممية الرابعة في الدولة الإسبانية، العصبة الشيوعية الثورية. لكن الثورة الإسبانية تقدم مع ذلك دروسا ذات أهمية حاسمة.

الحروب الكولونيلية

كان تحالف الأممية الشيوعية مع الإمبريالية الغربية قد جعل من الأممية الرابعة المنظمة الوحيدة التي واصلت الدعم غير المشروط لنضال المستعمرات من أجل الاستقلال. ففي الواقع، كانت الأحزاب الشيوعية أبدت مرارا تضامنها مع السلطات الاستعمارية للبلدان المتحالفة مع الاتحاد السوفييتي التي كانت تواجه انتفاضات شعبية، وعداءها للحركات القومية التي كانت تصفها غالبا بالـ «الفاشية». صحيح أن الانتفاضات القومية في المستعمرات كانت في أغلب الأحيان بقيادة برجوازية، لا بل إقطاعية في بعض الحالات. لكن هل كان يمكن ذلك أن يبرر موقف الحياد، أو - وهذا أسوأ أيضا - موقف الدعم للدول الاستعمارية «الديموقراطية» ضد الانتفاضات الوطنية «الإقطاعية» أو «الفاشية»؟ لقد كان تروتسكي يصير على الطابع التقدمي تاريخيا للنضال من أجل استقلال المستعمرات، أيا يكن قادتها.

ففي الواقع، تنزع تلك النضالات لإضعاف المنظومة الإمبريالية. وكان من شأن نجاحها أن يوجه ضربة للسيطرة البرجوازية في الحواضر الإمبريالية، في الوقت ذاته الذي يفتح فيه فصلا في نضالات تلك البلدان السياسية، وبالتالي إمكانات جديدة

أمام نمو الأحزاب العمالية الثورية. وعلى العكس، فإن انتصار المعسكر الامبريالي قد يوطد وضع الحكومة البرجوازية في الحاضرة الاستعمارية والأيدولوجيا الاجتماعية-الشفوفينية المسيطرة على الطبقة العاملة. ومعروف منذ أيام ماركس أن شعبا يضطهد شعبا آخر لا يمكن أن يكون حرا، ويستحيل اعتبار انتصار امبريالية «ديموقراطية» على تمرد كولونيالي كنصر للـ«ديموقراطية».

لقد سعت أكثر من حركة وطنية وراء دعم الدول الإمبريالية المنافسة لحاضراتها الخاصة بها. وسواء كانت تلك الدول فاشية أو ديموقراطية، فذلك لا يغير إطلاقا معطيات المشكلة. والحركات الوطنية في العالم الثالث ليست مسئولة عن الأنظمة السياسية للحواضر الإمبريالية، والفرق بين ديموقراطية شتى القوى الإمبريالية وفاشيتها لا يمتلك أكثر من أهمية ثانوية من وجهة نظرها. أكثر من ذلك، يمكن تلك الأنظمة أن تتغير سريعا، من دون أن يغير ذلك من الطابع الامبريالي للدولة المعنية.

لقد كان تروتسكي يتمسك، بخصوص الموقف الذي ينبغي اتخاذه إزاء الحروب، بالمعيار اللينيني الأساسي، أي الطابع الطبقي للدول الداخلة في الحرب. ولهذا المقياس حق الصدارة إزاء أي اعتبار ظرفي آخر، كطبيعة النظام السياسي الخاص بالمعسكرين المتقابلين، وتحالفاتها المتبادلة أو أيضا من منهما كان البادئ بالعدوان. فلا شيء من ذلك يغير الطابع السياسي للنزاع، الذي ينبغي على الثوريين أن ينطلقوا منه لتحديد موقفهم المبدئي.

وفقا لهذه الترسمة، ينبغي أن يكون الثوريون انهماكيين في حرب بين دولتين امبرياليتين. وعلى العكس يكون خائنا من يقف الحياد في حرب بين دولة امبريالية وبلد مستعمر، ولو كان للدولة الامبريالية نظام ديموقراطي في حين أن للبلد المستعمر نظاما ديكتاتوريا، وحتى إذا كان هذا الأخير يدار إلى الأعمال القتالية، لا بل حتى إذا كان متحالفا مع دولة فاشية، في حين أن الدول الإمبريالية متحالفة مع دولة عمالية. إنها لمسؤولية الثوريين في البلد الإمبريالي أن يشرحوا للشغيلة أن هذه الحرب الكولونيالية لا علاقة لها إطلاقا بالديموقراطية، والعدالة، والحق، الخ.، بل تفيد في الحفاظ على السيطرة على الشعوب المستعمرة وعلى استغلالها. وضمن هذه الشروط، تكون هزيمة الجيش الإمبريالي هي النتيجة الفضلى.

فقط موقف دعم غير مشروط كهذا يتيح لثوري الأمم المتحدة أن يحظوا باحترام الجماهير المضطهدة في بلدهم ويجدوا أنفسهم في وضع يتيح لهم أن يعترضوا على القيادة القومية البرجوازية أو الإقطاعية. إن التضامن النشط ضد الامبريالية لا يستتبع إطلاقاً أن يتخلى الثوريون عن حقهم في نقد القيادات القومية البرجوازية، لكن حق النقد هذا يجب أن يتم كسبه عن طريق موقف تضامني لكي يحظى بالاصغاء إليه. على العكس، كل موقف حيادي - أو أسوأ أيضاً - كل موقف مؤيد للامبريالية من جانب «الثوريين» لا يمكن إلا أن يفقدهم حظوتهم بعمق ويعزله عن الجماهير، عبر جعلهم يظهرون كمتواطئين مع السيطرة الامبريالية أو عملاء لها، أو في أفضل الأحوال، كأناس يتركون الآخرين يقاتلون ويموتون عنهم.

النضال ضد أقصى اليسار

هذه التصورات ينبغي أن تشكل في العادة الألفباء بالنسبة لحزب ثوري. مع ذلك، فإن الحركات الثورية التي تناضل عكس التيار يمكن أن تسقط بسهولة في موقف عقدي متطرف يساراً حيث تنتهي إلى أن تغرب عن بالها الدينامية الفعلية للنزاعات الجارية، لصالح مبادئ مجردة. وكنا أشرنا إلى التيارات التي كانت ترفض القتال في المعسكر الجمهوري الإسباني بحجة طابعه البرجوازي، من دون أن تريد أن تفهم أن مصير الثورة على المحك. هذه الاتجاهات العقدية ظهرت أيضاً داخل الأممية الرابعة وعلى ضفافها بصدد حريين كولونياتيتين رئيسيتين في الثلاثينيات: الغزو الإيطالي لأثيوبيا والغزو الياباني للصين.

في الحالتين، كانت التجمعات التي نحن بصدها تتذرع بالطبيعة الرجعية لحكومة البلد المستعمر لتبرير امتناعها، لأن النزاع إنما تتواجه فيه حكومتان برجوازيتان. كانوا يرفضون رؤية أي فرق بين قومية الأمة المضطهدة وقومية الأمة الإمبريالية. وكان يتعزز هذا الموقف بحجج ذات طابع عاطفي، بصدد النظام العبودي الذي كان لا يزال سارياً في إثيوبيا، أو بصدد القمع الدموي من جانب الحكومة الصينية للحركة العمالية. وهو أمر لا يغير شيئاً في جوهر المشكلة، بل يساعد على تصلب المناضلين على قاعدة عاطفية في نهاية المطاف. ماذا؟ أنتم تدعمون الجلاد جيانغ جايشي؟ تدعمون النجاشي مالك العبيد؟ يا للعار! كل هذا

ليس في الواقع غير موقف طهراني لأناس يرفضون أن تتسخ أيديهم، ويهتمون بنقائهم العقدي أكثر مما بمصير الشعوب.

في حين كانت هذه التيارات تزعم أنها أكثر ثورية وأشد يسارية من الآخرين، كانت تصل في الأخير إلى موقف الامتناع إزاء الاعتدالات الإمبريالية، أي في التحليل الأخير إلى موقف تواطؤ سلبي. وبالطبع، كانت تزعم الاحتفاظ بموقف مناهض للإمبريالية وتستشيط غيظا إذا جرى اتهامها بعدم الوفاء بواجبها الأممي: ألم تكن تشهر «بصورة متساوية» بالمعسكرين المتحاربين، وبالتالي -بسبب ذلك بالذات- بالمعسكر الامبريالي؟ وعلى سبيل إجراء مقارنة، يشبه ذلك إصرار أحدهم على أن يدين «على قدم المساواة» المعتصب والضحية ويغتاز إذا جرى اتهامه بالشراكة في الاغتصاب: ألا يدين الغاصب «أيضا»؟

مهما تكن انتقادات الثوريين لقيادة حركة تحرر وطني، ومهما يكن اتساع معارضتهم لهذه القيادة، لا يمكنهم أن يتركوا أي شك يحوم، وينبغي أن يقولوا بوضوح إنه يجب دعم الأمة الواقعة تحت السيطرة. إن التصرف بشكل آخر إنما يعادل التواطؤ مع نصر المعسكر الامبريالي عبر رفض القيام بالخطوات التي يستطيعون القيام بها لأجل أن يميل الميزان في الاتجاه الآخر. وهذا من دون حساب أن الأمر يتعلق بموقف لا يمكن الدفاع عنه إطلاقا في البلدان المعنية، الخاضعة للغزو الإمبريالي.

في كل النقاشات حول الموقف الثوري في نماذج مختلفة من النزاعات المسلحة، كان تروتسكي يلجأ غالبا إلى سؤال عملي: ما الذي ينبغي أن يفعله مفرغو البضائع إزاء محاولة أسلحة معدة لبلدان في حالة حرب؟ هل يجب شل عملية تسليم الأسلحة لأحد المعسكرين أو لكليهما أو تسريعها، أو ترك كل الحمولات تمضي في حال سبيلها من دون تدخل؟ كان جواب تروتسكي هو التالي: على حمالي الميناء، الذين ينبغي أن يرسلوا حمولة أسلحة إلى دولة إمبريالية في حالة حرب مع بلد مستعمر، أن ينجريوا عملية التسليم هذه (ضمن حدود إمكانات عملهم، بالطبع: يجري الكلام هنا على الموقف السياسي الأساسي). على العكس، على هؤلاء الحماليين واجب تسريع عملية تسليم حمولة مرسلة إلى البلد المستعمر المتعرض للغزو.

فتخريب هذه العملية بحجة الطابع الرجعي أو الديكتاتوري لحكومة البلد المستعمر الداخل في حرب يعادل تقديم الدعم المباشر للعدوان الإمبريالي.

كان تروتسكي يصف التشهير التمثالي للمعسكرين المتقابلين في حرب كولونiale على أنه موقف برجوازي صغير بشكل أساسي، على الرغم من مظهره الراديكالي، لأنه يؤيد الدعاوة الامبريالية ضد شعوب العالم الثالث، التي تصوّرُها كشعوب متوحشة، همجية، متخلفة، الخ.

ومن المثير للاهتمام أن التجمعات التي كانت تدعو إلى الامتناع في الحروب الكولونiale غالبا ما كانت متضامنة مع الـPOUM ضد انتقادات تروتسكي «المتعصبة»، معتقدة هكذا أنها تبيّض صفحاتها من أي شبهة تعصب. ولقد كان تروتسكي يرى في هذا السلوك توضيحا للواقع المعروف تماما أن الانتهازية والعصبوية غالبا ما تكونان وجهي عملة واحدة.

يستنتج العصويون من ذلك أنه لا يمكن دعم حرب تحرر وطني تقودها قيادة برجوازية، لأن ذلك يعادل دعم هذه القيادة. أمّا الانتهازيون فيستخلصون أنه ينبغي دعم القيادة البرجوازية للحركة الوطنية، لأنها تخوض حربا عادلة. وفي الحالتين، تتم الاستقالة من النضال السياسي ضد القيادة البرجوازية داخل الحركة الوطنية، إمّا بتأجيل هذا النضال إلى تاريخ لاحق، في حالة الانتهازين، أو باستبداله بنضال خيالي خارج الواقع، في حالة العصويين.

لحسن الحظ، بقيت وجهات النظر العقّدية حول الحروب الكولونiale هامشية دائما في الأممية الرابعة، التي تمتلك ملفا صلبا من التضامن النشط والدعم المادي لنضالات تحرر الشعوب الخاضعة للسيطرة. لا تعوّل الأممية الرابعة على الامبريالية، حتى «الديموقراطية»، لخوض النضال ضد «التخلف» و«الهمجية» في العالم الثالث، ولا على البرجوازيات الوطنية في تلك البلدان، بل على الطبقة العاملة والجمهير الشعبية. لقد أثبتت الحركة التروتسكية أيضا، مرارا عديدة، قدرتها على تشكيل منظمات نافذة في البلدان المستعمرة، مجتازة هكذا بشرف امتحان لينين للتعرف على التيارات الثورية الحقيقية: تلك التي تنجح في النمو وسط الشعوب المضطّهدة.

محاكمات موسكو والثورة المغدورة

في غضون ذلك، كان تروتسكي يتيه من دون تأشيرة في أرجاء الكوكب. بعد طرده بادئ ذي بدء إلى تركيا عام 1928، نجح في الدخول إلى فرنسا عام 1934، ثم طُرد منها إلى النرويج عام 1936. هنالك عرف، بواسطة الراديو، باتهامات محاكمات موسكو. كان قادة ثورة أكتوبر الرئيسيون، وهو أحدهم، يجدون أنفسهم متهمين بالتآمر مع هتلر لتدمير الاتحاد السوفيتي. والمتهمون الذين حضروا المحاكمة كانوا يعترفون بجرائم ما كان في وسعهم أن يقترفوها ماديا.

كان تروتسكي قد أنهى للتو عمله الأساسي عن الاتحاد السوفيتي، الثورة المغدورة، المنشور عام 1936. كان يضع كشف حساب بتطور الاتحاد السوفيتي في ظل النظام الستاليني. يرسم في هذا العمل لوحة مؤثرة عن الثورة المضادة التي قامت بها الستالينية في الاتحاد السوفيتي بالنسبة لإنجازات ثورة أكتوبر على صعيد الحقوق السياسية، وتشريع العمل، والامتيازات البروقراطية، الخ. لم يضيف أحد شيئا جوهريا على هذا الصعيد منذ ذلك الحين، إلا للإشارة إلى إعادة القوانين القيصرية ضد المثلية الجنسية عام 1934، التي أغفل ذكرها في الثورة المغدورة. لكن خطر الاجهاض أشير إليه كما ينبغي، علاوة على تمجيد العائلة «البروليتارية».

كانت المشكلة السياسية تتمثل في استخلاص النتائج من هذه الملاحظات. منذ عام 1933، كان تروتسكي قد استنتج الخلاصات التي تفرض نفسها من وجهة النظر التنظيمية: القطيعة النهائية مع الأحزاب الشيوعية وبناء أحزاب جديدة وأمية جديدة. لكن أي سياسة دقيقة كان على تلك الأمية أن تتبناها تجاه الاتحاد السوفيتي؟

كان تروتسكي قد وضع الخطوط الأولى لجوابه في العديد من المقالات الأساسية، لكنه عرض موقفه الإجمالي في الثورة المغدورة. في المقام الأول، كان واضحا بالنسبة إليه أنه لم يعد بالإمكان الأمل بتصحيح تدريجي للوضع عن طريق الإصلاح: كانت البروقراطية الستالينية عاقدة العزم على استخدام كل الوسائل، ومن ضمنها القوة، للبقاء في السلطة، وهو ما لم يكن يستبعد من جانبها محاولات

الإصلاح الذاتي المعدة للحفاظ على سلطتها، لكن فقط ثورة جديدة قد يكون في إمكانها طرد البيروقراطية وإعادة الديمقراطية العمالية الاشتراكية إلى الاتحاد السوفييتي.

لكن ما عساه يكون الطابع الطبقي لهذه الثورة الجديدة؟ لقد بيّن تروتسكي أن المكاسب الاجتماعية لثورة أكتوبر لم تقض عليها جميعا الثورة المضادة الستالينية. كان باقيا منها العديد، ولاسيما الملكية العامة (ملكية الدولة، لمزيد من الدقة) لوسائل الإنتاج الكبرى. مع أن الاشراف عليها سقط في أيدي البيروقراطية بفعل احتكارها للسلطة، بقيت تشكل قاعدة تخطيط مرمز كان يعبر عن نفسه، على الرغم من كل نقائصه، بتوسع صناعي سريع جدا في الاتحاد السوفييتي، في سياق جمود اقتصادي عالمي على صعيد الرأسمالية.

وقد خلص تروتسكي من ذلك إلى أن الثورة المضادة الستالينية كانت في الواقع ثورة مضادة سياسية وليس اجتماعية: تغير النظام السياسي، لكن لم يتغير شكل ملكية وسائل الإنتاج الكبرى. وقد استنتج أن الثورة الجديدة يجب أن تكون ثورة سياسية لا ثورة اجتماعية، على غرار الثورتين الفرنسيتين في عامي 1830 و1848، اللتين وصفهما ماركس بأنها ثورتان سياسيتان، لأنها غيرتا النظام السياسي بوسائل انتفاضية، لكن من دون تغيير نظام الملكية ساري المفعول، خلافا للثورة الاجتماعية الفرنسية في عام 1789.

هذا الموقف المتخذ لصالح الثورة السياسية أفضى في ما بعد إلى نقاشات عديدة زائفة. لم يكن المقصود بالطبع الزعم أن الثورة لن تكون لها نتائج اجتماعية، ولا أنها ستقتصر على ثورة قصيرة من فوق، خلافا لثورة جماهيرية. كان المقصود بالأحرى تحديد الأغراض المركزية للثورة، التي كان تروتسكي يحدد موقعها في الميدان السياسي: إعادة المجالس العمالية المنتخبة، حريات التنظيم السياسي والنقابي، حرية التعبير والاجتماع، خلق حزب عمالي جديد وإطاحة البيروقراطية، مع إلغاء الامتيازات والعودة إلى الأهداف الحقيقية لثورة أكتوبر. ويمكن القول إن المطالب المركزية التي حددها تروتسكي تكشف حقا عن كونها الأكثر تفجرا في النضالات في الاتحاد السوفييتي منذ ذلك الحين.

مع ذلك كان تروتسكي يلاحظ أن البرجوازية العالمية بقيت معارضة للاتحاد السوفييتي بدون هودة، على الرغم من رضاها الواضح وهي ترى التروتسكيين يتعرضون للتصفية (صفقت نيويورك تايمز في إحدى الافتتاحيات لطرده تروتسكي من الاتحاد السوفييتي: لقد تخلت موسكو عن حلم الثورة العالمية!). لكن بالنسبة لتروتسكي، لم يكن يمكن للإمبريالية أن تكتفي بتوجه ستالين المضاد للثورة. فالحفاظ على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج في الاتحاد السوفييتي يعني أن هذه السوق بقيت مغلقة في وجهها، باستثناء مساومات محدودة وقليلة النفع مع حكومة موسكو. فقط الإعادة الكاملة للملكية الخاصة في الاتحاد السوفييتي تفتح لها السوق السوفييتية حقاً.

كان تروتسكي قد افكر بادئ ذي بدء أن البيروقراطية الستالينية قد تتجه نحو إعادة الرأسمالية، بهدف توطيد امتيازاتها عن طريق الملكية الخاصة. مع ذلك، كان شكل هذا قفزة خطيرة حقيقية بالنسبة إليها، لأن سلطتها وامتيازاتها تقوم على احتكار السلطة السياسية في دولة مالكة لوسائل الإنتاج. لم تكن مستعدة إذاً للتخلي عن سيطرتها تلك، كما استخلص تروتسكي في بداية الثلاثينيات.

الدفاع عن الاتحاد السوفييتي ضد الإمبريالية

كان يبقى إذاً تضاد يتعذر إنقاظه بين مصالح البرجوازية ومصالح البيروقراطية الستالينية. على الرغم من سياسة هذه الأخيرة المضادة للثورة، لم يكن يمكن للإمبريالية إلا أن تريد إعادة الملكية الخاصة في الاتحاد السوفييتي، وهو ما لم تكن البيروقراطية قادرة على التصميم عليه، على الأقل بمبادرة ذاتية. وفي سياق توترات عالمية متنامية، بعد انتصار هتلر في ألمانيا، كان يعني ذلك في الوقت المناسب عدواناً إمبريالياً ألمانياً ضد الاتحاد السوفييتي، ما لم تحل دون الحرب الثورة الأوروبية، التي كان تروتسكي لا يزال يعتقد أنها ممكنة في عام 1936. لكن خنق انتفاضة 1936 الفرنسية وسحق الثورة الإسبانية سوف يزيلان هذا الاحتمال. باتت الحرب الإمبريالية محتومة.

كانت تنطرح إذاً بصورة بديهية مشكلة الموقف الذي يجب اتخاذه في الحالة

المتوقعة جدا للحرب بين الاتحاد السوفييتي وقوة إمبريالية، هي ألمانيا على الأرجح. لقد اتخذ تروتسكي موقفا جازما بجانب الدفاع عن الاتحاد السوفييتي في حرب ضد الامبريالية، لا لإنقاذ نظام ستالين، بالطبع، بل لإنقاذ مكاسب أكتوبر التي أبقتها الثورة المضادة الستالينية غير ممسوسة، والتي سوف تزول في حال انتصار امبريالي على الاتحاد السوفييتي: في المقام الأول ملكية الدولة لوسائل الإنتاج.

لم يكن موقف الدعم هذا للاتحاد السوفييتي في حالة حرب مصالحة إطلاقا مع الستالينية، ولا تخليا عن قتالها، كما كانت تزعم التيارات اليسارية المتطرفة. مثلما لم يكن دعم الصين ضد اليابان دعما لحكومة جيانغ جايشي. وما قيل أعلاه عن الحروب الكولونيالية ينطبق هنا. إن على مفرغي البضائع في كل البلدان، إذا توفرت لهم الامكانية، أن يسرّعوا التسليحات إلى الاتحاد السوفييتي المتعرض لهجوم ألماني، وأن يجربوا التسليحات إلى ألمانيا.

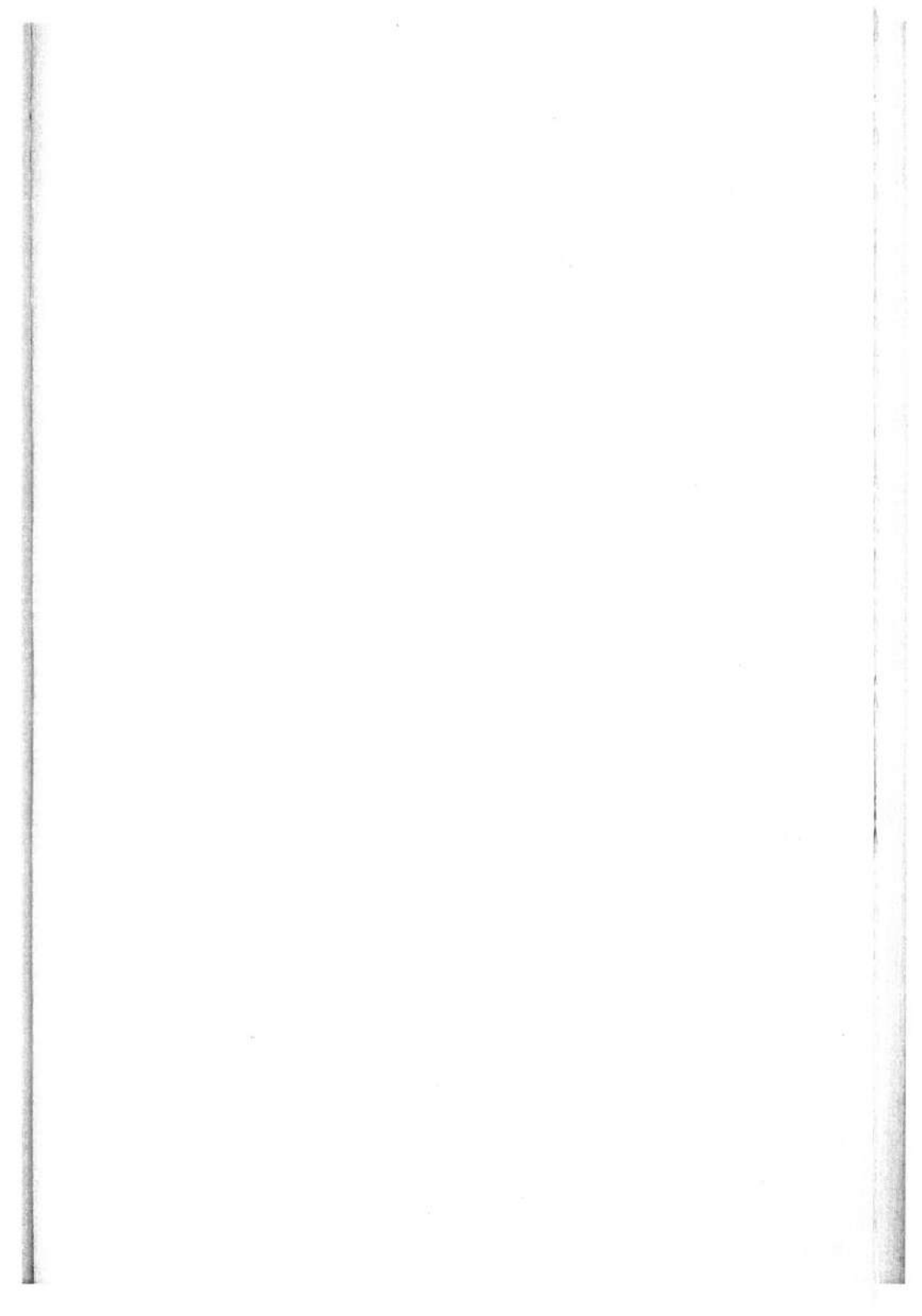
إن موقف تروتسكي بخصوص الاتحاد السوفييتي هو واحد من المواقف التي أثارت أكبر قدر من المساجلات والحروب الكلامية. إنه لواضح جدا في كتابات تروتسكي والأممية الرابعة أن الدفاع عن الاتحاد السوفييتي مطلوب فقط في النزاعات مع الإمبريالية (لا يهم من يكون البادئ). أما في التدخل ضد الجماهير العمالية الثائرة، فكان ينبغي التواجد بالكامل بجانب الجماهير.

لقد سعى خصوم تروتسكي في هذه المسألة إلى أن يربكوه، في ما بعد، عبر إثارة شتى أنواع الفرضيات: ما العمل إذا اكتسح الاتحاد السوفييتي الهند، سأل بعضهم. أجاب تروتسكي عن ذلك: هذا رهن الظروف. فإذا أرسل الاتحاد السوفييتي جيوشه لدعم حركة انتفاضية موجهة ضد الامبريالية البريطانية، ينبغي توجيه التحية لهذا التدخل، بمعزل عن تحفيزات الفعلية، في الوقت نفسه الذي ينبغي تحذير الجماهير الهندية من الانعطافات المحتملة لهذا الحليف غير الجدير بالثقة. لكن، على العكس، إذا تدخل الجيش الأحمر في الهند بطلب من بريطانيا لسحق انتفاضة للجماهير الهندية، ينبغي النضال بجانبها ضد الجيش الأحمر. وفي كل الأحوال، إن الطابع الطبقي للخصوم المتصارعين هو الذي يحدد موقف الثوريين، معيار شكلاوي. أما بخصوص من هو الأقوى، من يهاجم قبل الآخر، ما هي الوسائل

العسكرية المستخدمة، الخ. كل ذلك يمكن أن تكون له أهمية، لكنه لا يمكن أن تكون له الصدارة حيال المسألة الحاسمة للطبيعة الطبقة للمعسكرين المتصارعين. من يقاتل من؟ تلك هي المسألة.

إلا أن المهمة الحاسمة كانت تكمن في تحضير الثورة السياسية ضد البيروقراطية. كان تروتسكي متفائلاً على هذا الصعيد، على الرغم من الهيمنة التوتاليتارية التي لا تقهر التي كان النظام الستاليني يظهرها في عام 1936. كان تحليله للاتحاد السوفييتي يجعله يرى التناقضات الأساسية التي كانت تفعل فعلها هناك، والتي كانت ستخلص إلى إضعاف السيطرة البيروقراطية وفتح الطريق أمام الثورة السياسية، وهي رؤية متجذرة جداً في عام 1936، في الوقت الذي كانت تتم فيه محاكمات موسكو.

كان تروتسكي يحافظ على وصفه للاتحاد السوفييتي كمجتمع انتقالي غير مستقر إلى أبعد الحدود بين الرأسمالية والاشتراكية. كان يعوّل على صدمة الحرب العالمية الوشيكة لزعزعة النظام الستاليني في أسسه.



الفصل الثاني

الأمية والحرب العالمية الثانية

بعد سنوات على وجود الحركة لأجل الأمية الرابعة، انعقد أخيراً المؤتمر العالمي لتأسيس الأمية الرابعة، في أغسطس / آب 1938، في غياب تروتسكي، المنفي في المكسيك. كانت الحركة تضم آنذاك مجموعات منضوية في ثمانية وعشرين بلداً، لكن في نصف الحالات كان عدد الأعضاء قليلاً. كانت معظم المجموعات التروتسكية مكونة حديثاً، وكانت تفتقر إلى البناء التنظيمي. وقد كان على المؤتمر العالمي أن يسجل خسارة الفرع السوفييتي المؤسس، الذي كان الأهم عددياً وسياسياً، والذي تمت تصفيته جسدياً في المعسكرات الستالينية.

على الرغم من هذا الضعف العددي، كانت المنظمات التروتسكية تلعب دوراً مهماً في الصراع الطبقي في عدة بلدان. ففرع الهند الصينية كان يتمتع بتأثير جماهيري جرى اكتسابه خلال النضال لأجل استقلال فيتنام، لا بل إن مرشحه نجح حتى في الانتخابات لمنصب عمدة سايفون عام 1938. لكن انعدام التناسب كان كبيراً بين التأثير الجماهيري للمجموعة وضعفها التنظيمي. وفي الولايات المتحدة، كان حزب الشغيلة الاشتراكي SWP قد لعب دوراً مركزياً في عدة إضرابات قاسية سجلت ظهور النقابية الصناعية، ولا سيما إضراب فنادق نيويورك وإضراب سائقي الشاحنات في مينيابوليس. وفي فرنسا، كان لنضال التروتسكيين السياسي لصالح الجبهة الموحدة بين الاشتراكيين والشيوعيين ضد الفاشية تأثير فعلي، لكن القيادات الستالينية والاشتراكية-الديموقراطية نجحت في توجيه التطلعات إلى الوحدة نحو

الجبهة الشعبية، أي التعاون الطبقي مع الأحزاب البرجوازية «الديموقراطية».

إن تأسيس الأممية الرابعة على يد قوى محددة ما كان يمكن إلا أن يثير معارضة قوية من جانب مجموعات وتيارات يسارية اعتبرته عصبويا. وكان تروتسكي يرفض تلك الانتقادات كليا. على العكس، كانت الحركة التروتسكية قد انتظرت لا أقل من خمس سنوات قبل أن تتخذ قرار تأسيس الأممية الرابعة. كانت الحركة التروتسكية استبعدت حتى الفكرة في الكونغرس العالمي الذي عقده عام 1936، وذلك بالضبط بهدف إبقاء الباب مفتوحا أمام تيارات أخرى... من دون نجاح.

كانت المجموعات الشيوعية المعارضة والاشتراكية اليسارية تمثل، في الواقع، في بلدان عديدة، قوى أهم بشكل جوهري، ولا سيما الـ SAP في ألمانيا، والـ PSOP و الـ ILP في بريطانيا والـ POUM في إسبانيا، الخ. ما حدث هو أن أيّا من تلك المجموعات لم تحزم أمرها على تشكيل أممية جديدة كانت تتمتع فيها، مع ذلك، بموقع قوي جدا، إذا لم يكن أكثريا. بقيت بالأحرى مرتبطة بمكتب لندن، وكانت كجمعية متنافرة لأحزاب ثورية، ووسطية وإصلاحية، كانت القوة الرئيسية بينها حزب العمال النرويجي DNA، الذي انتصر في انتخابات 1936 وترك في الحال مكتب لندن. بعد أن منحت حكومة حزب العمال النرويجي اللجوء السياسي لتروتسكي، طردته في العام التالي، بتأثير من ضغوط الاتحاد السوفيتي.

كان تروتسكي يعتبر مكتب لندن - الذي كان يشير إليه ساخرا على أنه الجمعية العالمية لليوم الحامض المعصور، أو أيضا الأممية الثالثة والثمن - تجمعا لا مستقبل له معدا للانفجار لدى أول صدمة جدية، في غياب قاعدة مبدئية صلبة. مع ذلك، فإن الـ RSAP الهولندي، أحد موقعي «نداء الأربع» وعلى الأرجح أكبر منظمة تروتسكية آنذاك، بقي منتميا لمكتب لندن في الوقت نفسه الذي كان فيه منتسبا للحركة لأجل الأممية الرابعة؛ وهو موقف كان تروتسكي يتسامح معه أقل فأقل كلما اقتربت الحرب. كان الوقت محسوبا.

ليس عادلا إذاً لوم تروتسكي لأنه أسس الأممية الرابعة في وقت مبكر. كان التيار التروتسكي قد حاول كل شيء حقا في اتجاه إعادة تجمع أوسع على قاعدة

ثورية مبدئية، لكنه فشل في ذلك. يمكن التذرع بالتأكيد بحصول حالات انعدام حذق في العلاقات مع هذه المنظمة أو تلك، لكن ينبغي البحث في مكان آخر عن التفسير الأساسي لهذا الواقع. إن مكانه في واقع أن أوروبا كانت تحتاز آنذاك فترة ردة كثيفة كانت الضغوط السياسية تُمارس خلالها من اليمين إلى اليسار، في الاتجاه المعاكس. ولم يكن يمكن المجموعات الاشتراكية اليسارية أو الشيوعية المعارضة، المنفصلة قبل سنوات قليلة عن المنظمة الأم على قواعد سياسية غير واضحة نسبياً، أن تمتنع عن الشعور بهذا الضغط بقوة أكبر مما هي الحال مع الأهمية الرابعة، المنبثقة من نضال طويل كتكتل عالمي ضد الستالينية، والمتمثلة إذاً بتماسك أكبر، وهو الأمر الذي لم يكن ينحّي الظهور الدوري لخلافات تكتيكية.

لماذا جرى تأسيس الأهمية الرابعة بدلا من الاكتفاء بالاستمرار كحركة لأجل الأهمية الرابعة؟ فالتأسيس بحد ذاته لم يكن يقدم في الواقع أي قوة جديدة. لكن اتساع المساجلة يثبت أن الأمر لم يكن يتعلق إطلاقاً بخلاف اصطلاحى. إن تأسيس منظمة، إنما هو تمييز النفس بصورة لا رجعة فيها عن التيارات السياسية الأخرى الموجودة وطرح الذات كقطب خصم ومنافس؛ إنه الالتزام للمدى البعيد. وتأسيس أهمية علاوة على ذلك، إنما هو إعلان تضامن أساسي مع منظمات أخرى في العالم والاعتراف بالتزامات تجاهها، في إطار منظمة عالمية. وخلق الانتقادات ضد الطابع العصبوي أو الإعلاني عن الذات المزعوم، كان يوجد في الواقع التردد في الالتزام بصورة نهائية.

لقد كان الجدال حول تأسيس الأهمية الرابعة مناسبة لافتكار الديالكتيك بين بناء الأحزاب الوطنية وبناء الأهمية. ففي الواقع، كان العديد من خصوم تروتسكي يعارضون تأسيس الأهمية الرابعة لأنها لم تكن تمتلك تأثيراً جماهيرياً. وكان تروتسكي يرد على ذلك بالقول: هل لمنظمتكم الوطنية تأثير جماهيري؟ مع ذلك، أنتم لا تعتبرون وجودكم كحزب وطني علامة إعلان عصبوي عن الذات. فلماذا تثيرون مقاييس مختلفة في حالة الأهمية؟ كانت هذه المقاربة على أساس الكيل بمكيالين تعكس في الواقع رؤية وطنية لا رؤية أهمية.

من المؤكد أن تروتسكي كان يعترف بأن الأممية الرابعة لن يكون لها تأثير جماهيري عند تأسيسها، خلافاً للأممية الثانية، التي بدأت مع بعض الأحزاب الجماهيرية الموجودة سلفاً، في حين أن الأممية الشيوعية ولدت مع حزب في السلطة، مع أن تأثيرها الجماهيري كان محدوداً في البلدان الأخرى إبان تأسيسها. لكن المسألة بالنسبة لتروتسكي كانت تكمن في معرفة كيف يتم كسب تأثير جماهيري. هل كان واقع رفض تأسيس الأممية من شأنه أن يسهل كسب تأثير جماهيري؟ كلا، على الإطلاق، كان يقول تروتسكي.

الحرب الوشيكّة

فضلاً عن ذلك، كان الاندلاع الوشيك للحرب ينزل بثقل كبير على إلحاح تروتسكي على الفعل. ففي الواقع، كانت الحرب ستعرض المنظمات التروتسكية لامتحان صعب وتخضعها لضغوط كبيرة نابذة للمركز. وكان أمراً جوهرياً تسليح الفروع بتوجه مشترك متبنى على المستوى العالمي لمساعدتها على مواجهة المحنة.

كانت الأممية الرابعة تضم عند تأسيسها عدة آلاف من الأعضاء عبر العالم، لكنها كانت تتوقع أن تقضي الحرب في وقت قصير إلى أزمات ثورية جديدة قد تفتح للمنظمات التروتسكية إمكانات جديدة. كان على التروتسكيين إذاً أن يعدوا أنفسهم لبضع سنوات قاسية مع الأمل بالتدخل بصورة منظمة في حالات صعود ثوري جديدة سوف تولدها الحرب بالضرورة وقد تفتح لهم إمكانية لعب دور قيادي جماهيري.

كان التروتسكيون يستلهمون بوضوح مثال الثوريين الأميين خلال الحرب العالمية الأولى. فهؤلاء، الذين كانوا معزولين في البدء، ازداد نفوذهم كلما كانت الحرب تطول ويفقد الاشتراكيون الشوفينيون، أنصار الحرب، حظوتهم في نظر الجماهير العمالية. هكذا انتقل الحزب البلشفي الروسي من وضع أقلية صغيرة إلى وضع حزب أكثرية للطبقة العاملة خلال عام 1917، ونجح في الحصول على السلطة؛ وقد كان ذلك هو نوع السيناريو الذي كان يتطلع إلى رؤيته يتكرر بعد الحرب.

صحيح أن القوى التروتسكية كانت محدودة جدا في البداية، لكن ذلك كان أيضا حال الثوريين الأعميين في أحلك ساعات الحرب العالمية الأولى. وفي الواقع، كان تروتسكي يذكّر باستمرار بأن الأهمية الرابعة كانت قد باتت أقوى عام 1938 من «أهمية زيمرفالد»، أول تجمع عالمي للثوريين تشكّل عام 1916، وكان، بصورة ما، جنين الأهمية الشيوعية. كان يمكن إذاً عقد آمال كبيرة.

خلافًا للהלح العام الذي كان يسود في الأحزاب الاشتراكية والشيوعية إزاء تقدم النازية، كان التروتسكيون يراهنون على تكثف التناقضات الاجتماعية في حالة الحرب، وعلى الانفجارات الثورية التي ستنبثق منها حتما، حتى في حالة تحقيق انتصار نازي على الامبرياليات الغربية. كان المطلوب إذاً بناء أنوية ثورية قوية كفاية بحيث تقاوم صدمة الحرب وتستفيد من الأزمات الاجتماعية والسياسية التي ستسبب بها الحرب حتماً في نهاية المطاف، وبمرور بضع سنوات.

المعاهدة الجرمانية-السوفيتية

والدفاع عن الاتحاد السوفيتي

إلا أن اقتراب الحرب سوف يتسبب بأزمة قاسية في صفوف الأهمية، لاسيما داخل الفرع الأمريكي -SWP، الذي كان قد بات في عام 1940 المنظمة الرئيسية في الأهمية. وكان ستالين قد استنتج هو أيضاً، خلاصاته حول الوقوع الوشيك للحرب وقرر تغيير تحالفاته للالتحاق بالأقوى، كما كان توقع تروتسكي، وسط عدم تصديق الجميع. كانت المعاهدة الجرمانية-السوفيتية المعقودة بين الاتحاد السوفيتي الستاليني وألمانيا النازية في أغسطس / آب 1939 تعطي الضوء الأخضر للهجوم الألماني في الغرب. بالمقابل، حصل الاتحاد السوفيتي على بولونيا الغربية، وبلدان البلطيق وفنلندا.

مع أن تروتسكي هياً بأقصى جهده صفوف الأهمية الرابعة لهذا التغيير في الاتجاه، لم يفته أن يعيد إطلاق الجدل بخصوص طبيعة الاتحاد السوفيتي. كان اتجاه مهم في حزب الشغيلة الاشتراكي الأمريكي (SWP) يطالب بتغيير الموقف بخصوص هذه المسألة والتوقف عن اعتبار الاتحاد السوفيتي دولة عمالية. وكانت ترسم خلف

هذا الجدال مسألة الدفاع عن الاتحاد السوفييتي في الحرب المقبلة، وكانت المعارضة داخل الـ SWP تتجه بوضوح نحو الاستنكافية.

انتقد تروتسكي هذا الموقف على أنه يعكس ضغوط الرأي العام البرجوازي الصغير على الـ SWP وبوجه خاص على مثقفيه، الذين كانوا يشكلون قلب المعارضة، في حين بقيت القاعدة العمالية أمينة عموماً لموقف تروتسكي. كان الدفاع عن الاتحاد السوفييتي ضد الإمبريالية أسهل بكثير حين يجعل من نفسه حليفاً «لليدوقراطيات الغربية» (ومن ضمنها الولايات المتحدة) ضد الفاشية. إن موقفاً كهذا كان يتناسب تماماً مع رأي البرجوازية الصغيرة.

لكن الأمر يصعب الدفاع عنه أكثر بكثير حين بات الاتحاد السوفييتي حليف ألمانيا النازية ضد «الديموقراطيات الغربية»، علاوة على السماح لنفسه بأن يتطلع في طريقه بعض الدول الصغيرة المجاورة. هاكم ما كان يصدم بعمق الرأي البرجوازي الصغير، المعتاد الحكم على الأمور وفقاً لمعايير شكلانية وأخلاقية. بالنسبة للماركسيين، على العكس، كانت البيروقراطية الستالينية تحلت فقط عن تحالفها مع إمبريالية ضد أخرى لتفعل العكس بالضبط... وهو ما لم يكن يغير شيئاً بخصوص المشكلة الجهرية للموقف الذي يجب اتخاذه في حرب بين الاتحاد السوفييتي والإمبريالية، أيًا تكن هذه الأخيرة.

أما العدوان السوفييتي ضد البلدان الصغيرة المجاورة، فكان يجسد مقدماً، بكل بساطة، المصير الذي ينتظر مجمل الدول الصغيرة في الحرب المقبلة. كان تروتسكي يعتبر شعار الدفاع عن الاستقلال الوطني للدول الصغيرة في سياق الحرب العالمية شعاراً وهمياً. سيكون عليها أن تختار معسكرها أو يتم امتصاصها في مباريات التصفية الكبرى الخاصة بالإمبريالية. وكان الخيار الوحيد الواقعي حقاً هو تهيئة الثورة البروليتارية في كل البلدان، لا القيام بجهود هزيلة لحماية الاستقلال الوطني لهذه الدول أو تلك بمناورات ديبلوماسية أو بالتعاون مع البرجوازية الوطنية ومع الدول الإمبريالية الحليفة مؤقتاً، وهو الأمر الذي كان من شأنه فقط أن يعيق التعبئة المستقلة للطبقة العاملة في تلك البلدان.

حصل التيار الذي كان يشترط إعادة النظر في الموقف بخصوص الاتحاد السوفييتي على 40٪ من الأصوات في مؤتمر الـ SWP لعام 1940، وترك المنظمة بعد وقت قصير ليشكل مجموعة على حدة. وانعكس صراع الاتجاهات في الـ SWP الأمريكي أيضا على بلدان أخرى، ولاسيما فرنسا، وداخل الأمانة الأهمية (أأ) المنتخبة في مؤتمر عام 1938 والتي هاجر العديد من أعضائها إلى نيويورك في بداية الحرب. وقد أيدت غالبيتهم موقف المعارضة الأمريكية، الأمر الذي خلق وضعاً غريباً بالأحرى، في ظل استحالة جمع هيئات الأهمية الرابعة لاستبدالهم.

الانهزامية الثورية في البلدان الإمبريالية

لم يكن الدفاع عن الاتحاد السوفييتي ضد الإمبريالية يعني إطلاقاً للأهمية الرابعة التخلي عن الانهزامية الثورية في البلدان الإمبريالية المتحالفة مع الاتحاد السوفييتي. كان المقصود على العكس الاستفادة من التوترات الاجتماعية التي ستسبب بها الحرب حتماً، لإعادة إطلاق الحركة العمالية الثورية. فالثورة الظافرة في أي بلد ستقدم للاتحاد السوفييتي حليفاً أكثر إخلاصاً بكثير من أي دولة إمبريالية.

لدى تأسيس الأهمية الرابعة، استعادت إذاً الموقف الذي دافع عنه لينين وتبنته الأهمية الشيوعية إزاء الحروب الإمبريالية، لصالح الانهزامية الثورية. وليس المقصود التحول (من جانب الثوريين)* إلى عملاء للإمبريالية العدو للتسبب عن قصد بهزيمة إمبريالية بلدهم، كما كان يزعم الاشتراكيون الشوفينيون أنصار الدفاع «الوطني»، بل قيادة النضال الطبقي في بلدهم ضد برجوازيته الخاصة به، وتشجيع ذلك النضال، بمعزل عن تأثيره على مسيرة الحرب، وذلك بهدف تحويل الحرب الإمبريالية إلى حرب أهلية.

أيما يكن النظام السياسي القائم (ديموقراطياً أو فاشياً) فإن الهدف الحقيقي لحرب دولة برجوازية إمبريالية ليس أبداً الدفاع عن «الديموقراطية» أو عن «الأمة». إن الغرض الحقيقي من الحرب بالنسبة لبرجوازية إمبريالية لا يمكن أن يكون إلا الحفاظ على وضعها في النظام الإمبريالي العالمي أو تعزيزه، وهي مستعدة

* الإضافة، بين هلالين، من وضعنا (المعرب).

تماما للتضحية بالحرية والديموقراطية في بلدها إذا بدا ذلك ضروريا. ففي عز الغزو الألماني كانت الحكومة الفرنسية قد رفضت أن تعيد إلى فرنسا الفرق المتمركزة في سوريا... مخافة أن يسيء ذلك إلى سيطرتها في الشرق الأوسط... وحالما استكملت الهزيمة، لم تتردد البرجوازية الفرنسية في إلغاء آخر آثار الديموقراطية والتخلي عن نصف البلد للمحتل الألماني، طالما كانت تحتفظ بأسطو لها وإمبراطوريتها. فبعد كل شيء، كان ذلك، من وجهة نظرها، رهان الحرب الحقيقي.

على العكس، يجب أن تكون الطبقة العاملة مستعدة للتضحية بالمصالح الإمبريالية الخاصة ببرجوازية بلدها للدفاع عن مصالحها الطبقيّة الخاصة بها وتعزيزها، ولأن ترفض التضحية بمصالحها على مذبح الدفاع عن الوطن الإمبريالي. عليها على العكس تهيئة نفسها للاستفادة من مصاعب برجوازياتها المحتلة بغرض إطاحتها. هذا هو معنى الانهزامية الثورية.

أما بخصوص احتمال أن تفيد مؤقتا أزمة ثورية في بلد معاد لألمانيا هذه الأخيرة في خططها الحرية ضد الاتحاد السوفييتي، فأمر لم يكن يمكن استبعاده سلفا: كانت احتمالات كثيرة ممكنة. بيد أن ألمانيا لن توفرها هي الأخرى صعوبات الحرب وقد يعطي ذلك الحركة العمالية الألمانية فرصة النهوض، بصورة ستكون أسهل بقدر ما ترى حركات ثورية أخرى تنمو في البلدان المعادية لألمانيا. لقد كانت سابقة الحرب العالمية الأولى موجودة. كان العديدون قد ظنوا أن الثورة الروسية ستضمن النصر لألمانيا عبر إخراج روسيا من الحرب، وهو ما حصل على امتداد عام. لكن الإمبريالية الألمانية انهزمت أخيرا بفعل امتداد الموجه الثورية إلى ألمانيا بالذات في نوفمبر/ تشرين الثاني 1918.

في كل حال، كانت الأممية الرابعة تتصدى لهذه المسائل من وجهة نظر مصالح الثورة العالمية بمجملها، التي كان الدفاع عن الاتحاد السوفييتي خاضعا لها. إن ثورة ظافرة، في فرنسا مثلا، كانت اتسمت بأهمية أكبر ألف مرة بالنسبة للثورة العالمية من الإمكانية المؤقتة لأن تهاجم الإمبريالية الألمانية الاتحاد السوفييتي. وفي التحليل الأخير، كان موقف الأممية الرابعة في الحرب يستند إلى ثقتها بالقوة الثورية الكامنة للطبقة العاملة.

على العكس، كانت سياسة الدعم الستالينية لجهود الحرب الخاصة بالدول الكبرى المتحالفة مع الاتحاد السوفيتي، تفضي مباشرة إلى دعم البرجوازيات ضد الطبقات العاملة في تلك البلدان، التي لا بد أن تنتفض ضد الحرمانات والآلام التي ستسبب بها الحرب حتما.

لقد نزلت الأحزاب الشيوعية بكل وزنها، في الواقع، لكي توقف أو تخنق الإضرابات في البلدان الأنغلو ساكسونية خلال الحرب، في حين كان التروتسكيون يتعرضون للقمع بسبب دورهم في تلك الحركات الإضرابية، سواء في بريطانيا أو الولايات المتحدة، أو كندا. هكذا حُكم على ثمانية عشر قياديا في الـ SWP الأمريكي بعقوبات تراوح بين اثني عشر شهرا وثمانية عشر من السجن بسبب تشهيرهم بأهداف الحرب الإمبريالية لدى الحكومة الأمريكية.

التروتسكيون في المقاومة

كانت مسيرة النازية الظافرة تدفع بالقسم الأكبر من اليسار إلى الهلع وأفضت بكثيرين إلى انعطافات نظرية خفيفة. هكذا راح البعض ينظرون إلى النازية على أنها منظومة جديدة للسيطرة الطبقية من الأفضل الدفاع في وجهها عن الرأسمالية الليبرالية، أو أيضا، كنظام يدفع البشرية إلى الوراء إلى حد أن الثورة البروليتارية تصبح معه طوباوية: بات ينبغي استئناف الثورات الديمقراطية. كان ذلك بوجه خاص الموقف الذي اتخذته قيادة المجموعة التروتسكية الألمانية، التي انتقدتها بحدة باقي الأهمية.

إن المواقف الأساسية للأهمية الرابعة بخصوص هذه المسائل موجودة في البيان حول الحرب الإمبريالية والثورة البروليتارية، الذي كتبه تروتسكي غداة النصر العسكري الألماني على فرنسا وتم تبنيه في كونفرانس خاص لفروع الأهمية انعقد في أغسطس/ آب 1940، قبل اغتيال تروتسكي بقليل. لقد شرح البيان كيف أن سقوط بعض الدول الإمبريالية لا يغير المنظور العام إطلاقا، بل يعطي على العكس حقيقة أكبر لمنظور الأزمات الثورية الوشيكة. كان تروتسكي يقول إنه من بين كل أشكال الاضطهاد، الأكثر مدعاة لعدم تحملها، إنها هي السيطرة التوتاليتارية لدولة

عظمى محتلة. بدلاً من أن يعتبر تروتسكي أن كل شيء انتهى لسنوات طويلة، لا بل عقود، رسم بحزم منظور انتفاضة للجماهير ضد الاحتلال النازي، هذا الذي ستم تسميته المقاومة.

كان التروتسكيون بالفعل أول المنطلقين في المقاومة، منذ عام 1940، في حين كانت الأحزاب الشيوعية لا تزال تسعى وراء تسويات مع المحتلين النازيين، في إطار المعاهدة الجرمانية-السوفيتية لعام 1939. لقد لزم انتظار العدوان النازي ضد الاتحاد السوفيتي لكي تتحول الأحزاب الشيوعية إلى المقاومة، مستعيدة بالطبع شهرها بالـ«هتلريين-التروتسكيين» ومستمرة في اغتيالها ضد المناضلين التروتسكيين.

إلا أنه توجب مقاتلة التوجه العقدي (الدغائي) الذي نادى به قسم من تروتسكيي فرنسا، الذين رفضوا دخول المقاومة بحجة أن فرنسا بلد إمبريالي، وأن دعم المقاومة في هذا البلد يعني التخلي عن الانهزامية الثورية. لقد أهملوا كلياً الفرق بين بلد محتل وقوة إمبريالية مملكة لإمكاناتها. ففي هذه الحالة الأخرى، يعني الاستنكاف في الواقع الخضوع للجيش والسلطات البرجوازية الوطنية التي لا تزال تشرف على البلد. أما مع الهزيمة والاحتلال، فالبرجوازية الوطنية تفقد سيطرتها العسكرية على إقليمها، وتتحول المقاومة إلى نضال جماهيري ضد السلطة البرجوازية القائمة مؤقتاً في البلد، سلطة الدولة التي تمارس الاحتلال.

كان التروتسكيون يعرفون تماماً أن حركات المقاومة ستكون خليطاً مزركشاً جداً على الصعيد الأيديولوجي والسياسي، كما الحال دائماً تقريباً في وضع حركات جماهيرية حقيقية. كانت المهمة تقضي بتطوير المكوّن البروليتاري والثوري في المقاومة، وبمعارضة الجهود التي سوف تبذلها البرجوازية الوطنية حتماً للاحتفاظ بالإشراف عليها، وقد كان ذلك هو الهدف الرئيسي لزعيم كالجرنال دوغول في فرنسا. كان البقاء خارج المقاومة خطأً، وقد انخرطت فيها الغالبية الكبرى من التروتسكيين الفرنسيين بحزم، علاوة على الرفاق في بلدان محتلة أخرى.

إلا أن الأحزاب الشيوعية كانت تمتلك إمكانات وأعداداً أكبر بكثير من تلك التي كانت في متناول التروتسكيين، وأعطت حركات المقاومة توجها قومياً وأخضعتها للحكومات البرجوازية في المنفى، التي لم تكن تمثل عموماً الشيء الكثير على الأرض. وكان ذلك التوجه القومي الضيق يستتبع رفض كل محاولة تأخ ثوري مع الجنود الألمان، الذين كانوا مع ذلك عمالاً بالزري العسكري في غالبيتهم الساحقة. وكان ذلك الموقف يجد تعبيره الأقصى في شعار الحزب الشيوعي الفرنسي المشهور: «لكل بوشه!»

كان التروتسكيون الفرنسيون، على العكس، الاتجاه السياسي الوحيد في البلد الذي خاطب قوات الاحتلال الألمانية، عبر إصدار صحيفة بالألمانية، Arbeiter und Soldat، (العامل والجندي)، تشهّر بالإمبريالية الألمانية وتدعو للتضامن العمالي الأممي ضد كل الحكومات الإمبريالية. وقد نجحت المجموعة في الواقع في أن تبني سرّاً عدة خلايا ثورية في الجيش الألماني. لكن الأشخاص الرئيسيين المنخرطين في هذا العمل جرى اكتشافهم أخيراً ورميهم بالرصاص. هكذا انتهى أحد الفصول الأكثر إثارة للإعجاب في نشاط التروتسكيين خلال الحرب العالمية الثانية.

إن مجرد الواقع المتمثل في نجاح الحركة التروتسكية في اختراق صفوف جيش الاحتلال الألماني بقوى محدودة إلى هذا الحد كان يشكل فضلاً عن ذلك إدانة لا التباس فيها لتوجه حش ف، الذي كان أمكنه أن يفعل أكثر ألف مرة، بالوسائل والإمكانات التي كانت بحوزته. كان جيش الاحتلال الألماني في فرنسا تعرض للتهديد بالتفكك من الداخل، أكثر من الجيش الأميركي في فيتنام. على العكس، لم يكن من شأن الخط المعبر عنه بشعار «لكل بوشه!» إلا أن يلحم الجنود الألمان بقيادتهم في الصراع لأجل البقاء.

لكن العمل في اتجاه الجيش الألماني لم يكن يشكل سوى وجه ثانوي لنشاط التروتسكيين، الذين كانوا يركزون انتباههم على الطبقة العاملة وإعادة بناء منظماتها

في السر، تحضيراً للأزمات السياسية القادمة. هكذا كان حزب الـ RSAP الهولندي في الصفوف الأولى للإضراب العام في سنة 1942 ضد نفي اليهود، وهو ما أدى إلى إعدام هنك سنيفليت، القيادي الرئيسي في المنظمة.

حركات التحرر الوطني في الحرب

بحجة عدم الإساءة إلى النضال ضد الفاشية والنازية، كان الستالينيون يعارضون النضال لأجل استقلال مستعمرات البلدان المتحالفة مع الاتحاد السوفيتي، وكان ذلك يعني، عملياً، الغالبية الكبرى من المستعمرات في العالم. وكان ذلك يدفع بهم إلى قتال حركات التحرر التي تحاول الاستفادة من ظروف الحرب لأجل تطوير نضالها ضد الإمبرياليات البريطانية أو الفرنسية أو الهولندية، ناهيك عن الاستعمار الأميركي الجديد في أميركا اللاتينية، حيث باتت الأحزاب الشيوعية فجأة موالية للأميركيين، وتنادي بالولايات المتحدة بطله للحرية في العالم. كانت تلك السياسة تضحي بمصالح الجماهير المضطهدة لصالح دبلوماسية الاتحاد السوفيتي، الذي كان يريد إثبات حسن نيته تجاه الإمبرياليات الغربية. في غضون ذلك، واصلت هذه الأخيرة تركيز قوات كبيرة في مستعمراتها، بدلا من إرسالها لقتال القوات الألمانية أو اليابانية كاشفة هكذا أولوياتها الحقيقية.

كانت خيانة الستالينيين في البلدان التي تسيطر عليها الإمبرياليات الغربية تفتح حيزا سياسيا مهما للتيار التروتسكي، التيار اليساري الوحيد الذي ناضل علانية لأجل استقلال المستعمرات، كل المستعمرات. فمن وجهة نظر الشعوب الخاضعة للاستعمار، لا يغير الطابع «الديمقراطي» أو «الفاشي» شيئا في وضعها كخاضعة للسيطرة، وبالتالي فإنه لأمر مشروع تماما أن تستغل هذه الشعوب صعوبات حاضراتها الإمبريالية للتحرر منها. لقد كانت الأممية الرابعة تنبذ بصورة جازمة الحجج القائلة بأن انتفاضة ضد البريطانيين في الهند، مثلا، تلعب لعبة اليابانين. وحتى إذا كان ذلك صحيحا، فلا يكون مبررا لرفض دعمها، إلا إذا جرى اعتبار الإمبريالية البريطانية أفضل من الإمبريالية اليابانية، وقد باتت تلك وجهة نظر الستالينيين. كانت الأممية الرابعة تعوّل على واقع أن شعبا محررا يبدي مقاومة للغزو الإمبريالي أكثر من شعب خاضع لإمبريالية أخرى، وأن انتفاضة ثورية في مستعمرة لا بد أن تكون لها آثار جاذبة في أمكنة أخرى.

إن نشاط القوى التروتسكية في آسيا خلال الحرب العالمية الثانية غير معروف جدا. لقد لعبت دورا هاما في عدة بلدان، ولا سيما في فيتنام، وإندونيسيا، والهند وسيلان (سيريلانكا). كانت هناك حرب غوار تروتسكية في برمانيا، «الشيوعيون ذوو الراية الحمراء». للأسف، لم تكن قوتهم التنظيمية يوما بنسبة تأثيرهم الجماهيري، وهو ما جعلهم ضحايا للقمع الذي انهار عليهم من كل الجهات: ليس فقط من جانب السلطات الكولونيالية، بل كذلك القوميين البرجوازيين والستالينيين. وهم لم ينجحوا إلا في سيلان في توطيد وضعهم، بحيث خرجوا من الحرب بحزب جماهيري صغير، اللانكا ساما سامايا بارتى (LSSP).

الموجة الثورية لما بعد الحرب

أدت الحرب العالمية الثانية فعليا إلى انطلاق موجة ثورية جديدة انطلاقا من عام 1943، وهو تطور كان التروتسكيون قد توقعوه، خلافا لكثيرين غيرهم. وهي طالت بشكل رئيسي إيطاليا، وفرنسا، واليونان، ويوغسلافيا، والصين، وفيتنام وإندونيسيا. وفي بلدان أخرى، انتهت الحرب بصعود كبير للحركات العمالية من دون أن يفضي ذلك إلى وضع ثوري، ولا سيما في بريطانيا والولايات المتحدة.

كانت بلدان أوروبية عديدة تشهد أزمات ثورية: إيطاليا، وفرنسا، واليونان، ويوغسلافيا. كانت هزيمة الجيوش النازية تخلق ازدواجيات سلطة بين السلطات البرجوازية العائدة مع جيوش الحلفاء والمنظمات المسلحة للمقاومة التي تسيطر عليها الأحزاب الشيوعية. فبسبب نضال هؤلاء ضد الاحتلال النازي، كانوا يتمتعون بشعبية كبيرة في حين أن الأحزاب البرجوازية التقليدية غالبا ما كان قد أفقدها حظوتها تعاونها مع الاحتلال. كان يصعب الحلم بشروط أفضل للاستيلاء على السلطة.

إلا أن القيادات الستالينية وضعت كل وزنها السياسي والتنظيمي في الميزان لأجل حل أجهزة ازدواجية السلطة، وإعادة الدول البرجوازية. دخلت الأحزاب الشيوعية في حكومات ائتلافية في فرنسا، وإيطاليا، وبلجيكا وبلدان أخرى. وفي اليونان، احتدمت حرب أهلية على مدى سنوات. إلا أن الجيش البرجوازي الحاطي

بدعم الإمبريالية البريطانية تغلب على المقاومة من دون أن تهرع القيادة السوفييتية لتقديم الدعم للأنصار الشيوعيين اليونانيين.

كانت تصفية الموجة الثورية الأوروبية على يد الأحزاب الستالينية نتيجة لاتفاقات يالطا التي عقدها ستالين مع روزفلت وتششرشل. كانت الإمبرياليات الانكلوسكسونية قد قبلت آنذاك بالاعتراف بهيمنة الاتحاد السوفيتي في أوروبا الشرقية، مقابل الدعم السوفيتي لعودة الدول البرجوازية في أوروبا الغربية. وسوف يظهر المستقبل أن الأمر كان يتعلق بمجرد تكتيك من جانب المعسكر الإمبريالي لأجل تحييد الأحزاب الشيوعية في الفترة الحرجة لما بعد الحرب، على أن يستعيد لاحقا ما قدمه من تنازلات للاتحاد السوفيتي. كان المقصود، على المدى المباشر، تصفية الأزمات الثورية لصالح الطرفين.

كان سلوك الأحزاب الشيوعية الغربية في هذا الوضع يؤكد بالكامل حكم تروتسكي عليها في عام 1933: كانت قد غدت أجهزة مضادة للثورة تقبض من بيروقراطية موسكو. إن الطبيعة الحقيقية لتيار سياسي إنها تتجلى بأكثر قدر من الوضوح بخصوص مسألة سلطة الدولة؛ والحزب الذي يستند إلى مؤسسات الدولة البرجوازية ضد الجماهير العمالية والشعبية، وينزع سلاح ميليشياته الخاصة به لإرجاع أجهزة الدولة القمعية، يبين بوضوح طابعه المضاد للثورة. لم يكن في كل ذلك إذا ما يفاجئ التروتسكيين.

مع ذلك، كانت الأممية الرابعة تنتظر أن تؤدي السياسة المضادة للثورة للأحزاب الشيوعية الستالينية إلى حالات قطع في صفوفها وانخفاض في نفوذها، الأمر الذي كان من شأنه أن يفتح الطريق أمام بناء أحزاب ثورية جديدة. وقد لوحظت بالفعل بداية قطع مع الستالينية في أوساط الطليعة العمالية. لقد خرجت المنظمات التروتسكية من الحرب في حالة الضعف الشديد، لكنها كانت تعيد بناء نفسها بسرعة، وسرعان ما تجاوز عدد أعضائها مستوى ما قبل الحرب. ولكنها لم تكن في وضع يتيح لها أن تنازع في الوقت المناسب الأحزاب الستالينية والاشتراكية-الديموقراطية سيطرتها على الجماهير العمالية. إن عامل الوقت حاسم في السياسة، ولا سيما في فترات الأزمة الثورية، لأنها لا تدوم إلى الأبد. والحال أن الستالينيين

والاشتراكيين-الديموقراطيين كانوا ينطلقون من مستوى عال جدا، والثوريين كانوا ينطلقون من مستوى منخفض، فاستنفدت الموجة الثورية نفسها.

بقاء الستالينية

كيف نفسر نتيجة كهذه؟ في فترة تأسيس الأممية الرابعة، كان تروتسكي يعتقد أن حكومة ستالين لن تبقى بعد الحرب العالمية: فإما تطيحها ثورة سياسية أو تسقط بانقلاب عسكري، أو حتى تحت ضربات العدوان النازي. وفي أي من تلك الحالات، سوف تزول الستالينية. وفي الواقع، كانت الفرضية الثانية على وشك أن تتحقق، لأن الاتحاد السوفييتي كان على قاب قوسين أو أدنى من الهزيمة العسكرية. ولولا المغامرة الإيطالية في اليونان، التي أخرت الغزو الألماني ستة أسابيع، كان تعرض الاتحاد السوفييتي حقا للهزيمة.

لم يحصل ذلك. فتعبئة الجماهير السوفييتية ضد الغزو، بما في ذلك داخل الأراضي المحتلة، والتفوق الذاتي للاقتصاد المخطط، أتاحا للاتحاد السوفييتي رد الهجوم النازي، وإرجاع الجيش الألماني على أعقابهِ حتى برلين. إلا أن صعود النضالات العمالية في العالم في نهاية الحرب لم يلق غير صدى محدود في الاتحاد السوفييتي. فإعادة تعبئة الجماهير العمالية السوفييتية التي كان تروتسكي يعول عليها لم تحدث، على الأقل على نطاق واسع، وبقيت البيروقراطية الستالينية في السلطة بثبات.

كان تروتسكي قد بخس في الظاهر تقدير مدى الهزيمة التي تعرضت لها الطبقة العاملة السوفييتية على يدي البيروقراطية الستالينية. وتلزم غالبا عقود أو حتى انقضاء جيل لكي تنهض الطبقة العاملة من الهزائم التي حُصِدت فيها قواتها الحية. لذا اعتبر تروتسكي أحاديث الستالينيين عن المقاومة المتزايدة من جانب الطبقة العاملة الإسبانية للديكتاتورية الفرانكوية التي أقيمت عام 1939 أحاديث وهمية. فقد أكد، بما عرف عنه من صفاء ذهن وبعد نظر، أنه سيلزم وقت طويل جدا لكي تتمكن الطبقة العاملة من النهوض من هزيمة ساحقة إلى تلك الدرجة، إلا إذا جاء الدفع من الخارج، على شكل انتصارات ثورية في بلدان مجاورة. في غياب تلك الانتصارات، احتاجت الطبقة العاملة لمرور جيل قبل أن تنهض من جديد.

وفي حالة الاتحاد السوفيتي، لم يبق النظام الستاليني فقط بعد الحرب، بل خرج منها وهو في قمة هيئته ونفوذه وسط الجماهير العمالية الأوروبية. لقد أنهى النصر السوفيتي على ألمانيا خمس عشر سنة من الهزائم التي أنزلتها الفاشية، بعد سنوات عديدة من الاحتلال النازي لمعظم البلدان، وهو ما منح القيادة الستالينية حظوة كبيرة لدى الجماهير، ولو كانت هي التي شقت الطريق أمام النازية عبر شل الطاقة الثورية الكاملة لدى البروليتاريا الألمانية. فبالنسبة لتلك الجماهير، محت النتيجة النهائية إلى حد بعيد «حوادث المسار» من مثل المعاهدة الجرمانية-السوفيتية لعام 1939 أو أعمال الجبهات الشعبية لما قبل الحرب الملوثة والمعرضة للخطر.

مستقيمةً بهذا المحو لخطاياها، دفعت الأحزاب الستالينية بكل نفوذها إلى كفة الميزان لكي توقف بنجاح موجة ما بعد الحرب الثورية في بلدان كفرنسا وإيطاليا، في إطار اتفاقات يالطا المعقودة مع الدول الكبرى الإمبريالية الانكلوسكسونية.

لقد نجح التروتسكيون حقاً في التقدم ضمن هذا الوضع، لكنهم كانوا ينطلقون من قوى محدودة جداً بحيث استنفدت الموجة الثورية نفسها من دون أن يتمكنوا من هز سيطرة الأحزاب الاشتراكية-الديموقراطية أو الشيوعية. توصل التروتسكيون إلى لعب دور قيادي محلي في بعض القطاعات العمالية التي كانوا حاضرين فيها، على حساب الستالينيين، في مصانع رونو مثلاً، لكنهم لم ينجحوا في أن يشكلوا في الوقت المناسب قوة وطنية كامنة لمنازعة الأحزاب الشيوعية قيادة الجماهير العمالية. لقد انحسرت الموجة الثورية مجدداً وتركت القوى التروتسكية في حجم شللي، إزاء هيمنة الأحزاب الستالينية والاشتراكية-الديموقراطية على الطبقة العاملة الأوروبية. وهذا الوضع هام جداً لفهم بدايات التيارات التروتسكية المتعصبة.

إعادة تشكيل الأممية وانعقاد المؤتمر الثاني العالمي (1948)

كانت الأممية قد عانت كثيراً من الحرب على صعيد عدد الأعضاء والتنظيم. كان الفرع الفيتنامي، الأكثر نفوذاً قبل الحرب، قد تعرض للقمع المشترك لكل من اليابانيين، والبريطانيين (الذين احتلوا فيتنام الجنوبية لوقت قصير)، والفرنسيين والحزب الشيوعي الفيتنامي. وقد اغتال ستاليني فيتنامي قائده تاتوتاو. وعرفت

فروع أوروبا الشرقية المصير نفسه في ظل الاحتلال السوفيتي. وكانت بين الفروع الأقوى لما قبل الحرب، ولا سيما في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا. وتمت تصفية الفرع اليوناني، الذي كان له نفوذ كبير في المقاومة، عبر قمع مزدوج: قمع المالكين للشيوخين، وقمع الستالينيين للثروتسكيين.

على الصعيد التنظيمي، كان مؤتمر عام 1938 قد انتخب أمانة أممية انتقلت إلى نيويورك عام 1940 لكي تتمتع بشروط عملانية أفضل وبالدعم المادي لحزب العمال الاشتراكي SWP الأمريكي، الذي كان آنذاك أقوى فروع الأممية. لكن القيادة الأممية كفت عن أن تكون قادرة على العمل خلال الحرب. فمن جهة، انقطعت العلاقات مع أوروبا، ومن جهة أخرى سحب حزب العمال الاشتراكي الأمريكي اعترافه بالأمانة الأممية. وفي الواقع، كانت غالبية أعضاء الأمانة الأممية التحقت باتجاه ظهر عام 1940 في صفوف SWP، وكان يرفض وصف الاتحاد السوفيتي بالدولة العمالية، ويعارض الدفاع عنه، خلافاً لبرنامج تأسيس الأممية على القاعدة التي تشكلت عليها الأمانة الأممية.

تمت إعادة بناء الأممية تنظيمياً على مرحلتين. فالفروع الأوروبية في البلدان المحتلة نجحت في استعادة علاقاتها منذ عام 1943 وفي تشكيل أمانة أوروبية (أأ) سرية، نظمت في ظل الاحتلال الألماني كونفرانساً عام 1944. وأدى استئناف العلاقات مع أميركا إلى مؤتمر تداولي ثان في عام 1946 والتحضير بالتعاون مع حزب العمال الاشتراكي الأمريكي لمؤتمر عالمي ثانٍ، انعقد في عام 1948، وأتاح إعادة تشكيل الهيئات النظامية الخاصة بالأممية.

بنى المؤتمر العالمي الثاني لعام 1948، كمنظور فوري، بناء أحزاب تروتسكية جماهيرية. كان ثمة تعويل على استمرار الصعود الثوري لما بعد الحرب، في حين أن ذروته كانت قد انقضت في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وهو ما سيغدو واضحاً بعد فوات الأوان، ولكنه لم يكن كذلك إطلاقاً في جو تلك الحقبة المحموم. جدد المؤتمر إذاً بشكل إجمالي أهداف المؤتمر التأسيسي للأممية الرابعة.

* الكونفرانس مؤتمر تداولي لا يأخذ عموماً قرارات ملزمة، وسوف نستعمل هذا التعبير العرب من الآن وصاعداً (المعرب).

فضلا عن ذلك، تبنى المؤتمر أنظمة جديدة شديدة المركزية مستوحاة من أنظمة الأممية الثالثة، في حين شدد على ضرورة تطبيقها بمرونة. وقد انتخب لجنة تنفيذية أممية (ل ت أ)، وانتخبت هذه الأخيرة أمانة أممية (أأ) مقرها أوروبا الغربية، وكانت منبثقة بشكل رئيسي من الأمانة السابقة. أما مركز الأمين العام فشغله ميشال بابلو، وكان مناضلا يونانيا لعب دورا أساسيا في إعادة العلاقات في أوروبا إبان الاحتلال.

بلدان أوروبا الشرقية

إلا أن المؤتمر انطبع بالجدل حول بلدان أوروبا الشرقية، التي كانت تطرح مشكلة نظرية مهمة.

ففي الواقع، كانت تلك البلدان تخضع آنذاك لتحولات اجتماعية وسياسية جعلت منها بالتدريج نسخا طبق الأصل عن الاتحاد السوفيتي: تأمين وسائل الإنتاج الرئيسية، والاحتكار السياسي الفعلي من جانب الحزب الشيوعي، والتدمير التدريجي لأجهزة الدولة البرجوازية، الخ. مع ذلك، كانت تلك التحولات تتم بفعل الوجود العسكري السوفيتي أكثر مما بفعل التعبئة الثورية للجماهير؛ ولم يكن هناك تعبئة كهذه إلا في تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية حيث كان الشيوعيون يتمتعون بدعم شعبي هام.

ومن هذا الواقع إلى الزعم بأن البيروقراطية الستالينية باتت طبقة برجوازية جديدة لا تقل عدوانية عن البرجوازية الإمبريالية، إذا لم يكن أكثر، لم تكن هناك إلا خطوة خطتها أقليات في بعض الفروع، وسط هستيريا الحرب الباردة. كانت أحداث ما بعد الحرب تدفع إذًا باتجاه استئناف الجدل حول طبيعة الاتحاد السوفيتي.

كان التوسع الظاهري للستالينية يبدو معاكسا مباشرة للأطروحة التروتسكية الكلاسيكية التي كانت تعتبر أن الاتحاد السوفيتي تشكيلة اجتماعية غير ثابتة وانتقالية. ألم يكن الأمر يتعلق بالأحرى بنظام مثبت لا بل في طريق التوطد؟ وكان المدافعون عن الأطروحات التروتسكية الكلاسيكية يردون بأن التوسع الظاهري

للستالينية في أوروبا الشرقية بعد الحرب لن يؤدي إلى توطيد السيطرة البيروقراطية في الاتحاد السوفييتي بالذات بل إلى نزع استقراره. وهو ما تأكد بعد سنوات قليلة بانفجار أولى الأزمات الثورية في أوروبا الشرقية، التي كشفت عن كونها بؤر نزع للاستقرار بالنسبة للاستالينية.

كان أنصار إعادة النظر في الموقف التروتسكي بخصوص الاتحاد السوفييتي أقلية صغيرة، يقتصر نفوذهم بشكل أساسي على فرنسا وبريطانيا. وسوف يقطع كورنيليوس كاستوريادس علاقته بعد قليل مع الفرع الفرنسي ليطلق مجلة اشتراكية أو همجية *Socialisme ou barbarie*، قبل أن يشهد تطورا مضادا للماركسية مناهضا للثورة أكثر فأكثر، بحيث سوف يتوصل إلى دعم إعادة التسليح الغربية في الثمانينيات ودعوة الولايات المتحدة للتدخل عسكريا ضد الساندينين في نيكاراغوا.

بالمقابل، استمرت الأممية في وصف بلدان أوروبا الشرقية بالبلدان الرأسمالية؛ فقد رفض المؤتمر العالمي التعديلات التي طرحها الحزب الشيوعي الثوري RCP في بريطانيا والقائلة إن بلدان أوروبا الشرقية باتت دولا عمالية مبقرطة على مثال الاتحاد السوفييتي وإنها تستلزم إذاً الدفاع عنها ضد الإمبريالية الغربية، في الوقت نفسه الذي ينبغي العمل فيه على إطاحة البيروقراطيات الستالينية الموجودة في السلطة، عبر الثورة السياسية. لقد اكتفى المؤتمر الثاني، إذاً، بتحليل غير ناجز لأوروبا الشرقية.

القطع اليوغسلافي

بعد شهر على انعقاد المؤتمر الثاني، ووسط المفاجأة العامة، في نوفمبر/ تشرين الثاني 1948، اندفعت حكومة ستالين في الهجوم وفقا للأصول ضد قيادة الحزب الشيوعي اليوغسلافي. وكان للمواجهة بين ستالين وتيتو تأثير القنبلة في عالم الأحزاب الشيوعية، الذي كان وحيد الاتجاه بالكامل منذ انتصار الستالينية. كانت تلك هي الثغرة الأولى في منظومة سيطرة الكرملين البيروقراطية.

وقد قدمت الأممية في الحال دعمها للحزب الشيوعي اليوغسلافي ضد موسكو،

لأنه كان يتبنى مواقف أكثر نقدية، في الواقع، بصدد سلسلة من المسائل كالتفسير الذاتي العالمي، وبيداً مسألة جريئة بخصوص البيروقراطية. نظمت الفروع الأوروبية فرق شبيهة للذهاب إلى يوغسلافيا لـ «رؤية الحقيقة وقولها». وتمت اتصالات بين الأهمية الرابعة وقيادتها اليوغسلافية، التي بدت تتوجه نحو تشكيل حركة شيوعية عالمية جديدة.

لكن يوغسلافيا وجدت نفسها معزولة بالكامل على المستوى العالمي، متعرضة لنبذ ستالين لها من جهة، لكن كذلك لاستمرار الإمبريالية في العداء لها من جهة أخرى. وبعد بضعة تدبذبات، غاصت القيادة اليوغسلافية أخيراً في مسار يميني على صعيد السياسة الدولية، وصل بها إلى حد دعم الموقف الأميركي في حرب كوريا، واضحة هكذا مصالحها الدبلوماسية فوق مصالح الثورة العالمية. وفي السياسة الداخلية، بقي التفسير الذاتي محدوداً بالمستوى المحلي، إذ احتفظت قيادة الحزب بالحسم بخصوص كل الشؤون الوطنية المهمة. وقد نتج من ذلك نظام ليبرالي نسبياً، مقارناً ببلدان أوروبا الشرقية الأخرى، لكنه بيروقراطي، أياً يكن، في التحليل الأخير. هكذا انتهت المسألة اليوغسلافية بخيبة أمل لدى الأهمية، بعد أن غدت لديها آمالاً كثيرة.

الثورة الصينية

مع ذلك، ففي الصين بالضبط سوف تحقق الموجة الثورية لما بعد الحرب نصرها الأهم، بإعلان جمهورية الصين الشعبية (ج ص ش) في أكتوبر 1949، بعد حرب أهلية دامت اثنتين وعشرين سنة. كان الحزب الشيوعي الصيني، الذي انسحب إلى مناطق الصين الطرفية بعد السحق الدموي للثورة الصينية الثانية في 1925-1927، قد استعاد قواه في معركته ضد الغزو الياباني واكتسب مصداقية كبيرة. كانت قواته المسلحة بدت أكثر بسالة في المعركة بكثير من قوات حكومة جيانغ جاي شي، التي كان مهمتها بقتال الشيوعيين أكثر مما بتحرير البلد من اليابانيين. وكان الشيوعيون يطبقون أيضاً في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم إصلاحاً زراعياً جذرياً إلى هذا الحد أو ذاك وفقاً للظروف ولانعطافات قيادة الحزب، لكنه كان إصلاحاً من شأنه كسب دعم الفلاحين الفقراء والمتوسطين.

يبد أن حكومة جيانغ جاي شي بقيت حكومة الصين الشرعية الرسمية، الحاظية باعتراف كل الدول الكبرى، بما فيها الاتحاد السوفيتي. وكانت القوات السوفيتية قد نقلت إليها الإشراف على منشوريا، بعد انتزاعها من اليابانيين، وسلّم هؤلاء الآخرون الحكومة الرسمية الأراضي التي كانوا يسيطرون عليها خلال الحرب. باتت الصين مستعمرة جديدة حقيقية للإمبريالية الأميركية، التي كانت قد حققت تقريباً هدفها من الحرب: الهيمنة في آسيا.

لقد أخفقت المفاوضات التي بدأت مع الشيوعيين لوضع حد للحرب الأهلية، إذ اصطدمت بمشكلة حاسمة؛ كان الحزب الشيوعي الصيني يرفض تفكيك جيش التحرير الشعبي، فدرس المجازر التي قامت بها جيوش جيانغ عام 1937 لم يكن قد نُسي بعد. وقد انطلق جيانغ، في عام 1947، في هجوم كبير لتصفية الشيوعيين عسكرياً. وبعد نجاحات مهمة في البدء، انقلبت الموجهة ضده. راحت الانتفاضات الفلاحية تزايد، ويتضخم جيش التحرير الشعبي بمتطوعين جدد، وكان الجيش الرسمي يتفكك بفعل حالات الفرار الكثيفة. وتحول التراجع إلى تشتت خلال عام 1949، فعرض جيانغ على (ح ش ص) تقاسم البلد: الشمال للشيوعيين، والجنوب للـ«قوميين». فرفض (ح ش ص) وتقدمت قواته نحو الجنوب. وسرعان ما اضطر جيانغ للجوء إلى جزيرة تايوان. وفي أول أكتوبر، أعلن ماوتسي تونغ قيام جمهورية الصين الشعبية.

كانت الأهمية الرابعة قد قدمت بالطبع كل دعمها لقوات (ح ش ص) ضد جيانغ وحيث انتصاره. لكن لزمها بعض الوقت لإدراك أن الثورة الصينية ثورة بروليتارية. كانت الحركة التروتسكية لا تزال ترى في (ح ش ص) حزباً ستالينياً صرفاً، مشابهاً بشكل أساسي لأحزاب شيوعية أخرى، كانت قد أظهرت بصورة فاقعة طابعها المضاد للثورة عبر إعادة السلطة البرجوازية في بلدانها. وربما غدّى هذه الرؤية التحليل الكارثي الخاطئ لبعض التروتسكيين الصينيين الذين جعلوا من ماوتسي تونغ بونابرتاً يقنّي الموجهة الثورية للحفاظ على السيطرة الرأسمالية والإمبريالية في الصين؛ وصلت بهم الأمور حتى إلى الإعلان عن خطر مجزرة جديدة شبيهة بمجزرة 1927، لكنها ستتم هذه المرة على يد الجيوش الماوية. إلا أن

هذه الرؤية لم يكن يشارك فيها مجمل التروتسكيين الصينيين، كما لم تكن تتبناها الأممية، لكن هذه الأخيرة بقيت حذرة في تقويمها للأحداث، في الوقت نفسه الذي قدمت فيه لجمهورية الصين الشعبية دعمها غير المشروط ضد الإمبريالية الأمريكية. إن تفسير الثورة الصينية سيصبح لاحقا مادة للمساجلة في الأممية.

ظروف استثنائية؟

تلك الثورات الظافرة كانت تطرح في الواقع على الحركة التروتسكية مشكلات تفسير لا يمكن تذليلها. ألم تعد الأحزاب الشيوعية الستالينية مضادة للثورة، خلافاً لما كان جرى استخلاصه إبان تأسيس الأممية الرابعة؟ أو أن في وسع أحزاب شيوعية ستالينية أن تقود مع ذلك ثورات ظافرة على الرغم من طابعها المضاد للثورة، بسبب ظروف استثنائية؟

كان يبدو أن تروتسكي توقع هذا الاحتمال حين كتب في البرنامج الانتقالي أن أحزابا برجوازية صغيرة، ومن ضمنها أحزاب ستالينية، يمكن أن تمضي أبعد مما تريد هي بالذات في طريق القطع مع البرجوازية، تحت ضغط حالات تعبئة جماهيرية وفي ظروف استثنائية لانحيار النظام البرجوازي. إلا أن تروتسكي كان قد أوضح أن ذلك لن يكون غير حلقة قصيرة في طريق ديكتاتورية البروليتاريا. ولم يقل إن هذه الأحزاب سوف تحقق بنفسها ذلك، بل كان يستبعد على العكس، بصورة جازمة، هذا الاحتمال، في مقالات أخرى معاصرة.

الأمر سواء، فلقد كان يبدو أن هذا المقطع من البرنامج الانتقالي يقدم تفسيراً جاهزاً لثورات ما بعد الحرب. كان ذلك يجنب (القائلين بهذا التفسير) إعادة النظر في المواقف التقليدية بخصوص الطابع الستاليني المعادي للثورة للأحزاب الشيوعية، اليوغسلافي أو الصيني أو الفيتنامي: لقد دفعت بها الظروف الاستثنائية إلى أبعد مما أرادت وإلى إطاحة الدولة البرجوازية والرأسمالية... رغماً عنها! إلا أن هذا التفسير «الأرثوذكسي» كان يدخل في تناقض مباشر مع الأطروحة المركزية

للبرنامج الانتقالي، القائلة أن المسألة الأساسية هي مسألة القيادة الثورية. ولإنقاذ «الأرثوذكسية»، جرى التوصل إلى تأكيد أن الثورات يمكن بعد الآن أن تنتصر ليس فقط من دون قيادة، بل ضدها...

هذا التفسير لثورات ما بعد الحرب أدخل أيضا فكرة أن الأحزاب الشيوعية الستالينية يمكن أن «تعتزم توجها ثوريا» تحت ضغط الجماهير في ظروف أزمة، كما سيقول القرار المتبنى في المؤتمر العالمي الثالث للأممية الرابعة، المنعقد عام 1951. وإذا كان أمكن أن يحدث ذلك في الصين، ويوغسلافيا وفيتنام، لماذا لا يحدث أيضا في بلدان أخرى، في «ظروف استثنائية» بالطبع. لكن ألم يكن يمكن ذلك أن يحصل في احتمال حرب عالمية ثالثة، تدفع الاتحاد السوفيتي والأحزاب الشيوعية الستالينية إلى صراع مستमित ضد الإمبريالية؟

هكذا كان التفسير «الأرثوذكسي» لثورات ما بعد الحرب يفتح الباب على مصراعيه أمام المنظور «المراجع»: إمكانية أن تأخذ الأحزاب الستالينية، أو أي منها، سلطة الدولة على قاعدة انتفاضة ثورية. لم يكن ذلك غير قفا المدالية ذاتها، وفقط التذرع الارتجاعي بـ «الظروف الاستثنائية» كان لا يزال يسمح بإنقاذ أرثوذكسية مفترضة تزداد هشاشة، بعد كل ثورة ظافرة جديدة.

ثورات تقطع مع موسكو

في الواقع، كانت الأحزاب الشيوعية، اليوغسلافية، والفيتنامية، والصينية، قد اضطرت للدخول في نزاع مباشر مع موسكو لأخذ السلطة في بلدانها. لم يكن انتصار الثورة في تلك البلدان إطلاقا ثمرة سياسة موسكو، بل بالأحرى ثمرة قطع تلك الأحزاب مع القيادة السوفيتية، كما بينت الأحداث بوضوح.

بفضل اتفاقات يالطا، كان على يوغسلافيا أن تعود إلى منطقة النفوذ الأنكلوسكسوني. وقد قدمت موسكو دعمها العسكري للقوات الملكية المعارضة للأنصار الشيوعيين اليوغسلافيين وطلبت من هؤلاء أن يلقوا السلاح، فرفضوا ذلك. وقد نجح الأنصار في تحرير الأراضي اليوغسلافية بقواهم الخاصة في المرحلة الأخيرة من الحرب وكانوا أوائل الداخلين إلى بلغراد، بعد سباق مع الجيش

السوفيتي الذي لم يظهر رهانه بوضوح إلا بعد أربع سنوات.

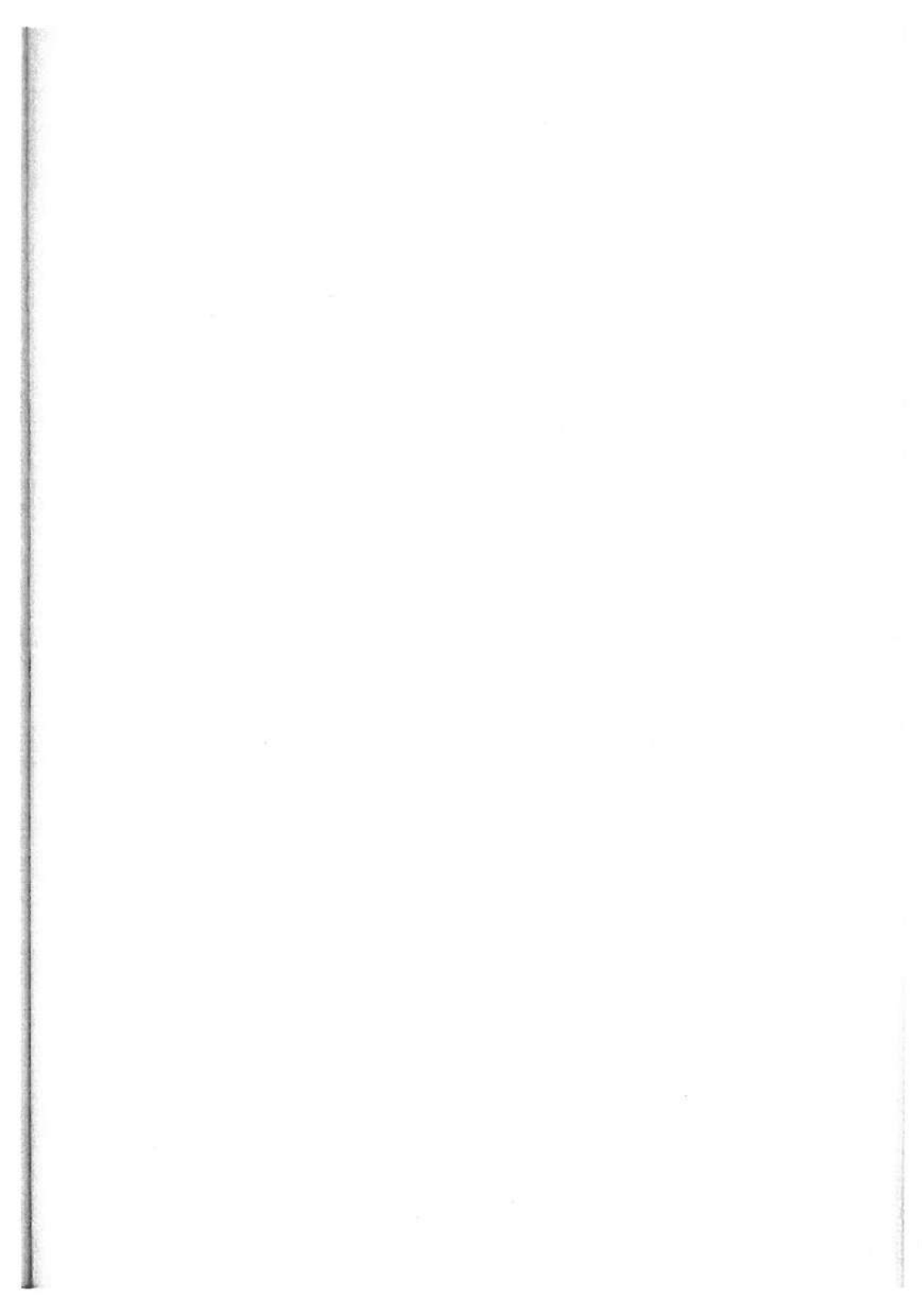
كان على فيتنام أيضاً أن تعود إلى السيطرة الاستعمارية الفرنسية بعد الحرب، لكن الحزب الشيوعي الفيتنامي استفاد من الهزيمة العسكرية اليابانية لإعلان استقلال فيتنام وتشكيل حكومة مؤقتة. وقد رفضت موسكو حتى عام 1950 أن تعترف بجمهورية فيتنام. والأسوأ أيضاً أن الحزب الشيوعي الفرنسي، وكان حزبا ستالينيا خالص الولاء، كان داخلاً في الحكومة الائتلافية التي أرسلت قوات لمقاتلة قوات التحرير بقيادة الحزب الشيوعي الفيتنامي.

وفي حالة الصين، كانت موسكو قد استمرت في الاعتراف بنظام الكيومستانغ البرجوازي وأبقت على دعمها العسكري حتى الدقيقة الأخيرة، لأن هذا البلد كان أيضاً جزءاً من منطقة النفوذ الغربي بموجب اتفاقات يالطا. وكانت ضغطت دائماً على (ح ش ص) كي يقبل بنزع سلاح قواته، وهو ما كان أفضى بالتأكيد إلى مجزرة شبيهة بمجزرة عام 1927.

باختصار، كانت الأحزاب الشيوعية في تلك البلدان قد تصرفت على عكس إرادة موسكو، لأجل الاستيلاء على السلطة، في حين كانت أحزاب شيوعية أخرى عملت على إعادة بناء الدول البرجوازية بعد الحرب بموجب اتفاقات يالطا، ولا سيما في إيطاليا وفي فرنسا. وكانت هذه العناصر تضع موضع الاتهام الرؤية التي كانت تمتلكها الحركة التروتسكية حتى ذلك الحين بخصوص الأحزاب الشيوعية كأحزاب تشكل كلاً وحيد الاتجاه يسير بانتظام وفقاً لتوجهات صادرة عن الكرملين، وخاضعة كلياً لمصالحه المضادة للثورة. كان الواقع أكثر تمايزاً، إذ احتفظت بعض الأحزاب الشيوعية باستقلال كانت أحزاب أخرى قد فقدته، الأمر الذي أتاح لها أن تقود انتفاضات ثورية في بلدانها، حتى لقاء قطيعة مع موسكو. لكن ستلزم سنوات عديدة إضافية ونقاشات كثيرة لكي يتم بلوغ فهم إجمالي متماثل لتلك الأحداث.

كان تفسير تلك الثورات موضع سجال حاد ولا سيما أن التروتسكيين الفيتناميين واليوغوسلافيين والصينيين تعرضوا لقمع دموي من جانب تلك

الحكومات ، وخلافاً للمزاعم اللاحقة للتيارات التروتسكية العصبوية، كانت الأمم المتحدة قد أدانت بحزم ذلك القمع في بيانات علنية ظهرت في مجمل صحافتها. بيد أن الاعتراف بالدور القيادي الواعي الذي لعبته القيادات اليوغسلافية، أو الفيتنامية، أو الصينية في تلك الثورات كان يمكن أن يظهر كخيانة في نظر تروتسكيي تلك البلدان الذين تعرضوا للقمع الشديد. ولقد أضاف ذلك شحنة عاطفية قوية جداً إلى النقاشات اللاحقة في الأمم المتحدة.



الفصل الثالث

الأمم المتحدة خلال الحرب الباردة

أفضى الجدل حول الطبيعة الاجتماعية والسياسية لبلدان أوروبا الشرقية إلى مواقف شبه إجماعية في الأمم المتحدة، تكرست في المؤتمر العالمي الثالث عام 1951. لقد توصل المؤتمر، مع تفكيك أجهزة الدولة البرجوازية، ومصادرة أملاك البرجوازية الكبرى في تلك البلدان، إلى استخلاص أن الأمر يتعلق الآن بدول عمالية مشوهة بيروقراطيا منذ الولادة. كان ينبغي إذاً الدفاع عنها عسكريا ضد الإمبريالية الغربية لمنع إعادة الرأسمالية، في الوقت نفسه الذي يتم فيه النضال كما في الاتحاد السوفيتي لأجل الثورة السياسية المناهضة للبيروقراطية.

إن الواقع المتمثل في أن بيروقراطية موسكو ساهمت في إطاحة الرأسمالية في تلك البلدان لم يجعل منها لأجل ذلك قوة ثورية. لم يكن ذلك غير الثمن الذي حصلت عليه موسكو في يالطا لتصفية الموجة الثورية في أوروبا الغربية المنطوية على قوة كامنة أخطر بكثير بالنسبة للرأسمالية العالمية. فضلا عن ذلك، إن الانهيار شبه الكامل لأجهزة الدولة البرجوازية في تلك البلدان التي احتلها الاتحاد السوفيتي، كان يجعل إطاحة الرأسمالية، بوسائل بيروقراطية وعسكرية، سهلة بالمقارنة من دون أن يكون ضروريا اللجوء إلى تعبئة الجماهير العمالية والشعبية، وهو الأمر الذي كان أمكنه أن يعرض البيروقراطية الستالينية للخطر. باختصار، كل ذلك كان يستند إلى جملة من الظروف الاستثنائية كفاية التي لم يكن من الممكن تعميمها إطلاقا.

كانت تلك الأحداث تشكل في الواقع توسيعاً لوقائع سبق أن لوحظت في عامي 1939 و1940 في بولونيا الشرقية وفي البلدان البلطيقية، التي كان تروتسكي أولها الكثير من الاهتمام. كانت تلك البلدان قد ضُمت إلى الاتحاد السوفيتي بموجب المعاهدة الجرمانية السوفيتية، وبالتالي في إطار تفاهم مع الإمبريالية، وكانت البيروقراطية الستالينية قد سارعت إلى تصفية الملكية الرأسمالية والعقارية في تلك الأراضي. لكن تلك التدابير التقدمية كانت تتم بوسائل عسكرية - بوليسية لا على قاعدة تعبئة ثورية.

كان ذلك يثبت، بالنسبة لتروتسكي، طبيعة الاتحاد السوفيتي غير الرأسمالية. لم يكن يمكن للبيروقراطية أن تترك وسائل الإنتاج في ظل الملكية الرأسمالية في تلك البلدان، لا على سبيل الإخلاص للمبادئ الاشتراكية، بل لأن سلطتها الخاصة بها تستند إلى ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، التي كان ينبغي فرضها إذاً في الأراضي الخاضعة لإشرافها... في الوقت نفسه الذي يتم فيه إخضاع الجماهير العمالية والفلاحية للديكتاتورية البوليسية الأكثر بعداً عن الرحمة. وهو ما كان يثبت في الواقع الطابع المزدوج للبيروقراطية الستالينية، غير الرأسمالي والمعادى للعمال في الوقت ذاته.

إن التطور الذي حدث بعد الحرب في بلدان الكتلة المتحلقة حول الاتحاد السوفيتي كان يمكن تفسيره إذاً في استمرارية التحليلات السابقة للحركة التروتسكية المتعلقة ببلدان البلطيق وبولونيا الشرقية. مع ذلك، سوف تتسبب «السَّفِيَّة» القسرية لأوروبا الشرقية بغضب الرأي العام البرجوازي الغربي وتسهّل التعبئة الأيديولوجية اللاسوفيتية والمعادية للشيوعية.

حرب كوريا و«الاشتراكيون العالميون»

لقد هددت جدّياً الحربُ الباردة، التي بدأت منذ عام 1947، بأن تتحول إلى حرب مع انفجار الأزمة الكورية عام 1950. فهذه المستعمرة اليابانية القديمة كانت قد قُسمت بعد الحرب إلى دائرتي احتلال، سوفيتية في الشمال وأميركية في الجنوب، ضمن منظور توحيد لاحق. وقد انتقلت سلطة الدولة، في الشمال، إلى يدي الحزب

الشيوعي الكوري (ح ش ك) الذي سرعان ما حقق إصلاحا زراعيا عميقا، في حين بقي الملاكون العقاريون مسيطرين في الجنوب. وكان ذلك يشبه مصير ألمانيا بعد الحرب، حيث جرى تحطيم السيطرة البرجوازية في منطقة الاحتلال السوفييتي، في حين أعيدت في مناطق الاحتلال الغربي.

كانت قوات الاحتلال قد انسحبت بعد عدة سنوات. إلا أن حكومة الجنوب كانت ترفض إعادة التوحيد، وقرر الشمال إنهاء هذا الوضع عسكريا، فانهار الجنوب في أيام معدودات. لكن الولايات المتحدة أرسلت قوات توصلت إلى الإبقاء على رأس جسر في الأراضي الكورية، قبل الانطلاق في هجوم معاكس كثيف. وفي عدة أشهر احتلت القوات الأميركية كل كوريا تقريبا دافعة القوات الكورية الشمالية إلى ما وراء حدود الصين.

حينئذ قررت جمهورية الصين الشعبية، التي تأسست للتو، إرسال ملايين الجنود، الذين ردوا القوات الأميركية على أعقابها. فطلب القائد الأميركي ماك آرثر عندئذ إلى الرئيس ترومان السماح له بإلقاء قنابل ذرية على الصين، فرفض ترومان، خوفا من الانعكاسات السياسية لعمل كهذا. فاستقرت الجبهة أخيرا غير بعيد عن خط الحدود الأول، وانتهت الحرب في عام 1953.

إن اتخاذ الأممية الرابعة موقفا لصالح الشمال في حرب كوريا تسبب بانشقاق في بريطانيا عام 1951، انبثقت منه مجموعة الاشتراكيين الأميين. كانت تلك المجموعة تدعو إلى موقف حيادي في الحرب الكورية كما في حرب عالمية محتملة، لأنها كانت تعتبر الاتحاد السوفييتي مذاك رأساليا وامبرياليا. وهو موقف يبدو للوهلة الأولى أكثر جذرية، وأكثر يسارية من موقف الأممية الرابعة، لكن الأمر كان يتعلق في الواقع بتكيف مع ضغط للرأي العام البرجوازي، ولا سيما في البلدان الإمبريالية الأنكلوسكسونية حيث لا توجد أحزاب شيوعية جماهيرية وحيث كان يصعب الدفاع عن موقف دعم للاتحاد السوفييتي، حتى داخل الحركة العمالية؛ وقد كان أسهل بكثير التنصل من ذلك الموقف عبر عدم الحكم لأي من المعسكرين المتخاصمين. هذا وتبغى الإشارة إلى أن تيار الاشتراكيين الأميين لم ينجح يوما في النمو خارج تلك البلدان، بعد أربعة عقود من الوجود كتيار مستقل عن الأممية الرابعة.

المؤتمر العالمي الثالث (1951) و«الحرب الآتية»

في تلك الحقبة، كان منظور حرب عالمية جديدة يسيطر على النفوس. لكن كان المقصود، هذه المرة، حرباً بين التحالف المقدس الرأسمالي والإمبريالي بقيادة الولايات المتحدة من جهة، وكتلة البلدان العمالية البيروقراطية بقيادة الاتحاد السوفييتي، من جهة أخرى. ولم تكن الأممية الرابعة ستتخذ الحياد في نزاع من هذا النوع. كانت ستؤيد الاتحاد السوفييتي بحزم ضد الإمبريالية، على الرغم من الطابع البيروقراطي والستاليني للنظام السوفييتي. في الواقع، إن هزيمة الاتحاد السوفييتي على أيدي الإمبريالية كانت ستؤدي بالتأكيد لإعادة الرأسمالية إلى هذا البلد، الأمر الذي كان سيشكل انتصاراً تاريخياً للبرجوازية العالمية. بالمقابل، إن انتصار الاتحاد السوفييتي كان سيعطي دفعا هائلا للنضالات المعادية للرأسمالية والمناهضة للإمبريالية في العالم، ويخلق شروطاً أفضل للنضال لأجل الديمقراطية العمالية في الاتحاد السوفييتي بالذات مع أن ذلك لن يتجلى بلا ريب إلا في مرحلة لاحقة من السيرة.

تصورت قيادة الأممية الرابعة سيرة «حرب- ثورة» تدمج الانتفاضات الثورية والوطنية بالحرب العالمية بين الدول العمالية والقوى الإمبريالية. وفي هذه الشروط، كان ينبغي أن نتوقع أن تفرض بيروقراطية موسكو توجهها يسارياً متطرفاً على الأحزاب الشيوعية في النضال ضد الحكومات البرجوازية، لأن الأمر كان يتعلق بمسألة حياة أو موت بالنسبة إليها هي بالذات. كان زمن المساومات مع الإمبريالية قد انتهى، في مثل تلك الحالة.

إلا أن هذا التحليل لاقى معارضة شرسة من جانب أكثرية الفرع الفرنسي. لم تكن هذه تجادل في قرب وقوع الحرب العالمية، خلافاً لما روي لاحقاً، بل كانت تكافح المسار الذي كانت تعتبره مراجعاً، وتصفوياً وموالياً للستالينية، والذي كانت تتبعه القيادة العالمية وبوجه خاص ميشال بابلو، المعتبر محركه الرئيسي، ومن هنا تعبير «البابلية»، الذي تم استخدامه لاحقاً كيفما اتفق.

لم تتركز محاكمة القيادة العالمية على القرارات الخاضعة للمؤتمر، بل على بعض

مقالات بابلو، لاسيما ذلك الذي كان يتحدث فيه عن «قرون الانتقال» بين بداية الثورة البروليتارية وإقامة الاشتراكية العالمية، وهي فترة ستشهد خلالها الدول العمالية حتما تشويهات بيروقراطية جديدة إلى هذا الحد أو ذاك، من دون أن يكون الانحطاط البيروقراطي، لأجل ذلك، قدرا محتوما. وهو تصور لينيني وتروتسكي من أكثر التصورات كلاسيكية، لكن مهاجمي بابلو رأوا فيه ما لا يقل عن منظور قرون من الديكتاتورية الستالينية وتخليا عن النضال لأجل الثورة السياسية في بلدان الشرق.

كذلك الأمر، حين لفت بابلو الأنظار إلى أن الوضع العالمي باتت تسيطر عليه بعد الآن المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية، هتف ناقده منددين بالتخلي عن صراع الطبقات*. كما أنهم أبدوا استنكارهم أيضا لمقطع آخر يتكلم فيه بابلو على الانتفاضات الجماهيرية كـ «قوة إضافية» تأتي لتتضاف إلى «القوة المادية والتقنية» التي بحوزة الاتحاد السوفييتي، خالصين إلى اعتبار أن بابلو يُخضع الجماهير للبيروقراطية الستالينية، في حين أن ذلك المقطع كان يتناول حظوظ انتصار الاتحاد السوفييتي في حالة حرب عالمية.

هكذا نمت طريقة سجالية قائمة على التقدير الاستقرائي الأكثر جسارة والمحكمة المنظمة للنوايا. والطريقة بالغة السهولة: الاستناد إلى أطراف جمل مأخوذة من خارج السياق لأجل أن تُعزى لأحدهم استنتاجات معاكسة لتلك التي يؤكددها، وغالبا في النص ذاته الذي أخذت منه تلك الاستشهادات؛ والتذرع بروايات لنزع القناع عما يفكر به الخصوم «بالفعل» في الخفاء ولا يجروؤن على قوله علنا. وكل ذلك إنما «يثبت» بالطبع الرياء والخداع لدى أولئك الناس، الذين لا يتجرأون على أن يكشفوا ما يفكرون به بالفعل.

لقد حاولت القيادة الفرنسية أيضا أن تضع أرنست ماندل بمواجهة ميشال بابلو في نضالها ضد هذا الأخير. كان ماندل قد قدم مساهمة شخصية (معروفة باسم

* على هذا الأساس، كان يمكن أن يوجه النقد لتروتسكي على أساس أنه يتخلى عن صراع الطبقات، حين كتب عام 1925 في أوروبا وأميركا، أن التضاد الأساسي في العالم كان آنذاك بين الامبرياليين الأميركيين والبريطانية.

«الأطروحات العشر») حول التعديلات التي ينبغي إدخالها إلى الأطروحات حول الستالينية وبلدان الشرق التي تم تبنيها في مؤتمر عام 1948، وما ينبغي استبقاؤه منها. ولم يكن ذلك الاسهام ينبغي أن يكون قرارا إجماليا حول موضوع الستالينية أو حول المنظورات العالمية، لكن الأكثرية الفرنسية قررت أن ترى فيه التعبير عن وجهة نظر «تروتسكية أرثوذكسية» معارضة لوجهة نظر بابلو «المراجعة» وتتناقض مع القرارات التي كانت الأمانة الأممية قد قدمتها.

لم تلق انتقادات القيادة الفرنسية صدى في مؤتمر عام 1951 العالمي. لقد تضامن حزب العمال الاشتراكي الأميركي بوجه خاص مع القيادة الأممية، معلنا أن الوثائق المقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث تبدو له مطابقة للبرنامج التروتسكي. وقد جرى تبني الوثائق التي قدمتها القيادة الأممية بغالبية 95٪.

الانخراط في الأحزاب الجماهيرية

حين ننظر إلى الأحداث بصورة استراتيجية، نجد حقا أن الخمسينيات انطبعت بترجع واضح للنضالات العمالية في البلدان الرأسمالية المتقدمة. إلا أن انتصار الثورة الصينية عام 1949 وجه ضربة قاسية جديدة إلى الرأسمالية العالمية وأعطى دفعا جديدا لنضالات التحرر الوطني في الإمبراطوريات الاستعمارية للدول الكبرى الأوروبية، وللنضالات الثورية في جنوب شرقي آسيا. كانت الأممية ترى في ذلك استمرارا للمواجهة الثورية التي بدأت عام 1943، في الوقت الذي اعترفت فيه بأن هذه المواجهة تحتاز «حالة توقف» في البلدان الرأسمالية الكبرى.

كانت الوثائق التي قدمتها القيادة الأممية للمؤتمر العالمي الثالث تتوقع إعادة توجه تكتيكية أساسية: الاندماج في «حركة الجماهير الفعلية»، أي في الحزب العمالي الجماهيري الأكثر تمثيلا في كل بلد، ثمة حيث يوجد حزب كهذا: حزب العمال في بريطانيا، الحزب الاشتراكي (SPD) في ألمانيا، الحزب العمالي البلجيكي (POB)، الخ. كان ذلك التوجه يقوم على منظور موجة تجذر للجماهير سوف تشهدها بوجه خاص الأحزاب العمالية الكبيرة المتشكلة سابقا. كان ينبغي إذاً المضي للبحث عن تلك الشرائح المتجذرة حيث هي موجودة، والخروج منها مجددا، عند الاقتضاء، بقوى أهم بكثير.

كان الأمر يتعلق هنا بموازنة ضمنية لتوجه المؤتمر الثاني لصالح بناء أحزاب تروتسكية جماهيرية، وهو توجه كان قد اصطدم بانعدام تناسب للقوى هام جدا بين المنظمات التروتسكية والأحزاب الشيوعية أو الاشتراكية-الديموقراطية، على الأقل في بلدان أوروبا. وكان ذلك قد أكد مرة أخرى الواقع الملاحظ مرارا والمتمثل في أن تجذر الجماهير يعبر عن نفسه دائما في مرحلة أولى عبر المنظمات التي باتت جماهيرية، أي الأحزاب الاشتراكية-الديموقراطية أو الشيوعية في بعض البلدان. وإذا كان يمكن الثوريين أيضا أن ينموا في فترة التجذر، فذلك يحدث دائما على المستوى المحدود لقواهم الموجودة في البدء. من هنا فكرة المضي للبحث عن الجماهير حيث هي موجودة: في الأحزاب الجماهيرية. إذا كان الجبل لا يأتي إلى الأهمية الرابعة أستذهب الأهمية الرابعة إلى الجبل.

إلا أن عمل البناء المستقل بقي على جدول الأعمال في البلدان التي لم يكن قد بات فيها حزب عمالي جماهيري قائم على أسس وطيدة، والتي كانت تضم بالطبع الولايات المتحدة، لكن أيضا معظم بلدان آسيا، وإفريقيا وأميركا اللاتينية، ما عدا التشيلي. كانت أحزاب الأهمية الأكثر نفوذا، حزب الـ LSSP في سري لانكا، والحزب العمالي الثوري (POR) في بوليفيا، تواصل عملها إذا كأحزاب مستقلة.

كان المؤتمر العالمي قد أبقى معلقا حال بلدان كانت الأحزاب الشيوعية فيها هي الأحزاب العمالية الجماهيرية الرئيسية، وبوجه خاص فرنسا وإيطاليا، حيث كانت «الدخولية» تنطوي على صعوبات تطبيق مهمة بسبب النظام الداخلي في تلك الأحزاب، المستمرة آنذاك وحيدة الاتجاه بالكامل، ناهيك عن العداء الحاد للتروتسكية الذي كان يسود فيها. لم يكن واردا الدخول إليها علانية، وكان ينبغي التحايل للحصول على موقع داخل الأحزاب الشيوعية، إذا لم يكن بعد التظاهر بتطبيق التروتسكية، في حالة مناضلين معروفين. وبالطبع، كان التكتيك يتضمن الإبقاء على قطاع مستقل يتميز في كل بلد في إنتاج منشورات تروتسكية على المكشوف، لكن كان ينبغي أن يدخل المناضلون الأساسيون في تلك التشكيلات السياسية لكي ينجح التكتيك.

لقد تقرر «الدخولية» إلى الحزبين الشيوعي الفرنسي والإيطالي رسميا خلال

دورة للجنة التنفيذية العالمية (CEI) انعقدت غداة المؤتمر العالمي، كنتيجة منطقية لقرارات المؤتمر العالمي. وينبغي التذكير بأن هيئات القرار العالمية كانت لها سلطة مطلقة بخصوص قضايا التكتيك على المستوى الوطني، بموجب تصور للمركزية الديموقراطية العالمية جرى التخلي عنه منذ ذلك، لكنه كان يحظى بقبول الجميع في تلك الفترة.

انشقاق الفرع الفرنسي عام 1952

كانت فرنسا، بالطبع، البلد الذي أثار فيه هذا المنظور المعارضة الأكثر حدة واستبسالاً، لأسباب يسهل فهمها في سياق تلك الحقبة. فمطالبة المناضلين التروتسكيين بالدخول إلى حزب كانوا قاتلوه خطوة خطوة منذ سنوات وكان يستمر في إشاعة أسوأ الافتراءات الستالينية بصدد «التهتلين-التروتسكيين» «عملاء الامبريالية»، كانت أمراً يصعب ابتلاعه بالنسبة لكثيرين، حتى إذا كان الهدف من ذلك الدخول هو قتال القيادة الستالينية في الداخل بصورة أكثر فعالية. ولا سيما أن الغالبية كانت مقتنعة بأنها إزاء تيار تصفوي موالٍ للستالينية على صعيد القيادة العالمية، وكانت تفسر اقتراح الدخول إلى الحزب الشيوعي الفرنسي على أنه خطوة مقصودة لتدمير منظمة تعيق الخطط التصفوية للـ «بالبية».

إلا أن قيادة الفرع الفرنسي التزمت مع ذلك بأن تطبق بصدق وإخلاص قرارات المؤتمر العالمي، واللجنة التنفيذية الأهمية، وفقاً لالتزاماتها بموجب بنود النظام الداخلي. ويزعم مناضلو الأكرية الفرنسية آنذاك، اللامبرتيون اليوم، في روايتهم للأحداث، أنهم حُرِّموا من حق الاتجاه وطُردوا لمنعهم من الدفاع عن موقفهم، خشية من أن يكشف ذلك الطابع الحقيقي للـ «بالبية» أمام أعين الفروع الأخرى. والحال أن هذا غير صحيح. فلم يحصل يوماً أن تم الاعتراض على ممارسة حق الاتجاه داخل الأهمية خلال انشقاق 1952-1953، ولم تطلب القيادة الأهمية يوماً من خصومها التخلي عن مواقفهم؛ على العكس، ذكَّرتهم دائماً بإمكانية إعادة الكرة وتشكيل اتجاه عالمي لتغيير القرارات في المؤتمر العالمي اللاحق.

لكن بانتظار ذلك، كان ينبغي تطبيق القرارات الأهمية. فحق الاتجاه لم يكن يعني

إطلاقاً حق إعادة النظر باستمرار في القرارات المتخذة وإعادة تطبيقها بهذه الطريقة. ولكن كان ذلك بالضبط هو الوجه الذي أخذته الأحداث في الفرع الفرنسي. والحقيقة أنه بعد مرور عام على المؤتمر العالمي، لم تكن قرارات المؤتمر قد طُبِّقت بعد في فرنسا، بالرغم من التعهدات الرسمية للقيادة الفرنسية، التي كانت تؤجل باستمرار تطبيق القرارات، بلا شك بسبب مقاومة قاعدتها، لكن كذلك على أمل الحصول على تغيير في الموقف على المستوى الأممي.

هذا الوضع أدى إلى ظهور موقفين داخل الأمانة الأممية: جناح مصمم على فرض تطبيق التوجه الأممي في فرنسا، أيّاً يكن الثمن، عبر تدابير تنظيمية ضد الأكثرية الفرنسية، وجناح آخر مهمتهم بتحاشي انشقاق مكلف. وقرارات تعليق العضوية التي اتخذها بابلو بحق قادة الأكثرية الفرنسية أجيّزت بفارق قليل، أي خمسة ضد أربعة. صوّت القيادي البريطاني، هيلي، وممثل حزب العمال الاشتراكي الأميركي، إلى جانب بابلو، في حين صوّت إرنست ماندل وليفيو مايتان ضده. وقد قررت الأمانة الأممية في الأخير أن تضع الفرع الفرنسي تحت الوصاية عبر تعيين قيادة جديدة مؤلفة من عدد متساو من أنصار الأكثرية الأممية وخصومها، علاوة على عضو من القيادة الأممية، التي أعطت نفسها هكذا الأكثرية. ومن سخريّة التاريخ، أن ماندل هو الذي عُيِّن ليلعب هذا الدور*.

كان يجري الإعداد آنذاك للمؤتمر العادي للفرع الفرنسي، وكانت الأكثرية الفرنسية تنوي أن تواصل فيه نضالها السياسي ضد المنعطف المقرر في المؤتمر العالمي. وقد اعتبرت القيادة الأممية أنه غير مقبول أن يعاد النظر في القرارات المتخذة على المستوى الأممي. لذا رأت أنه لن يُسمح مذاك إلاً بالنقاشات التي تتناول أفضل طريقة لتطبيق المنعطف، وأن القيادة الفرنسية المنبثقة من المؤتمر ينبغي أن تتألف من رفاق مؤيدين لتطبيق القرارات الأممية.

وبالطبع، كانت الأمانة الأممية تعرف أن هذا الاشتراط سيؤدي إلى مغادرة

* كان النظام الداخلي للأمية في تلك الفترة يبيح تدخلاً كهذا، إلا أن ذلك لم يعد وارداً في الوقت الراهن.

الأكثرية الفرنسية، لكن جرى تبنيه بضغط من بابلو، الذي لم يكن يغيظه إطلاقاً أن تتخلص الأهمية من تيار عصبي مصاب برهاب ستاليني كان يعيق تطبيق الخط الأممي. وقد رفضت الغالبية الفرنسية بالفعل أن تخضع لهذا القرار، الأمر الذي أفضى عام 1952 إلى الانشقاق إلى أنصار للغالبية الأهمية في فرنسا وخصوصاً لها. ولم يكن يتعلق الأمر بعد إلا بانشقاق محلي لم يكن له تأثير جاذب فوري في الأهمية.

انشقاق الـ SWP

استمر حزب العمال الاشتراكي الأمريكي (SWP)، هو الآخر، يعتقد بصعود النضالات الجماهيرية في كل البلدان، ومن ضمنها الولايات المتحدة، كما كان متوقفاً غداة الحرب. لكن الفرق المتزايد بين التوقعات والواقع ولّد تشكُّل اتجاه معارض يضم معظم القاعدة العمالية ومسؤولين نقابيين في الـ SWP الأمريكي، في صناعة السيارات، كانوا يحسون، من جهتهم، بأنها فترة تراجع بالأحرى. كانت هناك إذاً مادة للنقاش حول الوضع السياسي في الولايات المتحدة وحول العمل الذي ينبغي إنجازه. كانت المعارضة تطالب أيضاً بإعطاء أهمية أكبر للعمل باتجاه الحزب الشيوعي الأمريكي (Communist Party of America)، ناسبة نفسها على هذا الصعيد إلى مواقف الأهمية. لكن هذه الأخيرة لم تكن قد تبنت انعطافاً في اتجاه الأحزاب الشيوعية بوصفها هذا، بل نحو الأحزاب العمالية الجماهيرية. ولم تكن الولايات المتحدة معنية إذاً، لكن ذلك لم يمنع الأقلية الأمريكية من أن تنسب نفسها إلى القيادة الأهمية عندما اقترحت منعطفاً نحو الحزب الشيوعي الأمريكي.

تولدت شبهات لدى قيادة حزب العمال الاشتراكي SWP أن المعارضة إنما توجهها الأهمية من بعيد، وكان السبب الرئيسي لتولد هذه القناعة كشف المراسلة بين الأمين العام بابلو وقيادة الأقلية الأمريكية. وفي الواقع، تظهر رسائل بابلو أنه كان يمارس بالأحرى نفوذاً مهدئاً على الأقلية الأمريكية ويسعى لإقناعها بالتصرف كاتجاه مستقيم داخل الـ SWP. لا بل كتب أنه سيكون خطراً التفكير باستبدال قيادة جايمس كانون في ظرف بتلك الصعوبة بالنسبة للـ SWP الأمريكي، لأنه ليس من قيادة صلبة بديلة.

حين طلبت قيادة الـ SWP إلى بابلو أن يوضح موقفه، اكتفى بعرض حكمه السياسي على الوثائق المطروحة حتى ذلك الحين للنقاش داخل الـ SWP الأمريكي، ليقول إنه كان يرى فيها خلافات تكتيكية طبيعية ومقبولة تماماً داخل منظمة ثورية. أما «انعدام الاستقامة» المزعوم لديه فكان يكمن في رفضه إدانة الأقلية الأمريكية الموافقة ضد قيادة الـ SWP. وقد كان ذلك كافياً لكي تطرد قيادة الـ SWP أقليته في أكتوبر/ تشرين الأول 1953.

«الرسالة المفتوحة إلى تروتسكي العالم بأسره»

(1953)

بعد ذلك مباشرة، قطع الـ SWP علاقته بالأهمية علناً، مطلقاً النص الذي أصدره في نوفمبر/ تشرين الثاني 1953، بعنوان «الرسالة المفتوحة إلى تروتسكي العالم»، ونشره على صفحات جريدته، المناضل *The Militant*. تلك الرسالة المفتوحة المشهورة تشكل، بلا ريب، إحدى الوثائق الأكثر لا مسؤولية التي حدث أن كُتبت يوماً في تاريخ الحركة التروتسكية، سواء من حيث مضمونها أو من حيث الطريقة التي نُشرت بها. فمن حيث مضمونها، استعارت لحسابها خرافات المجموعة اللامبرتية الفرنسية وتزويراتها ضد الأهمية، وسقطت في النسخة الكاريكاتورية والدوغمائية ذاتها عن التروتسكية، التي رفضها الـ SWP حتى ذلك الحين. فالاتهامات الخطيرة جداً التي أُطلقت في الرسالة المفتوحة لم يسبق أن أثارها قيادة الـ SWP داخل هيئات الأهمية. وحتى لو كانت تلك الاتهامات صحيحة، فإن نشرها لم يكن دليلاً على موقف فروسي، على الأقل.

فضلاً عن ذلك، كانت الرسالة المفتوحة تعلن عن «تطليق» القيادة الأهمية، كما لو كان من صلاحية SWP أن يطلق القيادة التي انتخبها المؤتمر، من دون الدعوة لأجل ذلك إلى انعقاد مؤتمر عالمي جديد. كان ذلك مسعى حقيقياً لتصفية الأهمية كإطار منظم. لم يكن على التروتسكيين الأصيلين إلا أن يتجمعوا حول الـ SWP الأمريكي.

انتهى كل شيء بالدعوة إلى لجنة أهمية للأهمية الرابعة (ل أ) خارج الهيئات الرسمية للأهمية.

لم تكن قيادة الـSWP بعيدة عن اعتبار نفسها الوريثة السياسية الحقيقية الوحيدة لـتروتسكي، الذي كان قد أوكل إليها بوجه خاص الدفاع عن البرنامج الانتقالي خلال المؤتمر التأسيسي عام 1938. بعد أن كان الـSWP العماد الرئيسي للحركة التروتسكية العالمية خلال الثلاثينيات وإبان الحرب العالمية الثانية، لم يعد يتكيف جيداً مع ظهور قيادة أممية حقيقية منبثقة من الأمانة الأوروبية القديمة. كان القياديون الأمريكيون ينظرون من عل إلى رفاقهم الذين كانوا لا يقلون قدماً عنهم في الحركة التروتسكية وكانوا قد بنوا، أو أعادوا بناء منظماتهم في ظل الاحتلال النازي، وهو وضع أقل إثارة للراحة من وضع الـSWP الأمريكي خلال الحرب. وسواء كان خلق اللجنة الأممية واشترط استقالة الأمانة الأممية أمراً مقصوداً أو غير مقصود، فقد كان يعاكس مباشرة بناء قيادة أممية تستند إلى الحركة العالمية.

إن شوفينية قيادة الـSWP تعز عن نفسها بوضوح شديد في الخطب والكتابات عن الأممية خلال تلك الفترة. إنها تحتفل باستمرار الـSWP على أنه الحزب الأهم في العالم، وعماد الحركة التروتسكية وقيادتها الطبيعية والشرعية. ومراسلات قادة الـSWP مطبوعة بالاحتقار الكلي حيال الفروع الصغيرة وحيال الأممية. إذا كانت الأمانة الأممية تتدخل في شؤون المجموعات الصغيرة في أوروبا بموافقة من الـSWP، لا بأس، لكن أن تزعم لعب دور قيادي حيال الـSWP بالذات، فذلك يتجاوز الحدود ويستحق الانشقاق الفوري. كان الـSWP يضع نفسه فوق الأممية، وهو ما كان يعبر عنه قيادته كانون بوضوح حين أعلن: «ليس بعض الأشخاص في باريس هم من سيقولون للـSWP ما الذي ينبغي فعله». حتى إذا كان هؤلاء الأشخاص قيادة الأممية المنتخبة. لكن الـSWP، من جهته، كان يسمح لنفسه بأن يقول للحركة التروتسكية العالمية ككل ما الذي ينبغي فعله، غير عابئ بالمؤتمرات العالمية، بفضل حظوته، ووضعه كفرع رئيسي واستخدامه من دون تحفظ لإمكاناته المادية الكبرى.

تبع الـSWP في انشقاقه غالبية الفرع الإنكليزي بقيادة جيري هيلي، التي كانت في وضع مشابه تقريباً إزاء أقلية كانت تدعي هي الأخرى الحصول على دعم بابلو. وهنا أيضاً، كان الحافز الحقيقي للانشقاق موجوداً أكثر في إرادة القيادة

الإنكليزية أن تدبر وحدها الدقة عبر تصفية معارضتها الداخلية وحظر كل تدخل من جانب القيادة الأهمية.

كان الفرع الكندي قد امتنع بادئ ذي بدء عن التضامن مع الرسالة المفتوحة الخاصة بال-SWP، عبر التأكيد على أن هذه المشكلات يجب أن تناقشها القنوات الداخلية. لكن الوضع تطور بسرعة نحو انشقاق متساو تقريباً بين الأنصار الكنديين للأقلية الأميركية وأنصار الأكثرية. وكانت النتيجة الاضمحلال المؤقت للسلتين، لكن تدخل ال-SWP أتاح إعادة تشكيل المجموعة الكندية التي كانت مؤيدة له.

كانت تلك المجموعات تشكل إذاً اللجنة الأهمية التي كانت تقدم نفسها على أنها تكتل علني في الأهمية الرابعة، وتضم بشكل رئيسي ال-SWP، والمجموعة اللامبرتية الفرنسية، والمجموعة الهيلية البريطانية، وبضع منظمات قريبة: الفرع الكندي؛ والفرع الصيني في المنفى في هونغ كونغ، حول الحزبي القديم بنغ شوزي، الذي كان يعارض الغالبية الأهمية بخصوص الحساب الختامي للثورة الصينية؛ والفرع السويسري، حول الحزبي التروتسكي النمساوي القديم، فراي، الذي كان وراءه تاريخ طويل من الخلافات الداخلية مع تروتسكي في العشرينيات والثلاثينيات. وقد انضمت المجموعة الأرجنتينية بقيادة مانويل مورينو، في ما بعد. إلا أن اللجنة الأهمية (ل أ) لم تكن تملك أي بنية أهمية حقيقية، وكانت تشتغل بالشورى بين القيادات الوطنية للفروع المنتسبة، الأمر الذي كان يعني أنها بقيادة ال-SWP، المكوّن الرئيسي إلى أبعد الحدود للجنة الأهمية.

برلين 1953:

الصلية الأولى للثورة السياسية

في غضون ذلك، وجد منظور الثورة السياسية الذي أدرجه تروتسكي في برنامج الأهمية الرابعة تأكيداً أول لصحته في الانتفاضة العمالية في برلين الشرقية في عام 1953. كان ذلك يؤكد صحة فكرة أساسية للأهمية الرابعة، تلك القائلة إن بلدان أوروبا الشرقية تشكل بؤر انعدام استقرار للسيطرة الستالينية. لم يكن ينبغي

إذاً رؤية الأحداث من زاوية توسع الستالينية أو توطدها، على العكس، كان الوضع مقلقاً بالنسبة لبيروقراطية موسكو.

حيى بيان للأمانة الأممية (أ)، نشرته كل الصحافة التروتسكية الأممية، انتفاضة برلين الشرقية كالصّلية الأولى للثورة السياسية في الشرق وكحركة ذات طابع ثوري. وكان يؤيد مطالب الانتفاضة العمالية ويدعو إلى إعادة المجالس العمالية المنتخبة بحرية. وجددت الأممية نداءها لسحب كل قوات الاحتلال في ألمانيا، سواء القوات السوفييتية في الشرق، أو القوات الأميركية والبريطانية والفرنسية في الغرب. كان الموقف المبدئي إذاً شديد الوضوح.

أما بخصوص معرفة ما إذا كان ينبغي إطلاق شعار سحب القوات السوفييتية من برلين الشرقية، فكان كل شيء يتوقف على اللحظة الملائمة وموازين القوى. في الواقع لم يكن هذا الشعار قد انتشر بشكل واسع بين عمال برلين الشرقية، الذين كانوا يتمنون التآخي مع جنود الجيش الأحمر، وتجنب مواجهة قبل الأوان. وقد أيدت القيادة الأممية موقفهم. ربما كان ذلك خطأ في الحكم، وربما جرى ترك اللحظة الملائمة للمطالبة بسحب القوات تمر. أيا يكن، فلقد سحق الجيش الأحمر الحركة بواسطة 300 ألف جندي ووحدات مدرعة.

لم تربك اللامبرتين الفروق حين زعموا أن القيادة الأممية أدانت الانتفاضة ودعمت تدخل القوات السوفييتية، وهو اتهام استعادته الرسالة المفتوحة للـSWP. وواضح هو الاختلاف الذي يميز التباين السياسي حتى الخطير والتزوير غير المقبول، وهي طريقة سجالية مستعارة من الستالينية. وهذه الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة لا تزال متداولة في صحافة شتى اللجان الأممية في أيامنا هذه، التي يمثل دعم الدبابات، بالنسبة إليها، ضد الحركة العمالية في برلين، الخيانة النهائية للبابلية. وفي الواقع، يمثل ذلك بالأحرى هوسها التكتلي والتزويري الخاص بها.

تغيير الحرس في موسكو

فتحت وفاة ستالين في موسكو فترة تبدلات سياسية في القمة، أطلقت لبرلة

نسبية تماماً، لكنها فعلية مع ذلك، بعد فترة الارهاب المطلق للسنوات الأخيرة من نظام ستالين. وكانت الأهمية تعوّل على ذلك الانفتاح السياسي النسبي ليسهل، بعد الانتفاضة العمالية الألمانية، استئناف النشاط المستقل للطبقة العاملة السوفييتية.

أمّا اللجنة الأهمية (ل أ) فلم تر، من جهتها، أي شيء جديد في الاتحاد السوفييتي، اللهم الا نسخة جديدة من التطهيرات الدموية في الثلاثينيات وتعزيزاً لامتيازات البيروقراطية. كل من كان يتجرأ على الحديث عن لبرلة في الاتحاد السوفييتي كان يسلم بقدرة البيروقراطية الستالينية على أن تصلح نفسها. وكما كان يقول تروتسكي، لا يميز العصبويون غير الأبيض شديد البياض والأسود الأكثر سواداً، وهو ما يدفع بهم إلى أن يروا في كل تحليل دياكتيكي أو مبرر للفروق، ولو قليلاً جداً، مسعى شيطانياً للإيصال بهدوء إلى الاستسلام.

كانت اللبرلة الجارية في الاتحاد السوفييتي تأتي بالماء، فضلاً عن ذلك، إلى طاحونة أنصار إصلاح البيروقراطية، وهو موقف كان يدافع عنه آنذاك كاتب سيرة تروتسكي، اسحق دويتشر، الذي كان قد قطع علاقاته، منذ زمن طويل، بالأهمية الرابعة. وكانت هذه الأخيرة تساجل علانية ضد دويتشر لاسيما بقلممي أرنست ماندل وميشال بابلو، لتعيد تأكيد الحاجة إلى ثورة سياسية جديدة في الاتحاد السوفييتي، وهو ما لم يمنع منظمات اللجنة الأهمية من أن تعزو إلى الأهمية الرابعة الموقف نفسه الذي وقفه دويتشر لصالح إصلاح البيروقراطية. وفي الواقع، لم تكن الاصلاحات التي حصلت غير تدابير دفاع عن النفس من جانب البيروقراطية للحفاظ على سلطتها، وهي إمكانية كان سبق أن توقعها تروتسكي في الثورة المغدورة.

كانت المساجلات حول هذه المسألة تكشف نوعاً من الانزلاق إلى أقصى اليسار لدى النقاد «التروتسكيين» للأهمية الرابعة، الذين كان يبدو أنه تغرب عن بالهم المكاسب الأولية الموروثة من الأهمية الشيوعية. فاتخاذ موقف لأجل الثورة، لا يعني

* المقصود في واقع تلك الفترة انطلاق نسي للحريات في البلد المعني (م)

الإعلان عن أن أي إصلاح هو مستحيل. والمطالبة بإصلاحات ليس تخلياً عن النضال لأجل الثورة. والاعتراف بأن إصلاحاً قد حصل، ليس تقديم الدعم للحكومة التي قامت به. وإذا كنا نريد دفع الجماهير لاستلام السلطة، يجب البدء بتعبئتها على أساس مطالب ملموسة تتناسب مع الوضع.

رهان المؤتمر العالمي الرابع

إزاء إعلان القطيعة من جانب الـ SWP، عرضت قيادة الأممية أن تدعو إلى المؤتمر العالمي الرابع كل المنظمات التي حضرت المؤتمر الثالث، لا بل عرضت حتى أن تنظمه بالاشتراك مع المنظمات الأعضاء في اللجنة الأممية، وهو ما لم يكن يجبرها عليه شيء من وجهة نظر النظام الداخلي. لكن اللجنة الأممية لم تقبل بأقل من استقالة القيادة الأممية، والتخلي عن الوثائق المتبناة في المؤتمر العالمي السابق (بدعم من الـ SWP) والدعوة إلى مؤتمر عالمي مفتوح فقط أمام «التروتسكيين الأرثوذكسيين» الذين يقبل بهم الـ SWP. إلا أن المراسلة بين قادة الـ SWP كشفت سبباً آخر لرفض المشاركة في المؤتمر العالمي، وهو واقع أنه لم تكن لدى اللجنة الأممية أي وثيقة تطرحها عليه...

تلك أيضاً هي الفترة التي ظهرت فيها موضوعة عزيزة على قلوب شتى للجان الأممية المنافسة للأممية الرابعة مذاك، هي زعم تمثيل «الغالبية الساحقة» في الحركة التروتسكية العالمية. وقد رفض الـ SWP المشاركة في المؤتمر الرابع بحجة أنه قد يخترقه أنصار بابلو. مع ذلك، كانت قواعد التمثيل هي ذاتها التي اعتمدت في المؤتمرين السابقين، ولم يعترض عليها الـ SWP يوماً. ومع أن قيادة الـ SWP زعمت أن المؤتمر العالمي الرابع سيكون معوجاً، فعلى الرغم من التحديات المتكررة للأمانة الأممية، لم تطرح قيادة الـ SWP يوماً اقتراحاً ملموساً لجعل المؤتمر العالمي ممثلاً للـ «أكثرية الحقيقية» التي كان يزعم أنه يحوزها.

نذرت اللجنة الأممية في هذا الصدد بتدابير تعليق العضوية التي صوتت عليها اللجنة التنفيذية الأممية (ل ت أ) في ديسمبر / كانون الأول 1953 بحق موقعي الرسالة المفتوحة الصادرة عن الـ SWP. لكن تدابير تعليق العضوية تلك كانت

تتناول الأفراد الموقعين وليس المنظمات، وكانت صالحة فقط حتى المؤتمر العالمي اللاحق، كما كان يقول نص القرار المتبنى بالذات. يمكن الأسف فقط لأن (ل) ت أعطت اللجنة الأهمية حجة إضافية للتنصل من حكم الحركة العالمية، عبر الزعم أن «البابليين» طردوهم. لم يكن ثمة ما يمنعهم من حضور المؤتمر العالمي وإطاحة القيادة، إذا كانوا يتمتعون بدعم الأكثرية «الساحقة» في الحركة.

في الواقع، إن مراسلات قيادة الـ SWP تبين أنها كانت تعرف تماماً أنها لا تشكل أكثر من أقلية في وجه «البابليين» المزعومين، لكنها لم تكن تشعر بخير الازدراء تجاه غالبية عالمية تستند إلى كوكبة من المجموعات الوطنية «الصغيرة» قليلة الصلاية و«التابعة» للأهمية. في حين أن اللجنة الأهمية كانت تضم، من جهتها، المنظمات الوطنية الصلبة التي لم تكن بحاجة إلى الأهمية، أي، لنكون واضحين، الـ SWP الأميركي. أما بخصوص زعم جمع «الغالبية الساحقة» من «الكوادراتروتسكيين»، فكان الأمر يتعلق بإعلان للذات، لأنه كان يجري بالضبط إنكار تلك الصفة على التيار المقابل.

سوف نلاحظ بأي طريقة كانت اللجنة الأهمية تخوض «صراعها التكتلي» داخل الأهمية: عبر المطالبة باستسلام غير مشروط لباقي الأهمية ورفض الخضوع لتحكيم مؤتمر عالمي كما كانت تقترح الأمانة الأهمية. كانت هذه الأخيرة تتعهد رسمياً باحترام الأكثرية إذا حصل أن تغلبت وجهة نظر اللجنة الأهمية في المؤتمر العالمي، وهو التزام كانت اللجنة الأهمية ترفض أخذه، بالطبع. إنه صراع تكتلي نادر على الأقل، لأنه، في العادة، يكون التكتل العلني هو الذي يطالب بعقد مؤتمر ديموقراطي ترفضه القيادة. لقد انعقد المؤتمر العالمي الرابع إذاً في يوليو/ تموز 1954 في غياب أنصار اللجنة الأهمية وبحضور 70% من عدد الأعضاء الممثلين في المؤتمر الثالث.

المؤتمر العالمي الرابع

إن الانشقاقات في منظمة سياسية تكون نتيجتها عموماً تعزيز الاتجاهات الأكثر تطرفاً في المعسكرات المتواجدة، وهذا بالضبط ما حصل في انشقاق الأهمية الرابعة.

فمن جهة الأممية بوصفها هذا، أعطى الانشقاق دفعا للاتجاه المسمى «بابليا متطرفا»، الذي كان يضم بوجه خاص الأقليتين السابقتين البريطانية والأميركية، بالإضافة إلى تيار في الفرع الفرنسي. وقد انضمت إليه أيضاً أقلية في الفرع الكندي، من ضمنها العدد القليل من الكيبكيين الذين كانوا آنذاك أعضاء في الأممية.

كان ذلك الاتجاه يريد أن يزيد من حدة منعطف المؤتمر الثالث إلى حد الدعوة لحل الأممية الرابعة والانضمام إلى الأحزاب الشيوعية في كل البلدان، ومن ضمنها الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث لم يكن لتلك الأحزاب طابع جماهيري. كان يتوهم القدرة على تقويم الأحزاب الشيوعية وعلى أن يجعل منها منظمات ثورية. وهكذا كان يعيد النظر في الحكم الذي أصدره تروتسكي عام 1933 بصدد الطابع النهائي المعادي للثورة للأحزاب الستالينية. لكن وجهة النظر هذه قوبلت برفض أكثرية ساحقة في المؤتمر العالمي، كان بابلو في عددها. وقد غادر هذا الاتجاه الأممي فوراً بعد المؤتمر. وسوف تتفكك مكوناته الوطنية بسرعة، وينضم قادته الرئيسيون إلى الأحزاب الشيوعية، حين كانت هذه الأخيرة تقبل بذلك.

مع أن هذا الاتجاه كان صغيراً من حيث العدد، فإن أهميته السياسية كانت تعود إلى واقع أنه يجمع الجزء الأساسي من الأقليتين البريطانية والأميركية اللتين كانتا قد لعبتا دوراً مهماً في الانشقاق العالمي، واللتين كان الـ SWP الأميركي ظن أنه يكتشف فيهما التوجه «الحقيقي» لدى القيادة العالمية، المتخفية افتراضاً وراء بابلو. والحال أنهما غادرتا الأممية مشهرتين بها على أنها تجتمع عصبوي ومتقديتين بابلو بقساوة بسبب استسلامه المفترض أمام اللجنة الأممية.

عند هذه النقطة، كان على قوى اللجنة الأممية أن تستخلص نتيجة مفادها أن الأقليتين الأميركية والبريطانية لم تكونا تمثلاً بالفعل توجه الأممية، ولا المجموعة الفرنسية البابلية المتطرفة. لكن الانشقاق كان قد عزز الاتجاه الأكثر عصبوية داخلها ففضلت تفسير تلك المغادرات على أنها مؤشر تفكك وشيك للأمانة الاممية. كان يكفي الانتظار والرهان على مغادرات أخرى، فتصبح الطريق مفتوحة عندئذ أمام إعادة تشكيل الأممية الرابعة مع تجاهل البقايا الأخيرة للأمانة الأممية. يمكن بعد ذلك أن يعاد القبول الفردي للعناصر الممكن استرجاعها، القادمة من الأمانة الأممية.

كانت اللجنة الأهمية تراهن بوجه خاص على الفرع السيلاني، الذي كان آنذاك أكبر تنظيم في الأهمية الرابعة والوحيد الذي كان يتمتع بنفوذ جماهيري، مع أن عدد أعضائه لم يتجاوز يوماً الألف. كان الـ LSSP قد أدان الرسالة المفتوحة للـ SWP، وبقي في الأهمية الرابعة وحضر المؤتمر العالمي، لكنه كان قد قدم تعديلات لمشاريع قرارات الأمانة الأهمية التي كانت عموماً تنسجم مع الانتقادات الموجهة إلى الأهمية الرابعة، وجرى تبنيها. لكن اللجنة الأهمية، التي لم تكن تعتقد بإمكانية توضيح المسألة موضع الجدال بصورة مرضية عبر العودة إلى داخل الأهمية الرابعة، كانت تأمل كسب الـ LSSP إلى جانبها، وهو الأمر الذي كان أناح لها الحصول على الغالبية على المستوى العالمي.

في حين انهزم التيار الأكثر تطرفاً من جهة الأمانة الأهمية، كان الجناح المتصلب في اللجنة الأهمية هو الذي أحرز، على العكس، الغلبة. فلقد انتصر التيار الذي كان يقوده بيير لامبير داخل المجموعة الفرنسية وأعطى المجموعة «اللامبرية» هيئتها الخاصة، وكانت مزيجاً من المراعاة حيال الاشتراكيين-الديموقراطيين (حتى وقت قريب على الأقل)، والعصبوية الجامحة حيال الأحزاب الشيوعية، والتكتيلية العبيثة حيال الأهمية الرابعة، المتهمه، بشكل لا علاقة له إطلاقاً بواقع الحال، بأنها انتقلت إلى معسكر الإمبريالية والبيروقراطية الستالينية ضد الجماهير العمالية.

وقد تغلب المتصلبون أيضاً داخل الـ SWP. كانت اللجنة الأهمية قد قبلت بالاقترح المتبنى في المؤتمر العالمي الرابع والقاضي بخلق لجنة تعادلية التمثيل (نصفها من الأمانة الأهمية والنصف الثاني من اللجنة الأهمية) تتولى تنظيم النقاش وتنقضي إمكانات إعادة التوحيد. هذه اللجنة لم تعقد غير اجتماع واحد تقدم خلاله ممثلو اللجنة الأهمية من دون وثيقة ومن دون توكيل، في فبراير/ شباط 1955. بعد ذلك بوقت قصير، غيرت قيادة الـ SWP موقفها وجعلت اللجنة الأهمية تتبنى الانسحاب الرسمي من اللجنة تعادلية التمثيل. تم الإعلان عن الانشقاق النهائي، وسط الفرح الكبير للامبريين، المعارضين منذ البداية للجنة تعادلية التمثيل.

وقت حرج في تاريخ الأممية الرابعة

بين كل الأزمات والانشقاقات التي عرفتتها الأممية الرابعة في تاريخها، كانت أزمة 1952-1953 الأهم بينها على الإطلاق. ويمكن أن نؤكد حتى أن معظم الانشقاقات اللاحقة كانت ارتدادات للانشقاق الأصلي في 1952-1953. حتى المجموعات التي هي خارج الأممية وتنسب نفسها إلى التروتسكية يعود أصلها إلى ذلك الانشقاق. مع ذلك، يشبه انشقاق 1952 الفرنسي شعباً قوياً العديد من الانشقاقات السابقة التي طرأت بفعل رهانات مماثلة، هي الدخول في حزب جماهيري أو الخروج منه. إن تباينات كهذه حتمية وتفضي أحياناً إلى الانشقاق. لكن عموماً، سرعان ما يصدر امتحان صراع الطبقات حكمه وينتهي ذلك إما بزوال إحدى المجموعتين، أو بتوحيدهما من جديد.

إلا أن انشقاق 1952 حصل في لحظة حرجية من تاريخ الأممية، على صعيد توجهها السياسي، وقيادتها وطابعها التنظيمي. لقد تشكلت الأممية الرابعة على أساس البرنامج الذي وضعه تروتسكي ومنظورات النمو التي أورثها والمتمحورة حول الأزمة الثورية التي لا بد أن تعقب الحرب العالمية الثانية. ولا شك أن اغتياله عام 1940 خلق فراغاً كبيراً على صعيد القيادة، فاقم خطره تفكك الأمانة الأممية. لكن الأممية واصلت النضال، حتى من دون قيادة عملانية ومن دون رابط عالمي، بسبب المنظورات الاستراتيجية المشتركة المتبنية في المؤتمر التأسيسي. وقد أعيد تشكيلها من دون أي صعوبة غداة الحرب وأمكنت ملاحظة أنه، على رغم غياب التواصلات بين الفروع، اتبع معظمها سياسات متماثلة خلال الحرب.

وقد بات بديهياً في بداية الخمسينيات أن الوضع تغير. فالموجة الثورية لما بعد الحرب كانت قد انقضت من دون أن يتسنى للتروتسكيين تشكيل أحزاب جماهيرية ثورية. ووصلت الأحزاب الشيوعية إلى السلطة في بلدان عديدة، ليست هي الأقل أهمية (الصين). وغدت تسيطر الآن على الوضع العالمي الحرب الباردة بين الكتلتين، ونزاعات في كوريا، وفيتنام، إلخ. وبات ملحاً أن تجدد الأممية الرابعة تحليلها للوضع العالمي.

إن أي منظمة، حتى الأصغر والأكثر ثورية، تفرز نزعتها المحافظة الخاصة، وقوى الجمود الخاصة بها. وثمة حاجة لقدر من النزعة المحافظة لإعطاء منظمة ثورية ثباتها والحيلولة دون أن تنهك على هوى الدرجات الثقافية أو السياسية. لكن النزعة المحافظة الطبيعية في كل منظمة قد تنحط لتصبح تحجراً، ولا سيما في فترات الجزر، حين تتجاز المنظمة تهميشاً اجتماعياً وسياسياً، أو حين تواجه ظاهرات جديدة وغير متوقعة. عندئذ يكون ثمة إغراء كبير بأن تنكفي إلى مواقفها السابقة، زاعمة أنه لم يتغير شيء، وأن التوجه القديم لا يزال هو الأفضل، مغمضة عينيها عن كل ما يتعارض مع رؤية الأشياء هذه وآملة أن يستتب النظام في وقت غير بعيد. ويمكن أن يظهر أيضاً رد الفعل المعاكس كلياً، أي البحث عن الصيغة المنقذة التي ستتيح الخروج من الهامشية، حتى عبر الاستغناء عن مُتاع المنظمة السياسي والتكيف مع النزعات الرائجة.

حين سينكب مؤرخو الحركة الثورية على تلك الفترة، سوف يعترفون بلا ريب للقيادة الأهمية في الخمسينيات بالفضل الكبير في منع الانحطاط العصبي لدى الأهمية الرابعة، الذي أخذ في طريقه بالفعل قسماً مهماً من الحركة في ما بعد، وكان في وسعه أن يأخذ الأهمية بغالبيتها، علاوة على فضل إنزال الهزيمة بالتيار التصفوي المتمثل بالبابلية المتطرفة. وإذا كانت التيارات التصفوية تخلص بالفعل إلى مغادرة المسرح بعد سنوات قليلة، تبين التجربة أن المجموعات المتعصبة يمكن أن تربك الساحة عقوداً وتجعل من الصعوبة بمكان انبعاث الحركة على أسس ثورية سليمة. لقد كان من الضروري أن تتم متابعة بناء الأهمية الثورية عبر قنوات أخرى.

استمرارية الإطار العالمي

إن الفضل الآخر الذي لا بد من الاعتراف به للقيادة الأهمية في الخمسينيات هو أنها حافظت على استمرارية الإطار التنظيمي للأهمية الرابعة إزاء الضغوط الهائلة النابذة للمركز والإغراء الكبير للـ«تروتسكية الوطنية». إن الأهمية الرابعة اليوم تأتي من الأكثريات المتعاقبة التي ظهرت في ثلاثة عشر مؤتمراً عالمياً جرت الدعوة إليها

منذ عام 1938، حتى في الأوقات الأكثر قتامة في الخمسينيات. ولدى المقارنة، نلاحظ أن آياً من التجمعات الأممية المنافسة التي تشكلت منذ لم ينجح في إعطاء نفسه اشتغلاً مركزياً ديموقراطياً عالمياً على قدر ضئيل من الانتظام، ولم ينجح أي منها في عقد أكثر من مؤتمر تداولي (كونفرانس) عالمي واحد أو اثنين. ولا شك في أن هذه الصورة هي تلك التي كان قدّمها اليوم بمجمل الحركة التروتسكية أو ما قد يكون بقي منها، لو أن الـ SWP نجح في تفجير الأمانة الأممية عن طريق انقلابه في عام 1953. ذلك أن تفجير إطار تنظيمي أممي أسهل من إعادة خلق واحد في ما بعد. وحالات الاعتياد الوطنية تؤخذ بسرعة ويصبح صعباً للغاية أن يتم الرجوع إلى الخلف، كما تُظهر تجربة التيارات التروتسكية خارج الأممية.

إلا أن قيادة بابلو ردّت بممارسة مركزية شديدة جداً على المستوى العالمي. وكان هذا التصور التنظيمي يتناسب بالتأكيد مع أفكار تلك الحقبة. كان يريد مكافحة الضغوط نابذة المركز التي كانت تنزل بثقلها على الحركة، لكنه تكشف عن كونه بالغ الشؤم بالنسبة لحركة تعمل ضمن شروط مختلفة جداً بين بلد وآخر، وبوجه خاص بين قارة وأخرى. وكان أمراً أكثر شؤماً أيضاً فرض انضباط على مستوى هيئات القيادة بخصوص المسائل التنظيمية، وهو انضباط ألزم كل أعضاء الأمانة الأممية (مثلاً) بالدفاع عن قراراتها أمام الأممية. ولحسن الحظ أن هذا التصور الذي دافع عنه بابلو بقوة لم يتمكن من فرض نفسه يوماً بالكامل.

وعلى مستوى التوجهات السياسية، لا بد من أن يؤخذ على قيادة بابلو ميلها إلى تركيب سيناريوهات حول حرب عالمية ثالثة محتومة، وهي ترسيمة أفضت بها إلى الدعوة لمنعطف تكتيكي يقوم على تطورات ممكنة بلا ريب، لكنها غير مؤكدة إطلاقاً ولم تتحقق في النهاية.

إن الضعف الرئيسي لأطروحات القيادة الأممية في النصف الأول من الخمسينيات إنما يكمن في الواقع في الكارثية الدائمة لتحليلاتها، والانتظار المستمر

للحرب أو للأزمة الاقتصادية، والاحتفال بحالات الصعود الثوري (المتوهمة) الأقوى باستمرار. فقط في أواسط الخمسينيات، بات ثبات الرأسمالية المؤقت وتراجع الحركة العمالية في البلدان الرأسمالية المتقدمة واضحين، وسوف يجري دمج ذلك في تحليلات الأهمية في نهاية العقد. لكن اللجنة الأهمية لم تكن متفوقة إطلاقاً على الأهمية الرابعة بصدد هذه المسألة، بل العكس هو الذي حصل. فاللامبرتيون والهيليون كانوا يتميزون عنها بنزعة كارثية هاذية تماماً، مجتمعة إلى تكتلية عبثية. هكذا كان يمكن المجموعة اللامبرتية أن تزعم بشكل جدي أن فرنسا على حافة الثورة البروليتارية خلال الإضراب العام في سنة 1953، كنتيجة للمواجهة الثورية لما بعد الحرب، وفقاً للتوقعات. كانت ساعة الأهمية الرابعة قد دقت أخيراً، وإذا كانت هذه الأخيرة عاجزة عن استنجاح الفرصة، فبسبب الخيانة البابلية. كان التحليل السياسي العقلاني يخلي المكان للميثولوجيا التكتلية.

«نزعة مراجعة بابلية» أم ارتداد لامبرتي؟

كانت «نزعة المراجعة البابلية» التي شهّر بها أنصار اللجنة الأهمية تعكس ببساطة ارتدادهم النظري والسياسي نحو نسخة مفقرة من التروتسكية. وهذا واضح بخصوص الستالينية، حيث يحدّد اللامبرتيون عادةً موقع عقدة المراجعات البابلية المزعومة. ففي الواقع، كانوا هم الذين ينحرفون، من دون أن يلاحظوا ذلك، عن تحليل تروتسكي الكلاسيكي للستالينية بصدد الطابع المزدوج للبيروقراطية الستالينية: فئة مغلقة وصلت إلى السلطة بواسطة ثورة مضادة سياسية ضد البروليتاريا، لكن مع ذلك على قاعدة الدولة العمالية المنبثقة من الثورة الاشتراكية.

وهذا يجبر البيروقراطية على الدفاع عن موقعها على جبهتين، ضد البروليتاريا وضد الإمبريالية، لأن هذه الأخيرة لن تتصالح أبداً مع وجود الدولة العمالية. إن

* الكلمة مضافة لتوضيح المعنى المقصود (المغرب)

تصفية الدولة العالمية على يد الإمبريالية ستجعل البيروقراطية تفقد موقعها المسيطر، حتى إذا نجح عدد من البيروقراطيين، خلال قفزة مخوفة بالخطر، في التحول إلى رأسمالين. لذا تفضل البيروقراطية في غالبيتها المحافظة على وضع قائم تتطلع البرجوازية إلى قلبه، سواء بوسائل عسكرية أو بالضغط الاقتصادي.

هذا التضاد الذي لا يُقهر بين البيروقراطية الستالينية والبرجوازية الإمبريالية، ينكره اللامبريتون ويختزلون البيروقراطية إلى مجرد حزام نقل للحركة للإمبريالية. وهذا يفضي بهم، بصورة غير مباشرة، إلى تشويه أطروحة «الطبيعة المزدوجة» للستالينية عبر تفسيرها بشكل خاطئ بمعنى أن البيروقراطية تكون ثورية حيناً ومضادة للثورة حيناً آخر، وهو ما يصبح معاكساً لتحليل تروتسكي. لكن ليس هذا هو المقصود في تحليلات الأممية الرابعة. المقصود هو في الواقع فهم الموقف المتناقض للبيروقراطية، الذي يجعلها في الوقت نفسه في تعارض مع الطبقة العاملة، من جهة، ومع البرجوازية العالمية، من جهة أخرى. من هنا سلوكها السياسي المتعرج بحسب ما يكون التهديد الأكثر إلحاحاً يأتي من هذه الجهة أو من الأخرى.

لقد كتب تروتسكي في هذا الصدد: «بما هي جهاز نقل للحركة في هذا الصراع بين الإمبريالية والبروليتاريا»، تستند البيروقراطية تارة إلى البروليتاريا ضد الإمبريالية، وطوراً إلى الإمبريالية ضد البروليتاريا لزيادة قوتها الخاصة». باختصار، يشتغل حزام نقل الحركة في الاتجاهين. ولا جدوى من توضيح أن تروتسكي لا يرى إطلاقاً أن ذلك يجعل من البيروقراطية قوة ثورية، حتى في الظروف التي تستند فيها إلى البروليتاريا ضد الإمبريالية، لأن ذلك يرمي دائماً إلى الحفاظ على وضعها المسيطر على البروليتاريا السوفيتية. وهذا التحليل وحده هو الذي يسمح بتفسير تعرجات السياسة الستالينية ولا سيما الأسباب التي لأجلها تبدو تسلك دائماً مساراً لا يتفق مع الصراع الطبقي.

ففي الواقع، لماذا غالباً جداً ما تقوم الأحزاب الستالينية بانعطافات إلى اليمين خلال صعود الصراعات، وبانعطافات إلى اليسار في فترات التراجع، في حين أن التيارات الوسطية والانتهازية تكتفي عموماً بمسيرة الموجة لأجل التحكم بها بشكل أفضل - نحو اليسار في الصعود، ونحو اليمين في فترة التراجع؟ إن الجواب

يكمن في سياسة التعايش السلمي للكونغرس، التي تحدد السلوك السياسي للأحزاب الستالينية. إن بيروقراطية موسكو تتطلع فقط لأن تتمتع بسلام بالسيطرة على الاتحاد السوفيتي، وهي جاهزة للتضحية من دون تردد بكل ثورات العالم لبلوغ ذلك.

حين تواجه البرجوازية الإمبريالية صعوداً للنضالات العمالية أو الثورية، تكون بالضبط أكثر استعداداً (نما في أي وقت آخر) لعقد اتفاقات مع موسكو، مقابل أن تدافع عن الوضع القائم الأحزاب الشيوعية في البلدان المعنية. وتصفية الموجة الثورية لما بعد الحرب في أوروبا تشكل المثل الساطع على ذلك. لكن ما أن تنهزم الموجة أو تنحسر، حتى تصبح البرجوازية الإمبريالية مجدداً متحكمة بتصرفاتها وإمكانات عملها. ليس فقط لا تعود بحاجة لمساعد موسكو الحميدة، بل تصبح يداها طليقتين لانتهاج سياسة عدوان مكشوفة على الاتحاد السوفيتي.

عندئذ بالضبط تدفع موسكو الأحزاب الشيوعية الغربية نحو توجه «يساري» رداً على سياسة المواجهة الخاصة بالإمبريالية، كما رأينا في الفترة ما بين 1947 و1952، بعد بدء الحرب الباردة. إن لكل تلك التعرجات المفروضة على الأحزاب الشيوعية بما لا يتناسب مع التطورات الفعلية للصراع الطبقي تأثيراً مشؤوماً عليها وعلى الحركة العمالية بمجملها. لكن ذلك آخر هموم الكرملين.

المؤتمر العالمي الخامس (1957)

والثورة السياسية

سوف تسلط الثورة المجرية في عام 1956 الضوء على مسألة الموقف من الستالينية بصورة نهائية، لأن الأهمية الرابعة اصطفت صراحة بجانب الثائرين ضد التدخل العسكري السوفيتي. ولقد كان الـ SWP بالأحرى هو المصاب بالإرباك بسبب ظهور اتجاه في صفوفه مناهض للانتفاضة المجرية ومؤيد للتدخل السوفيتي، بقيادة سام مارسي. وسوف يغادر هذا التيار الـ SWP ليشكل حزب العالم العمالي **Workers World Party**، الذي لا يزال قائماً إلى الآن.

كان مؤتمر عام 1957 مخصصاً لاستخلاص دروس الانتفاضة المجرية وأحداث

بولونيا في عام 1956. وقد جسّد باللموس توجه الأممية الرابعة في النضال لأجل الثورة السياسية بواسطة التجربة المعيشة. وقد أعادت وثيقة مهمة، بعنوان صعود الستالينية وانحدارها وسقوطها، تأكيد سلسلة من المواقف التروتسكية الكلاسيكية التي جرى الزعم بأن «التزعة المراجعة البابية» تخلت عنها، وصاغت بشكل أكثر ملموسية المطالب الأساسية لبرنامج النضال لأجل الثورة السياسية في بلدان الشرق: حرية التنظيم السياسي والنقابي، وتسليح العمال، وإلغاء الامتيازات، إلخ. وهذه المطالب التي سبق أن صيغت في البرنامج الانتقالي كانت في قلب انتفاضة الجماهير في بولونيا وفي المجر، وقد استفادت الأممية من مؤتمرها العالمي لإعطائها تعبيراً برنامجياً أكمل وأكثر إعداداً.

كانت الأحداث قد سمحت بالتحقق من صحة تحليلات تروتسكي بخصوص دينامية الثورة السياسية. وكما كان قد توقع، انقسمت البيروقراطية في مواجهة الجماهير، إذ سعت بعض التيارات لتقنية الحركة في حين تبنت تيارات أخرى موقفاً قمعياً مطرफاً. وقد كان ذلك واضحاً في بولونيا: نجح فلاديسلاف غومولكا، الذي أزاحه المتصلبون من القيادة العليا، في العودة إلى رأس الحزب والحكومة مستنداً إلى الانتفاضة الجماهيرية. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تسقط فيها حكومة ستالينية بضغط من الجماهير.

كانت المجر تبرز بامتياز وجهاً آخر من تحليل تروتسكي بخصوص افتقار البيروقراطية لجذور اجتماعية، بحيث تجد نفسها، حين تندلع انتفاضة جماهيرية، معلقة في الفراغ. ففي المجر، اصطفت الجيش بكامله وغالبية الحزب إلى جانب الجماهير الثائرة، معيدين هنالك أيضاً إلى السلطة قيادياً شيوعياً كان الجناح الستاليني المتصلب قد أبعد سابقاً، هو إمري ناجي. لكن حكومة موسكو لم تكن تستطيع التسامح مع الدينامية الجذرية للثورة المجرية وأرسلت قواتها لسحقها في الدم. وقد أعدم ناجي بالذات بعد وقت قصير.

لقد نشر أرنست ماندل في المجلة النظرية Quatrième Internationale تحليلاً مقارناً للانتفاضتين البولونية والمجرية. ففي حين كانت الحركة البولونية قد انتهت إلى انتصار نصفي، أفضت الحركة المجرية إلى هزيمة مأساوية. وقد شرح ماندل هذا

الفرق بالدور الذي لعبه في بولونيا تيار غومولكا الوسطي، الذي كان قد قدّم قيادة بديلاً من الجناح المتصلب، في الوقت نفسه الذي بقي فيه مقبولاً بالنسبة لموسكو، وهو ما سمح للحركة بأن تسجل نصف انتصار في الوقت نفسه الذي أبقت فيه المستقبل مفتوحاً. وحتى إذا كان غومولكا ارتد سريعاً على المطالب العمالية لإعادة إرساء نظام بيروقراطي صرف، بقي النصر النصفى الذي حققته الحركة طوراً مهماً في سيورة مراكمة للقوى على المدى البعيد. ففي الواقع، سوف تتواصل الحركة بإضرابات في الستينيات والسبعينيات، ولاسيما عام 1976، وأخيراً عبر ظهور حركة عمالية جماهيرية هي سوليدارنوسك (حركة تضامن)، في عام 1980.

على العكس، أفضى تجذر الحركة في المجر إلى مواجهة عسكرية في ظل ميزان للقوى غير مؤات. إن بعض التصريحات الخرقاء التي أدلى بها ناجي بخصوص الانتساب إلى حلف فرصوفا يمكن أن تكون سرّعت التدخل العسكري وسمحت للعناصر الأكثر تصلباً في الكرملين بجر الأكثر تردداً. لكن الأهمية الرابعة قدمت مع ذلك تضامنها الكامل مع الثائرين المجريين وناجي شخصياً، الذي كان قد بقي حتى النهاية إلى جانب الجماهير العمالية.

يجب أن نتذكر سياق الانتفاضة المجرية: كانت القوى البرجوازية، والرجعية، والإمبريالية تثير جلبة شديدة ضد «الإمبريالية» السوفييتية المزعومة في أوروبا الشرقية. ولم يمنع ذلك الأهمية الرابعة من التظاهر ضد تدخل الجيش الأحمر، متحدية العواء المستيري للأحزاب الستالينية التي راحت تتهم التروتسكيين بالظهور علناً مع اليمين ضد الاتحاد السوفييتي*. لكن المنظمة الثورية تتوجه بصورة مستقلة تبعاً لمصالح الجماهير العمالية، وليس فقط عبر القيام بعكس ما تفعله هذه القوة الأخرى أو تلك، التي لديها حوافزها الخاصة بها.

* - طبعاً، تفنّن اللامبرتيون ليكتشفوا في تلك التحليلات التخلي عن الثورة السياسية، والتشهير بناجي، وامتداح غومولكا، والدعم للتدخل العسكري السوفييتي في المجر وللدكتاتورية البيروقراطية الستالينية عموماً، على الرغم من المواقف الواضحة والصريحة للأهمية الرابعة بجانب الثائرين، ومن تنديدها بالتدخل السوفييتي.

فضلاً عن ذلك، إن نشر تقرير خروتشوف «السري» المشهور عن جرائم ستالين خلال المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي أحدث تأثيراً قنبلة، ولا سيما في صفوف الأحزاب الشيوعية. ومع تسارع الإصلاحات، بات من الصعب الإصرار على أنه ليس ثمة أدنى تغيير في الاتحاد السوفييتي، ما عدا تطهيرات جديدة وامتيازات جديدة للبيروقراطيين، كما كانت تؤكد اللجنة الأممية. لاشك في أن التنازلات التي قدمتها البيروقراطية للجماهير لم تحصل إلاً بضغط منها، ولم يكن لها من هدف غير الحفاظ على سيطرتها، لكن لم يكن يمكن إنكار أنها تنازلات فعلية، إلاً إذا أغلق المرء عينيه بالكامل عن الواقع.

وقد ظهرت تمايزات داخل اللجنة الأممية. ففي حين كان اللامبرتيون يشهرون بـ «أغسطس / آب 1914» الخاص بالتيار «البابلي» لأنه، بحسب زعمهم، أيد التدخل العسكري السوفييتي في المجر، لاحظ الـ SWP الأميركي تشابه مواقفه مع مواقف الأممية الرابعة. وهكذا تشكلت لجنة تعادلية التمثيل (ل ع - أ ع) بهدف تفحص إمكانات التوحيد. إلاً أن التيارات الأكثر تصلباً في الجهتين رأت في اللجنة التعادلية تكتيكاً لإحداث الفتنة في المعسكر المقابل. كان ذلك هو موقف الهيليين واللامبرتيين وقسم مهم من قيادة الـ SWP. وقد حدث أيضاً بدء تمايز سياسي داخل الأمانة الأممية التي كانت تعيد تقويم توجهاتها.

من «الحرب الآتية» إلى الانفراج

كانت الأممية قد أسست كل تكتيكها على منشور وثيقة الحرب الآتية التي كانت تتأخر كثيراً في المجيء. إن نهاية حرب كوريا والطور الأول من «الانفراج» في عامي 1956-1957 أبعدا إلى المؤخرة منظور حرب عالمية ثالثة، في حين انتقل إلى الواجهة صعود الثورة السياسية في أوروبا الشرقية ونضالات التحرر الوطني في العالم الثالث.

إن خطر حرب عالمية بات أبعد مع التجليات الأولى لـ «الانفراج». كانت واشنطن وموسكو قد قامتا بتدخل مشترك في أزمة السويس لإجبار الحكومتين الفرنسية والبريطانية على سحب قواتهما من مصر. وكانت لقاءات القمة تستأنف

بين الرئيس الأمريكي والأمين العام السوفييتي. هكذا باتت آفاق العمل القائم على توقع حرب عالمية ثالثة قديمة في النصف الثاني من الخمسينيات.

هل كان التوجه المرسوم في المؤتمر العالمي الثالث خاطئاً؟ في الواقع، نعرف الآن بصورة أكيدة أن الولايات المتحدة تابعت، منذ عام 1945، خطة هجوم نووي مفاجئ ضد الاتحاد السوفييتي بهدف إزالة آخر عائق من أمام هيمنتها العالمية المطلقة. إلا أن مخزونها النووي بقي محدوداً جداً بحيث لا يتيح لها إخراج الاتحاد السوفييتي من المعركة بالضربة الأولى، وكانت البرجوازية الأمريكية ذكية كفاية بحيث عرفت أن عملاً كهذا سيؤلب العالم ضدها، وربما الجماهير الأمريكية. كانت بحاجة إذاً لانتصار كامل من الضربة الأولى، وهو ما كان يتطلب قدرة على التدمير النووي المكثف. ومع تصنيع القنبلة الهيدروجينية، كان ثمة توقع لبلوغ هذا الهدف حوالى عام 1954.

لأن القدرة النووية السوفييتية كانت تتقدم بصورة أسرع بكثير مما كانت تتكهن واشنطن، التي كانت تعوّل على احتفاظها بالاحتكار النووي ما بين ست سنوات وخمس عشرة سنة. وفي الواقع فجرّ الاتحاد السوفييتي قنبلة الذرية الأولى منذ عام 1949، وحصل على القنبلة الهيدروجينية منذ عام 1953، بعد الولايات المتحدة بستين فقط. وقد جعل خطر الردود الانتقامية النووية السوفييتية الأمر مستحيلاً في الوقت نفسه الذي بات يمكن فيه المخزون الأمريكي أن يدمر الاتحاد السوفييتي بالكامل. كان على وول ستريت أن يتخلى إذاً عن الهيمنة العالمية المطلقة ويرسخ لتقسيم العالم مع موسكو.

والخلاصة أن خطر الحرب العالمية الثالثة لم يكن خيالياً إطلاقاً في بداية الخمسينيات، وكان سليماً بالكامل أن تتحضر الأهمية الرابعة سياسياً لهذا الاحتمال الذي أوشك أن يحصل مراراً. وإذا لم تحصل الحرب، فلم يكن ذلك فقط بسبب تعزيز قوة الاتحاد السوفييتي بصورة أسرع مما كان متوقعاً، وقوة الحركة العمالية ونضالات التحرر في العالم، بل أيضاً لأن البرجوازية العالمية لم تكن إطلاقاً في وضع يائس. لقد كانت تجتاز في الواقع فترة ازدهار لا مثيل لها سابقاً.

التوسع الرأسمالي لما بعد الحرب

غداة الحرب العالمية الثانية، كانت متوقعة حالة كساد اقتصادي أدهب أيضاً من السابقة، وعموماً، في بداية الخمسينيات، جرى الاعتقاد بأن النفقات العسكرية الكبرى للحرب الكورية أخرت انفجارها. ولم تكن هذه القناعة موجودة لدى الماركسيين، بل أيضاً لدى العديد من الاختصاصيين البرجوازيين. والحال أنه أصبح بديهاً في النصف الثاني من الخمسينيات أن التوسع الرأسمالي لما بعد الحرب كان يتأكد وتجاوز مذاك إلى حد بعيد مجرد «إعادة بناء» اقتصادات ما قبل الحرب. من هنا ضرورة إعادة النظر في المنظورات القائمة على الكارثية الاقتصادية، وفي انتظار كساد اقتصادي جديد وشيك.

كانت الأطروحات حول الآفاق الاقتصادية والسياسية العالمية المقدمة إلى المؤتمر العالمي الخامس عام 1957 تسجل التثبت النسبي للرأسمالية وتوسعها القوي بعد الحرب. وكانت تحدد موقع نقطة الانعطاف حوالي عام 1953، مع نجاح إعادة البناء والتوطيد المؤقت للسيطرة البرجوازية في أوروبا الرأسمالية، المهتزة جداً بعد الحرب.

هل كان يعني ذلك أن الرأسمالية وجدت مذاك وسيلة لتجاوز تناقضاتها، كما كانت تستتج التيارات الإصلاحية والبرجوازية؟ في الواقع، كانت تلك التناقضات لا تزال تعمل وتعبّر عن نفسها بأزمات ظرفية، لكن الاستخدام المكثف لوسائل التثبيت مثل التسليقات لأجل الاستهلاك والنفقات العسكرية كان قد أضعف التقلبات الاقتصادية محولاً حالات الكساد إلى انحسار. وسوف ينبغي مع ذلك انتظار نشر كتاب ماندل *Traité d'économie marxiste* (بحث في الاقتصاد الماركسي*)، عام 1962، للحصول على تحليل إجمالي لـ «الرأسمالية الجديدة»، وفقاً للتعبير الصحفي الرائج آنذاك.

كانت الأطروحات المقدمة إلى المؤتمر تشدد في الوقت عينه على أن بلدان الشرق

* صدر هذا الكتاب عن دار الحقيقة، معرباً، بعنوان النظرية الاقتصادية الماركسية (م)

كانت قد عرفت توسعاً أسرع أيضاً خلال فترة الازدهار الرأسمالي تلك، مينة تفوق الاقتصاد المخطط. هل كان يمكن لأجل ذلك الأمل بأن تتغلب بلدان الشرق على البلدان الرأسمالية عن طريق توسعها الاقتصادي المتفوق وحده، طالما لا تكون هنالك حرب، كما كانت تحدد الأحزاب الشيوعية مشروعها، وكما كان خروثوشوف سينظر لذلك في ما بعد؟ في الواقع كانت الأطروحات تشير أيضاً إلى دور الكابح الأكثر فأكثر ثقلاً الذي يلعبه التخطيط البيروقراطي الستاليني في تلك البلدان. وكان يمكن أن نقرأ فيها: «لن يستطيع الاقتصاد السوفيتي مواصلة التقدم بالدينامية السابقة نفسها إلاّ عبر نبذ الوجوه الأساسية للتسيير البيروقراطي.» وقد تأكدت صحة ذلك بصورة مقنعة بفعل التباطؤ التدريجي للتوسع الاقتصادي في بلدان الشرق، الذي تمت ملاحظته في كل القرارات السياسية العالمية لمؤتمرات الأهمية الرابعة منذ عام 1963، وفقط إطاحة البيروقراطية يمكنها اليوم أن تُخرج بلدان الشرق من المأزق وتطلق نموها من جديد.

النضال التحرري الجزائري والعالمالثية

كانت تلك أيضاً حقبة حرب الجزائر وحركات نزع استعمار أخرى. وكان دعم الثورة الجزائرية قد بات النشاط الرئيسي للأهمية الرابعة في أوروبا، ولا سيما في فرنسا، في حين كانت الأحزاب الاشتراكية والشيوعية ترفض تقديم أي دعم لها، هذا إذا لم تندفع للدفاع عن «الجزائر الفرنسية». وكان ذلك التضامن مع النضال لأجل تحرير الجزائر يتخذ أشكالا عديدة: نقل أسلحة، تمرير جوازات سفر مزيفة، إيواء مناضلين مطاردين، مساعدة في العبور السري للحدود، وحتى إرسال عمال مختصين لبناء مصنع أسلحة في أدغال المقاومة الجزائرية. كان الفرع الفرنسي للأهمية الرابعة المجموعة اليسارية الوحيدة التي قدمت دعمها لنضال جبهة التحرير الوطني (ج ت و) في الجزائر، وكان ذلك العمل حاسماً في تشكيل نواة تروتسكية داخل اتحاد الطلبة الشيوعيين (إ ط ش) في فرنسا، سوف تقضي في ما بعد إلى تشكيل الشبيبة الشيوعية الثورية (ش. ش. ث.) والعصبة الشيوعية (ع. ش.) عام 1969.

أما اللامبرتيون فأحرقوا أصابعهم بإعلان تضامن مع مجموعة منافسة لج ت و، هي الحركة الوطنية الجزائرية (ح و ج)، التي كانوا يرون فيها المعادل المحلي للحزب

البلشفي، وقد قدموا لها كل دعم في وجه «قتلة» ج. ت. و. لكن «بلاشفة» هم الجزائريين عقدوا في الأخير تحالفاً عسكرياً مع فرنسا ضد ج. ت. و. وكان هذا الخطأ المدهش يذكر بدرس غالباً ما جرى نسيانه، وهو أنه لا يجب وصف الحركات فقط أو بشكل رئيسي انطلاقاً من مراجعها الأيديولوجية، بل بوجه خاص انطلاقاً من ممارستها الفعلية. فعلى الورقة، كانت ح. و. تبدو حركة بروليتارية، في حين كانت ج. ت. و. تكتفي بإيديولوجية قومية ثورية من دون إحالة طبقية واضحة. مع ذلك، كانت هي التي تقاتل على الأرض، ولهذا السبب كانت الأممية قد أعطتها دعمها بدلاً من إعطائه لح. و. وقد أثبت التاريخ أنها كانت على حق.

في حين كان اللامبرتيون ينسحبون من الملف، مُخْلِين بواجبهم الأولي في التضامن مع نضال شعب مستعمر على يد إمبرياليته الخاصة بهم، بدأ يظهر آنذاك الانحراف المعاكس، وإن يكن مشرفاً أكثر، على صعيد الأممية الرابعة. ففي الواقع، كانت موجة الازدهار الرأسمالي قد دفعت العديدين لاستخلاص أنه لم يعد ينبغي الاعتماد على نضالات الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة وأنه ينبغي التركيز فقط على عمل التضامن مع نضالات التحرر في العالم الثالث، على الأقل مؤقتاً. في ذلك الحين بالذات يمكن البدء بالكلام فعلاً على تيار «بابلي» مميّز داخل الأمانة العالمية، كان يستند بوجه خاص إلى قائد المكتب الأمريكي-اللاتيني، خوان بوزاداس، بمواجهة ماندل وغالبية الفروع الأوروبية.

كان انقلاب الجنرال دوغول عام 1958 قد مارس تأثيراً قوياً، وشرع عدة رفاق يتحدثون حتى عن قيام فاشية، بطريقة تعسفية جداً. في الواقع، كان انقلاب دوغول وخلق الجمهورية الخامسة في فرنسا يندرجان في إطار السير نحو دولة قوية. كان (البلد) يشهد تقوية الفرع التنفيذي للدولة وتركيز السلطة على مستوى الوزارات، لا بل على مستوى الرئاسة، بحيث يُحتزل البرلمان إلى صالون خطابي وغرفة تسجيل. وكان ذلك التطور يعبر عن الخضوع المتزايد من جانب البرجوازية الصغيرة والوسطى للبرجوازية الكبيرة، من جهة، وحاجة البرجوازية لتعزيز سلطة الدولة إزاء الحركة العمالية، من جهة أخرى. كان انقلاب الجنرال دوغول يشكل بالتأكيد نجاحاً في ذلك الطريق، لكن منظمات الطبقة العاملة احتفظت بقوتها

القتالية مع أنها منيت بهزيمة سياسية. لم تكن لذلك إذاً أي علاقة بالفاشية، التي تعني سحق المنظمات العمالية وتدميرها.

في الواقع، كانت الفروع الأوروبية قد بدأت تحصد أولى ثمار عملها الصبور داخل الأحزاب العمالية الجماهيرية ومنظمات الشبيبة فيها، كما في النقابات. بعيداً عن أن يشطب «الأوروبيون» شحطة قلم الطاقة النضالية للبروليتاريا الأوروبية أو إرسالها إلى مستقبل بعيد، كانوا مقتنعين بأن مرحلة الاستخدام الكامل للملازمة لموجة الازدهار الرأسمالي كانت تخلق في الواقع شروطاً اقتصادية ملائمة لاستئناف النضالات الإضرابية، وأن الأجيال العمالية الجديدة كانت تنمّي تطلعات أرقى سوف تعبر عن نفسها عند الاقتضاء بانفجارات نضالية جديدة. وقد قدم الإضراب العام في بلجيكا في 1960-1961 برهاناً على صحة ذلك.

المؤتمر العالمي السادس (1961)

ومسألة المركز العالمي

انعقد المؤتمر العالمي السادس في يناير/ كانون الثاني 1961، في غياب بابلو، المسجون في هولندا بسبب نشاطه الداعم لنضال التحرر الوطني الجزائري. وقد انطبع بصراع عنيف بين «أوروبيي» الأممية وتيار يقوده المناضل الأرجنتيني خوان بوزاداس. وكان هذا الأخير المحرك الرئيسي لمكتب أميركا اللاتينية الذي شكلته الأممية الرابعة للإشراف على تدخلها في تلك المنطقة من العالم.

في الواقع، كان بوزاداس نجح في الاستفادة من الضعف الشديد للإمكانات المادية للأممية ليركز بين يديه كل خيوط العمل في أميركا اللاتينية، أولاً بتقديم نفسه كممثل شخصي لبابلو، ثم تدريجياً باسمه الشخصي، بعيداً عن أي رقابة فعلية من جانب الهيئات الأممية. وقد بلغ به الأمر حد إعاقه محاولات القيادة العالمية إرسال أحد أعضائها في جولة في أميركا اللاتينية.

إن اتجاه بوزاداس، الذي كان متحالفاً في البدء مع بابلو ضد «الأوروبيين» في النقاش حول أولويات الأممية، تبنى مواقف بدائية ومتطرفة أكثر فأكثر، من مثل اقتراح أن يقوم الاتحاد السوفييتي بهجوم نووي وقائي ضد الولايات المتحدة،

والدفع أبعد مما في السابق بالمنظورات الكارثية للثورة. كان البوزاديون يشترطون أيضاً نقل المركز العالمي إلى أميركا اللاتينية، حيث سيسقط تحت إشرافهم اليومي، وكانوا يفسرون رفض «الأوروبيين» على أنه برهان على عدم فهم الثورة المناهضة للاستعمار، لا بل على العداء لها.

لم تكن تلك هي المرة الأولى ولا الأخيرة التي تنطرح فيها مسألة مكان مركز الأممية. فلقد وجد في أوروبا الغربية خلال القسم الأكبر من تاريخها، ما عدا إبان الحرب العالمية الثانية، حين نُقل إلى نيويورك وبات عديم الفعالية في الحال. وبين ذلك والكلام على المركزية الأوروبية للأممية الرابعة، ليس ثمة أكثر من خطوة خطاها عديدون.

لا جدال في أن جذور الأممية الرابعة إنما هي في أوروبا، كما الحال من جهة أخرى بالنسبة للحركة العمالية السياسية عموماً، أكانت اشتراكية أو شيوعية. وفي الواقع إن الحركة التروتسكية منبثقة من أوروبا الشرقية، ولا سيما من الاتحاد السوفييتي. ولقد ولدت من رحم المعارضة اليسارية في الحزب الشيوعي السوفييتي. وإذا كان مركز الثقل للحركة التروتسكية انتقل بعدئذ إلى أوروبا الغربية، فذلك بسبب الإبادة الجسدية للمعارضة اليسارية السوفييتية على يد الديكتاتورية الستالينية. كذلك الأمر، إذا كان حزب العمال الاشتراكي الأميركي (SWP) قد توصل للعب دور في مرحلة ما، فذلك بسبب السيطرة النازية، التي كانت قد حولت الفروع الأوروبية إلى العمل السري.

ينبغي التشديد، أيّاً يكن، على أن الأممية الرابعة وجدت تأثيرها الجماهيري الأهم في البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة: في فيتنام في الثلاثينيات، وفي سيلان (سري لانكا) في الأربعينيات والخمسينيات، وفي بوليفيا في الخمسينيات، والآن في المكسيك والبرازيل. لكن الفروع في هذه البلدان ذات الأنظمة الكولونيالية أو الديكتاتورية، كانت تعمل أو غالباً ما تعمل ضمن شروط مادية وسياسية صعبة، في وضع اللاشرعية أو ضمن شروط شرعية هشة. لقد كانت الضرورات المحلية لصراع الطبقات تتجه لامتنعاص كل طاقات كوادرها السياسية قليلة العدد على وجه العموم. باختصار، لم تكن تلك الفروع قادرة على الاضطلاع بقيادة الأممية ولا

بالمسؤولية عن مركزها العالمي. وإذا كانت فروع أوروبا الغربية استُدرجت للعب هذا الدور، فذلك بسبب شروط موضوعية مرتبطة بموقع القارة الأوروبية ونمو الحركة التروتسكية بحد ذاته. فأوروبا (بشرقها وغربها) تشكل كتلة بشرية مهمة، لا تتجاوزها إلا آسيا، الأمر الذي يجعل منها مرشحة منطقية لاستضافة مركز حركة ثورية عالمية. لقد كانت أيضاً مهد الحركة العالمية، النقابية كما السياسية، وهي تؤوي معظم الأحزاب العالمية الجماهيرية الموجودة اليوم، مع أنها باتت إصلاحية ومناهضة للثورة.

فضلاً عن ذلك، لقد لعبت القارة الأوروبية ولا تزال تلعب دوراً كبيراً في دينامية الثورة العالمية. وبعد كل شيء، لقد اجتازت أوروبا العديد من الأزمات الثورية أو ما قبل الثورية: روسيا، ألمانيا، النمسا، المجر، إيطاليا في العامين 1917 و1923؛ فرنسا وإسبانيا في العامين 1936 و1937؛ ويوغسلافيا، واليونان، وفرنسا وإيطاليا في العامين 1944 و1947؛ وفرنسا عام 1968، والبرتغال عامي 1974 و1975، علاوة على سيرورات الثورة السياسية: ألمانيا الشرقية عام 1953، بولونيا والمجر عام 1956، تشيكوسلوفاكيا عام 1968، وبولونيا عام 1981، واليوم،* مجمل أوروبا الشرقية. وإذا لم تكن تلك الثورات انتصرت حتى الآن إلا في روسيا ويوغسلافيا، فهذا بسبب الافتقار إلى قيادة ثورية للطبقة العاملة أكثر مما لاستقرار ذاتي ما للنظام البرجوازي أو البيروقراطي في أوروبا.

فضلاً عن ذلك، فلماضي والحاضر الإمبرياليان لأوروبا الغربية جعلها منها منطلق التنقلات والاتصالات على المستوى العالمي، وهو موقع تحتفظ به إلى الآن. فغالباً ما يكون أسهل وأقل تكلفة التنقل من أفريقيا، أو الشرق الأوسط أو أميركا اللاتينية باتجاه أوروبا الغربية مما باتجاه بلد آخر في القارة نفسها. وفقط أوقيانيا والشرق الأقصى هما منحرفتا المركز حقاً بالنسبة لأوروبا، ولكن تلك أيضاً هي

* وضعت اللمسات الأخيرة على هذا الكتاب في عز التطورات التي كانت تشهدها أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات، هذه التطورات التي كانت تنطوي على ملامح للثورة السياسية، لكن افتقاد قيادة ثورية أدى في الأخير، على العكس، إلى ثورة مضادة أعادت الرأسمالية (م)

الحال بالنسبة للأمكنة الممكنة الأخرى. ولو كانت الأهمية تتمتع بموارد مالية وفيرة، لكانت هذه الاعتبارات أصبحت ثانوية، لكن ليست تلك هي الحال في الوضع المحدود جداً لمواردها.

كما أن شروط الديمقراطية البرجوازية التي تمتعت بها الفروع في بلدان أوروبا الغربية - ما عدا إبان سنوات الحرب العالمية الثانية - أتاحت للمركز العالمي أن ينعم بأمن واستقرار ما كان ليحصل عليه في الأرجنتين أو الجزائر، وهما مكانان جرى اقتراحهما في أوقات شتى للمركز العالمي. إن تقاليد الملجأ السياسي لبلد كفرنسا تجعل منه أيضاً مكان تركز للاجئين السياسيين من بلدان عديدة تعمل فيها المنظمات الثورية في اللاشرعية. لكل هذه الأسباب، حافظت الأهمية على مركزها في أوروبا الغربية خلال القسم الأكبر من وجودها، وحتى اليوم.

الانشقاق البوزادي (1961)

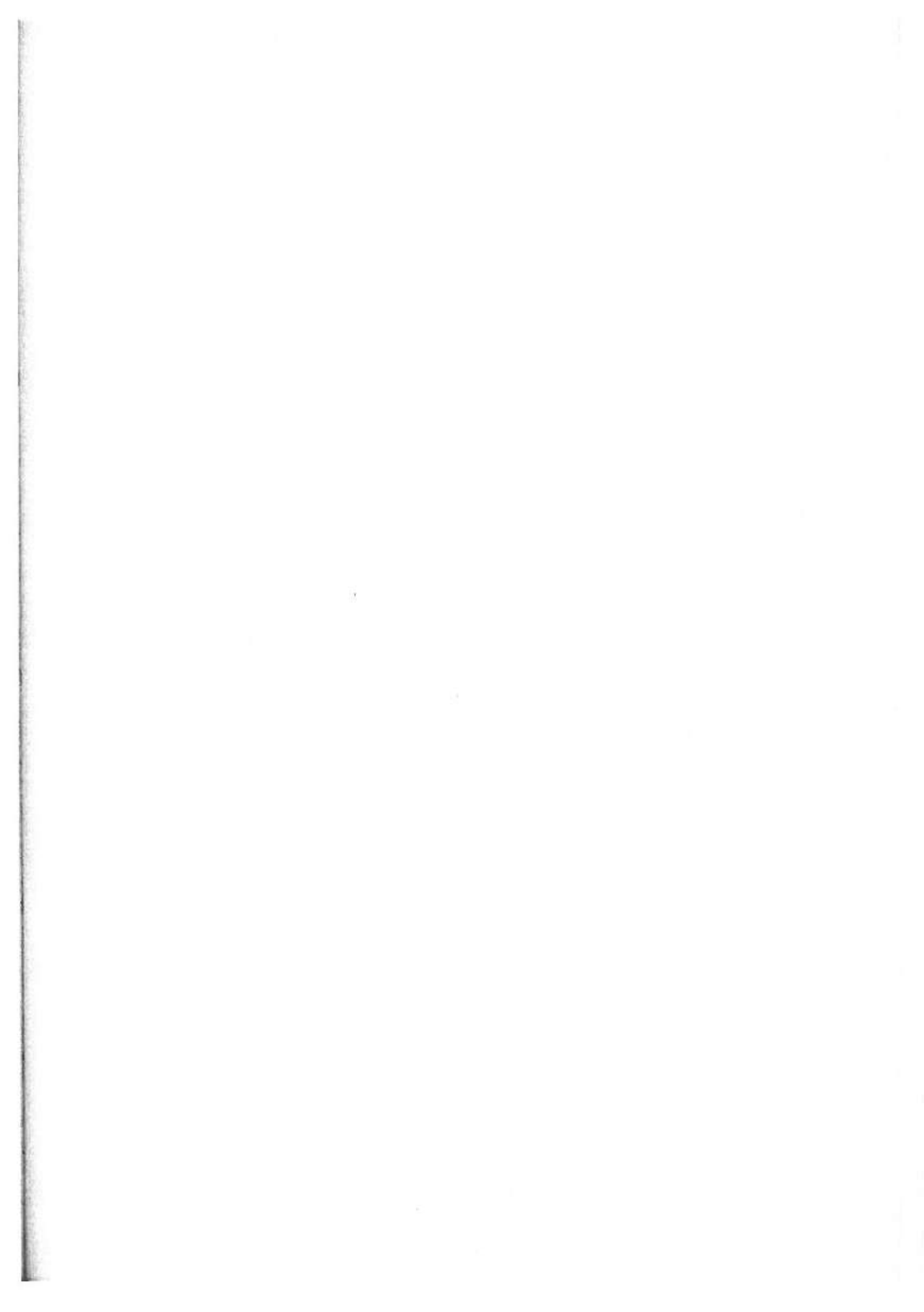
انهزم الاتجاه البوزادي في المؤتمر العالمي السابع، إذ كان أنصار بابلو الأوروبيون انفصلوا عنه في غضون ذلك، وأصبح ماندل سكرتيراً عاماً للأهمية. ومنذ عاد المندوبون البوزاديون إلى بلدانهم أعلنوا لرفاقهم أن الفروع الأوروبية زالت من الوجود وأن اتجاههم هو الوحيد الذي يواصل عمل الأهمية الرابعة. ولم يتمكن أعضاء الفروع الأميركية - اللاتينية من التحقق من مدى صحة هذه المزاعم التي لم يكن لديهم من مبرر كبير، فضلاً عن ذلك، للتشكيك بها. وقد انتهى كل ذلك إلى خسارة مئات المناضلين القيمين وأعاد بناء المنظمات الأميركية - اللاتينية سنوات إلى الوراء.

إن الجنون المتزايد لبوزاداس، الذي كان له سطوة كاملة على المنظمة، قادها سريعاً إلى طريق التفكك بحيث لم تعد تضم غير مجموعة وطنية مهمة واحدة، في الأرجنتين. أما عدد أعضاء «الفروع» الأخرى للأهمية البوزادية فلم يكن يتجاوز عموماً عدد أصابع اليد. وبات واضحاً أن هذا التجمع لم يعد له علاقة بالسياسة التروتسكية، ولا بالسياسة بحصر المعنى. بات الأمر يتعلق بوضوح بحالة مرضية، كما يحدث للأسف داخل المنظمات الثورية أو على هامشها. وقد توفي خوان

بوزاداس عام 1983 وبات تياره اليوم نوعاً من الجمعية التذكارية البوزادية، الفاقدة أي أهمية سياسية.

لقد شكلت الكتابات الشاذة الواردة في المنشورات البوزادية عطية حقيقية من السماء لخصوم التروتسكية، ولا سيما الحزب الشيوعي السوفييتي. فلقد لاحظ هذا الأخير أن التيار التروتسكي، الذي كان يمكن الظن في الخمسينيات أنه على طريق الاضمحلال، بدأ يستعيد قواه في الستينيات، مؤكداً نفسه مثلاً في أوساط الشبيبة المتجذرة، بفعل عمل التضامن الأرمي الذي كان يقوم به. ولا شك أن بوزاداس كان أحد الكتاب الأكثر استشهاداً به في المنشورات الرسمية المعادية للتروتسكية في موسكو لتهزئة الأهمية الرابعة ككل، وفقاً لممارسة الخلط الستالينية. ولولم يوجد تيار بوزاداس، لكانت موسكو اخترعته. ويمكن حتى التساؤل من أين كانت تأتي الموارد المالية التي كانت تتيح للبوزاديين أن يصدروا صحفاً ومجلات في لغات عديدة انطلاقاً من عدد هزيل من الأعضاء.

لقد كانت الظاهرة البوزادية مأساوية بوجه خاص بالنسبة للفرع الكوبي في الأهمية الذي كان الانشقاق قد فصله عن الأهمية. وكان العديد من أعضائه قد ناضلوا بصورة مثيرة للإعجاب في خط الثورة الأول، ولم يكن الستالينيون الكوبيون ينفكون يشترطون التخلص من المجموعة التروتسكية، وهو ما خلصت القيادة الكاستروية، المنغلقة على فكرة الديمقراطية العمالية الاشتراكية، إلى الموافقة عليه بسبب السخط حيال الانتقادات غير المسؤولة للبوزادية ومواقفها المجنونة؛ توصل بوزاداس إلى حد اتهام فيديل كاسترو باغتيال إرنستو تشي غيفارا. وقد أفسد ذلك إمكانات النقاش والتقارب مع القيادة الكوبية، التي كانت آنذاك في عز سيرورة التحديد البرناجي والاستراتيجي.



الفصل الرابع

إعادة التوحيد وتوسُّع الأُممية الرابعة

كانت الثورة الكوبية، الثورة الظافرة الأولى بعد ثورات ما بعد الحرب مباشرة، إنجَارَ قيادة ثورية جديدة El Movimiento de 26 Julio، أو حركة 26 يوليو/ تموز لا حزب شيوعي ذي تراث ستاليني، كما كانت الحال في يوغسلافيا، وفي فيتنام والصين. لقد وضع انتصار الثورة الكوبية حداً لفترة التراجع التي ميزت الخمسينيات ويَبِّن إمكان النصر على الإمبريالية الأميركية على بعد كيلومترات قليلة عن حدود الولايات المتحدة. وقد أعطى دفْعاً قوياً لليسار الثوري في أميركا اللاتينية، وهو ما عبر عن نفسه بتشكيل منظمات جديدة في حالة قطع مع الاصلاحية المرحلية الخاصة بالأحزاب الشيوعية الموالية لموسكو، من بينها الجبهة الساندينية للتحرر الوطني (FSLN-Frente Sandinista de liberacion Nacional) في نيكاراغوا التي تأسست عام 1961.

لقد أحدثت الثورة الكوبية إعادة اصطفاف عميقة للقوى التروتسكية في العالم. فبالنسبة لل SWP، كانت هبة من السماء بعد عقد من تراجع صراع الطبقات وأفوله. وبفضل الدعم للثورة الكوبية، عرف ال SWP أول موجة تنسيبات إلى صفوفه منذ أواسط الأربعينيات، وهو ما كان قد أصبح أمراً حاسماً بسبب المعدل المرتفع لأعمار أعضائه.

كان رد فعل المجموعتين اللامبرتية والهيلية عصبوياً حيال الثورة الكوبية. ففي حين رأى فيها ال SWP وقيادة الأُممية الرابعة تشكُّل دولة عمالية، رفضت

المجموعتان المذكورتان هذا الاستنتاج. فبالنسبة إليهما، بقيت كوبا دولة برجوازية، وندد هيلي حتى بكاسترو على أنه باتيستا جديد. وبالطبع، شكّل موقف الأممية بالنسبة إليهما مثلاً آخر على نزعة المراجعة البابلية، مع أن بابلو أخطأ بصدد هذه المسألة: كان قد رأى في كاسترو، في البدء، «بونبارتا» يسعى لإنقاذ السيطرة البرجوازية في كوبا عبر استخدام حركة ثورية جماهيرية.

وفي نظر الهيلين، كان يمكن أن تصبح كوبا دولة عمالية... لو أن القيادة الكاستروية كانت ستالينية؛ وكانوا يقيمون مماثلة مع الصين، حيث سبق أن اضطر حزب ستاليني لاستلام السلطة على مضض تحت ضغط الجماهير لإطاحة الدولة البرجوازية. لكن بما أن حركة 26 يوليو/ تموز لم تكن سوى تيار برجوازي صغير غير ستاليني، فكوبا لم يكن في وسعها أن تصير دولة عمالية. ومن الواضح إلى أين كان يقود المنعطف الأعوج لهؤلاء المهاجرين الكبار للستالينية؛ بما أن كاسترو ليس ستالينياً ولا تروتسكياً، لم يكن بالامكان أن تحدث ثورة اشتراكية في كوبا. أما اللامبرتيون فلم يكونوا يشاركون إطلاقاً في هذا الوجه الخاص من التفسير الهيلي، لكنهم كانوا يوافقون كلياً على التحليل الذي يقرر أن حركة 26 يوليو/ تموز برجوازية صغيرة، وقد استمروا يرون في كوبا دولة برجوازية... حتى عام 1979.

إعادة التوحيد في عام 1963

أفاد رد الفعل العصوي للهيلين واللامبرتين إزاء الثورة الكوبية في أن يكشف لقيادة الـ SWP الطابع الحقيقي لحلفائه العالميين، وساعد أنصار إعادة التوحيد في إحراز الغلبة. ينبغي القول إنه على امتداد سنوات عديدة، لم يكن قادة الـ SWP قد تمكنوا من الخروج من الولايات المتحدة، كما لم يستطع قادة الأممية الدخول إليها، بحيث لم يكن هناك أي اتصال شخصي عبر الأطلسي. و فقط بعد عام 1958، أمكن استئناف الاتصال، وقد ساعد ذلك في توضيح العديد من إساءات الفهم وإزالة الكثير من الخرافات التي أشاعها اللامبرتيون والهيليون،

الذين احتكروا الاتصالات العالمية على مدى عشر سنوات تقريباً.

لم يكن ثمة من ضرر أيضاً في أن يكون بابلو في الأقلية ضمن الأمانة الأئمية. فـ«الاتجاه الماركسي الثوري العالمي» الذي كان يحركه بابلو كان يمثل 15% من عدد أعضاء الأمانة، وأقل من 10% من الأئمية المعاد توحيدها. وكان الدعم يأتيه بوجه خاص من الفروع الهولندي، والدانمركي، والأسترالي، وقرابة نصف الفرع الفرنسي. وكان يتميز عن الأغلبية في سلسلة من المسائل كتقويم النزاع الصيني-السوفييتي.

تحققت إعادة التوحيد غداة المؤتمر العالمي السابع لعام 1963، الذي حضره الـ SWP وفرع دولة كندا. وتم بعد ذلك انضمام معظم منظمات أميركا اللاتينية الأعضاء في اللجنة الأئمية، التي كان للثورة الكوبية عليها تأثير كبير جداً. والتحقت مجموعة مورينو الأرجنتينية عام 1965، في حين بقيت مجموعة لورا البوليفية على انفراد، بعد إخفاق محاولة اندماج مع الفرع البوليفي للأئمية الرابعة. وقد رفض اللامبرتيون والهيليون المشاركة في التوحيد، وحتى حضور المؤتمر بصفة مراقبين لو أنهم دعوا إلى ذلك.

كان التنازل الكبير المقدّم لأجل ضم الـ SWP إلى مسعى إعادة التوحيد هو تحويل القرارات المتبناة خلال المؤتمرات العالمية في فترة الانشقاق إلى المحفوظات. وقد جرى تعديل النظام الداخلي لوضع حد للمركزية القصوى لفترة الخمسينيات، لا سيما عبر إلغاء إمكانية أن تعيّن الأئمية القيادات الوطنية، والاعتراف بسيادة الفروع بخصوص مسألة التكتيك الوطني. وأخيراً، عدّلت تسمية الأمانة الأئمية، فباتت الأمانة الموحدة (أم).

وبالطبع، لم يفت اللجنة الأئمية التي أبقى عليها الهيليون واللامبرتيون أن تندّد بقرار الـ SWP واستسلامه للبابلية، لتعود فتعلن لاحقاً أنه قد «خسرت قضية الثورة الأميركية». وفي الواقع، كانت التنازلات في معظمها من جانب الأمانة الأئمية، التي وافقت على نحو القرارات المتبناة في المؤتمرات العالمية لأعوام 1958 و1960. لم يعد للأئمية إذاً، على سبيل المثال، موقف رسمي بخصوص كشف حساب الثورة

الصينية. وكانت المسألة العالقة قد أحيلت إلى نقاش لاحق، بما في ذلك كشف حساب الانشقاق.

كان ثمة أمل في أن يتيح نمو ممارسة مشتركة على المستوى العالمي توضيح النقاشات. فإذا كانت توجد تباينات مبدئية جدية، لا بد أن تعبر عن نفسها مجدداً، في حين لن تتأخر الخلافات المفاقمة بشكل اصطناعي في الصراع التكتلي في الزوال. هذا على الأقل ما كان متأملاً وهو ما حدث إلى حد ما. لقد دفعت الأممية ثمناً ما لإعادة التوحيد، لكنها اعتبرت أن الأمر يستأهل تضحية كهذه، لأن الإبقاء على الانشقاق يهدد بتفويت إمكانات النمو الواعدة أكثر، التي كانت تظهر في بداية الستينيات، بعد سنوات من اجتياز الصحراء.

ديالكتيك الثورة العالمية

تبنى المؤتمر وثيقة عامة بعنوان ديالكتيك الثورة العالمية الحالي، وضعت حساباً ختامياً للصراعات الطبقة منذ الحرب، وكانت تضيف راهنية على المنظورات الكلاسيكية للتروسكية في القطاعات الثلاثة للثورة العالمية، أي الثورة البروليتارية في البلدان الامبريالية، والثورة الدائمة في البلدان الرأسمالية التابعة، والثورة السياسية في الدول العمالية. وكان إسهامها الرئيسي على صعيد المنهج يتمثل في مفهومة* دينامية الثورة العالمية في علاقات مزمنة للنضالات في شتى القطاعات ونزع لمزامنتها، وفي علاقات وأفعال ارتجالية لتطورات قطاع على قطاع آخر، وتأثيرات فورية أو كامنة، الخ. كان ذلك يسجل فهماً للطابع الديالكتيكي للسيرورة الثورية العالمية، وتقدماً هاماً بالنسبة للرؤية السابقة للصعود أو الهبوط المتشاكل للنضالات في كل أجزاء العالم، وهي رؤية كانت سبباً لأخطاء عديدة في التحليل.

كانت الوثيقة تشير إلى التثبيت النسبي للسيطرة البرجوازية في البلدان الامبريالية بفعل فترة من الازدهار لم يسبق لها مثيل وبفضل هيمنة القوى الإصلاحية على

* conceptualiser، أي تكوين مفهوم من معطيات وعناصر محددة (م)

الحركة العمالية (البروقراطيات النقابية، والأحزاب الاشتراكية-الديموقراطية والستالينية). ونتيجة لذلك، كان انتقل مركز ثقل الثورة العالمية إلى طرف المنظومة على شكل صعود لنضالات التحرر الوطني المناهضة للإمبريالية التي تحولت في حالات عديدة إلى ثورات بروليتارية ظافرة. أمّا في الدول العالمية المبقرطة، فإن سيرورة الثورة السياسية التي بدأت بانتفاضة ألمانيا الشرقية عام 1953 تواصلت عبر تضاعف نضالات جزئية ضد البروقراطية، كانت الطبقة العاملة تعيد عبرها تدريجياً، بناء ثقفتها بذاتها وطاقتها النضالية الكامنة.

وبخصوص البلدان الرأسمالية التابعة، كانت الوثيقة تشدد على أن استقلال المستعمرات الأوروبية السابقة في إفريقيا وآسيا لم يكن يعني نهاية السيطرة الإمبريالية، بل بالأحرى تغييراً في الشكل، من سيطرة مباشرة إلى سيطرة غير مباشرة، إلّا في الحالات التي أفضى فيها النضال لأجل التحرر الوطني إلى ثورة بروليتارية، هي الوسيلة الوحيدة لضرب السيطرة الإمبريالية حقاً.

وكانت الوثيقة تسجل أيضاً الطاقة الثورية لدى الفلاحين الفقراء في تلك البلدان وضرورة عدم الاكتفاء بتعبئة البروليتاريا المدنية، الأقلية على وجه العموم، وبالتالي تعبئة مجمل البروليتاريا ونصف البروليتاريا الريفية (الفلاحون بلا أرض، والعمال الزراعيون). كان ينبغي أن يتم إذاً تحاشي انحراف عمالوي -غالباً ما سقطت فيه القوى التروتسكية- يختزل الطبقة العاملة إلى البروليتاريا المدنية المأجورة وحدها.

أمّا بخصوص البلدان الإمبريالية، فكانت الوثيقة تشير إلى الآثار التي كانت تحدثها في الطبقة العاملة فترة التوسع والازدهار الطويلة، لكنها ترفض الفكرة التي كانت رائجة جداً في بداية الستينيات حول زوال الطاقة الثورية لدى البروليتاريا. فارتفاع المستوى المادي والثقافي للطبقة العاملة قد يقود أيضاً إلى نمو تطلعات أرقى؛ وقد يجعل ذلك الطبقة العاملة بصورة أفضل مما في الماضي، قادرة على الاضطلاع بقيادة المجتمع بأسره. إن التناقض المتنامي بين التطلعات العمالية والأفق المحدود للإصلاحية قد يخلّص إلى إحداث انفجارات اجتماعية مناسبة لبناء الحزب الثوري، وهو ما أكدت صحته بصورة مذهلة أحداث مايو/ أيار 1968.

الانحطاط الإصلاحي للـ LSSP

كان على الأممية المعاد توحيدها أن تواجه في الحال التطور الإصلاحي للفرع السيلاني الـ LSSP، الذي كان فرعها الرئيسي في الخمسينيات والوحيد صاحب التأثير الجماهيري. لكن لم يكن هناك تناسب إطلاقاً بين نفوذه وضعف إطاره التنظيمي. فبعد أن لعب الـ LSSP دوراً قيادياً جماهيرياً في نضالات الخمسينيات، ولا سيما في إضراب عام 1953، انصرف أكثر فأكثر إلى روتين برلماني كان يشغل معظم قاداته الأساسيين يومياً. وقد بات موقفه انتهازياً أكثر فأكثر إزاء حزب قومي برجوازي هو حزب حرية سري لانكا (SLFP - Sri Lanka Freedom Party).

فمنذ عام 1960، كانت الكتلة البرلمانية للحزب (LSSP) قد صوتت مع موازنة حكومة حزب SLFP، الذي انتصر في الانتخابات. وقد رفضت ذلك في الأعوام التالية، متوجهة نحو جبهة موحدة للييسار، لكن الاتجاهات الانتهازية حيال حزب حرية سري لانكا استؤنفت باندفاع أكبر انطلاقاً من عام 1963، مع اقتراب الانتخابات. وغداة انتخابات عام 1964، تفاوض الجناح اليسيني في قيادة الـ LSSP في الكواليس على برنامج ائتلاف مع الـ SLFP، وجعل مؤتمر الحزب يصادق عليه، على الرغم من معارضة اليسار. وقد طُرد الـ LSSP في الحال من الأممية، وشكل يساره فرعاً للأممية مع ربع عدد الأعضاء، لكنه فقد نفوذه الجماهيري. وكانت تلك ضربة قاسية للتروتسكية في سري لانكا وفي العالم.

كانت قيادة الأممية الرابعة قاتلت مع ذلك هذا التطور الإصلاحي منذ نهاية الخمسينيات، عبر قنواتها الداخلية في البدء، ثم بصورة علنية، بدءاً من اللحظة التي بدأت فيها الانحرافات الانتهازية تتكشف. ومنذ عام 1960، انتقدت الأمانة العالمية علانية الاتفاق الحاصل بين الـ LSSP والـ SLFP بخصوص تقاسم الدوائر الانتخابية، وموقف الحزب من التصويت لصالح الموازنة الحكومية. واتخذ المؤتمر العالمي لعام 1963 قراراً واضحاً ضد أي ائتلاف للـ LSSP مع الـ SLFP، وكافح مبعوث الأممية الرابعة، بيرر فرانك، اقتراح التحالف في مؤتمر عام 1964 للحزب.

للأسف، لم يكف وزن الأممية وسلطانها السياسية لإعادة الـ LSSP إلى طريق

السياسة الثورية. كانت الأهمية معاقة جداً في تدخلاتها، ليس فقط بفعل افتقارها إلى إمكانيات مادية، بل أيضاً بسبب العائق اللغوي الذي كان يمنعها من أن تخاطب مباشرة قاعدة الـ LSSP. ففي الواقع، فقط قيادة الـ LSSP كانت تقرأ الانكليزية، وغالبية القاعدة الحزبية لم تكن تقرأ حتى لغتها الخاصة. وكان انشقاق اللجنة الأهمية قد أضعف كثيراً سلطة الأهمية السياسية إزاء قيادة الـ LSSP، الذي بات يعرف تماماً أنه يملك «بيضة القبان» في توازن السلطة بين المعسكرين. وفي حين أمكن الأهمية المعاد توحيدها أن تتكلم أخيراً بصوت واحد، كانت سيرورة الانحطاط الانتهازي قد باتت متقدمة جداً.

هذه الحلقة الحزبية من تاريخ الأهمية أتاحت الفرصة أيضاً لافتراءات أخرى من جانب «المناهضين للبالبية». فهو لاء زعموا أن الأمانة الأهمية «غطت» بصورة مقصودة الانحراف الانتهازي للـ LSSP كي تحتفظ بتأييد الـ LSSP في الصراع ضد اللجنة الأهمية. وهذه المزاعم زائفة، لأن الأمانة الأهمية بدأت تنتقد علناً قيادة الـ LSSP منذ عام 1960، في حين كانت إعادة التوحيد لا تزال بعيدة عن التحقيق، وكان اللامبرتيون والهيليون لا يزالون يسعون لكسب الـ LSSP إلى جانبهم. وإذا كان ثمة من أغلق عينيه على انتهازية هذا الحزب بهدف الحصول على تعاطفه، فهم بالأحرى. إن القوى التي تسببت بانشقاق عام 1953 وأخرت إعادة التوحيد لما بعد عام 1957 تتحمل المسؤولية الكبرى عن إضعاف الأهمية خلال الفترة الحاسمة من التطور الإصلاحي للـ LSSP.

إن من يستندون إلى تطور الـ LSSP للزعم أن التروتسكية انتهازية بالولادة يهملون الأسباب الأعمق لهذه الظاهرة، التي أصابت وستصيب بلا ريب كل الأحزاب الثورية بمقدار ما تكتسب نفوذاً جماهيرياً وتصبح مدعوة للعمل في كل الميادين، ومنها الميدان البرلماني. ففي ذلك الطور من النمو لا يعود الخطر الرئيسي هو خطر العصبوية، بل الانتهازية إزاء التيارات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة المؤثرة في الجماهير. وحتى الحزب البلشفي عرف تلك الضغوط المعبر عنها عام 1914 بموقف كتلته البرلمانية بخصوص مسألة الاعتمادات الحربية، وبالدعم المعطى للحكومة الروسية المؤقتة قبل وصول لينين إلى روسيا في أبريل/ نيسان 1917،

وبالمعارضة ضمن الحرس الحزبي القديم لانتفاضة أكتوبر. وقد جرى تجاوز تلك الضغوط الانتهازية بفضل التوجيه السياسي الحازم الذي أعطاه لينين، لكن ذلك بالضبط هو ما افتقده الـ LSSP في لحظة حاسمة. وعلى الرغم من إمكانات الأهمية البسيطة ووزنها السياسي المحدود إزاء الـ LSSP، بذلت كل ما في وسعها لمعاكسة هذا التطور وإعادة الـ LSSP إلى السياسة الثورية، لكن المهمة بدت صعبة جداً.

النزاع الصيني - السوفيتي

في حين كان يعقد مؤتمر إعادة التوحيد، أفضى النزاع الصيني - السوفيتي إلى قطيعة مفتوحة، كانت في أصل التيار الماوي العالمي. ومن دون أن تؤيد الأهمية الرابعة بحمل مواقف الحزب الشيوعي الصيني - ذي التصورات البيروقراطية والاشتغال البيروقراطي - وجدت مواقفه أكثر تقدمية من مواقف القيادة السوفييتية، المفتوحة على المصالحة مع الإمبريالية على حساب الثورات المناهضة للاستعمار. وكانت تشارك أيضاً في الانتقادات التي كانت توجهها القيادة الصينية للسياسات الإصلاحية للأحزاب الشيوعية الغربية، والتي هزتها، لأنها كانت صادرة عن حزب قاد ثورة ظافرة.

لكن الانتقادات الصينية حيال الحزب الشيوعي السوفيتي لم تكن تصل إلى جذر المشكلة المتمثل بالانحطاط البيروقراطي الستاليني؛ على العكس، كانت تؤمّل الفترة الستالينية (تعتبرها مثالية (م)) جاعلة منها النموذج الأصلي المحتذى لتطبيق السياسات اللينينية، في حين كانت قد داستها صراحة بالأقدام. كانت قيادة ح ش ص تُظهر هكذا حدودها النظرية والسياسية.

وصفت الأهمية الرابعة آنذاك ح ش ص بالـ «وسطي - البيروقراطي»: لا ستاليني بالكامل، أي مناهض للثورة، لأنه كان قد قاد انتفاضة ثورية جماهيرية إلى النصر، ولا ماركسي - ثوري بكل معنى الكلمة. وبالروحانية نفسها، أعلنت الأهمية الرابعة موقفها مع برنامج ديمقراطية جذرية للدولة الصينية يعاكس التصورات البيروقراطية والأبوية للحزب الشيوعي الصيني.

أما الـ SWP، فواصل من جهته المماثلة بين الماوية والستالينية وتشبث بتحليله

العائد إلى عام 1955، والذي كان رأى فيه أن ح ش ص فعل كل ما في وسعه للحفاظ على الرأسمالية في الصين؛ فقط تحت ضغط التبعثات الجماهيرية وبفضل ظروف استثنائية توصل إلى قلب الدولة الرأسمالية في الصين، وذلك عام 1954 فقط. وفي نظر غالبية الأمية، كان الأمر يتعلق هنا ببقية عصبوية موروثية من فترة الانشقاق، وكانت تأخذ اتجاهاً معاكساً لتحليل الـ SWP للثورة الكوبية.

وكان الاتجاه البائلي، من جهته، قد قدم دعمه لقيادة الحزب الشيوعي السوفييتي ضد الحزب الشيوعي الصيني، الذي رأى فيه آخر تشكيلة قتالية ستالينية تصارع الاتجاهات الإصلاحية داخل الحزب الشيوعي السوفييتي التي كانت تضاعف الإصلاحات الجريئة في تلك الفترة. كان ذلك هو الوقت الذي بدأ فيه بابلو يعبر بالفعل عن الأمل بإصلاح ذاتي ممكن للبيروقراطية السوفيتية، وهي إمكانية كان رفضها دائماً من قبل، حين كان أميناً عاماً للأمية.

زعم بابلو أنه بقي أميناً لتصوراته السابقة، وأن غالبية الأمانة الأمية هي التي كانت تطورت باتجاه مواقف «عصبوية» لإتاحة إعادة التوحيد. كانت المواقف التي غدا يدافع عنها بخصوص الاتحاد السوفييتي تماثل الثورة السياسية مع حركة الإصلاحات الخروتشوفية. إلا أنها كانت تتناقض مباشرة مع تحليلات المؤتمرين العالميين للعامين 1954 و 1957، التي كانت تعتبر تلك الإصلاحات تدابير دفاع للبيروقراطية عن ذاتها لأجل المحافظة على سيطرتها.

مع أخذ المسافة، يمكن بلا ريب تمييز عناصر استمرار في فكر بابلو بين الخمسينيات والستينيات، ليس على مستوى المواقف النوعية الخاصة بقدر ما على مستوى طريقة التحليل. فإذا أعدنا قراءة نصوصه، تذهلنا الإحالة المستمرة لاتجاهات أو تطورات يزعم أنها «لا مجال للعودة عنها»، فيما يتكلم على الإصلاحات في الاتحاد السوفييتي، وعلى التوسع الاقتصادي السوفييتي، وحركات التحرر الوطني... لا بل كان بابلو رأى في إطلاق القمر الصناعي سبوتنيك عام 1957 اكتساب الاتحاد السوفييتي تقدماً تكنولوجياً على الغرب «لا يمكن عكسه»، وهو حكم لم تتأخر الأحداث في تكذيبه. وعبر كل تلك الاتجاهات «التي لا يمكن عكسها»، كان النضال السياسي هو ذاته الذي يجد نفسه، في نهاية المطاف، وقد

جرى إفراغه، أو أن نتائجها باتت تعتبر حاصلة سلفاً، والأمران سيان، فإذا كانت النتيجة حاصلة سلفاً بسبب التغييرات الجارية التي «لا يمكن عكسها»، لماذا يتم تكليف النفس مشقة بناء منظمات ثورية؟

استقلال الجزائر

اعترف ديغول أخيراً باستقلال الجزائر في إطار اتفاقيات إيفيان عام 1962. وقد استلم السلطة في الجزائر فريق بن بلا الراديكالي. فعلقت الأممية الرابعة آمالاً كبيرة على الوضع الجزائري، الذي كانت تماثله ربما خطأً بالتجربة الكوبية، معتبرة حكومة بن بلا حكومة عمالية وفلاحية، على غرار حكومة كاسترو في السنوات الأولى. كانت تراهن على تطور تجربة التسيير الذاتي في المنشآت الكبرى والملكيات المصادرة من الفرنسيين، التي كانت ترى فيها جنين رقابة عمالية وإمكانية نمو سلطة بروليتارية.

إلا أن الوضع الجزائري تطور في الاتجاه المعاكس، وسجل انقلاب بومدين العسكري عام 1965 التوطيد النهائي للدولة البرجوازية في الجزائر. وخلال المؤتمر العالمي اللاحق عام 1969، تبنت الأممية قراراً يقيم موازنة لعملها في الجزائر ويعترف بخطأ توقع تطور شبيه بتطور كوبا، فخطأً لحكومة كاسترو، التي كانت قد دمرت بالكامل الجيش البرجوازي القديم، كانت حكومة بن بلا قد دمجته في مؤسساتها، وفقاً لاتفاقيات إيفيان، وبقيت الإدارة الكولونيالية الفرنسية قائمة إلى حد بعيد. وكانت حالات التعبئة الجماهيرية أضعف بكثير مما في كوبا واقتصرت قاعدة فريق بن بلا الاجتماعية، في جانبها الأساسي، على البروليتاريا الزراعية، الأمر الذي يفسر السهولة النسبية التي أطيح بها بن بلا.

لعب بابلو دوراً شخصياً هاماً كمستشار لحكومة بن بلا، وهو وضع جرى كسبه بفضل عمل التضامن الذي كانت الأممية الرابعة هي الوحيدة التي قامت به على امتداد سنوات عديدة، والذي سُجن بابلو لأجله. وكان يعوّل على نفوذه الشخصي لدى القيادة الجزائرية العليا للتأثير على مجرى الأحداث ودفع جت و تدريجياً إلى مواقف ثورية. وكانت منشورات التيار البابلي تستخدم التعابير الأشد

التباساً بصدد الدولة الجزائرية واصفة إياها بالدولة «نصف العمالية» أو أيضاً «المضادة للرأسمالية». وكان بابلو يراهن على ج ت وأكثر مما على تعبئة الجماهير وتنظيمها الذاتي في أجهزة سلطة مستقلة.

منذ عام 1960، كانت الأُممية قد شددت مع ذلك على ضرورة بناء مجموعة جزائرية، لكن هذا القرار بقي حبراً على ورق. كانت المجموعة الجزائرية تتألف من فرنسيين يقيمون في الجزائر مرتبطين ببابلو؛ ولم يُبذل أي جهد جدي للكسب في أوساط السكان العرب. لقد كان الاتجاه البابلي المسؤول الرئيسي عن هذا التوجه على الأرض، وكان احترامه للانضباط الأُممي يتناقض باستمرار. مع ذلك، اضطرت الأُممية الرابعة للقبول بقسم من اللوم بسبب الفشل الجزائري.

إلا أن العمل الجزائري لم يذهب سدى. فلقد لعب دوراً كبيراً في بناء الأُممية الرابعة في فرنسا في الستينيات، ولا سيما في الجزائر، حيث حقق حزب الشغيلة الاشتراكي العديد من التجمعات لآلاف الأشخاص في عدة نواح ومناطق خلال حملته للحصول على الشرعية*. إن التضامن الثابت الذي أبدته الأُممية الرابعة وفرعها الفرنسي مع نضال الجزائر لأجل الاستقلال يقدم اليوم سلطة أخلاقية منيعة لقوى الأُممية في هذا البلد.

انشقاق الاتجاه البابلي

على الرغم من وضع بابلو الأقلي جداً داخل الأُممية، عُهد إليه بمسؤوليات مهمة في اللجنة الأفريقية للأُممية، لأنه لم يكن ثمة خلاف جدي حول هذا الجانب من العمل. إلا أن اتجاهه أطلق باسم اللجنة الأفريقية نشرة بعنوان تحت راية الاشتراكية، حيث عُرِضت من دون تحفظ مواقفه الخاصة به بخصوص جميع المسائل. وكانت نشرة تحت راية الاشتراكية قد أصبحت صحيفة علنية لتكتل تقدم

* تمت تلك الأحداث قبل انقلاب الجيش، الذي أوقف السيرة الانتخابية في الجزائر عام 1992، والحملة الإرهابية لأصولي جبهة الخلاص الإسلامية (FIS) ضد القوى السياسية المعارضة لمشروعها (ملاحظة للناس).

نفسها مع ذلك كنشرة للأممية. وحين قررت الأمانة الموحدة إضافة رفاق إلى اللجنة الإفريقية لكي يعكس تركيبتها الأغلبية الأممية، تجاهل بابلو بالكامل هذه التعيينات وواصل إصداره تحت راية الاشتراكية مع أنصاره. الأمر الذي حمل الأممية على إصدار تصريح علني للتوصل من تلك النشرة التي كان يتم التعبير فيها باسمها عن مواقف لم تكن موافقها.

اشتغل الاتجاه البابلي (TMRI*) أكثر فأكثر كتكتل علني في الأممية، مع بناء الخاصة به، وماليته ومنشوراته. إلا أنه حين حضر المؤتمر العالمي الثامن عام 1965 بوصفه اتجاهًا، طُلب إليه أن يتعهد خطياً بالاعتراف بصحة قرارات المؤتمر. إلا أنه رفض أخذ ذلك التعهد، وحتى الاعتراف بأن الأمر يتعلق بمؤتمر عالمي. فتم طرده إذاً. وقد اعترف التيار برفضه الانضباط الأممي في النص الذي كتبه بابلو، على الأرجح، بعنوان مساهمة في كشف حساب نقدي للأممية الرابعة، والذي كان يؤكد بالفعل أن الـ TMRI يرفض الخضوع لانضباط رسمي كان سيجبره على دعم حركة هولدن روبرتو، اتحاد شعوب أنغولا (ج و ت أ)، ضد الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (ح ش ت أ). إن بابلو المركزي المتطرف عام 1952 توصل إذاً إلى المطالبة بحق التحلل من الانضباط عام 1965.

وقد كان يثير هنا واحداً من النقاشات التي في وسعه أن يزعم فيها أنه كان على حق، على ضوء التطورات اللاحقة. لكن المشكلة الحقيقية لم تكن مشكلة أنغولا. فبعد أن كان بابلو أعلى مدى خمسة عشر عاماً قيادياً مركزياً للأممية الرابعة وصل به الأمر إلى حد اعتبارها تشكيلة متصلة، متحجرة، منغلقة، تسيطر عليها الدوغائية والعصبوية. كان قد غدا الرسول الأكبر للتجمعات الثورية العالمية، إلى حد بات معه يرى في إطار الأممية المنظم عائقاً دون ذلك الهدف. من هنا عجزه عن التسامح وقتاً أطول مع الإطار الذي كان يعطيه مع ذلك الكثير من حرية التصرف.

توقف الاتجاه البابلي، الذي كان ضئيل العدد جداً عند طرده، عن نسبة نفسه إلى

* الاتجاه الأثري الثوري الأممي. (م)

الأُممية منذ عام 1971 وتبنى تكتيك «دخولية» معممًا في كل الحركات. لكن لا تكفي إرادة تشكيل منظمة واسعة للتمكن من فعل ذلك. فبعد أن تمتع التيار البابلي، حوالى منتصف السبعينيات بنفوذ هام في الجناح اليساري من الحزب الاشتراكي الموحد (ح إ م)، وكان تنظيمًا اشتراكيًا يساريًا فرنسيًا، فقد كل ذلك النفوذ مع الانعطاف اليميني لذلك الحزب في نهاية السبعينات، ووجد نفسه مجددًا بقواه الأصلية. وبعد 25 عامًا قضاها خارج الأُممية الرابعة يناضل لأجل تجمعات أوسع، هوذا يسقط مجددًا في حالة تجمع هزيل جدًا محصور في عدة بلدان. إن كشف الحساب الختامي هذا يتعارض بقوة مع صعود الأُممية الرابعة بعد أحداث 1968 وينطوي على درس مهم: لا يكفي اتخاذ موقف لصالح إرساء تجمعات ثورية؛ ثمة حاجة أيضًا لشركاء جديدين.

المؤتمر العالمي السابع (1965) وحرب فيتنام

كانت الستينيات فترة إعادة بناء للفروع، وعاد عدد أعضاء الأُممية إلى المستوى الذي كان عليه في نهاية الأربعينيات، قبل الانشقاق وانحدار الخمسينيات. وقد بات هذا التوسع الجديد مميزًا في أميركا الشمالية، حيث أدى التنسيب في أوساط الشبيبة، انطلاقًا من عام 1965، إلى دخول عدد مهم من الأعضاء الجدد إلى الـ SWP. وقد تم بلوغ ذروة ذلك التوسع عام 1976 حين بات عدد أعضاء الـ SWP 1800 عضو. وانتقل الفرع الكندي أيضًا من عدة عشرات عام 1960 إلى حوالى المئتين عام 1968، من دون ذكر مجموعة الشبان. وتعرزت الفروع الأوروبية ببطء، لكن الفرع الفرنسي بقي دائمًا تحت سقف المئة عضو عشية أحداث 1968، بعد مغادرة الأقلية البابلية في عام 1965.

إلا أن إعادة التوحيد والتقدم العددي المتواضع الذي سجلته معظم الفروع كان يسمح بإعطاء نفس جديد للأُممية وحملاتها. فمنذ مؤتمر إعادة التوحيد، كانت الأُممية قد انطلقت في حملة واسعة للدفاع عن هوغو بلانكو، وهو قيادي في البيرو للنضال الفلاحي من أجل مصادرة الأراضي والدفاع عنها كان قد أوقف، وكان مهددًا بالموت المحتم. ولا نبالغ إذا قلنا إن تلك الحملة التي شاركت فيها كل الفروع، هي التي سمحت بإنقاذ حياة هوغو بلانكو، القيادي التروتسكي

الجماهيري، الأكثر شهرة بلا ريب، في أميركا اللاتينية.

بعد هزيمة الامبريالية الأميركية بمواجهة الثورة الكوبية، اندفعت في هجوم عالمي مضاد عبّر عن نفسه بوجه خاص بانقلاب عام 1964 العسكري في البرازيل، وبانقلاب 1965 في أندونيسيا. وهما اثنان من بلدان الطرف الرأسمالي الرئيسية حيث كانت التبعثات العمالية والفلاحية قوية بوجه خاص في السنوات السابقة. إن غزو سان دومينغ عام 1965 الموجه ضد حكومة إصلاحية كان يُظهر إصرار الإمبريالية الأميركية على استخدام قوتها العسكرية.

تركز الهجوم المضاد الإمبريالي آنذاك على فيتنام، لإعادة تأكيد السيطرة الإمبريالية على الجنوب، ورد الثورة الفيتنامية على أعقابها إلى الشمال، لابل إطاحة الدولة العمالية في فيتنام الشمالية. إن كمية المتفجرات التي ألقت بها الولايات المتحدة على فيتنام تجاوزت كامل القنابل التي ألقي بها كل المتقاتلين خلال الحرب العالمية الثانية. وقد جعل المؤتمر العالمي الثامن في عام 1965، الأول بعد إعادة التوحيد، من حرب الفيتنام عقدة الوضع السياسي العالمي، ومن التضامن مع الثورة الفيتنامية موضوعة الحملة المركزية للأمم المتحدة.

وقد كان للـSWP بالطبع دور أساسي سيلعبه في النضال ضد العدوان الإمبريالي في فيتنام، وقد فعل ذلك بصورة مذهشة، عبر حملة منظمة من الاعمال الجماهيرية لصالح انسحاب القوات الأميركية. وقد نجح حتى في كسب موقع قيادي في التبعثات الجماهيرية الضخمة ضد الحرب، التي أجبرت البنتاغون في الأخير على سحب الجيش من فيتنام، فاتحة هكذا الطريق امام الانتصار الثوري عام 1975. لكن الفروع الأخرى قامت بواجبها أيضاً على أكمل وجه، وبات التضامن مع الثورة الفيتنامية أحد المحاور الرئيسية لبناء الأممية الرابعة، مثلاً كان قبل ذلك التضامن مع الثورة الكوبية ومع النضال لتحرير الوطني الجزائري.

مؤتمر لندن التداولي للجنة الأممية

في غضون ذلك، كانت مجموعات اللجنة الأممية، التي رفضت إعادة التوحيد، تعقد «مؤتمرها المفتوح» الخاص بها في لندن عام 1966 بهدف إعلان هو «إعادة بناء»

الأممية الرابعة. وقد طلبت مجموعتان أميركيتان مطرودتان قبل وقت قصير من الـ SWP الاعتراف بهما كفرع للجنة الأممية في ذلك البلد، لكن هيلي نجح في أن يفرض الاعتراف بأنصاره الأميركيين على حساب المجموعة الأخرى، المعروفة بالاتجاه السبارتاكوي (ا.س). كان قائدها، روبرتسون، قد أظهر في الواقع «انعدام انضباط برجوازيًا صغيراً مميزاً» بأن نام بعد عشر ساعات سفر، بدلاً من أن يقدم تقريره على الفور للمؤتمر التداولي، كبشفي حقيقي! وقد انتهى المؤتمر التداولي بطرد السبارتاكويين وبرحيل المجموعة الفرنسية، النضال العمالي (ن.ع)، التي رفضت أن تشارك في هذا العمل. أمّا اللامبرتيون فأرادوا البقاء أعضاء في اللجنة الأممية شرط أن تشغل مذاك وفقاً لقاعدة الإجماع، أي شرط منحهم حق الفيتو. وهو ما كان يصعب على هيلي أن يرفضه، إذ كانت المجموعة اللامبرتية الفرنسية تشكل المجموعة الأخرى الوحيدة في اللجنة الأممية التي تضم عدداً هاماً من الأعضاء.

ومن الغرابة بمكان، أن الهيليين واللامبرتيين واصلوا وصف الأممية بالبابلية بعد القطيعة مع بابلو، لكن نيرانهم تركزت مذاك على إرنست ماندل الذي بات في نظرهم بابا نزعاً مراجعة خطيرة يتغذى بمصطلحات الماركسية والتروتسكية. كان اللامبرتيون قد باتوا أسياداً في فن إبراز نزعاً المراجعة في مواقف الأممية الرابعة الأرثوذكسية في الظاهر، من دون أن يتراجعوا أمام الاستدلالات الأشد عبثية. هكذا كانوا يرون أن مجرد كون الأممية تتحدث عن «ثورة عربية» يعني أن البروليتاريا لم تعد القوة المحركة في السيرورة الثورية. يا لتروتسكي المسكين! هو الذي كان يتحدث دائماً عن ثورة روسية، صينية، إسبانية، فرنسية، الخ! أو أيضاً، أن واقع التمييز بين ثلاثة قطاعات للثورة العالمية يعني إنكار وحدة الثورة العالمية. إنه نقد متفجر للبرنامج الانتقالي بالذات، حيث هذه القطاعات ذاتها مميزة بوضوح: البلدان الرأسمالية الإمبريالية، والبلدان التابعة، والدول العمالية المبقرطة. أكان تروتسكي ينكر وحدة النضال الطبقي في العالم؟

في الواقع، كان نقد اللامبرتيين هذا يبين بالأحرى تطورهم الخاص بهم نحو تصور للنزعة الأممية مفتكر بمعنى تماثل المهام في كل أنحاء العالم، الأمر الذي يعبر عن نفسه

بصورة بلاغية في الأدب اللامبرتي عبر توافر صياغات من نوع: المعركة نفسها في كل مكان، المسائل نفسها في كل مكان، الأعداء أنفسهم في كل مكان، الخ. ومن الغريب أن هذا التصور للنزعة الأممية كان قد عبر عن نفسه سابقاً... لدى ستالين، وكان ساجل تروتسكي ضده على صفحات الثورة الدائمة. لقد شرح أن الأممية البروليتارية لم تكن تستند إلى وحدة مهام الثورة في كل مكان من العالم بل إلى ترابطها. إن تقدم النضال العمالي والثورة في قطاع من العالم يسهل النضال في القطاعات الأخرى، وعلى العكس في حال الهزائم. وهو ما لا يعني أن النضالات التي ينبغي خوضها والمهام التي يجب القيام بها هي النضالات والمهام عينها في كل مكان.

كان لهذا التصور لوحدة الثورة العالمية، أيًا يكن، منافع، فهو كان يسمح مثلاً للامبرتيين الفرنسيين بأن يزعموا جدياً أن أفضل دعم يمكنهم تقديمه للثورة الفيتنامية هو أن يناضلوا ضد خطط إصلاح التعليم في فرنسا! وتلك كانت «مساهمتهم» في الجهد العالمي لقتال الهجوم المضاد الإمبريالي الأميركي في فيتنام. فبعد أن حرق اللامبرتيون أصابعهم في المسألة الجزائرية، باتوا مصممين على ألا يؤخذوا، مرة أخرى، على حين غرة.

الثورة الثقافية في الصين

لكي نفهم الثورة الثقافية التي كانت جارية آنذاك في الصين، ينبغي وضعها بادئ ذي بدء في سياقها. كان ماو تسي تونغ قد استبعد من القيادة الفعلية للحزب الشيوعي الصيني عام 1959 بعد الفشل المكلف لـ «القفزة الكبرى إلى الأمام»، التي كانت أهدافها قد تكشفت عن طموح مبالغ به. وقد أحرز الجناح التكنوقراطي في الحزب الغلبة وكرس السنوات التالية لإصلاح الأضرار الحاصلة عبر العودة إلى الوراء.

إلا أن الجناح الماوي كان يحتفظ بالإشراف على الأجهزة الأيديولوجية واستفاد منها لإعادة تشكيل قاعدة له بين الشبيبة والانطلاق في هجوم على خصومه في الحزب، الذين كان يندد بهم على أنهم أنصار للطريق الرأسمالي. كان الحراس الحمر المشهورون، المعبأون بالملايين على أساس الشعار الماوي «أطلقوا النار على القيادة العامة»، هم الذين اختيروا ليزيحوا بنجاح الكوادر المسؤولين في التكتل المعارض لماو.

لكن تعبئات الشبيبة الراديكالية كانت تمتلك ديناميتها الخاصة التي قادت كتلتها الأكثر تقدماً لإعادة النظر في النظام البيروقراطي بالذات، وليس فقط في الكتلة المعادية للماوية في جهاز حش ص والدولة. وقد فقد ماو بالذات، أكثر فأكثر، سيطرته على الأحداث. وهكذا بعد أن نجح في إسقاط خصومه الرئيسيين، انكفأ ضد الشبيبة الراديكالية مستنداً إلى الجيش. وقد انتهت الثورة الثقافية بقمع كثيف للعناصر التي قامت بها.

لم يطل الوقت بالأممية الرابعة كي تدرك معنى تلك الأحداث. فالحش ص الذي كان استلم السلطة على قاعدة انتفاضة جماهيرية، أعاد توجيه الأسلحة ضد الجماهير أو على الأقل ضد القطاع الأكثر تقدماً فيها. فلقد تعرض الحراس الحمر ذوو الروح الثورية لقمع شرس، وكان ذلك تغييراً نوعياً في العلاقات بين الحزب والجماهير في الصين وخطوة حاسمة في التكلس البيروقراطي.

تبنى المؤتمر العالمي التاسع عام 1969 قراراً حول الثورة الثقافية في الصين مفاده أن ديمقراطية حقيقية لا بد أن تمر بمواجهة مع الجهاز القيادي للحزب، الذي لم يعد يمكن انتظار إصلاح ذاتي منه. وقد جرى توضيح ذلك في المؤتمر العاشر في اتجاه دعوة إلى الثورة السياسية، لأنه لم يعد يمكن الكلام على تشوه بيروقراطي في الصين، بل بات يجب رؤية انحطاط بيروقراطي، تماماً كما في الاتحاد السوفيتي.

إلا أن الثورة الثقافية مارست افتناناً حقيقياً في أوساط اليسار وعلى صعيد الشبيبة المتجذرة في الغرب، انطلاقاً من عمى كامل حول معنى الأحداث الحقيقي. فلقد بدت الماوية كبديل ثوري جريء من الإصلاحية السطحية التافهة للأحزاب الشيوعية الموالية لموسكو؛ لم يلاحظ (المتحمسون) أنها سقطت بالضبط في الأخدود الستاليني. ولقد كانت السلطة الجاذبة الهائلة للصين سبباً بالغ الأهمية وراء نمو المنظمات الماوية في الغرب، وفي العالم الثالث أيضاً.

لم تسقط الأممية الرابعة يوماً في هذا الشغف السطحي بالثورة الثقافية، التي كانت قد لاحظت طابعها المخادع منذ الستينيات، في حين لم يكن يفقه أي شيء فيها آخرون كثيرون. ومع وفاة ماو عام 1976 والانتقام الكبير من جانب التكنوقراطيين

على طريقة دينغ سياو بينغ، انهارت المخاتلة الكبرى للثورة الثقافية، وظهرت الحقيقة أخيراً، لقاء إعادات نظر عميقة للتيارات التي كانت خدعت بها. باتت «العودات من الصين» طرقات إلى دمشق**. أمّا الجماهير العمالية والفلاحية الصينية، فقد بقيت الثورة الثقافية في ذاكرتها الجماعية فترة عسكرية واختناق لا تريد أن تعيشها إطلاقاً بعد اليوم. أمّا أولئك الذين رأوا فيها الاشتراكية وقد تحققت أخيراً فقد دفعوا غالباً ثمن ذلك، وليس صدفة بالتأكيد إذا كان رد الفعل المناهض للماركسية لـ«الفلاسفة الجدد» الفرنسيين جاء من ماويين قدامى حرقوا ما سبق أن عبدوه***.

اختراق مايو/ أيار 68

أكد انفجار مايو/ أيار 1968 بصورة مذهلة منظور أزمات ثورية جديدة حتى في البلدان الرأسمالية الأكثر تقدماً، الذي كانت الأممية الرابعة بطلته، بمواجهة التيارات الإصلاحية أو العالمانية التي كان ذلك ينتمي بالنسبة إليها إلى الماضي. عشرة ملايين أضربوا، وحدث شلل كامل في البلد، وترنّج وضع دوغول: كان ذلك ينطوي على عدة عناصر لثورة ظافرة. لكن كان ينقصه العنصر الحاسم، المتمثل بمنظمة ثورية منغرسه. بعد أن أخذت الأجهزة النقابية والحزب الشيوعي الفرنسي على حين غرة بالأحداث أمسكت بالوضع وتفاوضت على العودة إلى العمل مقابل زيادة الأجور بنسبة 10%. وعاد كل شيء إلى نصابه، لكن لا شيء سيكون بعد الآن كما في السابق.

* تلميح إلى كتاب *Deuxième retour de Chine*، العودة الثانية من الصين (باريس، منشورات سوي، 1980) لجاك وكلودي بروايل وإيفلين تشيرهارت، وهم ماويون سابقون (ملاحظة للنشر الكندي).

** تلميح إلى اليهودي الفرنسي شاوول، الذي اهتمدى على طريق دمشق، وبعد أن كان ينظم الاضطهاد للمسيحيين الأوائل، بات مسيحياً متحمساً وأحد قديسي الكنيسة، وأصبح اسمه بولس، والمقصود بذلك هو الانتهاء إلى حقيقة الماوية، والثورة الثقافية. (المغرب)

*** المقصود بوجه خاص، برنار - هنري ليفي، مؤلف البربرية بالوجه الإنساني (باريس، غراسيه، 1977) وأندريه غلوكسمان، مؤلف الطاهية وأكل البشر (باريس سوي، 1975) - (الناشر)

لقد أدى انفجار أيار - مايو 1968 إلى إعادة تركيب عميقة لليسار الثوري أو الذي يريد أن يكون ثورياً. تشظى التيار الماوي، بعد أن أظهر عجزه عن تحديد الاتجاه المناسب. على العكس، توصلت الشبيبة الشيوعية الثورية (ش ش ث) إلى لعب دور قيادي في أعمال التعبئة في صفوف الشبيبة، حول التيار الذي كان يحركه مناضلو الأُممية الرابعة. وغداة أيار - مايو 68، زاد عدد أعضاء (ش ش ث) من عدة مئات إلى حوالي ألف وخمسمائة، مع أن الحكومة كانت حلتها رسمياً، مثلها مثل مجمل منظمات اليسار الثوري. وكانت المجموعة اللامبرتية هي وحدها التي نجحت في تجنب الحل، بعد أن أثبتت، وسط ارتياح السلطات، أنها لم تشارك في أعمال العنف. وفي الواقع، كان الناطقون بلسانها قد دعوا إلى ترك المماريس في اللحظة الحاسمة.

قرر التيار المرتبط بالأُممية داخل الـ (ش ش ث) السابقة إثارة النقاش لأجل الانتساب إلى الأُممية الرابعة، وهو ما جرى تبنيه بغالبية 80% من المشاركين في مؤتمر تأسيس العصبة الشيوعية عام 1969. وهكذا فإن الأُممية الرابعة، قامت بقفزتها الكبيرة إلى الأمام. باتت العصبة أكبر فرع فرنسي للأُممية منذ الأربعينيات، والنتائج المباشرة لانفجار ثوري. لقد جدّد الاختراق الفرنسي لعام 1968 والتوطد السريع للفروع الأوروبية الأخرى صفوف الأُممية بالكامل وأعادوا شباب مكوناتها. وهو ما دفع بالأُممية إلى القيام بمنعطف تنظيمي كبير تمت قوننته في المؤتمر العالمي التاسع عام 1969.

منعطف المؤتمر العالمي التاسع

أخذ المؤتمر علماً بالتكوّن الذي جرى في البلدان المتقدمة لطليعة أهم بكثير مما في السنوات السابقة وخارج الأحزاب العمالية التقليدية، الاشتراكية والشيوعية. لم تكن هذه الطليعة الجديدة موجودة فقط في الشبيبة الطلابية، بل أيضاً على صعيد الطبقة العاملة، حيث كان حضورها يتجلى بمطالب وأشكال نضال أكثر تقدماً من تلك الخاصة بالقيادات التقليدية. لكن هذه الأخيرة كانت لا تزال تحتفظ بسيطرة صلبة على المنظمات النقابية أوبقيت الطليعة العمالية مشتتة وعديمة التماسك. على العكس، كانت الشروط في الوسط الطلابي أكثر ملاءمة لكي تكتسب الطليعة

الجديدة تماسكاً كافياً لأجل تجاوز منظمات الشبيبة الخاصة بالأحزاب القديمة والجمعيات الطلابية الواقعة تحت سيطرتها. لذا فإن الشبيبة الطلابية كانت الوسط الذي أكدت فيه الطليعة الجديدة نفسها بأكبر قدر من القوة.

تخلت الحركة التروتسكية إذاً عن تكتيك «الدخولية» إلى الأحزاب العمالية الكبرى وتحولت نحو تشكيل منظمات مستقلة متجهة في المقام الأول إلى شبيبة المدارس والجامعات. ولا يعني ذلك أن التكتيك الدخولي كان خاطئاً؛ كان ذلك على الأرجح أفضل شيء ينبغي فعله ضمن شروط الخمسينيات، حين كان الجزء الأكبر من تجذر الجماهير يتم داخل المنظمات التقليدية وفي حين كانت شرائح الطليعة الموجودة على يسار تلك المنظمات ضئيلة العدد والأهمية. وقد تغير ذلك مع ظهور «طليعة واسعة» منفصلة من قيود المنظمات التقليدية. من هنا التغيير في التكتيك الذي بات يناسب الواقع الجديد.

ونجح ذلك. تضاعفت قوى الأممية في أوروبا عشر مرات في الفترة ما بين 1967 و1973، وتم تنظيم فروع جديدة في عدة بلدان، ولا سيما في السويد، والبرتغال وإسبانيا. والفروع القديمة التي ظهرت بعد خمس عشرة سنة من العمل الدخولي ضمن الحزب الاشتراكي أو الحزب الشيوعي في بلدانها عرفت تجدداً سريعاً واكتسب العديد منها أهمية وطنية، ولا سيما الفرع الفرنسي، رمز قفزة الأممية إلى الأمام. وقد كانت النتائج أقل أهمية في بلدان أخرى، لكن في كل مكان تقريباً باتت المنظمات أقوى نوعياً مما في السابق.

الدرس الإيطالي

كانت إيطاليا البلد الرأسمالي الأوروبي الوحيد الذي لم تقم فيه الأممية بقفزة نوعية إلى الأمام بعد عام 1968. ومن الغريب أنه يمكن القول أن الفرع كان ضحية لنجاحه الكبير في عمله «الدخولي» ضمن الحزب الشيوعي الإيطالي. ولا نبالغ إذا قلنا إن أنصار الأممية الرابعة لعبوا دوراً أساسياً في تشكيل معارضات يسارية من عشرات الألوف من الناس داخل الحزب الشيوعي الإيطالي. لكن حين قطعت تلك المعارضات علاقاتها بالحزب في الأخير لتشكيل منظمات مستقلة، في 1968-

1969، كانت من القوة، بالمقارنة مع التروتسكيين الإيطاليين وحتى مع الأهمية الرابعة، بحيث لم تجد أي سبب يدعوها للالتحاق بها. وليس فقط أن القطيعة لم تكن مفيدة للفرع الإيطالي، بل أفقدته أيضاً عدداً من المناضلين الذين فضلوا الانضمام إلى مجموعات أهم بكثير حال وجودها بالذات دون تقدم الفرع الإيطالي على مدى سنوات.

تؤكد الحالة الإيطالية درساً يجب ألا يغرب أبداً عن البال، وهو أن المنظمة السياسية يمكن أن تنمو فقط تبعاً لما وصلت إليه. فمائة شخص يمكنهم أن يكسبوا ألفاً في حى أزمة هامة، لكنهم لا يستطيعون كسب عشرة آلاف وأربما يضع ذلك موضع الاتهام، في عودة إلى الوراء، فكرة مركزية في التكتيك «الدخولي» الذي توبع في الخمسينيات، هي فكرة كسب «أجزاء بكاملها» من الأحزاب الإصلاحية، عن طريق عمل طويل الأمد. فحتى إذا انفصلت تلك الأحزاب بكاملها في الأخير عن الأحزاب الإصلاحية، لا شيء يضمن أن تلتحق بتيار ثوري، ولا سيما حين يكون التفاوت في القوى كبيراً.

ولا يستتبع هذا الدرس أنه لا ينبغي تشجيع تشكل أجنحة يسارية في الأحزاب الكبيرة، خشية أن تصبح عند الاقتضاء منافسة للثوريين؛ فمقاربة كهذه تتسم بالعصبوية. لكن الثوريين لن يستطيعوا أن يكسبوا إلى صفوفهم تيارات أوسع إلا بمقدار ما يكونون راكموا من قوى فعلية، وبمقدار ما تشكل القوى الثورية قطباً تنظيمياً موضع ثقة.

إن تعزيز قدرات العمل لدى الأهمية وفروعها طرح في الواقع مشكلات لم تكن قد عرفتها منذ عقود، خلال كل الفترة التي كان فيها ضعفها الأقصى يَحْضُر عملها في نشاط دعاوي ضئيل الأهمية. بات عليها مذاك أن تزن المبادرات التي هي قادرة على اتخاذها، والحملات التي في وسعها خوضها، ليس فقط على المستوى الدعاوي، بل أيضاً بهدف أن تجتذب إلى العمل قوى أوسع من قواها. لم تكن القفزة إلى الأمام على صعيد نشاطات الأهمية ستتم من دون صعوبة ومن دون تمرقات.

جيل جذري

كان منعطف المؤتمر العالمي التاسع مبرراً تماماً على الصعيد التنظيمي ويتم في الوقت المناسب لتعزيز التنظيم، لكنه فتح الباب أمام نوع من الانزلاق إلى أقصى اليسار على صعيد التوجهات السياسية. فالجيل الجديد من الشبان الثوريين الذين كانوا يدخلون الأممية بالآلاف، والذين كانوا يشكلون الغالبية الساحقة من عدد أعضائها في أوروبا، كان منطبعاً بنوع من اليسارية، وهو ما لم يكن فيه ما يثير الدهشة في تلك الظروف. كانت «يسارية» الفروع الأوروبية الجديدة باقية على أرض التروتسكية واللينينية؛ ولم يكن ثمة ما تشترك به مع يسارية الماويين، الذين كانوا يصفون النقابات والأحزاب العمالية بالبرجوازية ويهيئون الحرب الثورية. لكنها كانت تعبر عن نفسها بإساءة فهم مسألة الجبهة المتحدة العمالية، المدركة على أنها تكتيك لـ «تنف ريش الدواجن» («تكتيك وحدة العمل-التجاوز»)، أي إنجاز عمليات سطو على المقدرات في اتجاه الأحزاب العمالية الكبرى.

كانت تلك الفترة مطبوعة بانتظار أزمات ثورية قريبة في أوروبا الغربية، وهي عقلية تجعل النشاطات التي يجب القيام بها ملحة. وقد أدى فرط تقدير موازين القوى بين الطبقات من جهة، والثوريين والإصلاحيين من جهة أخرى، إلى تركيز التحريض على شعارات بدت في الغالب متقدمة جداً بالنسبة للظرف الفعلي. وقد توافقت كل تلك الإرادية النشاطية مع عيار قوي من الرومانسية الثورية، التي ظهرت بوجه خاص في موضوع الكفاح المسلح في أميركا اللاتينية.

كانت تلك هي الفترة التي باتت فيها حركات الغوار المستوحاة من الثورة الكوبية في قمة نشاطها في أميركا اللاتينية، وغدت تمارس جاذبية قوية على قسم كبير من الحركة التروتسكية. وقد اتخذ في المؤتمر التاسع قرار الانخراط في الكفاح المسلح حيث يكون ذلك ممكناً، من دون التمييز كفاية عن أخطاء النموذج «البوروي» التي اقترفتها حركات الغوار المستلهمة للكاستروية، أي تلك التي توهمت القدرة على التوسيع التدريجي للمناطق المحررة، وصولاً إلى النصر النهائي

المنطلق من بؤرة أولية -هي الفوكو foco-، متمثلة بحفنة من الثوريين الحازمين*. كانت الأهمية تسيء قراءة التجربة الكويتية، حيث أعقبت حرب الغوار التي أطلقها كاسترو، وغيفارا وحفنة من الأنصار، سنوات عديدة من النضال لأجل مطالب ديموقراطية كانت حركة 26 يوليو/ تموز قد اكتسبت عبرها قاعدة جماهيرية في البلد. كانت الاستراتيجية البؤرية تعمل بالمقلوب، عبر إرادة كسب قاعدة جماهيرية بواسطة الكفاح المسلح، في حين أن هذا الأخير لا يمكن أن ينجح من دون الكسب المسبق لقاعدة جماهيرية بواسطة النضال السياسي.

وتجد أخطاء اقترفت في تلك الفترة تفسرها في الغيظ الشديد جداً الناجم عن خيانات المنظمات التقليدية، والواضح جداً في انفجار مايو/ أيار 1968. فدور الكابح الذي لعبته الجمعيات الطلابية ذات القيادات الإصلاحية دفع الفرع الفرنسي لاتخاذ موقف ضد الجمعيات الطلابية على وجه العموم، المحكوم عليها بالضرورة في رأيه، بالانفجار تحت تأثير التعبئة. وكان ذلك يتطابق مع مشاعر شريحة مناضلة واسعة جداً في تلك الفترة (وليس فقط في فرنسا) وجرى حل عدة جمعيات بالفعل، لكن الجيل الطلابي اللاحق عبّر عن إرادته إعادة بنائها لاستخدامها كأدوات نضالية.

بلغت اليساروية في الفرع الفرنسي ذروتها عام 1973، حين عبأت العصبة الشيوعية أعضائها والمتعاطفين معها في مواجهة مع الشرطة بهدف تشتيت لقاء أقصى اليمين في باريس. ولا يعني ذلك أن العمل غير سليم بحد ذاته، لكن ذلك العمل لم يكن يتناسب إطلاقاً مع موازين القوى في البلد وانتهى بفشل سياسي، على الرغم من النجاح التكتيكي الذي أحرز على الأرض. وقد سُحبت الشرعية من العصبة الشيوعية وأعادت تشكيل نفسها في العام التالي باسم العصبة الشيوعية الثورية (ع ش ث). لكن هذه الحادثة أدت إلى تفكير عميق في العصبة ووُلدت سيرورة تصحيح للخط السياسي وإعادة توجه نحو العمل الجماهيري في قيادة

*نظر للبؤرية ريجي دوبري في كتابه ثورة في الثورة، باريس، سوي، 1968 (الناشر الكندي)

الحركة العمالية. وفي عام 1973 بالذات، بدأت العصبة عملاً منظماً لكي يجري تشغيل أعضائها في القطاعات الرئيسية للطبقة العاملة.

كان الانحراف اليساري للعصبة الشيوعية أقل خطورة بكثير من ذلك الذي كان قائماً عام 1921 في الأممية الشيوعية، التي كانت تعارض من حيث المبدأ النقابات، والبرلمانات، والانتخابات، والجهة العمالية المتحدة، الخ. وإذا قورنت يساروية الفروع الأوروبية بين عامي 1968 و 1974 باليساروية المشار إليها أعلاه، نلاحظ أنها كانت عديمة الأذى وأصلحت نفسها بنفسها في النصف الثاني من السبعينيات تحت ضغط التجربة الملموسة في الصراع الطبقي؛ وهو ما أثبت طابعها «الطفولي» بحسب المعنى الذي أعطاه لينين لهذا الانحراف السياسي في اليساروية، مرض الشيوعية الطفولي: أخطاء اقترفتها بسبب عدم الخبرة قوى ثورية جديدة متجذرة حديثاً. إن أخطاء كهذه هي مصادر للتدريب وكسب الخبرة؛ ولا ينطبق ذلك على الجماهير وحسب، بل أيضاً على الطليعة.

لكن الشيء الأساسي بالنسبة للأممية الرابعة كان إنجاح اتصالها بجيل ثوري جديد بهدف تجديد صفوفها وإحداث قفزة في بناء ذاتها. وكان ذلك نجاحاً على هذا الصعيد، مع أن النجاح كان يمكن أن يكون أكبر لولا الأخطاء التكتيكية المقتربة في بلدان عديدة ولا سيما في إيطاليا، حيث تأخر الفرع كثيراً في الخروج من الحزب الشيوعي الإيطالي؛ لكن هذه الأمور يكون أسهل بكثير الحكم عليها بعد فوات الأوان. فقد كان أمكن الأممية أن تبقى خارج الحركة بالكامل كما فعل غيرها، لكن ذلك كان عاد عليها، بالتأكيد، بنتائج مشؤومة.

التمايز السياسي والمؤتمر العالمي العاشر

إن نمو الأممية المتسارع بعد عام 1968 تلازم مع تمايز سياسي داخلي متعاظم بين تيار أكثر يساروية ونشاطوية، كان الفرع الفرنسي في طليعته، وتيار أكثر «أرثوذكسية» ومحافظة شكل الـ SWP الأميركي معقله. وبالطبع، يمكن أن نميز أيضاً طيفاً كاملاً من الفروق والمواقع الوسطية بين هذين القطبين وحتى داخلهما. وإذا استعدنا تعابير غالباً ما استُخدمت في تلك الفترة، نقول إن هذا التمايز نتج من

توتر متزايد بين «التروتسكية الجديدة» الأكثر نشاطية الخاصة بالفروع الجديدة والـ «التروتسكية القديمة» الأكثر محافظة، التي تميّز بها الـ SWP الأمريكي وأنصاره في الأمية.

هذا التوتر المتزايد أدى إلى إنعاش الانفلاقات الموروثة من فترة الانشقاق، والتي كانت تلاشت إلى هذا الحد أو ذاك في الفترة ما بين 1963 و1969. في الواقع، لم تكن إعادة التوحيد قد أدت إلى مجانسة كاملة؛ فالتقاليد المختلفة التي نمت في فترة الانشقاق وحتى قبلها كانت لا تزال تنزل بثقلها، ليس فقط على صعيد المواقف السياسية، بل أيضاً على صعيد التصورات التنظيمية وتكتيكات البناء.

كان الـ SWP لا يزال نصيراً أكثر لبناء الفروع العضوي بفعل عمل دعاوي صبور، وهو ما كان الجناح النشاطي ينظر إليه على أنه روتين دعاوي يصلح فقط لتبديد إمكانات القفز إلى الأمام. كان يشجّع بالأحرى تكتيكات بناء أنشطة تقوم على مبادرات جريئة. أمّا الجناح الآخر فكان يجد في ذلك بحثاً عن طرقات مختصرة يتم التهرب عبرها من النشاط العملي لبناء الفروع. ولا ريب في أن ذلك كان يعكس الشروط التي يعمل فيها هؤلاء وأولئك، في الولايات المتحدة برئاسة نيكسون أو فرنسا غداة عام 1968.

كان الـ SWP قد صوت ضد القرار بخصوص الكفاح المسلح في أميركا اللاتينية في المؤتمر العالمي التاسع، من دون أن يشكل اتجاهاً عالمياً آنذاك. إلا أنه استمر مع الفروع المتحالفة معه في بلدان أخرى في تشكيل تيار متميز يحركه التضامن السياسي المتبادل ونفور فطري من «التروتسكية الجديدة». وقد تشكّل هذا التيار أخيراً في اتجاه عالمي عام 1972 باسم الاتجاه اللينيني-التروتسكي، تحوّل عام 1973 ليصبح التكتل اللينيني-التروتسكي. وقد ردت غالبية القيادة العالمية بتشكيل الاتجاه الأكثر ثوري الأممي.

لقد أدى التمايز السياسي الداخلي المتعاضم انطلاقاً من عام 1969 إذاً إلى تشكّل أممية في الأمية حول الـ SWP. وقد تزايد تصرف هذا الأخير كما لو كان فوق الأنظمة والانضباط الأممي، مستغلاً لأجل ذلك المرونة التي أضفيت على النظام

الداخلي خلال إعادة التوحيد. هكذا رفض بصورة منهجية أن يخضع لسلطة لجنة الرقابة الأممية (ل ر أ) في حالة طرد معارضين داخله، بالتناقض مع أنظمة الأممية. ولقد طُرد أنصار الاتجاه الأكثرري الأممي في الولايات المتحدة عام 1973 وانفصل أنصار الاتجاهين الأممين في عدة بلدان وأسسوا فروعاً متعارضة بعضها مع البعض الآخر. باختصار، كانت إعادة التوحيد قد تعرضت للخطر.

كان تغيير الحرس الذي تم آنذاك داخل الـ SWP يفسر هذه الأحداث جزئياً. فالقيادة القديمة المتشكلة حول كانون، والتي كانت قد اجتازت عقد الخمسينيات الأجوف، كانت تنقل المشغل الآن إلى مجموعة قيادية جديدة مختارة من بين الشبان الذين جاؤوا إلى الـ SWP خلال الثورة الكويتية. كان جاك بارنز هو القائد السياسي الحقيقي للكتل اللينيني-التروتسكي، في حين كان جوزيف هانسن، من بين الحرس القديم، هو الوحيد الذي بقي يلعب دوراً بوصفه قيادياً إيديولوجياً. وفي حين كان الـ SWP قد عبر في مؤتمر عام 1969 عن نقد معتدل وعاقل بشكل أساسي للتوجه المتبنى بخصوص الكفاح المسلح في أميركا اللاتينية، كان بارنز يخوض صراعاً عنيفاً ومدوياً ضد مواقف كانت قد باتت في طور التصحيح.

للأسف، إن مواصلة ذلك الصراع من جانب أقلية مهمة كانت تجعل ذلك التصحيح السياسي أصعب بكثير على المستوى العالمي، بسبب المجابهة بين الكتل التي كان رهانها يتعلق بمستقبل الأممية الرابعة بالذات. وكانت تشد أو أصر اللحمة في الاتجاه الأكثرري الأممي، إلى حد بعيد، معارضته لقيادة التكتل اللينيني-التروتسكي (ت ل ت). فقد كان أنصار الاتجاه الأكثرري الأممي مقتنعين بأن انتصار التكتل الأخير (ت ل ت)، إذا حصل، سيفضي إلى نكوص، وسقوط من جديد في تروتسكية أرثوذكسية مفترضة ذات طابع مغلق، وروتيني وعصوي، من شأنه أن يخرب إمكانات النمو التي انفتحت بعد عام 1968.

بلغت المواجهة بين الاتجاه الأكثرري الأممي والتكتل اللينيني-التروتسكي ذروتها في المؤتمر العاشر في عام 1974. حافظ الاتجاه الأكثرري الأممي على الأكثرية بهامش ضئيل جداً، إذ حصل على 50% في المؤتمر بالذات، مقابل 40% للتكتل اللينيني-التروتسكي و 10% لاتجاهات أقلية أخرى في الفروع الأوروبية. وقد أجرى المؤتمر

تعديلات مهمة لخط المؤتمر التاسع بخصوص الكفاح المسلح في أميركا اللاتينية باتجاه رفض أوضح بكثير للتصورات «البؤرية». إلا أن الخلافات امتدت إلى كل المسائل موضع النقاش، أكان الأمر يتعلق ببناء الأحزاب الثورية في أوروبا الرأسمالية، أو بالنضال لأجل تحرر النساء، أو أيضاً بتحليل الثورة الفيتنامية، وهو ما يشكل بالفعل الدينامية الملزمة لأي صراع تكتلي.

الثورة الفيتنامية

بعد ثلاثين عاماً من النضال، أفضت الثورة الفيتنامية عام 1975 إلى النصر، في الأخير. وكان ذلك فشلاً هائلاً للإمبريالية الأميركية. وقد اهتزت بعنف كل الهند الصينية وانقلب الوضع فيها، في الوقت عينه. كانت الولايات المتحدة قد أخفقت في دورها كدركي الإمبريالية، وسيخلق فشلها شروطاً أفضل للنضالات التحررية في أمكنة أخرى من العالم الثالث.

نحن نتذكر أن الأُممية بكاملها كانت قد ركزت كل جهودها على حرب فيتنام واشترطت انسحاب القوات الأميركية. وبعد سلسلة من المظاهرات الكبرى في الولايات المتحدة، مع بداية تفكك الجيش الأميركي في فيتنام، تبنت حكومة نيكسون سياسة جديدة. فلقد تابعت من جهة «فتنمة» النزاع، أي استبدال القوات الأميركية بقوات فيتنامية جنوبية، ومن جهة أخرى انفتاحاً دبلوماسياً جريئاً على الصين الشعبية. كانت الولايات المتحدة تتخلى بذلك عن سياسة المواجهة المتبعة منذ عام 1949 ضد جمهورية الصين الشعبية، وتقرر بالأحرى التحالف معها ضد الاتحاد السوفييتي، من جهة، لكن أيضاً لممارسة الضغط على الفيتناميين، من جهة أخرى.

أدت سياسة نيكسون هذه إلى توقيع اتفاقات باريس عام 1973، التي وافقت الولايات المتحدة بموجبها على سحب قواتها بالكامل من فيتنام، في إطار تفاهم إجمالي يترك الجنوب بين يدي حكومة سايفون؛ على أن ترسل الأمم المتحدة قوة حفظ للسلام.

لقد كان تقويم اتفاقات باريس مادة للنقاشات في صفوف الأُممية. وقد ندد بها

الـ SWP الأميركي على أنها خيانة من جانب «الستالينيين الفيتناميين، الذين استسلموا أخيراً، بنظره، أمام الإمبريالية وتحلوا عن الثورة في الجنوب. كان بذلك يستعيد تحليلاً مشابهاً لذلك الذي كان أجراه للثورة الصينية، اعتبر فيه أن قيادة الحزب الشيوعي الفيتنامي كانت تفعل كل شيء للدفاع عن السيطرة البرجوازية الإمبريالية في فيتنام. كان الـ SWP ينضم على هذا الصعيد إلى اللامبرتينيين الذين فسّروا الاتفاقات من زاوية تفاهم بين الإمبريالية والستالينية لأجل تصفية الثورة والحفاظ على الرأسمالية في الجنوب.

بالمقابل، ساندت الأغلبية الأممية الاتفاقات معتبرة أنها نجاح هام. فلقد كانت تعني في الأخير انسحاب القوات الأميركية، العائق الوحيد أمام انتصار الثورة. فمن دون الحماية العسكرية الأميركية، كانت أيام نظام سايجون محصاة. كان النصر قريباً، والتممة كانت على وشك أن تتبع. فبعد عامين، انهار نظام الجنوب وكُنس الجيش الفيتنامي الشمالي بقايا الجيش الجنوبي خلال أسابيع. كما أن حركة الخمير الحمر كُنست بالطريقة نفسها نظام لون نول في كمبوديا، وتفوق الشيوعيون اللاوسيون في بلدهم، الذي كان منقسماً سابقاً إلى ثلاث مناطق، واحدة شيوعية، وأخرى ملكية، وثالثة حيادية. كانت الهند الصينية كلها تنقلب رأساً على عقب.

ومن سوء حظ الـ SWP أنه نشر في مجلة الأممية أنتركونتينونتال برس (Intercontinental Press (IP مقالاً يعلن فيه أن قيادة الحزب الشيوعي الفيتنامي على وشك عقد تفاهم مع الحكومة البرجوازية في سايجون لإنقاذ هذه الأخيرة، وذلك عشية إطاحتها؛ وكان ذلك العدد من المجلة لا يزال قيد البيع في لحظة النصر الثوري. وعبر انقلاب مفاجئ عجيب، زعم الـ SWP أن الحزب الشيوعي الفيتنامي كان ينوي حقاً إنقاذ الحكومة البرجوازية في الجنوب، وفقط اتساع التعبئة الجماهيرية الذي حصل رغماً عنه حال بينه وبين ذلك!

نعثر هنا مجدداً على الأواليات السيكلوجية للعصبوية، المتمثلة بحاجتها لإنكار أي دور قيادي ثوري على أي تيار خارجي آخر خشية فقدان مبرر وجودها. من هنا الثورات التي تنتصر بسبب التعبئة الجماهيرية على وجه الحصر، على الرغم من المعارضة الشرسة للحزب الذي يصل إلى السلطة رغماً عنه. بعد ثلاثين عاماً من

القتال الباسل للحفاظ على الهيمنة البرجوازية، والرأسمالية والإمبريالية على البلد، خضع الستالينيون المناهضون للثورة في الحزب الشيوعي الفيتنامي أخيراً لضغط الجماهير الذي لا يقاوم!

وقد استمرت المساجلة عدة سنوات أيضاً، كان ينكر الـ SWP خلالها أن الفيتنام باتت دولة عمالية طالما لم تبلغ التأمينات مدى واسعاً عام 1978. لم يكن واقع أن الجيش نفسه يسيطر على دولة عمالية في الشمال ودولة برجوازية في الجنوب بسبب على ما يبدو أي حرج للـ SWP. كما أنه أنكر أيضاً أن تكون كمبوديا أصبحت دولة عمالية، على الرغم من أن الخمير الحمر قد أمموا فيها على الفور كل شيء، وحتى المواد الاستهلاكية (وهو ما لم يره أحد قبل ذلك الحين ولم يكن الثوريون قد اقترحوه يوماً)، لأن ذلك لم يكن ناتج تعبئة جماهيرية، على حد قوله. وفي الحالتين، كان يتم التحصن خلف مقاييس خادعة لرفض الاعتراف بالوقائع.

المأسسة في الأرجنتين

كان التكتل اللينيني-التروتسكي (ت ل ت) يشكل في الواقع كتلة تيارات لا تفاهم بالفعل في ما بينها في سياستها، لكنها تشكل جبهة ضد الاتجاه الأكثر يمينياً (إ أ أ) بخصوص عدد من المسائل. وبخصوص الباقي، كانت الخلافات واضحة بخصوص سلسلة من المسائل بين الجناح الأيمركي في التكتل اللينيني-التروتسكي (ت ل ت) الذي يضم أنصاره في البلدان الأنكلوسكسونية (الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، أستراليا، نيوزيلندا، وهو ما جرت الإشارة إليه أحياناً باسم أهمية «بائفيندر»، على اسم دار نشر الـ SWP) من جهة، ومن جهة أخرى الجناح الأيمركي-اللاتيني، المتشكل بصورة رئيسية من التيار المسمى «مورينياً» (على اسم قائده الأرجنتيني ناهويل مورينو).

في حين كان الـ SWP يجعل من نفسه بطل «التروتسكية الأرثوذكسية» وطريقة بناء... تتذرع بالصبر، لكي لا نقول روتينية ومحافظة، كان تيار مورينو يتميز على العكس بمقاربة مناورة بالأحرى للسياسة الثورية، تضاعف العمليات المتجاسرة من دون الاهتمام كثيراً بالأرثوذكسية التروتسكية. فبخصوص الكفاح المسلح،

الذي كان أثار المواجهة بين الاتجاه الأكثر شيوعاً والكتلة اللينينية-التروتسكية، بدأ المورينيون بالموافقة على المشاركة في حرب الغوار في الستينيات ليصرفوا النظر عنها حين أراد أنصار الغوار تطبيق هذا الخط في الأرجنتين بالذات. وقد نتج من ذلك انشقاق إلى منطمتين، إحداهما انخرطت في حرب الغوار (حزب الشغيلة الثوري - جيش الشعب الثوري - ح ش ث - ج ش ث / PRT-ERP) والأخرى رفضتها (حزب الشغيلة الثوري - لافراداد، بقيادة مورينو، الذي أصبح في ما بعد حزب الشغيلة الاشتراكي (PST)). وقد قبل المؤتمر العالمي لعام 1969 الـ PRT-ERP كفرع أرجنتيني للأهمية الرابعة، الأمر الذي أدى إلى اصطاف التيار الموريني مع الـ SWP في ما بعد. لكن الـ PRT-ERP غادر الأهمية عام 1972، تاركاً الـ PST كقوة وحيدة ذات شأن في الأرجنتين مع الاستعدادات التي يمكن تخيلها تجاه قيادة الأهمية.

إن عودة الجنرال بيرون إلى الأرجنتين عام 1973 بعد ثمانية عشر عاماً من النفي فتحت مع ذلك فصلاً جديداً في تاريخ البلد السياسي وقدمت إمكانات جديدة. ويهدف الاستفادة من ذلك، تفاوض حزب الشغيلة الثوري - لافراداد، بقيادة مورينو، مع تجمع اشتراكي-ديموقراطي، هو حزب الأرجنتين الاشتراكي (PSA)، على اندماج سريع وشكلاً معاً الـ PST، وقدماً رئيس الـ PSA سابقاً، خوان كورال، إلى انتخابات الرئاسة، مع برنامج ملطف بالأحرى. وقد أتاح ذلك للـ PST أن يتعزز بسرعة، وللتيار الموريني، المبني بشكل أفضل، لكسب الهيمنة داخله.

لم تحصل هذه السيرة من دون انزلاقات مهمة، لا سيما بصدد سيرورة المؤسسة، أو توطيد المؤسسة البرلمانية في الأرجنتين. بلغ الأمر بالـ PST حدّ توقيع بيان مشترك مع الحزب الشيوعي الأرجنتيني وستة أحزاب برجوازية لدعم المؤسسات والدفاع عن الحكومة المنتخبة ضد التهديد العسكري... وتهديدات حركات الغوار. كان ذلك يعني المضي بعيداً بالدفاع عن الحريات الديموقراطية، في الواقع، إلى حد الدفاع عن المؤسسات البرجوازية بالذات. وإذا كان مقبولاً وحتى ضرورياً أن يتم الدفاع عن الحريات الديموقراطية، والتحالف لأجل ذلك مع كل قوة تتمنى الدفاع عنها بالفعل، فليس مقبولاً الوصول إلى حد دعم مؤسسات

الدولة البرجوازية. وإذا كانت مقبولة الاستفادة من الإمكانيات الشرعية لبناء التنظيم، من دون التعرض للشلل الذي يلازم العمل السري، فليس جائزاً التعبير عن الدعم للمؤسسات ضد حركات الغوار اليسارية، على الرغم من الانتقادات السليمة التي يمكن توجيهها إليها.

بعد أن تعرض الـ PST الأرجنتيني لنقد داخلي حاد من جانب قيادة الأُممية، وإزاء ارتباك الـ SWP الواضح، زعم الـ PST بعد ثلاثة أشهر أنه لم يوقع ذلك التفاهم حول المؤسسة وأن الإعلان المنشور في هذا الصدد في صحيفته كان سوء فهم. في الواقع، كانت قيادة مورينو مستعدة لتوقيع إعلانات كثيرة من دون التوقف عند مسألة مبدئية من هذا النوع، طالما يسهل ذلك تقوية تنظيمها. وقد أمكنت ملاحظة ذلك أيضاً في الأوروغواي، حيث انضمت المجموعة المورينية المحلية إلى لائحة الجبهة الواسعة Frente Amplio، وهو تحالف انتخابي تسيطر عليه أحزاب برجوازية ليبرالية.

هذه التوفيقات أعطت مساراً غريباً للنقاشات في الأُممية: كان الـ SWP يُبرز أدنى خطأ تكتيكي للفروع الأوروبية، في الوقت الذي يُظهر فيه مراعاة وتفهماً بلا حدود للمغامرات البائسة لحليفه الأميركي-اللاتيني. لكن ذلك التحالف الظرفي والمضاد للطبيعة بالأحرى انفجر تحت ضربات الثورة البرتغالية.

الثورة البرتغالية (1974-1975)

أطاحت الديكتاتورية السالازارية المقامة عام 1926 في البرتغال في أبريل/ نيسان 1974. خلال عام ونصف، وحتى نوفمبر/ تشرين الثاني 1975، اجتازت البرتغال أزمة ثورية لم تشهدها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وهو ما كان يثبت صحة تحليل تلك الفترة الذي قدمته الأُممية الرابعة. فبعد عقود من القمع الشرس، تحركت كل القطاعات المضطَّهدة في المجتمع، وشهدت الحركة العمالية والثورية نمواً هائلاً. نُزع سلاح البرجوازية مؤقتاً بانهار مؤسسات دولة سالازار وبالأزمة المفتوحة داخل الجيش، الذي شكّل فيه الضباط الشباب حركة القوات المسلحة (MFA) خارج التراتبية الرسمية في حين التحق باليسار بكثافة جنود الصف،

وكانوا مجندين شاباً دُعوا لقتال حركات التحرر الوطني في المستعمرات البرتغالية.

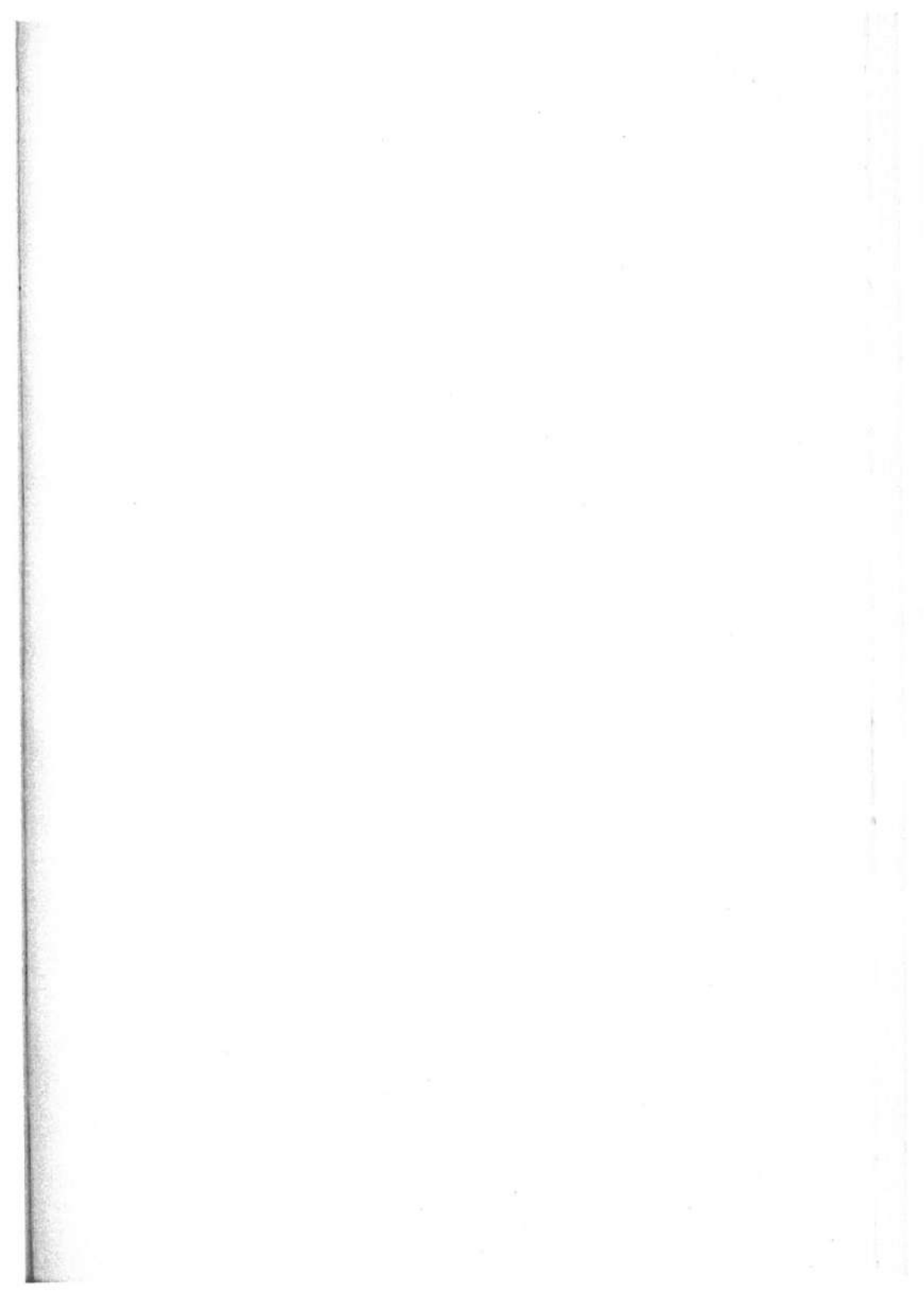
في هذا السياق، كانت الاشتراكية-الديموقراطية هي التي لعبت الدور الأساسي لإعادة الاستقرار إلى الوضع لمصلحة البرجوازية. توصل الحزب الاشتراكي، مستفيداً من إعانات مالية كثيفة جداً، معظمها من الاشتراكية-الديموقراطية الألمانية التي كانت في السلطة في جمهورية ألمانيا الاتحادية، إلى تأكيد نفسه، كقوة انتخابية رئيسية وخاض صراعه لأجل إعادة إرساء المؤسسات البرجوازية تحت راية النضال لأجل الديمقراطية وضد «الفوضى»، أي ضد اليسار الثوري وأجته ازدواجية السلطة التي كانت تتجلى في المصانع الكبرى التي غالباً ما استلم الشغيلة الإشراف عليها. وقد أتاح فشل محاولة انتفاضة أعدتها بعض قوى أقصى اليسار بصورة مبكرة في نوفمبر/ تشرين الثاني 1975، لليمين أن يستعيد المبادرة. لقد أحرزت الثورة المضادة الغلبة.

اجتاز الـ SWP كل تلك الفترة رافعاً شعاراً واحداً ومبدأ اهتماماً مركزياً واحداً هو النضال لأجل الديمقراطية في البرتغال ضد الخطر المفترض لانقلاب عسكري جديد، وهو ما كان يتفق معه اللامبرتيون. ولم ير أي من الطرفين المشار إليهما سيرورة الثورة المضادة الديمقراطية التي كانت تتم أمامهما، وبقياً غير متبهيين لأزمة الجيش، التي كانت تجعل من المستحيل قيام انقلاب عسكري في تلك الظروف. بالمقابل، دعت قيادة الاتجاه الأكثر شيوعاً في الأممية الرابعة والمورينيون إلى مركزة أجهزة ازدواجية السلطة التي كانت تتشكل محلياً في كل مكان تقريباً، بهدف فرض ازدواجية سلطة على المستوى الوطني والوصول إلى استلام السلطة. لكن القوى المستعدة للعمل في هذا الاتجاه كانت محدودة جداً. وفي الواقع، كانت الأممية قد دخلت الأزمة البرتغالية بعشرين مناضلاً جديداً سرعان ما كسبوا بضع مئات. لكن ذلك كان قليلاً جداً بحيث لا يمكن أن ينزل بثقله على الأحداث.

وقد جرى اقتراف أخطاء مشؤومة أيضاً، من مثل تشكيل كتلة مع الحزب الشيوعي البرتغالي الموالي لموسكو، المنخرط آنذاك في صراع نفوذ شرس ضد الحزب الاشتراكي البرتغالي، والساعي ليصبح المحاور المميز لحركة القوات المسلحة ولوضع جماعته في مؤسسات الدولة البرجوازية. وقد انجرت إحدى المنظمات

المرتبطة بالأُممية الرابعة، وكانت العصبة الشيوعية الأُممية، إلى تلك الكتلة بعضاً من الوقت . لكن قيادة العصبة كانت تنتمي آنذاك إلى تيار خارج الاتجاه الأكثر شيوعاً، وتدخلت القيادة الأُممية في مؤتمر العصبة لتقترح تغييراً في السياسة وتحصل عليه . كانت مع سياسة جبهة عمالية متحدة تجمع إلى النضال من أجل وحدة الأحزاب العمالية وحكومة عمالية المعركة لأجل مركزية أجهزة ازدواجية السلطة . لكن القوى التي كانت تناضل في هذا الاتجاه لم تتوصل إلى تعديل مجرى الأحداث وانتهت الأزمة الثورية في البرتغال بإعادة النظام البرجوازي .

شكّل فشل الثورة البرتغالية نقطة انعطاف في دينامية الصراع الطبقي وأتاح للبرجوازية استعادة المبادرة، وهو ما سيصبح بديهياً بعد بضع سنوات . لكن خلال السنوات 1968-1977 شهدت الأُممية الرابعة مع ذلك أقوى توسع في تاريخها .



الفصل الخامس

إعادات اصطفاف الأممية وتحولاتها

كانت الغالبية الأممية على حق في تشديدها على الصعود الجديد للنضالات في عامي 1968 و1969 في قطاعات الثورة العالمية الثلاثة، المتمثل بـ مايو/ أيار 68 في فرنسا، وربيع براغ في تشيكوسلوفاكيا وهجوم التيت في فيتنام. لقد أثبت الزمن أن تحليل الاتجاه الأكثر شيوعاً (TMI) يصدد الفترة السياسية كان صحيحاً على وجه العموم، لكنه كان خاطئاً في نقطتين: كان يرى فيها بدايات صعود خطي سيبلغ أوجه بأزمات ثورية في عدد كبير من البلدان، وكان يبخس كثيراً قوة السطوة الإصلاحية على الطبقة العاملة. وقد قاد ذلك التحليل إلى سياسات لم تكن تتناسب مع ميزان القوى الفعلي، لذا أفضت تلك السياسات إلى إخفاقات نسبية، ومن بينها الانخراط الفوري في حرب الغوار في أميركا اللاتينية، والجهود لأجل «تجاوز» القيادات العمالية الجماهيرية في أوروبا الغربية الخ.

إلا أنه انطلاقاً من منتصف السبعينيات وفي بعض الحالات منذ عام 1973 بدأ معظم الفروع التي كان يحركها الاتجاه الأكثر شيوعاً في النظر في تحليل الوضع. فالأزمة الثورية التي كان يعتقد عديدون أنها وشيكة كانت تتأخر وقتاً أطول باستمرار، وكانت الأحزاب العمالية التقليدية تشهد تقدماً جديداً، ولا سيما الاشتراكية-الديموقراطية. وقد بات واضحاً أنه يجب التطابق مع نضال سياسي طويل، أكثر مما كانت جعلت الناس يأملون حمية الستين 1968 و1969. وقد جعل الأمر أكثر وضوحاً أيضاً انحسار الثورة البرتغالية بعد عام 1975.

وقد أكد الصعود الانتخابي المتجدد للاشتراكية-الديموقراطية درساً هاماً جرى نسيانه قليلاً، وهو أن فترات تجذر الجماهير تفيد أولاً وقبل كل شيء الأحزاب العمالية التي باتت جماهيرية. فمقابل كل شخص ينضم إلى الثوريين في مرحلة أولى، سيكون هناك عشرة أو خمسون سوف ينضمون إلى أحزاب اليسار الكبرى، إذ يرون فيها أدوات نضال ضد اليمين، أدوات ليست كاملة بالضرورة، لكنها أكثر مدعاة للثقة من المنظمات الثورية الصغيرة.

بات الموقف الذي يجب اتخاذه حيال الأحزاب العمالية الكبرى مشكلة سياسية فورية. لا شك في أن مجمل الفروع كانت تتمتع بمكتسبات الأممية الرابعة، بدءاً بالقبول بالطابع العمالي الإصلاحي، أو أيضاً العمالي-البرجوازي لتلك الأحزاب، خلافاً للتيار الماوي، الذي كان يعتبرها أحزاباً برجوازية صرفة، إذ لم تكن حتى فاشية في حالة الأحزاب الشيوعية؛ ولم يكن في وسع تحليل كهذا أن يفضي إلا إلى توجه خاطئ.

كانت فروع الأممية تفهم إذاً ضرورة الجبهة العمالية المتحدة، ووحدة كل تيارات الحركة العمالية حول مطالب محددة، حتى إذا كان ذلك يفسر أحياناً بمعنى عمليات سطو. لكن الجبهة المتحدة لم يكن يمكن أن تنحصر بالنضالات الاقتصادية وحدها؛ كان ينبغي أيضاً توسيعها لتشمل النضالات السياسية ضد الأحزاب البرجوازية، التي كانت في مركز الأحداث السياسية الراهنة، ولا سيما في فرنسا حيث كان الحزبان العماليان الكبيران عقداً تحالفاً انتخابياً وحكومياً، هو اتحاد اليسار.

كانت مسألة الحكومة مطروحة إذاً، وكان ينبغي الرد عليها. أعطت العصبة الشيوعية تعليماتها بالتصويت لاتحاد اليسار في انتخابات 1973، حتى إذا كانت ترفض برنامج الإصلاحي الجبان للرأسمالية وتذبذبات التعاون الطبقي لديه. لقد فهمت العصبة الشيوعية أن المقصود اختبار سياسي مهم لصراع الطبقات، وأن انتصار اليسار قد يكون المنفذ الأكثر مناسبة لنمو الوعي السياسي الطبقي، عبر إعطائه التجربة الملموسة لحكومة يسارية. وهذا ما كان شرحة لينين في اليساروية، مرض الشيوعية الطفولي بخصوص حزب العمال Labour Party البريطاني.

إلا أن اليمين أحرز النصر في فرنسا بغالبية ضئيلة، تماماً كما في الانتخابات الرئاسية لعام 1974، وهو ما أدى إلى وضع سياسي مسدود.

لقد أهملت العصبية الشيوعية في البدء أن تعامل بصورة مختلفة الحزب الراديكالي اليساري، وهو حزب بورجوازي صغير أدخله الحزبان الشيوعي والاشتراكي في اتحاد اليسار. فمع أنه كان ذا وزن تافه، كان ينبغي رفض إعطائه أصواتاً عمالية، هو الذي لا ينتمي إلى الحركة العمالية والذي كان حضوره في اتحاد اليسار يفيد بجلاء كجسر ومراقبة إلى المركز البورجوازي. وقد صححت العصبية الشيوعية إذاً تعليماتها لصالح التصويت للحزب ش ف، والحزب الاشتراكي، لا لمجمل أحزاب اتحاد اليسار.

انتقل النقاش إلى تحديد شعارات حكومية وضرورتها. هل يعني التصويت للحزب ش ف والحزب الاشتراكي أننا نتمنى حكومة ح ش ف - ح اشتراكي؟ كان الجواب المحتوم نعم، لكن لزمّت سنوات عديدة للتوصل إلى التأكيد صراحة على هذا الموقف الذي كان يتعارض مع حساسيات كثيرة. أجل، كان ينبغي دعم الأحزاب العمالية ضد الأحزاب البرجوازية، كان يجب دعوتها، لا بل تحديها إلى تشكيل الحكومة والحكم لمصلحة الجماهير العمالية. لا شك في أن الثوريين كانوا يعرفون سلفاً أن شيئاً من ذلك لن يحصل وكانوا يقولون ذلك، لكن وفقاً لكلمة لينين، لا يجب أن يعتبر يوماً أن ما هو بديهي لنا يكون بديهيًا للجماهير. يجب جعله بديهيًا، والدعاوة الثورية الأكثر صحة لا يمكن أن تحل محل التجربة الملموسة في هذا الموضوع. هكذا جرى حوالى منتصف السبعينيات تصحيح الأخطاء في التحليل والتوجه التي اقترفت سابقاً.

انفجار التكتل اللينيني - التروتسكي

وولادة التكتل البلشفي (1976)

سبق أن أشرنا أعلاه إلى المواقف المتباينة لكل من الـ SWP الأمريكي والجنح الموريني في التكتل اللينيني - التروتسكي بخصوص البرتغال. لقد اجتمعت الثورة البرتغالية مع النضال لأجل التحرر الوطني لمستعمراتها الإفريقية. وقد جعل سقوط الديكتاتورية السالازارية استقلال المستعمرات على جدول الأعمال. كانت

آنذاك في أنغولا ثلاث حركات «تحرر وطني» مزعومة، اثنتان منها تابعة للإمبريالية الأميركية أو لجنوب أفريقيا - الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (FNLA) والاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكامل (أونيتا) - وواحدة وحيدة، هي الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA)، كانت تشكل حركة تحرر حقيقية. هذه الأخيرة هي التي حظيت بدعم الغالبية الأممية، في حين رفض الـ SWP أن يفرّق بين الحركات الثلاث والاعتراف بالطابع الموالي للإمبريالية للأونيتا والجبهة الوطنية. لكن ذلك غداً بديهاً تماماً حين دخلت هاتان الحركتان في تحالف عسكري مفتوح مع أفريقيا الجنوبية ضد الحركة الشعبية لتحرير أنغولا. مع ذلك أصر الـ SWP على موقفه، في حين انحاز الجناح الموريني إلى جانب الحركة الشعبية (MPLA).

هذه المواقف المتعاكسة أفضت إلى انفجار التكتل اللينيني-التروتسكي (FLT) في فبراير/ شباط 1976. حصل الجناح الموريني على غالبية أنصار التكتل، لأن حزب الشغيلة الاشتراكي الأرجنتيني كان قد تجاوز الـ SWP من حيث عدد مؤيدي الانفتاح السياسي في ذلك البلد. وقد انحازت الغالبية الكبرى من القوى الأميركية-اللاتينية داخل التكتل (FLT) إلى جانب المورينيين، ما عدا المجموعة البيروفية بقيادة هوغو بلانكو. وبعد اقترابات من الاتجاه الأكتري الأممي (TMI) وترددات، شكل الجناح الموريني أخيراً الاتجاه البلشفي، الذي أعيدت تسميته التكتل البلشفي (تب) عام 1978.

في الوقت نفسه، تغلبت التيارات المؤيدة للأكثرية في إسبانيا والمكسيك، وهما بلدان كان الاتجاهان الأيمان الرئيسيان قد تنازعا السيطرة فيهما. وقد اقترفت منظمة التكتل اللينيني-التروتسكي في الدولة الإسبانية، العصبة الشيوعية La Liga comunista، أخطاء كارثية في التوجه بسبب رهاب بدائي من الستالينية مستوحى من اللامبرتية أكثر مما من الـ SWP. وقد أفضى بها ذلك إلى الاعتقاد بأن الحزب الشيوعي الإسباني يعمل لإنقاذ الديكتاتورية الفرانكوية بأوامر من موسكو وبأن اللجان العمالية، وهي اتحاد نقابي بقيادة الحزب المذكور، تشكل في الواقع ذراعاً للدولة البرجوازية وليس نقابة عمالية. وقد دفعت ثمناً غالياً بسبب هذه المواقف الشاذة.

وفي المكسيك، أدت تدخلات الـ SWP المتكررة والوسائل الثقيلة بالأحرى المستخدمة لجعل خطه يحرز الغلبة إلى التسبب في الأخير بتمرد، بما فيه من جانب أنصاره في النقاش الأممي.

والحاصل أن الاتجاه الأكثر ثري في الأمية (أأ) بقي سيد الميدان، لكن ليس من دون تعديل مواقفه الأصلية بصورة جوهرية خلال مسيرته، والاقتراب من وجهة النظر التي عبر عنها التكتل اللينيني-التروتسكي في الأصل بخصوص تلك المسائل. أما هذا الأخير فأبدى على العكس عجزاً عن مواجهة التطورات الجديدة للثورة العالمية في البرتغال، وأنغولا، وفيتنام، وانتهت جهوده لبناء منظمات بإخفاقات في عدة بلدان أساسية حيث كان الاتجاه الأكثر ثري الأممي قد نجح، على العكس، في بناء منظمات تستدعي الاحترام.

إعادة تشكل الاتجاهات الأمية

(1977)

تواصلت حركة التصحيح التي كانت جارية داخل الاتجاه الأكثر ثري الأممي بنشر نقد ذاتي حول أميركا اللاتينية في بداية عام 1977، كان يأخذ على المؤتمر العالمي العاشر عدم مضيئه بعيداً في القطيعة مع «البوروية». وقد كانت تلك هي الفترة التي اختارت فيها قيادة الـ SWP أن تحل التكتل اللينيني-التروتسكي رسمياً وتطلب من الاتجاه الأكثر ثري الأممي (أأ) أن يفعل الشيء ذاته.

وبالطبع، لم يطل الوقت باللجنة التنظيمية لإعادة بناء الأمية الرابعة (ل ت ا ب أ ر)، منظمة اللامبرتين الأمية، لتصف قرار الـ SWP بالاستسلام أمام النزعة المراجعة لدى الاتجاه الأكثر ثري الأممي. وفي الواقع، كان حل التكتل اللينيني-التروتسكي (ل ت) شكلياً أكثر منه فعلياً، لأن هذا التكتل كان يقتصر في جوهره على الـ SWP بالذات، والمجموعات المخلصة له، لكي لا نقول الدائرة في فلكه، التي ستستمر في كل حال في اتباع قيادة الـ SWP الأمية. لم يكن الحل فعلياً إلا بالنسبة لأقليات (ل ت) ضمن الفروع الأوروبية، التي قررت البقاء ضمن اتجاه يحمل تسمية اتجاه لينين-تروتسكي (ل ت). وفي الواقع، كانت أقرب إلى

اللامبرتين منها إلى الـ SWP، كما سنرى لاحقاً.

في الواقع، كان (إأأ) في طور حل نفسه عملياً، وكانت تلك مناسبة للقيادة الأممية لتعيد اصطفاً قواها وإنجاح سلسلة من التصحيحات السياسية التي تفرض نفسها، والتي كان السياق التكتلي السابق قد جعل من الصعب جداً القيام بها، لاسيما بصدد التوجه السياسي الأوروبي وبصدد أميركا اللاتينية. لقد حل (إأأ) نفسه بدوره وشكّل محازبه السابقون لقاءً أكثرياً مع الـ SWP ونُصرائه للتحضير المشترك لمشاريع القرارات على طريق المؤتمر الحادي عشر العالمي، الذي دعي للانعقاد في عام 1979. في غضون ذلك، كان التكتل البلشفي يتصرف أكثر فأكثر كأمية في الأممية، حيث كان أقام نظامه الخاص به للاشتراكات على المستوى العالمي ومنظومته الخاصة به للمنشورات الأممية.

ترافق حل الاتجاهين الأممين مع جهد لإعادة توحيد الفروع حيث كانت قواها شكلت منظمات منفصلة، ولا سيما في إسبانيا، والمكسيك، وكندا، وأستراليا، والولايات المتحدة، التي أعيد القبول الفردي فيها لمحازبي الغالبية الأممية، المطرودين عام 1973. وكان ذلك يعني إعادة التحاق مجموعة (ت ل ت) بالعصبة الشيوعية الثورية في الدولة الإسبانية ومجموعة (إأأ) بحزب الشغيلة الاشتراكي في أستراليا، بينما أدت موازين القوى الأكثر تعادلاً على صعيد التيارين في الدولة الكندية إلى اندماج تعادلي التمثيل (وحتى تعادلي التمثيل بشكل مزدوج: إأأ-ت ل ت، كيبك-كندا). وفي المكسيك، اندمجت عدة مجموعات منبثقة من انشقاقات سابقة لجهة (إأأ) كما لجهة (ت ل ت) لتشكيل حزب الشغيلة الثوري، الذي لم يحتفظ الـ SWP الأميركي بأي تأثير عليه.

نقاشات حول الهند الصينية

وجّه الغزو الفيتنامي لكمبوديا في كانون الأول-ديسمبر 1978، الذي تلاه بعد قليل غزو عقابي من جانب الصين ضد فيتنام، ضربة خطيرة جداً لمصالح الثورة والجماهير العمالية في تلك المنطقة من العالم وعلى المستوى العالمي. إن المشهد المحزن للمواجهات العسكرية بين دول منبثقة من ثورات بروليتارية ظافرة أفرح

الإمبريالية وعزز صدقية دعاوتها المناهضة للشيوعية والمعادية للماركسية. بدا ذلك يقدم إثباتاً لكون ظاهرة الحروب لا علاقة (حصرية) لها بالمنظومة الرأسمالية، لأنه كان بوسعها أن تندلع أيضاً بين دول غير رأسمالية.

طرح تلك الأحداث أيضاً مشكلة توجه جدية جداً على الأمية الرابعة. ولقد سبق أن أشرنا إلى التباينات التي ظهرت بين تيار الـ SWP وتيار (إأأ) بصدد فيتنام وكمبوديا، إذ كان الـ SWP رفض الاعتراف بامتداد الدولة العمالية الفيتنامية إلى الجنوب، أو بتشكيل دولة عمالية في كمبوديا، حتى لو لم تبقى هناك أية ملكية خاصة وحتى إذا كان جرى تفكيك مؤسسات النظام السابق بالكامل وبصورة جذرية، واستئصال شرائحها المسيطرة بصورة منهجية. لقد بقيت كمبوديا بول بوت رأسمالية في نظر الـ SWP.

فقط خلال عام 1978، توصل إلى استخلاص أن فيتنام الجنوبية باتت دولة عمالية، بسبب تدابير التأميم التي اتخذتها حكومة هانوي، مع الزعم بأن ذلك قد تم تحت ضغط الجماهير وبعد محاولة الحفاظ على الرأسمالية في الجنوب. وهذا هو نموذج التحليل عينه الذي سبق أن اعتمدته الـ SWP بخصوص الصين، رافضاً أن يميز بين الأحزاب الستالينية المناهضة للثورة والأحزاب الشيوعية التي تقود الثورة إلى النصر في بلدانها، على الرغم من تشويهاات بيروقراطية كبيرة في البدء.

أدانت أكثرية الأمانة الموحدة (أم) في البدء التدخل الفيتنامي في كمبوديا، ثم التدخل الصيني في فيتنام، بسبب رفضها مبدأ الحرب بين دول عمالية والجوء للقوة العسكرية لإطاحة حكومة دولة عمالية مجاورة. وقد أخذت على الحزب الشيوعي الفيتنامي احتفاظه بالصمت بخصوص نقده لقيادة بول بوت ونزاعاته المتزايدة معها، وهو ما لم يساهم في تعزيز المعارضة الداخلية في كمبوديا، ولجوءه في الأخير إلى القوة العسكرية ضد بول بوت. ففي الوقت نفسه الذي أبدت الأمية غبطتها لسقوط بول بوت، تأسفت للجوء إلى استخدام القوة الذي من شأنه تسميم العلاقات بين الجماهير الكمبودية والجماهير الفيتنامية.

أما الـ SWP فتحلل كل هذه الأحداث انطلاقاً من شبكة تحليل بدت له فيها

المعسكرات المتقابلة على المستوى العالمي، ولا سيما التحالف المفتوح بين البيروقراطية الصينية والإمبريالية الأميركية، أموراً أساسية. وقد خلص من كل ذلك إلى أن نظام بول بوت «الرأسمالي»، الحاذي بحماية البيروقراطية الصينية، هو في الواقع عميل الإمبريالية الأميركية ضد الثورة الفيتنامية. ولقد قدم الـ SWP كل دعمه للغزو الفيتنامي في كمبوديا. وحين دخلت الصين بدورها الصراع، بمهاجمتها فيتنام، شرح الـ SWP كيف أن الغزو الصيني تحفزه واشنطن أصلاً. لم يكن وارداً بالنسبة لـ SWP أن يسلم بأن الأنظمة البيروقراطية المتورطة في تلك النزاعات تدافع عن مصالحها الخاصة بها؛ كلا، ينبغي أن تكون عميلة للإمبريالية.

وقد استند تحليل الأحداث هذا إلى تحليل تروتسكي للبيروقراطية الستالينية بوصفها فئة مغلقة طفيلية، ليس لها منظور تاريخي خاص بها. وقد استخلص بعض التروتسكيين من ذلك أن تحركات البيروقراطية تأتي من الإمبريالية، اللهم إلا إذا كانت تنطرح تحت ضغط الجماهير. بيد أن تروتسكي كان قد شدد على أن البيروقراطية تسعى أولاً وقبل كل شيء لزيادة قوتها الخاصة بها وامتيازاتها، مستندة تارة إلى الإمبريالية ضد الطبقة العاملة، وطوراً إلى الطبقة العاملة ضد الإمبريالية. إن عدم وجود منظور تاريخي للبيروقراطية لا يمنعها من أن تمتلك مصالح ليست مصالح الطبقة العاملة، ولا مصالح الإمبريالية، ومن أن تدافع عن هذه المصالح بكل الوسائل التي في متناولها.

كانت النقطة الضعيفة في موقف الأكثرية الأممية تكمن في طابعه المعياري. فهي كانت تشرح ما عساها تكون سياسية ثورية أممية من جانب الصين، أو فيتنام، أو كمبوديا، وكانت تنتقد حكوماتها البيروقراطية لأنها لم تمارس سياسة كهذه. أما بخصوص النزاع الذي ولدته أعمال تلك الحكومات، فلقد دعت الأممية لانسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا، والقوات الصينية من فيتنام، من دون أن تغيب عن بالها بالطبع المسؤولية الأساسية للإمبريالية في كل ذلك الوضع.

وقد تبنى الفرع الياباني في الأممية موقفاً مميزاً يعترف بتكون دولتين عماليتين في فيتنام وكمبوديا، لكنه قدم مع ذلك دعماً، وإن نقدياً، للتدخل الفيتنامي في كمبوديا، الذي رأى فيه الوسيلة الوحيدة للتخلص من زمرة بول بوت الدموية، المنخرطة في

طريق إبادة الجنس. إن الانتصار السريع الذي حققه الجيش الفيتنامي في بلد كان طرد مع ذلك القوى الموالية للإمبريالية أكد في الواقع ضعف الدعم الشعبي لبول بوت. فبالرغم من التضاد الدهري بين فيتنام وكمبوديا، لم تكن جماهير هذا البلد تريد البقاء تحت سيطرة الخمير الحمر أو السقوط مجدداً تحت تلك السيطرة.

كان ينطرح إذاً من جديد الجدل حول مقاييس تشكل الدول العمالية، والفرق بين التشوه والانحطاط البيروقراطيين، وطبيعة الحزبين الشيوعيين الصينيين والفيتناميين. وقد قررت القيادة الأممية أن تضع هذا الجدل على جدول أعمال المؤتمر العالمي الحادي عشر.

الثورة في نيكاراغوا

في 19 يوليو/ تموز 1979، أطاحت ثورة شعبية في نيكاراغوا، بقيادة الساندينين، بنظام أناستازيو سوموزا الديكتاتوري. كانت تلك أول ثورة ظافرة في البر الأميركي وقد اجتاحت الموجة الثورية أيضاً غواتيمالا والسالفادور، حيث سيطرت قوات الغوار على ثلث البلد. إن أميركا الوسطى، التي كانت حتى ذلك الحين الفناء الخلفي للإمبريالية الأميركية، باتت المركز السطحي للثورة العالمية.

مرة أخرى، تعرفت الثورة على من لها. لقد أدى انتصار الساندينين في 19 يوليو/ تموز 1979 إلى إعادة اصطفاف كاملة للقوى التي تنسب نفسها إلى التروتسكية. كان رد فعل اللامبرتين هو ذاته الذي صدر عنهم قبل عشرين سنة حيال الثورة الكوبية، مثبتين أن موقفهم الجديد بخصوص كوبا لم يكن غير تنازل بسيط للواقع لا يغير إطلاقاً عصبيتهم الأساسية. أما المورينيون، فقد دفعهم ميلهم إلى المناورة لأن يرسلوا إلى نيكاراغوا مجموعة من أعضاء منظماتهم الكولومبية والمتعاطفين معها، وهو مسعى يستوجب المديح إلى أبعد الحدود، باستثناء أن فرقة سيمون بوليفار قدّمت نفسها علانية على أساس أنها فرقة تابعة للجهة الساندينية للتححر الوطني. وحين اكتشفت الجبهة الساندينية هذا التحريف للهوية، طردت الفرقة من البلد.

أما المورينيون، الذين غيروا فجأة رأيهم، فقد شرعوا يشهّرون بالساندينين

كتيار برجوازي صغير، ولا عمالي ومناهض للثورة، الأمر الذي جعلهم يتفوقون تماماً مع اللامبرتين، أعدائهم الألداء حتى ذلك الحين.

إزاء منظور هزيمة محتومة في المؤتمر العالمي بمواجهة اللقاء الأكثرى، فضل التكتل الموريني الخروج من الأممية عشية مؤتمر عام 1979 مع 28% من الأعضاء، ليشكل مع اللامبرتين لجنة تعادلية التمثيل سريعة العطب معادية للساندينين والأممية الرابعة، وهي لجنة سوف تنفجر منذ عام 1982.

كان للثورة في نيكاراغوا أثر معاكس على ال-SWP. فعشية الثورة، كانت مجلة ال-SWP قد نشرت مقالاً لأحد قياديي الاتجاه اللينيني-التروتسكي في كوستاريكا يعلن هزيمة الانتفاضة الساندينية وينتقد بشراسة توجه الجبهة الساندينية الغواري. وقد اقترح الاتجاه اللينيني-التروتسكي في أميركا الوسطى، بالأحرى، القيام بحملة، بين حملات أخرى، لأجل تنظيم الحرس الوطني السوموزي في نقابة. وقد جرى شجب هذا الموقف على الفور واندفع ال-SWP في حملة كبيرة دفاعاً عن الثورة النيكاراغوية والجبهة الساندينية، وهو أمر يشرفه تماماً.

لكن ذلك سيتكشف على أنه نقطة الانطلاق لانعطافة كبرى أفضت بال-SWP إلى الابتعاد عن التروتسكية والانحياز إلى المواقف الكاستروية، وهو تطور مذهل بالنسبة لمجموعة كانت تعلن عن نفسها كالدفاع عن التروتسكية «الأرثوذكسية» في وجه (إأ)، وكانت اللجنة التنظيمية لإعادة بناء الأممية الرابعة تسعى لـ«إعادة بناء الأممية» معها. سرعان ما انقلبت الأدوار لتصبح قيادة الأممية هي التي ستدافع عن إرث التروتسكية ضد الهجمات الأكثر فأكثر صراحة من جانب ال-SWP.

إن انعطافات ال-SWP والمورينين هي المثل الكامل لظاهرة مشهورة في السياسة الثورية: تحول العصبوية إلى انتهازية والعكس بالعكس. فحين يضطر العصبيون في الأخير لفتح أعينهم على واقع استبسلوا في إنكاره حتى ذلك الحين، غالباً ما يصبحون أسوأ الانتهازيين ليستدركوا بصورة يائسة الوقت المضاع. لكن حين يخلص الانتهازيون إلى احراق أصابعهم في هذه أو تلك من مغامراتهم، يصبحون أسوأ العصبيين حيال من سدوا طريقهم، بفعل الغيظ والغم.

أما الاتجاه الأكثرى الأممي السابق، فكان رده على الثورة النيكاراغوية أكثر توازناً بكثير، وإن كان انطبع ببعض الانتظارية تجاه التطورات الجارية. لقد انخرطت الأمية فوراً في حملة دفاع عن الثورة في نيكاراغوا ضد خطر التدخل الإمبريالي، وفي حملة دعم مادي لنيكاراغوا (وهو ما عارضته اللجنة تعادلية التمثيل، لأنه لا ينبغي تقديم المساعدة لحكومة بورجوازية). لقد أدركت الأمية بشكل سليم معنى الاصلاحات الساندينية من مثل حملة محو الأمية، وتشكيل ميليشيا عمالية فلاحية والدعم المقدم لتعزيز المنظمات الجماهيرية. وقد اعترفت بالحكومة الساندينية كحكومة عمالية وفلاحية، على الرغم من الدور الرسمي المعطى لبعض الشخصيات البرجوازية. كانت تفهم تماماً أن السلطة الفعلية بين يدي الجبهة الساندينية، لكن فقط في المؤتمر العالمي الثاني عشر، استتجت الأمية رسمياً تشكّل دولة عمالية جديدة في نيكاراغوا.

إن الاعتراف بالجبهة الساندينية كتيار ثوري لم يمنع الأمية من توجيه انتقادات مدروسة لها بصدد القمع ضد التيار الماوي، والسياسة التسلطية الممارسة ضد الشعوب الأصلية ومحاولة فرض التوحيد النقابي بقيادة الجبهة الساندينية؛ وفي الحالات الثلاث، عمدت القيادة الساندينية إلى تصحيح تلك السياسات. بالمقابل، لم تمنع هذه الانتقادات الجبهة الساندينية من إقامة علاقات ثنائية مع عدة فروع للأمية الرابعة، ولا سيما الفرعين الفرنسي والمكسيكي، في حين كانت الشبيبة الساندينية تحضر بصفة مراقبين نشاطات منظمات الشبيبة في الأمية. لا بل قدمت سفارة نيكاراغوا في باريس تحياتها في الحفل الذي أقامته العصبة الشيوعية الثورية الفرنسية في كانون الأول - ديسمبر 1988 في معرض تكريم ذكرى ليون تروتسكي في الذكرى الخمسين لتأسيس الأمية الرابعة.

المؤتمر العالمي الحادي عشر (1979)

لقد أتاح المؤتمر العالمي الحادي عشر في عام 1979 أن يسجّل على المستوى الأممي تصحيح التحليلات والتوجهات السابقة، ولا سيما عبر تبني وثيقة أوروبية جديدة تعيد تأكيد ضرورة سياسة جبهة متحدة إزاء الأحزاب العمالية الجماهيرية. وقد شددت الوثيقة على أهمية الشعارات الحكومية حيث كان الوضع السياسي يضع

هذه المسألة على جدول الأعمال، في حين تحتفظ الأحزاب العمالية الإصلاحية بدعم الغالبية الواسعة ضمن الطبقة العاملة. وقد أعادت تأكيد ملاءمة مسعى وحدوي حيال التشكيلات الثورية الأخرى أو حيال المجموعات الوسطية النافذة في الطليعة. لكن هذا التوجه كان ينبغي أن يجد موقعه في إطار سياسة وحدوية أوسع في اتجاه الأحزاب العمالية الكبرى الحائزة على الأكثرية، وليس العكس، كما كانت قد اتجهت لفعل ذلك بعض الفروع في بعض المناسبات.

لقد تبنى المؤتمر أيضاً وثيقة حول أميركا اللاتينية حلت محل وثيقة المؤتمر العالمي العاشر. وكانت تشدد على ضرورة عمل جماهيري أوسع وأكثر منهجية، على سبيل المثال بتبني شعار الحزب العمالي المستند إلى النقابات، الذي كان حزب الشغيلة البرازيلي تطبيقه الأكثر وضوحاً. لقد كان الفرع البرازيلي للأممية الرابعة، من جهة أخرى، إحدى المجموعات المؤسسة لحزب الشغيلة، الذي تتمتع ضمنه بتأثير لا بأس به، في حين عارض المورينيون واللامبرتيون البرازيليون في البدء تأسيس حزب الشغيلة، الذي رأوا فيه آخر عُكَّازات الديكتاتورية العسكرية. لكنهم انضموا إليه لاحقاً، حين فرض نفسه كحزب جماهيري مسيطر بشكل واسع. لكن قيمة شعار الحزب العمالي المستند إلى النقابات لم تكن تتناسب، بخصوص القارة الأميركية اللاتينية، مع الدينامية الفعلية للنضالات الجارية في معظم البلدان، التي كانت تضع بالأحرى على جدول الأعمال تشكيل جبهات سياسية عمالية وفلاحية واسعة، كالجبهة العمالية، والفلاحية، والطلابية والشعبية - FOCEP - في البيرو، التي لم تكن تستند إلى النقابات.

فضلاً عن ذلك، اتخذت الأممية موقفاً معاكساً تماماً لموقفها في المؤتمرات السابقة، حين قللت كثيراً من شأن مشكلات الكفاح المسلح، في حين كان انتصار الانتفاضة الساندينية يعطيها راهنية جديدة ويسمح بالإبراز الأكثر ملموسية للعلاقات الديالكتيكية بين الكفاح المسلح والعمل الجماهيري. وقد جرى التذكير بطبيعة خاطر بالجملة الشهيرة الواردة في البرنامج الانتقالي وفحواها أن الجماهير سوف تجد وسيلة للتسلح حين تحس بالحاجة لذلك، لكن مع تجاهل الجملة التالية التي تؤكد أن المبادرة يجب أن تعود، هنا كما في موضع آخر، لفروع الأممية الرابعة.

لقد تقدّم فكر الأُممية السياسي مع تبني برنامج حول تحرر النساء، هو الأول على المستوى الأُممي منذ عام 1921. حددت الوثيقة موقفاً لصالح الحركة المستقلة للنساء ولصالح مبدأ التجمعات غير المختلطة داخل المنظمات الجماهيرية للدفع بقضية النساء فيها إلى الأمام. لقد أبرزت برنامج مطالب الأُممية بخصوص مسألة اضطهاد النساء لتجاوز النزعة الاقتصادية للمواقف السابقة ودمج الإشكاليات التي تثيرها الحركة النسائية المعاصرة في موضوع الحياة الجنسية، والعنف ضد النساء، والنضال ضد التمييز الجنسي، الخ. لكن هذا النضال توقف عند أبواب المنظمة الثورية. فلقد رفضت غالبية المؤتمر المصادقة على مبدأ لقاءات Caucus النساء داخل المنظمة الثورية، وذلك بوجه خاص بسبب المعارضة الحادة لحزب العمال الاشتراكي SWP الأُمركي، الذي حظي في هذا المجال بدعم قسم مهم من الاتجاه الأكثر شيوعاً الأُممي السابق، الباقي تقليدياً على صعيد هذه المسألة.

وقد جرى حل الاتجاهات الرئيسية في الأُممية رسمياً، لكن بقيت التيارات وعبرت عن نفسها في سلسلة من التباينات حول الهند الصينية والديموقراطية الاشتراكية، بوجه خاص. وكانت النواة الصلبة للتكتل اللينيني-التروتسكي السابق المتجمعة حول الـ SWP الأُمركي تتمثل بحوالي ربع المندوبين في المؤتمر وكسبت ثلث الأصوات في بعض التصويتات. وكان قد تشكل أيضاً «تيار نقدي» منشق من الاتجاه الأكثر شيوعاً الأُممي السابق ميز نفسه في بعض النقاط عن مواقف اللقاء Caucus الأكثر شيوعاً أو أكثرية الأمانة الموحدة. وقد استقطب دعم الفرعين الياباني واللبناني، علاوة على دعم تيارات أقلية فرنسية وأميركية لاتينية، ومثل ذلك حوالي عشر الأُممية. وكان قسم من الاتجاه اللينيني-التروتسكي، الذي بقي أميناً للإطار المنظم للأُممية، ممثلاً أيضاً في المؤتمر وقدم تقارير مضادة حول معظم النقاط الموضوعية على جدول الأعمال؛ إلا أنه حصل على نسبة ضئيلة فقط من أصوات الأُممية.

وقد تناول النقاش تحليل الثورة الفيتنامية والوضع في كمبوديا بعد الغزو الفيتنامي. وتم النقاش علانية على صفحات انبريكور والآي بي IP، وخلص إلى تبني أكثرية الثلثين في المؤتمر العالمي الأطروحات التي دافعت عنها أكثرية الأمانة الموحدة.

النقاش حول الديمقراطية الاشتراكية

طرحت الأمانة الموحدة في عام 1977 مشروع قرار مهماً كان يحاول أن يقدم بصورة منظمة تصورات الأممية بخصوص الديمقراطية الاشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا، موضحة انتقاداتها للتصورات الإصلاحية، والستالينية والفوضوية بخصوص هاتين المسألتين.

وقد ذُكرت الوثيقة، ضد التصورات الإصلاحية، بالطبيعة الطبقية للدولة البرجوازية، وباستحالة تغييرها تدريجياً من الداخل لجعلها أداة دفاع عن مصالح الطبقة العاملة، كما تزعم الاشتراكية-الديموقراطية. فالبرجوازية لن تسمح بإقصائها عن السلطة بهذه السهولة، وستدفع بكل قواها إلى المعركة للحفاظ عليها، بما في ذلك طبعاً قواها القمعية. كان النضال لأجل السلطة العمالية يمر إذاً بالضرورة بمواجهة إجمالية للبرجوازية لا يمكن أن يكون هدفها غير إطاحة الدولة البرجوازية وتفكيكها، ونزع سلاح البرجوازية وقواها القمعية، وتسليح الطبقة العاملة. فإذا كانت الاشتراكية-الديموقراطية تشل عمل الطبقة العاملة الثوري، وتخضعها للمؤسسات البرلمانية للدولة البرجوازية، لم تكن تفعل غير إنقاذ وضع البرجوازية وتمهيد الطريق إلى الهزائم العمالية، كما كانت قد جرت ملاحظة ذلك مجدداً بصورة واضحة في البرتغال.

لم يكن الخيار الأساسي إذاً بين الديمقراطية والديكتاتورية كما كان يزعم الإصلاحيون، بل بين ديكتاتورية البرجوازية وديكتاتورية البروليتاريا، المتصورة بالمعنى الكلاسيكي للكلمة: أي طبقة تمسك بسلطة الدولة؟ وهذا لا يعني إطلاقاً أن الثوريين لا يولون أية أهمية للحريات الشكلية في المنظومة الرأسمالية؛ على العكس، إنهم يناضلون باستبسال دفاعاً عنها، ولأجل توسيعها وإعطائها مضموناً فعلياً، لكن في الوقت نفسه الذي يفهمون فيه تماماً أن استلام الطبقة العاملة السلطة لن يكون أبداً ناتج التوسيع التدريجي للحريات الديمقراطية، حصراً، وأنه لن يكون بإمكانها تحاشي مواجهة إجمالية مع البرجوازية بخصوص الرهان على سلطة الدولة. إن مهمة الثوريين الاستراتيجية الأساسية هي الإعداد الواعي لهذه المواجهة كي تحرز الطبقة العاملة الغلبة بأقل كلفة بشرية ومادية ممكنة.

لقد رفض القرار بصورة جازمة حجج الستالينيين التي كانت تصوّر ديكتاتورية البروليتاريا كسلطة حزب واحد يجري الزعم بأنه يمثل الطبقة العاملة. وشدد القرار على أن الأمر يتعلق هنا بتزوير ستاليني للتصور اللينيني للديموقراطية والثورة. على العكس، شدد على ضرورة أوسع قدر ممكن من الحرية السياسية في الدولة العمالية.

في الواقع، كان الدفاع الستاليني عن مبدأ الحزب الواحد يستند إلى قلة الثقة بالجماهير العمالية وبقدرتها على أن تميّز بوضوح مصلحتها الطبقيّة، حتى بعد أن تكون البرجوازية قد فقدت سلطة الدولة، واحتكارها الافتراضي لوسائل الاتصال الجماهيري، ونجحت الطبقة العاملة في استلام السلطة. ففي رأي قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي «المستنيرة» كان ينبغي حظر التعبير عن أفكار تتعارض مع مصالح الطبقة العاملة ومنع تنظيم قوى معتبرة معادية لقضيتها، وحصر الخيارات الديموقراطية في الترشيحات الوحيدة المعتبرة متفقة مع مصالح تلك القيادة «المستنيرة»، أي ترشيحاتها الخاصة بها أو ترشيحات تجمعات تابعة تقبل بهيمتها. وفي التحليل الأخير، كان التصور الستاليني للديكتاتورية البروليتاريا التي يمارسها باسمها حزب واحد يغطي الدفاع عن بيروقراطية مهيمنة ضد الطبقة العاملة.

لقد دافعت الأممية، في مواجهة هذه التصورات، عن مبدأ حرية تنظيم الأحزاب والتيارات التي تقبل بالشرعية الدستورية الاشتراكية، حتى تلك التي يمكن اعتبارها مناهضة للثورة، برجوازية أو برجوازية صغيرة. فعبر تصارع الأفكار الحر وتصارع البرامج والأحزاب، سوف تميز الطبقة العاملة أصدقاءها من أعدائها. وقد افترض تصور ديموقراطي كهذا، بالنسبة للأممية، تدخل حزب ثوري يستند إلى التجربة التاريخية للحركة العمالية ويعمل لكسب دعم الأغلبية عبر النقاش السياسي، وهو ما يسمّى حزباً طليعياً في اللغة الماركسية. وليس له أدنى علاقة بالتصور الستاليني لحزب واحد يستأثر بموقع نظامي مميّز للتملص من أي نقاش سياسي فعلي مع أحزاب أخرى.

ميزت الأممية نفسها أيضاً من التصورات الفوضوية أو «المجالسية» التي تدعو إلى ممارسة الجماهير العمالية السلطة مباشرة بواسطة المجالس العمالية، من دون

تدخل أحزاب سياسية. ففي الواقع، لم يكن يمكن الديمقراطية العمالية إلا أن تفرز تجمعات تعكس الخيارات المتنوعة التي تتفتح أمام الطليعة العمالية، أو أيضاً مكوناتها الإلثنية المختلفة، أو مستويات الوعي المختلفة الموجودة داخلها، أي الأحزاب، بصورة مختصرة. فأن يراد منع ذلك باسم سيادة المجالس العمالية كان يعني الالتحاق، بصورة متناقضة، بالستالينية في نقطة أساسية هي رفض صراع الأحزاب، مع فرق يتمثل في أن الستالينيين تطلعوا إلى احتكار حزبهم، في حين أن «المجالسين» كَوَّنوا رؤية طوباوية لغياب الأحزاب. علماً بأن الاضمحلال الكامل للتضادات الاجتماعية في مجتمع لا طبقي هو وحده الذي يتيح زوال الأحزاب والصراعات الحزبية. لقد خلط التصور «المجالسي» بين الهدف النهائي والهدف الفوري، بين تحقيق الاشتراكية واستيلاء الطبقة العاملة على سلطة الدولة واحتفاظها بها.

ورداً على التصورات الطهرانية العريضة على قلوب القوضويين والتحرريين، شدد القرار أيضاً على حق الدولة العمالية في أن تتخذ تدابير دفاع عن النفس قتلها وسائل النضال المستخدمة ضدها، وضرورة اتخاذها تلك التدابير. فالصلوات والقرارات ليست وسائل فعالة لإيقاف غزو خارجي أو إنزال الهزيمة بانتفاضة مضادة للثورة. إن الحرب والحرب الأهلية تؤديان للأسف إلى خسائر بشرية ويمكن أن تستوجبا تدابير ملحة كالرقابة العسكرية. والتيارات السياسية التي تشارك في محاولات الإطاحة المسلحة للحكومة الثورية أو التي تقدم لها الدعم لا يمكنها أن تطالب في الوقت ذاته بأن تتمتع بهدوء بحريات التعبير والتنظيم في الدولة العمالية، كما لو أن شيئاً لم يكن!

مع ذلك، لزم التمييز الصارم بين دولة عمالية موطدة من جهة، ودولة عمالية مهددة مباشرة بأن تطيحها البرجوازية أو الإمبريالية بواسطة القوة. لقد كانت الدولة السوفيتية تناضل لأجل البقاء حتى في الفترة ما بين 1919 و1921. وقد اضطر البلاشفة لاتخاذ تدابير صارمة فرضها الوضع، حتى لقاء الابتعاد مؤقتاً عن قواعد الديمقراطية الاشتراكية. ذلك أن الامتناع عن فعل ذلك، ورفض اتخاذ التدابير الضرورية، كان يعني وضع المبادئ الكبرى فوق مسائل الحياة أو الموت

التي تنطرح بالحاح، وهو موقف يمكن أن يناسب طهرانيين وواعظين أخلاقيين، لكن ليس ثوريين يشعرون بأنهم مسؤولون عن مصير طبقتهم.

لكن لا أحد يمكنه أن يزعم أن الدولة العمالية السوفيتية كانت مهددة بالإطاحة الفورية في 1922 أو 1956، أو أن الدولة العمالية الصينية كانت كذلك في 1969 أو في 1979، أو أيضاً أن الدولة العمالية الكوبية مهددة حالياً بالإطاحة العنيفة. ضمن هذه الشروط، لا شيء يمكن أن يبرر القيود الموضوعة على الحرية السياسية للجماهير العمالية والشعبية.

لقد كانت المسودة الأولى للقرار حول الديمقراطية الاشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا قد حظيت بدعم ممثلي الـ SWP إبان تبنيها في اجتماع الأمانة الموحدة في أغسطس / آب 1977. لكن الـ SWP سحب دعمه لها لاحقاً ورفض التصويت لصالحها في المؤتمر، مدعياً أنها لا تشدد بشكل كاف على ضرورة الدفاع عن الدول العمالية، على الرغم من إدخال التعديلات التي كان اقترحها لهذه الغاية. وقد نتج من ذلك جدال مشوش بحيث كاد يجري تبني قرارين حول المسألة عينها، لأن المندوبين عجزوا عن رؤية ما الذي يميز بينهما. وفي الواقع، كان موقف الـ SWP بخصوص هذه المسألة مرتبطاً بتطور لصالح الكاستروية كان قد بات مرتسماً بوضوح؛ والحال أنه معروف أن الحزب الشيوعي الكوبي من أشد المدافعين عن مبدأ الحزب الواحد. لقد سحب الـ SWP دعمه إذاً لقرار يكرس مبدأ التعدد الحزبي في الدول العمالية الموطدة، من دون أن يعارض مع ذلك هذا المبدأ بوضوح، وهو الأمر الذي أدى إلى تشوش النقاش في المؤتمر العالمي.

الوضع العالمي عند منعطف

لقد رسم التقرير السياسي الذي قدمه ارنست ماندل، بالخطوط العريضة، الاتجاهات الرئيسية للصراع الطبقي في العالم. بين أنه، بعد فشل الثورة البرتغالية، كانت البرجوازية عاودت هجومها السياسي في أوروبا الغربية وأمكنة أخرى ضمن العالم الرأسمالي. ففي حين كانت الطبقة العاملة في طور الهجوم في النصف الأول من السبعينيات، باتت الآن في موقع دفاع. لكن لم يكن من الضروري الاستسلام

للانطباعية، إذ لم تُصَبَّ الطبقة العاملة في أي مكان بهزائم خطيرة. فنجاحات البرجوازية بقيت متواضعة وكانت النضالات الرئيسية مؤجلة لتاريخ لاحق.

في الواقع، قدم ماندل في تقريره العديد من المعطيات الإحصائية التي تبيّن تعزيز وضع الطبقة العاملة من حيث عدد أفرادها في العالم، لا سيما في سلسلة من بلدان العالم الثالث المهمة التي تشهد سيورورات تصنيع غير متساوية. فالطبقة العاملة بالمعنى الماركسي للكلمة - أي الأشخاص المجبرون على بيع قوة عملهم، ما عدا الملاك الإداري الحاصل على أجر - كانت تمثل الآن علاوة على التابعين لها، ما بين 70% و90% من سكان البلدان الإمبريالية. فضلاً عن ذلك، كانت نسبة متزايدة من النساء، الغالبية المطلقة أحياناً، قد أصبحت من ذوات الأجر. والشرائح الوسيطة البرجوازية الصغيرة، كالفلاحين، والتجار الصغار، والحرفيين المستقلين، الذين كانوا قدّموا في السابق دعماً اجتماعياً هاماً للبرجوازية وكانوا شكّلوا القاعدة الجماهيرية لأحزاب اليمين وأقصى اليمين، لم يعودوا يشكلون غير جزء مناسب من السكان. باختصار، باتت موازين القوى العديدة لصالح الطبقة العاملة أكثر مما في أي وقت مضى.

إذا كانت الطبقة العاملة قد حُشرت مع ذلك في مواقع دفاعية، على الرغم من التقدم المهم الذي حققته منذ الستينيات التيارات المكافحة والثورية، فبسبب ذلك كان عائداً إلى أزمة القيادة الثورية. فالتيارات الإصلاحية والأجهزة البيروقراطية التي تقودها تلك التيارات كانت قد بقيت مسيطرة إلى حد بعيد. وبعد عدة عقود من المطالب الاقتصادية الروتينية، في إطار رأسمالية في حالة توسع كانت تمتلك وسائل تقديم تنازلات للحفاظ على السلام الاجتماعي، غرقت القيادات الإصلاحية في بلبلة كلية بفعل التغيير الاقتصادي رأساً على عقب، بعد الدخول في فترة نمو بطيء. ليس فقط لم تعد البرجوازية مستعدة لتقديم تنازلات جديدة، بل كانت عازمة حتى على قلب التنازلات السابقة، مستعدة للمواجهة، لأجل إعادة رفع نسبة ربح كانت تنخفض.

إن الصعود الإضافي لبطالة كثيفة بعد الانكماش العالمي في 1974-1975 قوّض أكثر فأكثر وضع الطبقة العاملة القتالي في إطار نضالات نقابية جزئية، ضمن

منشآت أو على صعيد قطاعات. كان يجب الآن، لأجل إيقاف الهجوم البرجوازي المضاد، الانتقال إلى صراع إجمالي، يصل إلى حدود الإضراب العام. لكن القيادات الإصلاحية لم تكن قادرة على اتخاذ القرار بخوض المعركة وراحت تستسلم الواحدة بعد الأخرى، مسلّمة بضرورة الاقتطاعات، والتقصّف، و«الدفاع عن المنشأة»، الخ.. ودافعة هكذا الطبقة العاملة إلى حالة بلبلة متزايدة. وبالطبع، كان ذلك يتلازم مع حملة إيديولوجية شعواء ضد النقابات «القوية جداً» التي كانت تقضي على المنشآت، حتى حين كانت تكتفي بالدفاع عن مكاسب النضالات السابقة.

لاحظ المؤتمر العالمي تقدّم الانغراس العمالي لفروع الأمية وحدود ذلك في آن معاً. كان الجيل المناضل المجتذب بوجه خاص من صفوف الشبيبة الطلابية في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، موجوداً الآن في قسم كبير منه في وظائف بأجر وضمن نقابات، والعديد من الفروع كانت قد سنحت لها فرصة مراكمة تجربة جدية في العمل العمالي وتطوير نفوذ نقابي لا بأس به، وإن بقي أقلباً. إلا أن قطاعات الانغراس الأهم كانت تعكس مصادر الاجتذاب، بتمثيل مرتفع نسبياً للتعليم، والصحة والخدمات العامة، وبتدني تمثيل الصناعة الخاصة.

انطرحت إذأ على المؤتمر سياسة «المنعطف الصناعي» الذي دعا إليه الـSWP وكان الاتجاه الأكثرري الأممي يقدم له دعماً خففاً. لم تكن الأكثرية تجادل بصدد فقدان التوازن في انغراس قوى الأمية ولا بخصوص ضرورة اتخاذ تدابير لإصلاح هذا الوضع قدر الإمكان. إلا أنها كانت ترفض «المنعطف الصناعي» كما حدده الـSWP، الذي كان يشدد على التخلي الفوري عن أي قطاع انغراس غير النقابات الصناعية، والذي لم يكن يشترط فقط سحب المناضلين من الوسط الطلابي، بل أيضاً النقل الفوري لشغيلة الخدمات النقيابين إلى الصناعة. وربما لم يكن ذلك يطرح الكثير من المشكلات على الـSWP، الذي لم يكن لديه الكثير مما ينبغي التضحية به على صعيد العمل النقابي، لكن الأمر كان مختلفاً بالنسبة للفروع الأوروبية التي كانت قد طوّرت عملاً نقابياً هاماً في قطاعات غير صناعية.

للأسف، لم يسمح المؤتمر العالمي بحسم الجدل، لأن الاتجاه الأكثرري الأممي السابق بقي أميناً لإطار اللقاء الأكثرري وكان متمسكاً بفاهمه مع الـSWP، محيلاً إلى

الفروع القومية مشكلة التحديد الدقيق لكيفية تطبيق «المنعطف الصناعي». وهو ما سيسمح لأنصار الـ SWP في فروع شتى بأن يستندوا إلى سلطة المؤتمر العالمي في الصراع لأجل تفسيرهم لـ «المنعطف الصناعي»، المحوّل إلى سلاح تكتيكي يخيف في سلسلة من الفروع، ولا سيما في بريطانيا وكندا.

إعادة التسلح والتدخلات الامبريالية

إن انتصار الثورة في نيكاراغوا في يوليو/ تموز 1979 أقنع البرجوازية الإمبريالية أخيراً بالضرورة المطلقة للعودة إلى استخدام القوة. ولقد قدم دخول القوات السوفييتية إلى أفغانستان في ديسمبر/ كانون الأول 1979 حجة مناسبة جداً لجهود إعادة التسلح في الغرب. أتاحت المسألة الأفغانية إطلاق حملة إيديولوجية شعواء ضد «نزعة التوسع السوفييتية» المزعومة، تضمنت افتراض أن الجيوش السوفييتية تهدد باكتساح أوروبا الغربية في أية لحظة؛ وهي حملة حصل خلالها العديد من المثقفين الغربيين على فرصة للبروز، ولا سيما كورنيليوس كاستورياديس الذي دعا بصراحة إلى تعزيز الحلف الأطلسي عسكرياً. أمّا الأممية الرابعة فأقامت الحجة على أن خطر الحرب الرئيسي يأتي من الغرب الذي يحتفظ بتفوق عددي واقتصادي وتكنولوجي ساحق، ويحاول الحصول على تفوق عسكري حاسم على حلف وارسو، في حين يتطلع هذا الأخير بالأحرى إلى التعادل، انطلاقاً من قاعدة مادية أضيق بكثير.

سوف تنتقل الثمانينيات حتماً إلى التاريخ بسبب برنامج إعادة التسلح الأشد ضخامة الذي حصل أن شوه في أزمة السلم. كانت حكومة ريغان في واشنطن قاطرته، مع حكومة تاتشر في لندن، لكن كل الدول الرأسمالية الكبرى تقريباً انخرطت في هذه الطريق. كانت إعادة التسلح المكثف هذه تتناسب مع وصول جيل جديد من الأسلحة المتطورة جداً إلى ساحة المعركة، وذلك بعد تطوير القنبلة النووترونية وصاروخ كروز. إن مبادرة الدفاع الاستراتيجي («حرب النجوم»)، التي أطلقها ريغان عام 1983، كانت ترمي إلى القيام بخطوة حاسمة في اتجاه عسكرية الفضاء. كان برنامج إعادة التسلح النووي الأميركي يسعى إلى تحقيق تفوق عسكري حاسم على الاتحاد السوفييتي، ولم يكن يمكن تفسيره إلا بالسعي وراء القدرة على توجيه الضربة النووية الأولى ضد الاتحاد السوفييتي.

إلا أن الأممية الرابعة لم ترضخ لحالة الهلع المتعاطمة بصدد الخطر المباشر لحرب نووية، وهي حرب تبقى في كل الأحوال مشروعاً انتحارياً بالنسبة للبرجوازية الإمبريالية. كلا! كان الهدف الحقيقي لإعادة التسليح الإمبريالية لجهة الحركات الثورية في آسيا، وأفريقيا وأميركا اللاتينية! كانت الإمبريالية الأميركية قد تعرضت للشلل في تدخلاتها العسكرية بعد هزيمتها في فيتنام، وكانت حركات تحرر مختلفة استفادت من ذلك، ولا سيما في نيكاراغوا. كان شلل الإمبريالية الأميركية المؤقت قد سمح حتى للبيروقراطية السوفييتية بممارسة سياسة أكثر نشاطاً في العالم الثالث، مقدمة دعمها العسكري لسلسلة من الأنظمة القومية البرجوازية. فلقد قاتلت القوات الكوبية مباشرة جيوش جنوبي أفريقيا في أنغولا، حائلة بين نظام الفصل العنصري وفرض حكومة عميلة هناك.

كان الهدف الفعلي إذاً لإعادة التسليح في الثمانينيات هو تمكين الإمبريالية من استئناف تدخلاتها المناهضة للثورة في العالم الثالث، في حين رمى التصعيد النووي بالأحرى لإخافة موسكو بحيث لا ترد على تلك التدخلات. إن التدخل البريطاني ضد الأرجنتين في حرب المالوين عام 1982، والغزو الأميركي لغراناذا في عام 1983، والتدخل الغربي في لبنان في العام نفسه، والهجوم الجوي على ليبيا عام 1986، والتدخلات الفرنسية في تشاد، والحرب القدرة ضد نيكاراغوا، والدعم العسكري المكشوف للديكتاتورية السالفادورية، هي نماذج متنوعة لتجدد النشاط الإمبريالي. ولم يفت الأممية الرابعة أن تشرف التزاماتها الأممية بمعارضة تلك التدخلات.

الحركة لأجل السلم

إن نشر أسلحة نووية جديدة في أوروبا الغربية بات مع ذلك رهاناً سياسياً مركزياً في بلدان كالألمانيا الاتحادية، وهولندا، وبلجيكا، وبريطانيا، التي كانت ستستقبل مواقع إطلاق الصواريخ الجديدة وقذائف كروز الموجهة إلى الشرق. لقد امتدت الحركة ضد نصب الصواريخ على مستوى جماهيري، متسببة بمشكلات سياسية حادة للحكومات البرجوازية في تلك البلدان وللأحزاب الاشتراكية-الديموقراطية فيها، الممزقة بين المشاعر السلمية لدى قاعدتها الانتخابية والنضالية من جهة، ومن جهة أخرى «مسؤوليات»ها حيال النظام البرجوازي.

لقد انخرطت الفروع الأوروبية في الأممية، من جانبها، في هذه الحركة. وناضلت لأجل توجه متمثل بتعبئة الجماهير لأجل نزع السلاح من جانب واحد، ولعبت دوراً مهماً في أعمال التعبئة تلك وفي العمل التنسيق على المستوى الأوروبي. وقد كان ذلك العمل هاماً بوجه خاص لبناء منظمات شيوعية كان قد انخرط فيه، في الثمانينيات، معظم الفروع الأوروبية في الأممية الرابعة.

دحضت الأممية بشكل جازم حجج المجموعات العصبوية التي رفضت التعبئة على أساس مطالب نزع السلاح من جانب واحد، انطلاقاً من استشهادات من خارج السياق بلينين، الذي شهّر، في سياق الحرب بين الإمبرياليات في 1914-1918، بشعار نزع السلاح على أنه برجوازي صغير. فكما الحال دائماً، بدا المتمسكون بالعقيدة عاجزين كلياً عن القيام بتحليل ملموس للواقع الملموس انطلاقاً من رهانات سياسية فعلية. كانت تختصر السياسة الثورية بالنسبة إليهم تجميعاً من الاستشهادات الصالحة في كل الظروف. إذ رفضوا الشعار «البرجوازي» الصغير لنزع السلاح باسم لينين جعلوا أنفسهم في الواقع مساعدين للبرجوازية الكبرى في جهودها لإعادة التسليح.

إلا أن الأممية لم تعتبر النضال ضد التهديد بالحرب معركة منفصلة، مستقلة عن الصراع الطبقي، لا بل معارضة له، مثلما كانت تميل التيارات السلمية لأن ترى فيه، على العكس، شددت على أن موازين القوى بين الطبقات في الحواضر الإمبريالية تشكل المسألة الأساسية إزاء خطر الحرب. فبهذه أن تكون البرجوازية الإمبريالية طليقة اليدين للدفاع في مشاريع حربية واسعة النطاق، كان عليها، بادئ ذي بدء، أن تُنزل بطبقاتها العاملة هزائم حاسمة. وهو أمر كان لا يزال بعيداً. فحتى في بريطانيا، كانت الطبقة العاملة تحفظ بقدرة كفاحية كبيرة، كما أظهر إضراب عمال المناجم في 1984-1985. باختصار كان النضال ضد الحرب يمر دائماً وأبداً بصراع الطبقات.

كوبا والجدال حول الثورة الدائمة

إن الجدال بصدد كوبا، الذي لم تُرد الأممية أن تحسمه في المؤتمر العالمي الحادي عشر، أثير من جديد عام 1981 على مستوى اللجنة التنفيذية الأممية. وبخلاف الـ

SWP ، تبنت الأكرثية قراراً يعترف بأفضال القيادة الكوبية في الثورة، لكنه يلاحظ أيضاً، وزن الجناح الستاليني داخل الحزب الشيوعي الكوبي، الذي انضم إليه بعد الثورة؛ والدعم السياسي الذي أعطته القيادة الكاستروية للتوجهات الإصلاحية لدى الأحزاب الشيوعية في أميركا اللاتينية، وعلى سبيل المثال لحكومة الليندي في تشيلي؛ وانعدام الفهم المستمر لمشكلات الثورة السياسية والدعم المتكرر للأنظمة البيروقراطية ضد الطبقة العاملة، الذي أظهره، على سبيل المثال، الدعم الكوبي لانقلاب ياروزالسكي في بولونيا؛ وغياب الديمقراطية الاشتراكية المؤسسة في كوبا. من دون الوقوع في الموقف العصبي للجماعات التي تساوي بين كاسترو وستالين، لم يكن بالإمكان المساواة أيضاً بين كاسترو ولينين.

زعم الـ SWP الأميركي مذاك أن القيادة الكوبية ليست ثورية وحسب، بل هي أفضل قيادة شيوعية ونواة الحركة الشيوعية العالمية الجديدة التي ينضوي فيها الـ SWP بالذات. لقد حلّ التناقض الواضح مع مواقفه السابقة عبر التخلي عن هذه الأخيرة واحداً بعد الآخر. وقد أخذت هذه الانعطافة في طريقها بمجمل الفروع المتحالفة مع الـ SWP، و فقط أقلية ضئيلة في الأمية بقيت تدافع عن سياسات من النموذج الذي كان يدافع عنه التكتل اللينيني-التروتسكي.

لقد دفع تطور الـ SWP به في الأخير إلى أن ينبذ بصورة صريحة نظرية الثورة الدائمة، التي صاغها تروتسكي في عام 1927 واستعادتها الأمية الرابعة عند تأسيسها. توصل الـ SWP إلى العودة إلى لينينية ما قبل عام 1917 وإلى إعادة الاعتبار لصيغة «الديكتاتورية الديمقراطية للبروليتاريا والفلاحين»، التي كان لينين استبعداها مع ذلك شخصياً في عام 1917. ومنذ ذلك الحين، أنكر الـ SWP، خلافاً للحقيقة الواضحة، أن يكون لينين عدلّ موقفه يوماً، وذلك لقاء تفسير مدرسي جداً لكتابات لينين التي جرى حشوها بالمغالطات. نظر الـ SWP لضرورة مرحلة «ديموقراطية»، أي رأسمالية، معيداً هكذا الصلة بالتصورات المنشفية أو، في أفضل الأحوال، للتصورات البلشفية لما قبل عام 1917.

والحاصل أن التباينات داخل الأمية تعمقت، على الرغم من الجهود المبذولة في المؤتمر العالمي الحادي عشر لإعادة جمع الاتجاه الأكرثي الأمي السابق و الـ SWP .

وقد كرس قيادة الـ SWP الانعطاف الجارية عام 1978 في الاتجاه المعاكس للسياسات التقليدية للتكتل اللينيني-التروتسكي. والغريب أن الحزب الذي أراد سابقاً أن يكون البطل الأكبر لـ «التروتسكية الأرثوذكسية» انتقل إلى موقف معاكس تماماً في سنوات قليلة. وكانت تلك انعطاف كاملة لمجموعة كانت قد طرحت نفسها حتى ذلك الحين على أنها المدافعة الكبيرة عن الأرثوذكسية التروتسكية ضد النزعة المراجعة المفترضة أو المشتبه بها لدى قيادة الأممية.

تطهيرات في الـ SWP

لم تحدث هذه الانعطاف من دون صدمات. فلقد كان على قيادة الـ SWP أن تحطم مقاومة شريحة مهمة متشبثة بالدفاع عن البرنامج الثوري. بدأت القيادة أولاً بتحضير الوضع عبر إدخال الفكر الجديد بعبارات صغيرة، في الوقت الذي كانت تقسم فيه أنه ليس وارداً أن يعاد النظر في نظرية الثورة الدائمة. وفجأة شرع الـ SWP والمجموعات المخلصة له عبر العالم بتنظيم «مدارس لينين» التي راحت تعتمد على كتابات لينين التي ظهرت قبل عام 1917، في حين اختفت مؤلفات تروتسكي تدريجياً من الديكور. كان المقصود تهيئة القاعدة للتغيير البرنامجي القادم، وسبر الجو أيضاً للتعرف إلى التروتسكيين المتصلبين.

أخيراً في عام 1983 وجهت قيادة الـ SWP ضربتها الكبرى. ففي خطاب علني ألقاه في شيكاغو، أمام مؤتمر الشبان الاشتراكيين، منظمة الشبيبة في الـ SWP، الأمين العام جاك بارنز، اندفع في هجوم سريع ضد الحركة التروتسكية العالمية، المؤلفة، في نظره، بنسبة 85% من العصبيين الذين لا علاج لهم. وما عدا الحالة التي يتم فيها تصديق الادعاءات العديدة المبالغ بها جداً للتيارات التروتسكية العصبوية خارج الأممية، كان ينبغي أن يشمل الهجوم بالضرورة غالبية داخل هذه الأخيرة.

أما نظرية الثورة الدائمة، فقد باتت مرفوضة علانية، وفي منشورات الـ SWP النظرية، بدأ حتى القول إن تروتسكي كان عنصراً تكتلياً من أقصى اليسار داخل الحركة الشيوعية. مع ذلك، لا شيء من ذلك كان قد جرى تبنيه رسمياً في مؤتمر الـ SWP.

كان ذلك إعلان حرب حقيقياً على أنصار التروتسكية داخل الـ SWP، الذين لم تتح لهم الفرصة لخوض الجدل. لقد جرى إلغاء مؤتمر الـ SWP العادي واستبداله بمؤتمر تداولي للتكوين المناهض للتروتسكية، على الرغم من الأنظمة الحزبية، بحيث حرم هكذا معارضو المنعطف الكاستروي من إمكانية الدفاع عن وجهات نظرهم داخل الحزب. كانت القيادة حازمة أمرها على التخلص منهم، وعمدت جهرأ إلى تطهير العناصر المشتبه بأنها تدافع عن المواقف السياسية التقليدية، ومن بين هؤلاء فصيل كبير من قدامى الـ SWP، عن طريق اتهامات كاذبة مضحكة أو نزقة. أكثر من مائة عضو تعرضوا للطرد. وقد رفضت الأمية المصادقة على حالات الطرد هذه، وظلت تعترف بالمطرودين على قدم المساواة مع من بقوا أعضاء في الـ SWP.

كان المطرودون من الـ SWP يشكلون آنذاك مجموعة العمل الاشتراكي *Socialist Action*، لكن لم يتمكنوا من التفاهم على مشروعهم لبناء منظمة واحدة. وقد حدثت قطيعة أولى منذ عام 1983 بين الأكثرية التي اتجهت صراحة نحو بناء حزب جديد وأقلية سعت باستمرار لإصلاح الـ SWP عبر إنشاء تكتل علني، وشكلت إتجاه الأمية الرابعة *Fourth International Tendency*. وقد واجهت مجموعة العمل الاشتراكي لاحقاً احتمال التوحيد مع مجموعتين ثوريتين أخريين توازيانها من حيث الحجم، لكنها نصيرتان لنظرية رأسمالية الدولة في الاتحاد السوفياتي، لكن هذا الاحتمال قوبل بالرفض من جانب أكثرية ضئيلة في العمل الاشتراكي، لم تكن تريد أقل من منظمة تروتسكية مئة بالمئة، ولا شيء آخر.

قررت الأقلية المؤيدة لإعادة التجمع أن تخرج من العمل الاشتراكي لتشكيل منظمة تضامن (*Solidarity*) مع المجموعتين الأخريين؛ وشكل أنصار الأمية الرابعة لقاء داخل المجموعة. واليوم تضم منظمة تضامن في صفوفها محرّكي *Labor notes*، وهو اتجاه نقابي يساري يضم ألف مناضل عمالي في مؤتمراته التداولية السنوية، بالإضافة إلى محرّكي *Teamsters for a Democratic Union* (سائقو شاحنات لأجل اتحاد ديموقراطي). والمجموعات الثلاث التي يناضل داخلها أنصار الأمية الأميركيون تضم عدداً يساوي، مجتمعاً، عدد أعضاء الـ SWP.

تقريباً، لكن انقسامهم لا يزال يحول بينهم وبين إشعار الآخرين بثقلهم في الولايات المتحدة وفي الأممية.

الأممية الرابعة وتراجع الثمانينيات

حصلت هذه الأحداث في سياق عام صعب بالنسبة للأممية، التي كانت قد تعرضت لانشقاق أفقدها ثلاثين بالمئة من قواها؛ كانت البرجوازية الإمبريالية قد استعادت المهجوم انطلاقاً من عامي 1975 و1976، بعد استنفاد موجة النضالات التي انطلقت في 1968 و1969. في العديد من البلدان، سجلت البرجوازية نقاطاً هامة وتعرضت الطبقة العاملة لتراجعات جديدة، ولا سيما في الولايات المتحدة وبريطانيا. جرى الدفع بالطبقة العاملة إلى مواقع الدفاع في كل البلدان الرأسمالية المتقدمة تقريباً.

لقد تم النظر في الأممية بادئ ذي بدء إلى النصر الانتخابي غير المتوقع للمرشح الاشتراكي فرانسوا ميتران في الانتخابات الرئاسية الفرنسية في عام 1981، وإلى النصر الساحق للحزب الاشتراكي العمالي الإسباني PSOE في الانتخابات الإسبانية عام 1982، على أنها إشارتان إلى أن صعود النضالات المفتوحة في عام 1968 مستمر من دون توقف. لكن هذين النصرين الانتخابيين لم يكونا ناتج صعود للنضالات العمالية. وفي الواقع، يمكن حتى أن نرى فيهما نتائج نضالات دفاعية: محاولات لوقف هجمات التقشف من جانب أرباب العمل بعمل سياسي، في غياب إمكانية فعل ذلك عبر النضال النقابي. لكن الحكومات الاشتراكية-الديموقراطية لم تتأخر هي أيضاً في الغرق في سياسة التقشف التي يطالب بها رأس المال.

وبديهي أن كل فروع الأممية الرابعة في البلدان الرأسمالية تأثرت بهذا التراجع، لكن عدد أعضائها بقي عموماً محافظاً على المستوى الذي كان موجوداً عام 1979، أو أقل قليلاً، على الأقل في أوروبا الرأسمالية. والقوى الجديدة التي تم كسبها بوجه خاص بعمل منظمات الشبيبة عوّضت تماماً من تراجع العدد. لكن التراجع كان شديداً في الولايات المتحدة، فبعد أن كان بلغ عدد الأعضاء قمة في عام 1976، هبط بنسبة الثلثين في السنوات العشر اللاحقة، ليس فقط بفعل الصعوبات الموضوعية، بل أيضاً تحت

تأثير انزلاق سياسي وتنظيمي أكثر فأكثر حدة. كما أن الفرع الياباني وجد نفسه هو الآخر يسبح عكس التيار ضمن ظرف هجوم وحشي من جانب اليمين.

أما في أميركا اللاتينية، فقد عرفت، على العكس، الديكتاتوريات العسكرية التي أرسيت في السنوات 1964-1975، صعوبات متزايدة واضطرت لإخلاء المكان لأنظمة «ديموقراطية» توسعت في إطارها كثيراً إمكانات عمل الحركة العمالية والشعبية. ففي المكسيك، شهدت الساحة تآكل هيمنة سياسية تعود إلى العشرينات، بشكل بطيء في البدء، ومن ثم بسرعة متزايدة. وقد خلق هذا الظرف الجديد شروطاً أفضل لنمو فروع الأُممية. إن منعطف المؤتمر الحادي عشر باتجاه العمل الجماهيري أدى بالفعل إلى نمو كبير في المكسيك، وإلى تطور نفوذنا داخل حزب الشغيلة البرازيلي، الذي شهد توسعاً هـو الآخر. وفي البيرو، على العكس، تم تخريب الإمكانات الهائلة التي كانت موجودة ما بين 1978 و1982 لبناء حزب جماهيري كان بإمكان التروتسكيين أن يحصلوا فيه على موقع هام، بسبب استمرار توجه عصوي معاكس لروح المؤتمر الحادي عشر العالمي، ليس فقط من جانب مجموعات تروتسكية خارج الأُممية، بل أيضاً من جانب غالبية فرعها بالذات. ولقد قدم الفرع نقداً ذاتياً بخصوص هذه النقطة بعد سنوات، لكن الفرصة كانت قد فُوتت.

والحاصل أن النصف الأول من الثمانينيات شهد ثبات الفروع في أوروبا الغربية عند مستويات أدنى قليلاً من قمة السبعينيات، وانحداراً خطيراً في أميركا الشمالية، وتقدماً ملحوظاً في أميركا اللاتينية، تركّز مع ذلك في بعض البلدان فقط، في حين راوحت الفروع في المكان في بلدان أخرى، بعد أن فُوتت إمكانات نمو كبيرة. وإجمالاً، قفز عدد أعضاء الأُممية الرابعة مجدداً إلى ما فوق مستوى عام 1979. لكن من دون العودة إلى المستوى المسجل في مؤتمر عام 1974.

الأُممية في المؤتمر العالمي الثاني عشر

حلل المؤتمر العالمي الثاني عشر في عام 1985 مجمل الوضع الأُممي، مسجلاً بوضوح الهجوم البرجوازي والإمبريالي المضاد في الثمانينيات والهزائم الجزئية التي تعرضت لها الطبقة العاملة في سلسلة من البلدان الإمبريالية. لكن الأُممية رفضت

بشكل جازم الفكرة المنتشرة كفاية حول هزيمة تاريخية للطبقة العاملة في بلدان المركز، مشددة بوضوح على أن قدرتها النضالية بقيت سليمة إلى حد بعيد على المستويين السياسي والنقابي، وعلى أن المكاسب التي سجلتها البرجوازية بقيت ضئيلة، إذا قورنت بما قد يلزمها لترفع بشكل محسوس معدل الفائدة وتحل لصالحها أزمة الرأسمالية البنيوية. باختصار، كانت لا تزال الصراعات للمستقبل.

وقد أتاح المؤتمر العالمي الثاني عشر أيضاً إعطاء صورة إجمالية عن هذه المسائل وتسجيل تطور موازين القوى داخل الأممية، من جهة، ومع تيارات أخرى تنسب نفسها إلى التروتسكية أو تعتبر نفسها ثورية، من جهة أخرى.

كان التيار الذي يحرّكه الـ SWP الأمريكي الذي حل نفسه رسمياً، لكن بقي قائماً أكثر مما في أي وقت مضى، قد نظر إلى اللقاء الأكثر شيوعاً لعام 1979 على أنه وسيلة انتقالية لاستلام قيادة الأممية. وكان قد تمكن من جمع ثلث أصوات المؤتمر الحادي عشر في بعض التصويتات المنقسمة بمواجهة الاتجاه الأكثر شيوعاً السابق، وتوقع إحراز الغلبة بسرعة، بنتيجة الانهيار المتوقع للفرع الفرنسي، الدعامة الرئيسية للقيادة الأممية. وقد توقع الـ SWP لنفسه نمواً تنظيمياً كبيراً بفضل «المنعطف الصناعي»، والانغراس الحصري في المصانع الكبرى، وظن أنه عشيّة تجذر عمالي كبير سيضخم صفوفه.

لكن سنوات ولاية ريغان بدت مختلفة جداً، والذي حدث هو أن الـ SWP تراجع بالأحرى، والشئ نفسه حصل بخصوص المنظمات الرئيسية الدائرة في فلكه والتي طبقت سياسة المنعطف الصناعي. هذا وإن الصراع التكتلي بلا هوادة، الذي خاضه أنصاره في الفرع الكندي، جعل هذا الأخير يتراجع بدون توقف. وفي إيران، كان أنصار الـ SWP يتبعون خطأً انتحارياً داعماً للخميني وينقسمون إلى مجموعتين متعاديتين بحدّة، ومتعرضتين كلاهما للتفكك تحت ضربات القمع.

وفي أستراليا، رفضت مجموعة التكتل اللينيني - التروتسكي السابق أن تطبق وصفة المنعطف الصناعي وشهدت نمواً كبيراً. وكما هو جائر في التجمعات المنبثقة من اللجنة الأممية، أدى التباين بين أفول التنظيم الرئيسي السابق ونمو تنظيم يدور

في فلكه إلى خروج هذا الأخير من مداره وتشكيل تكتله الأممي الخاص به حول سياسات مناهضة علانية للتروتسكية، وصلت إلى حدود التأيد المنسحب إلى الماضي للتصفية الدموية للتروتسكيين الفيتناميين على يد الحزب الشيوعي الفيتنامي. إلا أن الـ SWP الأسترالي لم يفعل غير دفع توجهات الـ SWP الأميركي بالذات إلى نتيجتها القصوى.

في المؤتمر العالمي الثاني عشر عام 1985، مثل الـ SWP الأميركي وأنصاره أقل من 10% من الأممية والتيار الأسترالي أقل من 5%. وحصلت اتجاهات أخرى مسماة أممية أطلقتها أقليات في الفرع الفرنسي على نسبة مئوية صغيرة في المؤتمر. وخلافاً للمؤتمرات السابقة، شهد المؤتمر العالمي الثاني عشر ظهور أكثرية كبيرة جداً حول التوجهات التي اقترحتها قيادة الأممية.

وقد أمكنت أيضاً ملاحظة نجاح الأممية النسبي إزاء تيارات أخرى تعتبر نفسها ثورية كانت قد شهدت نمواً هاماً، وفي الواقع أهم من نمو الأممية خلال الستينيات والسبعينيات، ولا سيما التيارات الماوية. وقد اهتزت هذه الحركة بادئ ذي بدء بعد القطيعة بين الصين وألبانيا عام 1977، ثم اضطربت بعد غياب ماوتسي تونغ بسبب التوجه اليميني الأكثر فأكثر وضوحاً للقيادة الصينية. لقد فقدت الصين قدرتها الجاذبة وبانت، في بعض الوجوه، أكثر تنفيراً من بلدان أوروبا الشرقية. لقد زالت القاعدة السياسية التي بنى عليها التيار الماوي. وانهارت منظمات تضم آلاف المنتسبين، لا بل عشرات الآلاف كقصور من ورق واحدة بعد الأخرى من دون أن تترك شيئاً، ما عدا شلل صغيرة خبئها بالكامل ما حصل لها.

وأمكن أخيراً تسجيل فشل محاولات بناء أممية رابعة منافسة من جانب مجموعات انشاقية شتى. كانت تلك الأمميات في معظمها في حالة احتضار، والمنظمات القومية التي كانت تقودها تعرضت كلها لصعوبات جدية جداً. وقد كان ذلك تطوراً ملحوظاً، لأن الكتلة التي شكلها عام 1979 المورينيون واللامبرتيون كانت قادرة على منافسة الأممية لجهة عدد المنتسبين إليها الإجمالي. لكنها انفجرت منذ عام 1982 إلى تجمعين أمميين متخاصمين، وتواصل الانقسام التكتلي بعد ذلك مع انشاقات أخرى قومية وعالمية. باختصار، فرضت الأممية

الرابعة نفسها أكثر مما في أي وقت مضى كإطار منظم وحيد جدير بهذه التسمية داخل القوى التي تنسب نفسها إلى التروتسكية.

بولونيا والثورة السياسية

تبنى المؤتمر العالمي الثاني عشر مشروع قرار مخصصاً لبولونيا، كان يقدم كشف حساب لتجربة سوليدارنوسك (نقابة تضامن)، أول منظمة عمالية جماهيرية مستقلة عن البيروقراطية في بلدان الشرق. وقد قدمت لها الأممية بالطبع كل دعمها، في حين انتقدت الأوهام التوفيقية الناشطة على صعيد قيادة ليش فاليسا: كانت هذه الأخيرة حاولت الوصول إلى اتفاق على تقاسم السلطة مع البيروقراطية، من دون أن تفهم أن هذه الأخيرة لن تتخذ أبداً قراراً من هذا النوع، تاركة هكذا الفرصة التي كان يمكن خلالها أن ينتصر الكفاح لأجل السلطة تمر. لكن التجربة النضالية المراكمة لم تذهب سدى، وبقيت المعارضة البولونية حية جداً، على الرغم من الهزيمة التي أنزلتها بها البيروقراطية. ولقد تمكنت الأممية بالذات من تطوير عمل جدي في بولونيا، أدى لاحقاً إلى تشكيل مجموعة متعاطفة مع الأممية الرابعة داخل الحزب الاشتراكي البولوني - الثورة الديمقراطيّة، الذي سيكون مجدداً في قلب الموجة الجديدة من الإضرابات التي بدأت عام 1988.

لقد قدّم الجدال حول بولونيا الفرصة للتذكير بوجه أساسي للنضال لأجل الثورة السياسية، أي ضرورة تفكيك الهيئات القمعية، ولا سيما الشرطة السرية. التي تكشّفت عن كونها المدافع الأكثر حزمًا عن الأنظمة البيروقراطية ضد الجماهير، في حين كانت تطلعات الجماهير تجدد منفذاً إلى جيوش المجنّدين. وقد اعترض الـ SWP الأميركي على هذه النقطة في إطار تطوره العام المتخذ منحى الابتعاد عن التروتسكية. فلقد فسر الموقف التروتسكي الكلاسيكي القاضي بالدفاع عن الدولة العمالية ضد الإمبريالية على أنه الدفاع عن مؤسساتها الأساسية، لا سيما الجيش والشرطة، التي تواجه انتفاضة جماهيرية. اختفت كل إشكالية تسليح الجماهير، وانزلق الـ SWP في اتجاه مواقف إصلاح للبيروقراطية، وافرغ فكرة الثورة السياسية من مضمونها، في حين استمر يؤيدها كلامياً.

هذه الانزلاقات السفاسة عبفت عن نفسها بالمللوس برفض الـSWP المشاركة فف أف نشاط تضامن مع الحركات النضالفة فف أوروبا الشرقة التي لا تضع نفسها على الفور تحت رافة الدفاع الصرلح عن الدولة العمالفة. غُض الـSWP النظر عن كل التراث التروتسكف بخصول الجبهة المتحدة؁ طالباً لفس فقط الاتفاق على المطالب؁ بل أيضاً على تحليل الوضع. والأمر لا فعلق فف الواقع إلا بحجة فظة لتبرفر رفض التضامن الفاعل مع الطبقة العاملة البولونفة ومن نافل الأمور توضلح أن الأممفة لم تدّخر جهودها لدعم الطبقة العاملة البولونفة سفاسفاً ومادفاً.

تبنى المؤتمر العالمر الثاني عشر أيضاً مشروع القرار حول الاءموقراطفة الاشتراكفة واءكثاتورة البرولفثارفا؁ الاءف كان جرى نقاشه خلال المؤتمر السابق؁ لكن صوت عليه تصوفتاً دلالفاً فقط. وقد جاء ذلك القرار فف ففنه إزاء استئناف النضال المناهض للبروقراطفة فف الصفن؁ والاتحاد السوفففثف؁ وبلدان أوروبا الشرقة. وقد دمف التجربة القائمة فف نلكاراغوا؁ التي أظهرت كفف أن الثورة والاءموقراطفة فمكن أن تتلازما وتسهلا تعزيز التفار الثورف فف المجتمع؁ كما أثبت ذلك الساناءفنون .

الثورة فف أمركا الوسطف

كان النقاش حول الثورة فف أمركا الوسطف مناسبة لتصحيح التحلفلات السابقة من جانب الأممفة الرابعة بخصول نلكاراغوا؁ ولاستخلاص سلسلة من الدروس المهمة عن الثورتفن فف نلكاراغوا والسلفادور؁ ولا سفا على صعفء تكثفكات التحالف التي استخدمها الساناءفنون. كان ذلك مناسبة لتجاوز فهم ضفّق لاستقلال البرولفثارفا الطبقف ففظوف على رفض أف شكل من التحالف مع قوى برجوازفة أو برجوازفة صغفرة؁ فف شتى الظروف. فف الواقع؁ كانت المسألة الحاسمة هف مسألة الهفمنة فف تلك التحالفات؁ ولقد كانت هفمنة الجبهة الساناءفنة للتحرف الوطنف بالضبط؁ فف انتفاضة عام 1979؁ ولا سفا على صعفء القوة المسلحة؁ هف التي جعلت ممكناً عقد تفاهمات ظرففة مع قوى برجوازفة - حتى على الصعفء الحكومف - فف إطار استراتفجة ثورفة إجمالفة أفضت إلى تشكيل دولة عمالفة وإلى توطفدها. والأمر نفسه فقال بخصول السالفادور؁ ففث ساهمت العمليات

السياسية بقيادة الجبهة الديمقراطية الثورية في تفويض قواعد النظام الاجتماعية وتوسيع الحركة الثورية أكثر.

بسبب هذه التطورات على صعيد الثورة في أميركا الوسطى، أعاد المؤتمر العالمي تأكيد صحة نظرية الثورة الدائمة، التي رفضها الـ SWP الأمريكي بوصفها العائق الذي يمنع التروتسكيين من الحصول على قيادة الحركات الجماهيرية في البلدان الخاضعة للسيطرة. وبالنسبة للأممية، كان العائق الفعلي يكمن في قراءة دوغماية وعصبوية لنظرية الثورة الدائمة... كان الـ SWP هو نفسه أحد أبطالها الرئيسيين، كما ظهر ذلك في تحليله الأساسي للثورات في الصين، وفيتنام، ونيكاراغوا، الذي تبدل بالكامل في ما بعد في الحالتين الأخيرتين من دون نقد ذاتي جدي، لكن بمحاولة تجريم تروتسكي بسبب نظريته «اليساروية» و«العصبوية» حول الثورة الدائمة.

إن ظهور قيادات ثورية جديدة في أميركا الوسطى وأماكن أخرى في العالم دفع الأممية أيضا في اتجاه استئناف الجدل حول إمكانات تلاقي الثوريين عالمياً. دعا الـ SWP الأمريكي إلى الانعطاف باتجاه التيار الكاستروي، لكن غالبية المؤتمر لاحظت أن هذا التيار بقي متنافراً وأن ثمة خلافات أساسية باقية مع نقاط مركزية في برنامج الأممية، ولا سيما بخصوص النضال لأجل الثورة السياسية المناهضة للبيروقراطية في بلدان الشرق، التي كانت الأحداث البولونية قد أعطتها مجدداً راهنية حادة. كما أن شروط التوحيد في حدها الأدنى لم تتوافر أيضاً مع تيارات ثورية أخرى، ولا حتى مع معظم التيارات التي تنسب نفسها إلى التروتسكية والتي غرقت مرة أخرى في مسار عصبوي، ولا سيما حيال الثورة في نيكاراغوا.

وهذا لا يعني أن الأممية الرابعة رأت تشكيل أممية ثورية جماهيرية عبر مجرد التنمية التدريجية لمنظمتها الخاصة بها، فهذا لم يكن يوماً تصورها، حتى إبان تأسيسها. إن التشكيل الفعلي للأممية ثورية جماهيرية سيمر على الأرجح بتلاقي تيارات شتى من أصول مختلفة عبر تجارب ثورية مشتركة. لكن توجب الرضوخ لما هو بديهي. لم تكن الشروط ناضجة بعد لقيام تجمع ثوري عالمي أوسع بشكل واضح من الأممية الرابعة ويستند إلى برنامج ثوري لقطاعات الثورة العالمية الثلاثة.

كانت الأهمية الرابعة لا تزال الإطار الوحيد المنظم على المستوى العالمي للعمل في هذا الاتجاه.

تطور الأهمية الرابعة الراهن

إن انتهاء الصراعات التكتلية وظهور أكثرية واسعة جداً بخصوص المسائل الرئيسية، ساعدا على صعيد اشتغال الأهمية في إرساء سلسلة من المؤسسات أو إعادة إرسائها. بدأت الأمانة الموحدة (أم) تصدر مجلتي: إنبريكور (تأسست عام 1973) وأنترناشيونال فيوبوينت. ومنذ ذلك الحين، هنالك نُسخ منها بالإسبانية، والبرتغالية، والألمانية، والبولونية. وأعيد إطلاق المجلة النظرية، الأهمية الرابعة، La Quatrième Internationale عام 1980 (كان توقف إصدارها في عام 1975)، ومنذ ذلك الحين تُصدّر بصورة منتظمة. وقد أتاحَت مدرسة أمستردام القيام بعمل تكويني لا غنى عنه بصورة منظمة على الصعيد الأممي، وذلك للمرة الأولى منذ زمن بعيد، إذا لم يكن منذ البداية. وقد شكلت هذه الجهود تقدماً ملحوظاً بالنسبة لما كان وُجد سابقاً، حتى خلال فترة التوسع بين عامي 1968 و 1973.

إن نمو قيادات مناطقية، مع مؤسسة لقاءات المكاتب السياسية في أوروبا الرأسمالية وأميركا اللاتينية، شكل مكسباً مهماً آخر. وقد توافقت منظمات المنطقة العربية أيضاً على تنسيق عملها بصورة منظمة. وكان التقدم هاماً بوجه خاص بخصوص أميركا اللاتينية، لأن ذلك أتاح الاستفادة من وزن نمو الفرعين المكسيكي والبرازيلي لأجل العمل في البلدان الأخرى حيث كان البناء أقل تقدماً، وساعد في تكوين شريحة من الكوادر السياسية في تلك المنطقة، أفضل مما كان يمكن أن تفعله الهيئات المركزية في الأهمية، بتكوينها الأطلسي الشمالي الغالب.

إلا أن المنظمات الأميركية الشمالية، التي كانت هامة جداً في السابق في اشتغال الأهمية، لعبت دوراً محدوداً أكثر فأكثر. فال-SWP قام بانسحاب سياسي حقيقي من الأهمية، التي لم يعد يشاركها مشروعها السياسي، وتصرف أكثر فأكثر كمراقب خارجي لم يعد يقدم أدنى إسهام مادي للأهمية، أيأ يكون شكله.

في غضون ذلك، انخرطت الفروع القومية لبلدان شتى في مشاريع بناء غالباً ما

هي مختلفة جداً. ففي أوروبا، اشتغل البريطانيون داخل حزب العمال، وتوحد الألمان مع منظمة مؤلفة من ماويين سابقين، ودخل النمساويون إلى الحزب الأخضر في الوقت نفسه الذي احتفظوا فيه بتنظيمهم، واندمج الإيطاليون كتيار منظم في ديموكراسيا بروفيتاريا، وتبنى الرفاق في الدولة الإسبانية بنية ثنائية القومية، الخ. وفي أميركا اللاتينية، بنى البرازيليون حزب الشغيلة، وانضم الكولومبيون إلى الجبهة السياسية الجماهيرية لمنظمة غوار تستلهم الكاستروية، وتستند إلى المثال السالفادوري، وانضم البيروفيون إلى الحزب المارياتيغي الموحد، وهو تجمع ثورين، وبنى المكسيكيون منظمة مستقلة هي اليوم الأقوى داخل اليسار، في حين ذابت المنظمات اليسارية الأخرى في حزب كارديناس القومي.

هذا التنوع الشديد في تكتيكات البناء لم يكن مشكلة في ذاته. ففي الماضي، دفعت الأممية ثمناً غالياً لمحاولات بلورة تكتيكات بناء متماثلة على الصعيد القاري على قاعدة تجارب هذا البلد أو ذاك. وفي هذا الميدان، لعبت الملامح النوعية الخاصة للحقل السياسي في كل بلد دوراً حاسماً. ولقد كان علامة نضج للأممية أن يجري القبول الواسع لتنوع تكتيكات البناء، إلا من جانب أقلية ضئيلة، ترى أن الانتماء إلى منظمة مشتركة مع ماويين سابقين أمر يعادل الفضيحة، وتطرح كمبدأ مقدس بناء منظمات مستقلة على قاعدة البرنامج التروتسكي، دائماً وفي كل مكان، أيّاً تكن القوى الأخرى الموجودة على الأرض، وذلك تحت غطاء أرثوذكسية تروتسكية مزعومة على تناقض مباشر مع تجربة الحركة في الثلاثينات، في حياة تروتسكي وتحت قيادته.

إلا أن هذا التنوع نزع إلى تنمية قوى نابذة للمركز في الأممية بتوليده تجارب فضالية مختلفة وتصورات متباعدة بين الفروع وفقاً لتكتيك البناء الخاص بكل منها. لقد كان ينبغي أن يوجد مركز أممي قوي للوقوف بوجه هذه الاتجاهات نابذة المركز وتجميع كل الفروع حول حملات ونشاطات مشتركة. والحال أن تراجع الثمانينيات

* سوف يلتحق هذا التنظيم في ما بعد، ومن ضمنه الرفاق الإيطاليون، في حزب إعادة تأسيس الشيوعية، بعد انشقاق الحزب الشيوعي الإيطالي (المغرب)

في بلدان أوروبا الرأسمالية ونهاية الصراعات التكتلية في الأُممية ولّدا حركة عودة للقادة الرئيسيين إلى فروعهم القومية. وقد توسعت هذه الحركة بعد المؤتمر العالمي الثاني عشر الذي كان قد تبنى مفهوم «أُممية الفروع» حيث ينتقل مركز ثقل عمل الأُممية في اتجاه الفروع القومية. هذه الحركة أضعفت القيادة المركزية للأُممية الرابعة على المستويين السياسي والتنظيمي.

وقد كانت التفاوتات في النمو بين الفروع عاملاً آخر أيضاً ينزل بثقله على اشتغال الأُممية. فحين كانت تتألف من مجموعات تضم العشرات أو المئات من الأعضاء كحد أقصى، لم تطرح تلك التفاوتات مشكلات. لكن مع منظمات تضم عدة آلاف من الأعضاء، باتت أعمق بشكل نوعي. ومع منظمات من عشرات الألوف من المناضلين، ستصبح تلك التفاوتات أكثر إشكالية، ويمكن أن تتشكل منظمات بهذا الحجم في الفترة الراهنة من صعود النضالات في أميركا اللاتينية أو خلال الصعود القادم للنضالات في أوروبا الرأسمالية.

مناقشات المؤتمر العالمي الثالث عشر

خلال كتابة هذه السطور، كان المؤتمر العالمي الثالث عشر قيد الإعداد. وهو يوفر المناسبة لجعل فكر الأُممية يتقدم بصدد سلسلة من المسائل على ضوء التجارب النضالية في السنوات الأخيرة، حول بناء الفروع في أوروبا الرأسمالية وأميركا اللاتينية، وحول الوضع في أوروبا الشرقية وفي كوبا، وحول مسألة النساء وأزمة البيئة.

فبخصوص أوروبا الرأسمالية، كان الأمر يتعلق بالنسبة للأُممية بوضع كشف نهائي بتجارب البناء واتخاذ قرار بخصوص موقفها حيال استحقاق تشكيل سوق أوروبية مندمجة. وبخصوص أميركا اللاتينية، كان ينبغي إعادة التفكير بتوجهها على ضوء التجارب المتنوعة جداً للنضالات السياسية والثورية، مع تحاشي فخاخ السبعينيات (حرب الغوار في كل مكان، وفوراً) والفخ المعاكس أيضاً (لا حرب غوار في أي مكان، حزب عمالي مستند إلى النقابات في كل مكان). كان وجود عدة نماذج من البنى الاجتماعية الاقتصادية يستدعي استراتيجيات وتكتيكات مختلفة. ما كان جيداً للبرازيل لم يكن كذلك بالضرورة بالنسبة لغواتيمالا، والعكس صحيح.

وحول قضية النساء، جرى الاعتراف بأن وثيقة عام 1979 كانت تعكس بوجه خاص تجربة الفروع الأوروبية والأميركية الشمالية، الأمر الذي لم يكن يعكس نمو الحركة النسائية في مناطق العالم الأخرى. كانت هناك ضرورة لوضع اليد مجدداً على المسألة ليؤخذ بالحسبان الواقع المختلف لنساء العالم الثالث. وللدرد أيضاً على أسئلة متروكة حول دمج النساء في التنظيم الشوري، مثلاً بخصوص التجمعات غير المختلطة داخل الفروع.

كان نقاش حول الاتحاد السوفييتي متوقعاً لتطوير موقف الأممية الرابعة إزاء الأحداث الجديدة وضبط التوجه العملي على الأرض، إزاء نمو الحركة العمالية، والنوادي الاشتراكية والمنظمات المستقلة على اختلافها. هذه التطورات التاريخية بدلت أحد المعطيات الرئيسية للحقل السياسي على المستوى العالمي منذ العشرينيات. ولا حاجة للإلحاح كثيراً على أهمية هذه المسألة. كانت متوقعة أيضاً نقطة حول كوبا على جدول الأعمال. ففي الواقع كانت الثورة الكوبية تتجاوز وضعاً بالغ الصعوبة ولم تكن قيادتها التاريخية راغبة في أن ترسي أواليات السلطة الشعبية التي قد تسمح بتوسيع قاعدتها وبأن تدمج في السيرورة غالبية السكان المولودين بعد الثورة.

وللمرة الأولى في تاريخ الأممية، كانت قد تحسبت لنقاش حول مسألة حماية البيئة. وثمة أيضاً، لا حاجة للإلحاح على أهمية هذه المسألة، ليس فقط كحركة اجتماعية معبئة، بل كرهان سياسي حامل بأزمات هامة ومدعو للعب دور في السيرورة الثورية بحد ذاتها. لقد ووجهت الفروع الأكثر تقدماً على صعيد هذه المسائل، ألا وهي الفروع الأوروبية، بحركات خضراء قوية، في هولندا، وفي ألمانيا، وفي النمسا، وفي سويسرا، وفي السويد، لكن المسألة كانت تنطرح في كل مكان، بما فيه في العالم الثالث.

أخيراً، كان وارداً تبني بيان يضيفي الراهنية على مواقف الأممية في الشروط الراهنة لنهاية القرن، ويكون مناسبة لإجراء تحليل إجمالي بخصوص بناء الأممية، ووضع كشف نهائي بعملها خلال الفترة الأخيرة واستخلاص منظورات.

مسيرة الثورة السياسية في الشرق

سوف تنتقل سنة 1989، بلا ريب، إلى التاريخ كسنة مفصلية. فبعد الحركة الضخمة للشبيبة الطلابية والعمالية الصينية لأجل الديمقراطية، التي تم سحقها دمويًا في ساحة تيان آن مين في يونيو/ حزيران 1989، استأنفت الثورة السياسية مسيرتها في أوروبا الشرقية. اضطرت الحزب العمالي البولوني الموحد إلى التخلي عن السلطة لتحالف تسيطر عليه نقابة سوليدارنوسك، بعد أن مني بهزيمة انتخابية ساحقة. واضطرت حكومة المجر إلى الاعتراف رسمياً بالتعددية الحزبية والإعلان عن انتخابات حرة في عام 1990. لكن تفكيك جدار برلين هو الذي استوقف الخيال أكثر من أي شيء آخر، وتلاه سقوط متصليبي براغ، وأخيراً تشاوشيسكو بالذات بعد اندلاع انتفاضة في رومانيا. وأخيراً، اضطرت الحكومة السوفيتية بالذات لفتح الباب أمام التعددية الحزبية في بداية 1990.

إن سقوط الأنظمة الستالينية، وفقدان البيروقراطية الإشراف فتحا الطريق أمام التعبير عن القوى الاجتماعية التي خنقتها عقود من الإشراف الوحيد الجانب. وعبر بلبلة أيديولوجية وسياسية كبرى، شوهد الحقل السياسي يتشكل من جديد مع تكون منظمات تتراوح بين أقصى اليمين الفاشي واليسار الاشتراكي الداعي إلى التسيير الذاتي، مروراً باليمين الليبرالي والاشتراكية-الديموقراطية في كل مكان. تشكلت منظمات جماهيرية مستقلة من جديد وتضاعفت النضالات المطالبة على الجبهات. انفجرت التطلعات والمطالب القومية المكبوحة منذ عقود، علاوة على كل النزاعات بين الإثنيات التي غذتها أنظمة بيروقراطية شتى لتقسيم الجماهير المضطهدة، سواء في الاتحاد السوفياتي، أو يوغسلافيا، أو الصين، أو في رومانيا.

إن نتيجة الصراعات القادمة ليست محددة سلفاً بالتأكيد، والأمر ذاته يقال عن نتيجة أي صراع. لا يمكن أن نستبعد سلفاً أن تتوصل قوى اليمين إلى إعادة الرأسمالية، عبر كسب جناح من البيروقراطية إلى جانبهم بدعم من البرجوازية العالمية، مستندة إلى أوهام الجماهير في بلدان عديدة. لكن ذلك لن يكون ممكناً حصوله إلا لقاء مجابهة إجمالية مع الطبقة العاملة، لأن إعادة الرأسمالية تعني تفكيك جزء كبير من صناعة هذه البلدان، وبالتالي بطالة كثيفة، وغياب الأمن المعمم، وإفقار الغالبية وزيادة التفاوتات. إن

المحاولة الأولى لتطبيق إصلاحات السوق تثير منذ الآن مقاومات عمالية حادة؛ علماً بأن إعادة حقيقة للأسمالية لا تزال بعيدة جداً.

وثمة إمكانية أخرى لا مجال لاستبعادها سلفاً، وهي احتمال أن تتوصل بيروقراطية محدّدة ومعصنة إلى التماسك واستعادة الإشراف على الأحداث مؤقتاً، بعد فترة بلبلية سياسية لا يتوصل فيها أي خيار واضح إلى التشكل. إن البيروقراطية تمتلك إلى الآن جهاز الدولة وفي وسعها أن تسيّر قوى القمع ضد الحركات، أقله الشرطة والوحدات الخاصة، إذا ظهرت فرصة مناسبة. إن فشل أول موجة ثورية ليس مستحيلاً؛ وفي الواقع، قليلة هي الثورات التي كانت ظافرة إلى الآن من المحاولة الأولى. لكن يبدو مستبعداً أن تتمكن البيروقراطية من إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل عام 1989. لقد نجح انقلاب ياروزالسكي عام 1981 في إعادة الحركة إلى الخفاء خلال سنوات، لكنه عجز عن تثبيت السيطرة البيروقراطية. فبعد ثماني سنوات، وصلت سوليدارنوسك إلى الحكم.

إلا أن الاحتمال الأكثر إثارة للاهتمام، ذلك الذي تقاتل لأجله الأممية الرابعة، ليس مستبعداً هو الآخر؛ إنه احتمال استيلاء الطبقة العاملة على السلطة عبر أجهزتها التمثيلية الخاصة بها. فآزمة النظام التي تحتازها بلدان الشرق تفتح الطريق أمام احتمال كهذا. وبالطبع، إن ما يخرب تحقيق هذه الإمكانية، إنما هو الآن، كما كانت الحال دائماً، الافتقار إلى العامل الذاتي، أي إلى الوعي الثوري. لكن العامل الذاتي هو ذلك الذي يتغير بأسرع صورة في حالات الأزمة. فإذا كانت تلزم أجيال لتشكل طبقة عاملة، يمكن للوعي العمالي أن يتغير في سنوات قليلة، لا بل في أشهر. وهذا صحيح أكثر في بلدان حيث غياب تقاليد سياسية عمالية أو إلغاؤها بيروقراطياً خلال عقود يدفعان باتجاه أن تنطرح كل المسائل أو يعاد طرحها كمسائل جديدة.

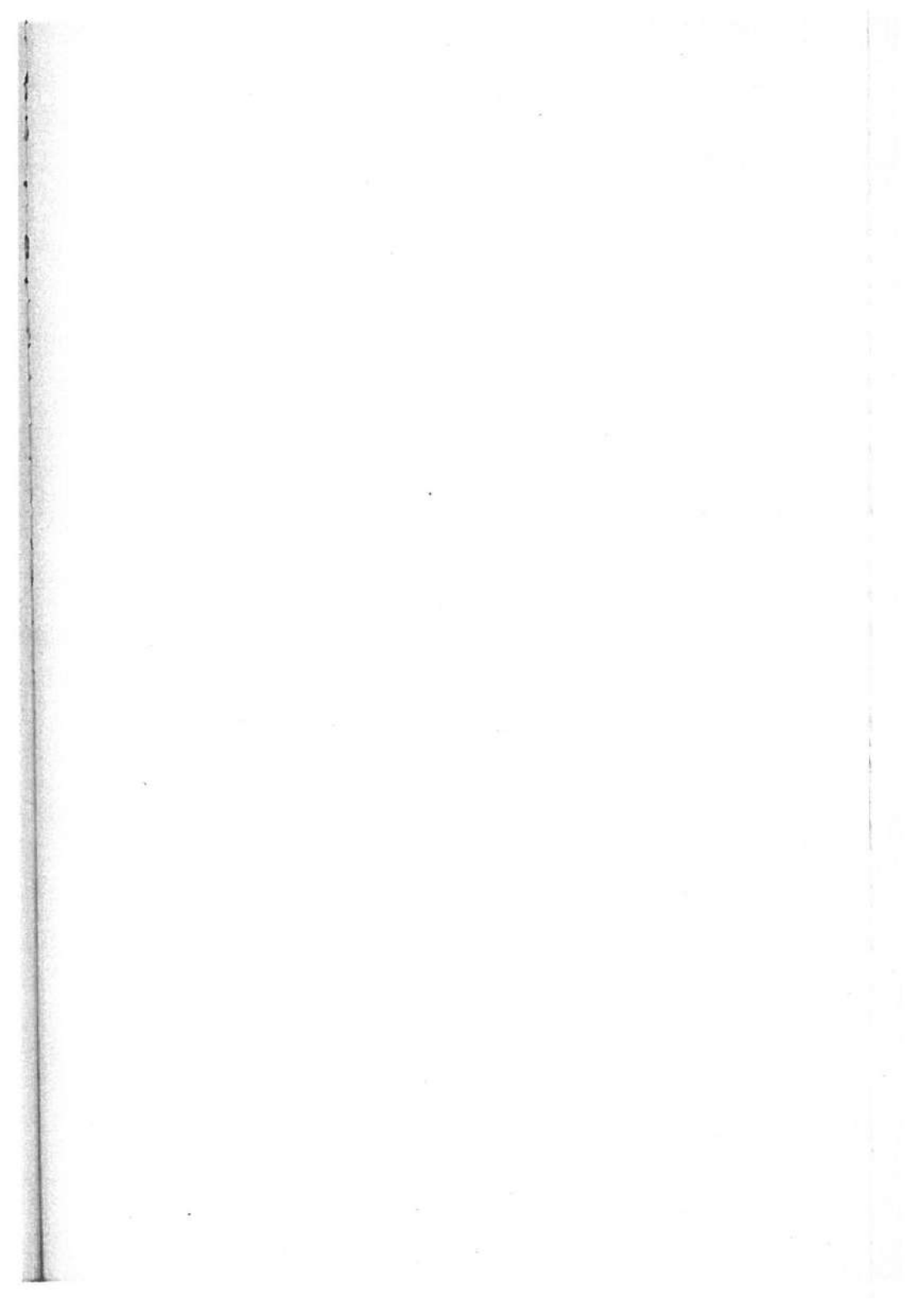
إن موازين القوى الاجتماعية تضغط لصالح هذا الحل الثالث. فأجنته الطبقة البرجوازية لا تزال مصابة بـكسّاح شديد في بلدان الشرق ولا يسمح وزنها الاجتماعي بأي مقارنة مع وزن البرجوازية الغربية. والشرائح البرجوازية الصغيرة تنزل بثقل أكبر، وتقدم قاعدة اجتماعية لإصلاحات السوق، بتطلعاتها إلى الملكية

الفردية والإنتاج الصغير المستقل، ولا سيما في الزراعة. لكن الطبقة العاملة تشكل غالبية كبرى في كل مكان ما عدا الصين، حيث يشكل الفلاحون الفقراء مع ذلك كابحاً قوياً لنمو علاقات رأسمالية في الريف.

تبقى البيروقراطية. يجري تقدير عدد أعضاء النومانكلاتورا* السوفييتية بخمسة عشر مليون شخص مع تابعيهم، أي حوالي 5% من كامل السكان. لكن البيروقراطية ليست طبقة تمتلك جذورها الاجتماعية الخاصة بها. إنها تشرف على أجهزة الدولة. ومذ تفقد البيروقراطية هذه الرقابة، تجد نفسها معلقة في الفراغ. لقد بينت أحداث عام 1989 إلى أي حد كان بإمكان البيروقراطية أن تجد نفسها عاجزة في وجه الحركة الجماهيرية. فحتى في الصين، حيث كانت الحركة مقتصرة على المدن الكبرى، لقيت البيروقراطية صعوبة كبرى في إيجاد وحدات عسكرية مستعدة لمواجهة الجماهير. وقد لزمها أن تستقدم وحدات من منطقة بعيدة، مقطوعة عن الأحداث. وهذا لا يعني أن البيروقراطية عاجزة عن تمالك نفسها للدفاع عن مصالحها الخاصة بها، والمثال الصيني يثبت ذلك. لكن سلطتها ليست قوية إلى الحد الذي تبدو عليه في زمن الهدوء.

إن هذه الأحداث الصاخبة كانت تؤكد بصورة مذهلة توقعات الأممية الرابعة بخصوص بلدان الشرق، علاوة على صحة مطالبها، التي يستعيدوها اليوم ملايين الأشخاص. إن إزالة الرقابة عملياً، والنقاش الحر للأفكار التي كانت ممنوعة إلى الآن يؤديان إلى إعادة اكتشاف تروتسكي ومعركته. فالأممية لم تنتظر سقوط هذه الأنظمة لتحديد موقفها، وأعضاؤها في بلدان الشرق، وإن كانوا قليلي العدد، اكتسبوا في النضال ضد البيروقراطية سلطة معنوية لا تقل عن أي سلطة أخرى. إن نضال الأممية الرابعة ضد الستالينية على امتداد كل هذه العقود يتيح لها اليوم أن تمثل أمام الجماهير العمالية في أوروبا الشرقية والعالم بأسره براية ناصعة تماماً.

* المقصود بها بالضبط البيروقراطية الحاكمة (المعرب)



خاتمة

نحو الأهمية الثورية الجماهيرية

يمكن أن نؤكد منذ الآن أن التسعينيات لن تكون استمراراً لاتجاهات الثمانينيات. نشهد صعوداً متجدداً للنضالات العمالية والشعبية في قطاعات الثورة العالمية الثلاثة؛ وهو صعود مذهل في بلدان الشرق وقوي جداً في بلدان الطرف الرأسمالي (فلسطين، إفريقيا الجنوبية، البرازيل، الجزائر، كوريا، الخ.). وهذا الصعود، مع أنه أقل إذهالاً، يفعل فعله أيضاً في البلدان الرأسمالية الأوروبية، مع الإضراب العام للرابع من ديسمبر/ كانون الأول 1990 في الدولة الإسبانية، وهو الأكبر في تاريخ أوروبا الرأسمالية، متجاوزاً حتى إضراب مايو/ أيار 68 في فرنسا.

في الوقت نفسه، يخلق انهيار الستالينية فراغاً أيديولوجياً وسياسياً ذا نتائج متناقضة بالنسبة للأهمية الرابعة. فهو يؤدي إلى اضطراب وضعف في الأحزاب الشيوعية والأجهزة البيروقراطية الواقعة تحت سيطرتها، الأمر الذي يوسّع كثيراً المجال السياسي والنقابي المفتوح لعمل فروع الأهمية، ولا سيما في أوروبا الشرقية كما الغربية. إن الأحزاب الشيوعية الموالية لموسكو قد اهتزت أساساتها بالذات بفعل مسار الأحداث في الاتحاد السوفيتي. وإعادة الاعتبار سياسياً لتروتسكي أمر ناجز في الرأي العمالي الطليعي في بلدان عديدة. والوصمة التي كانت تنزل بثقلها سابقاً على «التروتسكية» انتقلت إلى المجموعات الستالينية، في حين يمكن الأهمية الرابعة أن تطلب الاعتراف لها باستمرارية ناصعة في النضال المناهض للبيروقراطية.

للأسف، إن كل اليسار وبوجه خاص التيارات الماركسية هي التي تدفع ثمن

إفلاس الستالينية، ومن ضمنها تيارات كالأمية الرابعة لا تتحمل أية مسؤولية بخصوص الأنظمة البيروقراطية التي تقاثلها منذ ستين عاماً. إن آثار هذا الانهيار الإيديولوجي لن يتم تجاوزها بسرعة، وسيلزم الوقت والكثير من التجارب كي يفرض مشروع اشتراكي ثوري آخر نفسه على مستوى جماهيري.

وبخصوص الاشتراكيين-الديموقراطيين يخفي حظهم الانتخابي أقول سيطرهم الفعلية على الطبقة العاملة في بلدان عديدة، ولا سيما أوروبا الغربية. فحتى إذا كانوا يتوصلون لأن يستعيدوا انتخابياً معظم الحركات، يمكن الشك في قدرتهم على تأطيرها وقيادتها. ويتجلى هذا في أوروبا الغربية بتزايد الإضرابات التي تنفجر ضد حكومات اشتراكية. إن لعبة الرقاص التقليدية بين الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في بلدان عديدة في أوروبا الغربية لم تعد تشتغل كما في السابق، إذ إن جزءاً هاماً من الطبقة العاملة لم يعد يتماثل مع أي من الطرفين، حتى إذا كان يستمر في إعطائهم أصواته ضد أحزاب اليمين. وبالتأكيد، لا يعبر هذا الحذر المنتشر جداً عن نفسه إلى الآن بقطيعة سياسية جماهيرية، لأن بناء بديل جماهيري أمر من أصعب الأمور، لكنه يخلق حتماً شروطاً أفضل لنشاط فروع الأمية الرابعة.

وفي بلدان الطرف الرأسمالي في أميركا اللاتينية، وفي أفريقيا وآسيا، نشهد إنهاك التيارات القومية الشعبية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة. إن تطور الرأسمالية العالمية لم يعد يترك مكاناً لمشاريع النمو الرأسمالي المستقل العزيز على قلوب تلك التيارات. على حكومات العالم الثالث البرجوازية أن تخضع الآن لديكتاتورية رأس المال المالي العالمي وأن تتخلى عن أي إرادة واهمة للتنمية المستقلة. إن سياسات التقشف الجائرة التي يفرضها صندوق النقد الدولي (ص ن د) تخلخل الأسس السياسية العمالية التقليدية للأنظمة القومية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة. إن يؤس الجماهير الذي لا يوصف يتسبب بانفجارات اجتماعية دورية يجري إغراقها في الدم في أغلب الأحيان.

فضلاً عن ذلك، تشكل حركة عمالية جديدة، تقوم على التصنيع النصفى الجاري في بلدان عديدة في العالم الثالث، فاتحة الطريق أمام بديل عمالي. وهذه التيارات العمالية الجديدة لا علاقة لها إطلاقاً بالاشتراكية-الديموقراطية، أو بالستالينية، اللتين لوئتهما عقود من الدعم للتيارات البرجوازية المفترض أنها

تقدمية. ونشهد أيضاً ظهور قيادات ثورية جماهيرية جديدة أرقى بكثير مما سبقت رؤيته حتى وقت قريب، ولا سيما في أميركا الوسطى.

إن الفصل السياسي الواضح للستالينية والقومية البرجوازية والتورط الأشد فأشد عمقاً من جانب الاشتراكية الديموقراطية في النظام البرجوازي يشهدان على ملاءمة النضال الذي بدأته قبل خمسين عاماً الحركة التروتسكية لبناء أمة ثورية جديدة. مع ذلك، فإن الهوة عميقة بين صحة الحكم الصادر بحق التيارات الأخرى وتواضع النتائج التي استحصلت عليها الأمة الرابعة حتى الآن.

إن مشروع بناء أحزاب ثورية جماهيرية جديدة وأمة جديدة انطلاقاً من عدة آلاف من المناضلين في العالم كان يشكل في الواقع مشروعاً طموحاً جداً، إذا أخذنا بالحسبان عدم تناسب القوى مع التيارات السائدة.

لقد اضطرت الأمة الرابعة خلال العقود الأولى لوجودها لأن تركز الجزء الأساسي من طاقتها للنضال لأجل البقاء، ليس فقط إزاء القمع الشرس والدموي من جانب العدو الطبقي البرجوازي والبروقراطية الستالينية، بل أيضاً في مواجهة الانحرافات السياسية التي ظهرت في صفوفها هي بالذات، متراوحة بين الانتهازية والتحجر الدوغمائي العصوي، والتي كادت أن تحرز الغلبة مراراً في تاريخ الأمة ولا سيما خلال التراجع العميق في الخمسينيات. بيد أن الأمة تمكنت من الاستفادة من صعود النضالات في الستينيات والنصف الأول من السبعينيات لتنمو، ونجحت في المحافظة على الجانب الأساسي من هذه التطورات في فترة التراجع النسبي في الثمانينيات لتدخل الآن في فترة توسع جديدة.

تشكل الأمة الرابعة اليوم جزءاً هاماً أو مسيطراً من القوى الثورية في معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة وبلدان عديدة في الطرف الرأسمالي. لا بل يشكل فرعها المكسيكي* القوة السياسية الثورية الرئيسية، الاشتراكية والعمالية في البلد، منذ حل الحزب الشيوعي ودخوله في حزب كارديناس القومي في عام 1989. نحن إذاً إزاء بلد هام، على الأقل، توجد فيه اليوم منظمة اشتراكية على نطاق قومي بفضل معركة الأمة.

* لم يعد موجوداً بعد التحاق الجزء الأكبر من أعضاء الفرع وقيادته بالحركة الزاباتيية (المغرب)

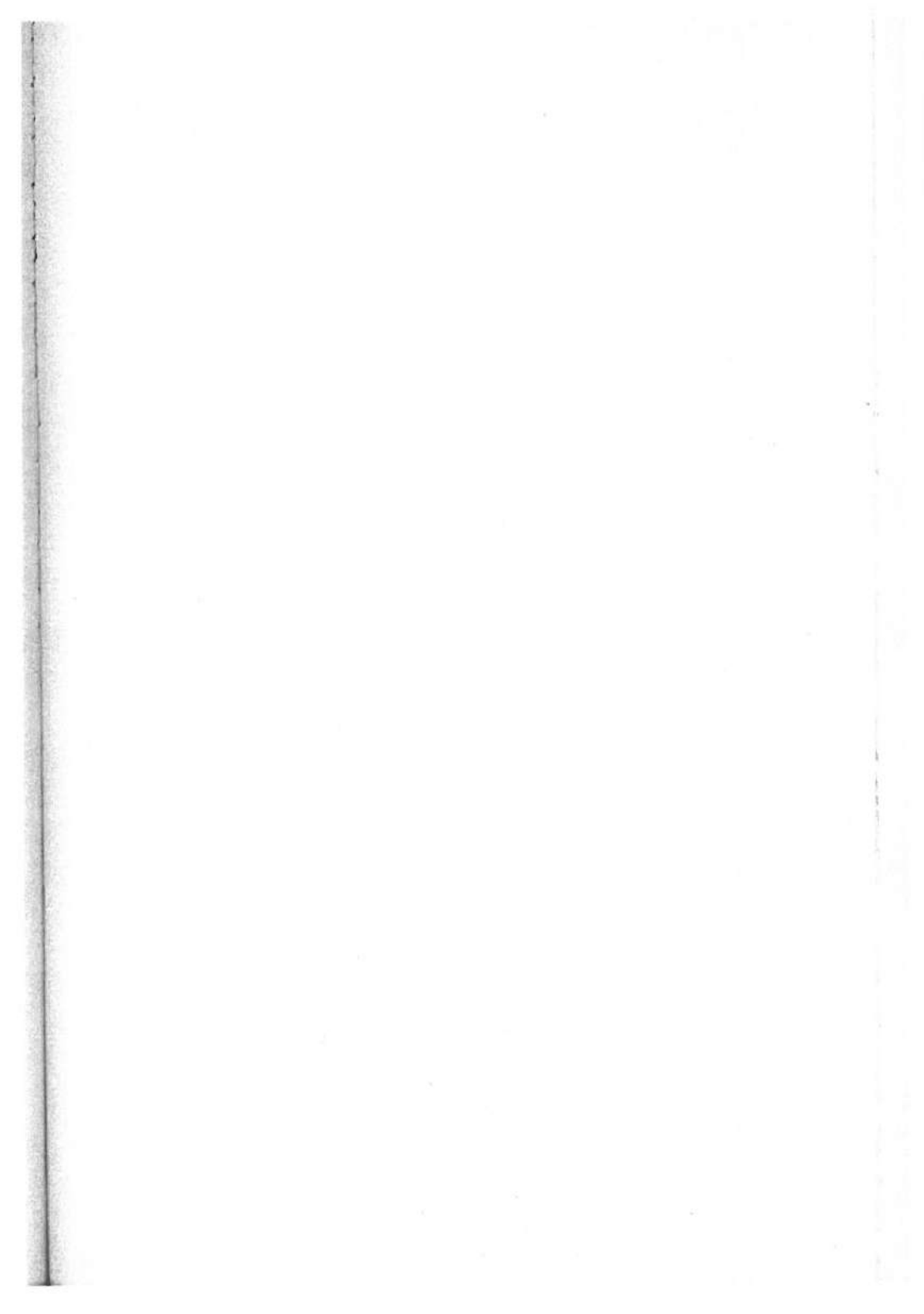
ومن المؤكد أن مهمة بناء أحزاب عمالية ثورية جماهيرية تبقى قائمة في كل البلدان تقريباً. والأممية ليست يائسة من تحقيقها، بما فيه تحت رايتها الخاصة بها. ثمة بلدان يجعل مستوى نمو الفروع فيها هذا المنظور معقولاً على المدى المتوسط. وفي حالات أخرى تناضل قوى الأممية الرابعة لأجل خلق أحزاب عمالية مستقلة عن البورجوازية انطلاقاً من منظمات جماهيرية للطبقة العاملة موجودة سلفاً مع احتمال مواصلة عمل التوضيح السياسي داخلها في ما بعد وهو ما تحقق في البرازيل في حزب الشغيلة. وفي حالات أخرى، تنخرط قوى الأممية في إعادات تجمع مع تيارات أخرى. إن طرق بناء الحزب العمالي الثوري الجماهيري متعددة، لكن في كل الحالات، تعتبر الأممية الرابعة نفسها فاعلاً نشطاً في هذا السبيل، وليس مشاهداً نقدياً.

لا يعرف أحد إلى الآن أن يتكهن بالطريقة التي سوف تتكون بها أممية ثورية جماهيرية جديدة. ربما ستتوصل الأممية الرابعة، في نهاية المطاف إلى ذلك بقواها الخاصة بها، عبر اختراق يحققه أحد فروعها القومية الذي يتحول بهذه الطريقة إلى حزب جماهيري؟ وربما سوف يطلق حزب عمالي جماهيري جديد كحزب الشغيلة البرازيلي النداء لتكوين أممية عمالية جديدة مستقلة عن الستالينية والاشتراكية-الديموقراطية؟ وربما سيفضي تطور القيادات الثورية في أميركا الوسطى إلى تلاق على أسس مبدئية كافية لتشكيل تجمع أممي يضم الأممية الرابعة؟ وربما ستؤدي الهزة الجارية الآن في بلدان الشرق إلى «إعادة تأسيس» الحركة الشيوعية على أسس جديدة؟ يمكن أن نتخيل فرضيات عديدة. لكن في كل الأحوال، سيكون للأممية الرابعة إسهامها: استمرارية ثورية لا تنقطع تمد جذورها في أفضل فترة من تاريخ الأممية الشيوعية؛ وتجربة فضالات غنية في قطاعات الثورة العالمية الثلاثة؛ ومناضلون ثوريون منخرطون في الحركة الجماهيرية لعشرات البلدان في كل القارات، بالآلاف وعشرات الآلاف؛ ومنظمات قومية معتادة على الاشتغال في إطار أممي وعلى النطق بلغة مشتركة في تحليل الأحداث والمهام، وهذا قليل وهذا كثير.

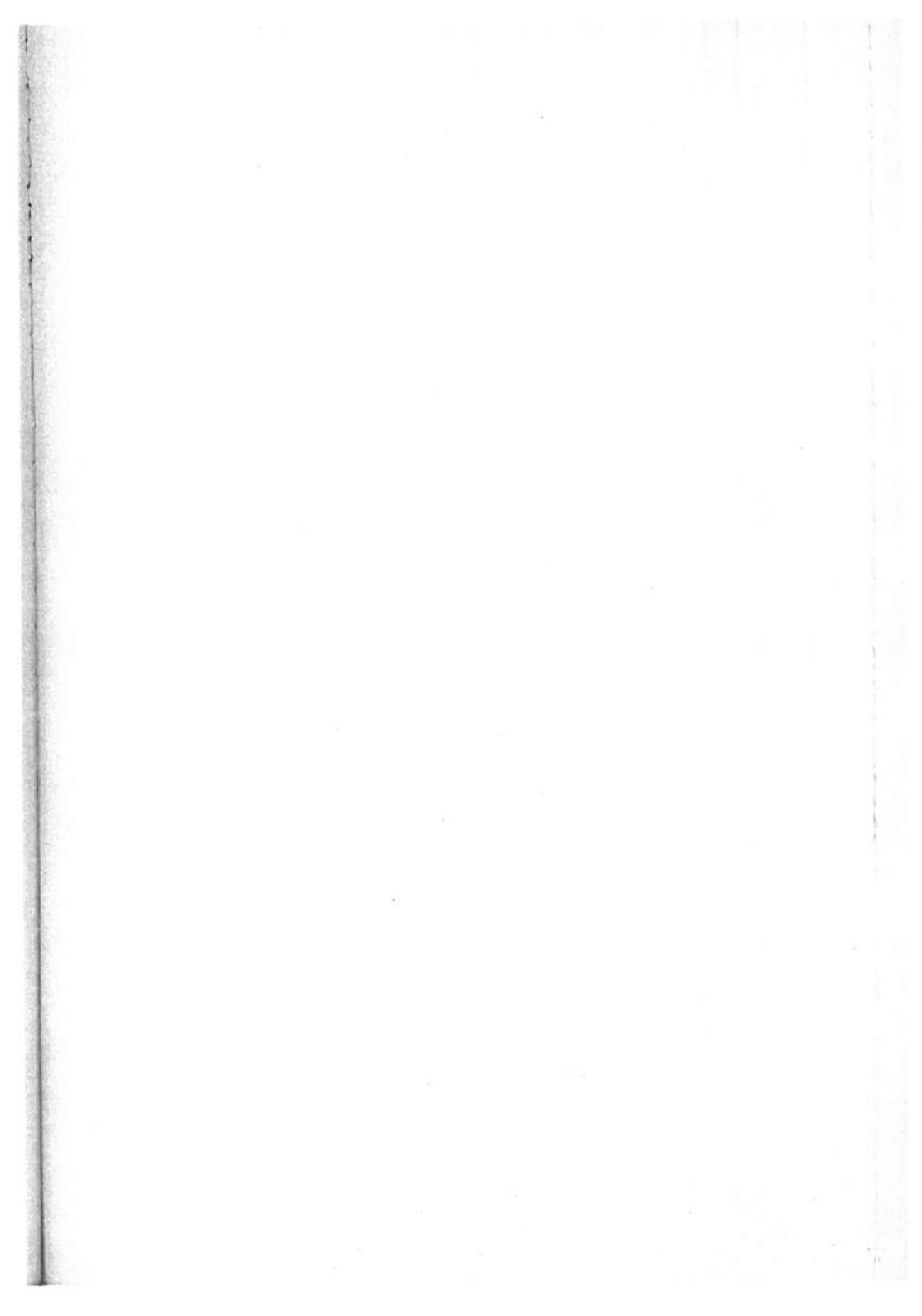
لو لم يتم تأسيس الأممية الرابعة، أو لو زالت في الساعات الحالكة للأربعينيات أو الخمسينيات، أو لو هي تجذرت، لكان يجب الانطلاق من الصفر لتشكيل أممية جديدة وإعادة الصلة باستمرارية سياسية ثورية قطعها ستون سنة من الستالينية،

وسط أسوأ التشوشات الإيديولوجية. لكان يجب تطوير فهم موحد للقطاعات الثلاثة للثورة العالمية عبر تجاوز التصورات العفوية المتباعدة كلياً في القطاعات الثلاثة. لكان يجب تشكيل إطار عممي انطلاقاً من قوى معتادة على العمل في إطار قومي بحت. ولا ريب أن كل ذلك سيحصل أخيراً، لكن لقاء سيورة طويلة وشاقة. وهنا بالضبط يمكن أن تقدم الأهمية الرابعة إسهاماً لا غنى عنه بأن تنقل للأهمية الجديدة استمرارية ثورية غير منقطعة على المستوى العالمي.

لقد تغلبت الأهمية الرابعة على الكثير من المحن إلى الآن، لكن الشيء الأساسي لا يزال ينتظر القيام به، والاختبارات الحاسمة هي للمستقبل: بناء منظمات قومية معترف بها وذات نفوذ في عدد متعظم أبداً من البلدان، وتطوير النفوذ الجماهيري للفروع الأكثر تقدماً وبوجه خاص المضي بالجماهير العمالية إلى استلام السلطة. وهي ستتوصل إلى ذلك إذا عرفت كيف تزيل بصورة نهائية فخاخ العصبوية، في الوقت ذاته الذي تحافظ فيه على توجيهها لبناء الحزب والأهمية الثورية الجماهيرية.



ملاحق



موقف الأمم المتحدة الرابعة من تقسيم فلسطين

في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، صوتت الأمم المتحدة على قرار تقسيم فلسطين، وكانت بذلك تتم الخطوة الأولى على طريق خلق الدولة الصهيونية. جاءت النتيجة أن وقفت 13 دولة ضد القرار (البلدان العربية والهند)، بينما ساندته 33 دولة (بينها الدول العمالية) وامتنعت 10 عن التصويت.

وبعد ذلك بستة أشهر، كانت البيروقراطية الستالينية في طليعة من اعترف بإقامة الكيان الصهيوني، متجاهلة أبسط مبادئ الأمم المتحدة البروليتارية وأبسط مفاهيم السياسة الثورية. وكانت الأمم المتحدة الرابعة هي المنظمة الثورية الوحيدة التي وقفت ضد التقسيم وضد إقامة «الدولة اليهودية».

ونشر فيما يلي مقالاً وثائقياً جاء في عدد من مجلة «الأمم المتحدة» سنة 1947، تحت عنوان: «تقسيم فلسطين»، وكان يعبر عن موقف الأمم المتحدة ككل:

لم يكن التصويت في الأمم المتحدة أكثر من عملية شكلية، فبعد اتفاق الثلاثة الكبار أصبح تقسيم فلسطين عملياً أمراً واقعاً، وهكذا فالإمبريالية البريطانية تنسحب في الشرق الأدنى إلى خط تحصين ثانٍ شبيه بالذي أقيم عند تقسيم الهند. إن بريطانيا الكبرى تحتفظ، في الدولتين، اليهودية والعربية، بمجمل مواقعها الاقتصادية والمالية. فجيوش الدولة العربية المفترضة، كما الهاغانا (الجيش الصهيوني)، سيعملان على حد سواء بارتباط وثيق بمكتب الحرب (وزارة الحربية البريطانية)، كما هي الحال بالنسبة للجيش الهندي والجيش الباكستاني.

وكما في الهند، اتضح أن التقسيم هو الوسيلة الأكثر فعالية لتحويل نضال

الجماهير العربية واستياء السكان الكادحين اليهود، في الوقت نفسه، من الاتجاه نحو انفجار معاد للإمبريالية إلى صراع الأخوة.

إن انسحاب الإمبريالية البريطانية الذي جعله ضرورياً تناقص الموارد الإمبريالية الذي يجبر البرجوازية على التقليل من التزاماتها الدولية لتوفير يدها العاملة ودولاراتها ودباباتها في الوقت نفسه، إن هذا الانسحاب يظهر في وضع فلسطين الخاص بمظهر أكثر ملاءمة أيضاً. فتشكيل دولة عربية مستقلة في فلسطين هو بالفعل أمر مستبعد. ولهذا، فإن ملك شرق الأردن عبدالله، عميل السيتي (أوساط لندن المالية) رقم واحد في العالم العربي، قد ينجح بسهولة، في توحيد شرق فلسطين مع مملكته الحالية، وبهذا في تحقيق المرحلة الأولى نحو تشكيل إمبراطورية سوريا الكبرى، وهو الهدف النهائي لسلالته المالكة وللبرجوازية البريطانية في الشرق الأدنى. وهكذا تستمر لندن في السيادة دون أن يكلف ذلك دافعي الضرائب البريطانيين فلساً واحداً. أما الوحيدون الذين سوف يعانون من ذلك، فهم بالطبع جماهير فلسطين نفسها.

إن القبول بالتقسيم يعني قبل كل شيء، بالنسبة للإمبريالية الأميركية كما بالنسبة للبروقراطية السوفييتية، تصفية الانتداب البريطاني، وبداية الصراع من أجل وراثته هذا الموقع المتروك. فالكرملين ينظر نظرة استحسان إلى افتتاح حقبة اضطرابات في الشرق الأدنى، سيحاول من خلالها المضي في إضعاف المواقع البريطانية والتحضير لدخوله الخاص، وإن كان ذلك تحت غطاء «لجنة مختلطة من الأمم المتحدة» أو «اتفاق للثلاثة الكبار حول القدس». أما الإمبريالية الأميركية فتجد نفسها في فلسطين، كما في اليونان من قبل، أمام مشكلة البحث عن «بديل» يحتل المواقع على الجبهة الإمبريالية، هذه المواقع التي يجد الحليف البريطاني نفسه مضطراً إلى تركها. وستصبح الهاغانا، بعد جلاء القوات البريطانية، قوة عسكرية تملك تجهيزات حديثة، قوة غريبة عن العالم العربي، قد تستعمل عند اللزوم لمكافحة انتفاضة أهلية أو مدروسي يهدد المتابع النفطية. فلا يجوز التعجب إذن، إذا حاولت الإمبريالية الأميركية، إما بطريق التمويل أو ببناء «جيش يهودي»، أن تكسب النفوذ المهيمن لدى قيادة الهاغانا، وأن تجعل منها أداة لسياستها الإمبريالية الخاصة في الشرق الأدنى.

وإنه من الواضح، من ناحية أخرى، أن الدولة اليهودية مثل الحركة الصهيونية قبلها، لا تعتبرها الأقطاب الكبرى إلا ورقة رابحة في لعبتها في العالم العربي. وهذه الدولة، بعيداً عن الحصول على «حماية» مكشوفة ودائمة من أي من هذه الأقطاب، لن تنفك أبداً تجدد نفسها في وضع متزعزع ومشكوك فيه، وستبدأ بالنسبة لسكانها من الآن فصاعداً فترة من الحرمان والرعب والتوترات المذعرة، لن تنفك تحتد بقدر ما تتطور قوى التحرر في العالم العربي.

إن تقسيم فلسطين والانقلاب الخاطف للمواقف الصهيونية في وجه الإمبريالية البريطانية - بما فيها مواقف معظم المتطرفين - قد ضرب ضربة قاضية كل النظريات الانطباعية التي اختفت في ضوء قنابل الإيرغون. لقد تجلى التضامن الأساسي للحركة الصهيونية والهاغانا والإيرغون مع الإمبريالية ضد الجماهير العربية، بطريقة في غاية الجلاء. وتبرز كل جريمة الصهيونية بوضوح أنها، نتيجة لدورها الرجعي، قد جعلت أولى تحركات الجماهير العربية في سبيل فلسطين موحدة ومستقلة تنقلب ضد السكان اليهود لا ضد الإمبريالية. وبهذا ستسنع الفرصة لأكثر القادة الإقطاعيين رجعية في اللجنة العربية من أجل فلسطين لرفع شأنهم بسفك دماء اليهود التعساء، ضحايا العمى الصهيوني.

لقد نظر القادة الصهاينة عبر العالم إلى إنشاء الدولة كنصر كبير. ياله من تيه بائس! فالفخ الذي شكلته فلسطين بالنسبة لليهود، بحسب تعابير تروتسكي، قد انقلب بابه اليوم بكل بساطة، ودون انقلاب جذري للوضع العالمي وللاتجاه الصهيوني للحركة العمالية اليهودية في فلسطين، فإن إبادة اليهود الكاملة ستكون الثمن الذي سيدفعه اليهود مقابل النصر التعيس في الأمم المتحدة. وبإلحاحية التاريخ المرة، فإن إقامة دولة يهودية مستقلة، وهو ما كان مفروضاً فيه، بحسب النظريين الصهاينة، العميقي التفكير، أن يلغم اللاسامية في العالم بشكل نهائي، كان بداية انفجار مذبحه يهود وحشية في عدن وصعود للاسامية في العالم أجمع.

إن موقف الأُممية الرابعة تجاه المشكلة الفلسطينية يبقى جلياً وواضحاً كما في السابق. إنها ستقف في طليعة النضال ضد التقسيم، في سبيل فلسطين موحدة ومستقلة حيث تقرر الجماهير مصيرها بكل سيادة عبر انتخاب مجلس تأسيس،

و ضد الأفندية والعلماء الإمبرياليين، وضد مناورات البرجوازيين المصرية والسورية اللتين تحاولان حرف اتجاه النضال التحرري للجماهير إلى نضال ضد اليهود، ستدعو الأممية الرابعة إلى الثورة الزراعية، وإلى النضال ضد الرأسمالية والإمبريالية، وهما المحركان الأساسيان للثورة العربية. إلا أنها لن تستطيع خوض هذا النضال مع إمكانية النجاح إلا بشرط تحديد موقفها، ودون إيهام، ضد تقسيم البلاد وضد إقامة الدولة اليهودية.

إنه لمن الضروري، في الوقت نفسه، وأكثر من أي وقت مضى، دعوة البروليتاريا الأمريكية، والإنكليزية، والكندية، والأسترالية، وبروليتاريا جميع البلدان، إلى النضال لفتح أبواب بلدانهم، دون أي تمييز، إلى اللاجئين والمبعدين، وإلى جميع اليهود الذين يودون الهجرة. إن خوض هذا النضال فعلياً وبنجاح هو الشرط الذي لا يمكن دونه أن تشرح لليهود الأسباب التي يجب من أجلها ألا يذهبوا إلى الأرض الفلسطينية، وأن التجربة الرهيبة التي تنتظر الجماهير اليهودية في «الدولة» ستخلق في الوقت نفسه المقدمات لانفصال شرائح أوسع عن الصهيونية المجرمة. أما إذا لم يتم هذا الانفصال في الوقت المناسب، فإن «الدولة اليهودية» ستغرق في بحر من الدماء.

الثورة العربية

طبيعتها، وضعها الراهن وآفاقها*

(يصدر هذا القرار باسم المنظمات المنتسبة الى الأمية الرابعة، وهو يمثل في خطوطه العريضة موقف الشيوعيين الثوريين - التروتسكيين - في المنطقة العربية.

وقد تم انجاز تحرير النسخة الأولى لهذا القرار في شهر شباط 1973. أما النسخة النهائية هذه، التي أنجزت في آذار 1974، فهي تتضمن نص النسخة الأولى مع بعض التعديلات الثانوية، وقد اضيف اليه فصل جديد حول حرب اكتوبر 1973، هو الفصل الثالث**.

ان الشيوعيين الثوريين العرب، اذ ينشرون هذا القرار يأملون ان يشكل مساهمة منهم في اغناء النقاش حول قضايا الثورة العربية، تمهيدا لتأسيس حزب شيوعي لعامة المنطقة العربية).

إن الثورة العربية قد لعبت دورا هاما في الموجتين الأخيرتين لحرب المستعمرات: ففي أواخر الخمسينات، وقفت الثورة الجزائرية في طليعة نضالات الاستقلال القومي وبلغت ذروتها بعد ذلك بوضع سنوات في سيرورة تجذر اجتماعي اقترنت لفترة من النموذج الكوبي، وفي أواخر الستينات، في غمرة المد

* تنشر في هذا الملحق هذا النص، بصيغته المنجزة في العام 1974، بعد اقتطاع جزأيه الثاني، بعنوان الهزيمة العربية في حزيران 1967 وعواقبها، والثالث، بعنوان حرب أكتوبر 1973 والمرحلة الأخيرة في استسلام الأنظمة العربية. جرى حذفه من هذا الملحق، هو والفصل الثاني، بسبب الطابع الفرقي لكل من الفصلين، كما بسبب الحاجة إلى اختصار حجم الكتاب (الناشر)

الجديد للثورة العالمية، برزت المقاومة الفلسطينية في الخندق الامامي للنضالات المعادية للإمبريالية.

غير أن تقدم النضالات في منطقة واحدة كان في كل مرة يحول دون رؤية ضرورة استراتيجية شاملة: فكان ثمة ميل، ازاء الجزائر أو فلسطين، الى اغفال الكل الذي تنتمي اليه. وكان للإمبريالية و لعملائها العرب مصلحة بالغة في تشجيع هذا الاغفال، أما واجب الثوريين فكان في محاربهه. ولم تقتصر الاممية الرابعة في ادانة هذه المهمة، فأشارت في كل مناسبة الى السياق الحقيقي الذي يندرج فيه نضال كل قطاع: الثورة العربية الشاملة.

إن الثورة العربية اذا نظرنا اليها من حيث مجراها التاريخي، ثورة تفوق أهميتها بكثير أهمية كل من مركباتها القطرية. وهي نفسها جزء عضوي من الحركة الثورية لشعوب الشرق، وهي ايضاً - عدا عن أهميتها الذاتية النابعة من كونها تخص مئة مليون نسمة كما هي نابعة من دور المنطقة العربية بوصفها مخزناً للطاقة وبثراً مالياً للغرب الإمبريالي - ثورة تمتاز بإشعاع واسع النطاق: فالثورة العربية، لإسباب هي بصورة رئيسية جغرافية وثقافية (الإسلام)، ثورة مع أقسام هامة من القارتين الآسيوية والإفريقية وحتى من القارة الأوروبية (لأسيما بواسطة العمال المهاجرين). وتتناسب أهمية الثورة العربية مع حجم المهام التي تواجهها هذه الثورة، والتي تكمن أعظمها دون ريب في إزالة السيطرة الإمبريالية على المنطقة العربية، أي تحرير الأمة العربية فعلياً وكاملاً.

1- الثورة العربية ثورة دائمة

1. كانت المنطقة العربية تثير المطامع الإمبريالية قبل اكتشاف النفط بوقت طويل، وهذا بسبب موقعها الاستراتيجي الفريد الذي يجعل منها محطة وصل بين الغرب، من جهة، والشرق وإفريقيا السوداء من الجهة الأخرى، وأيضاً بسبب ثرواتها الخاصة. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، استولت القوى الاستعمارية الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا، استولت تدريجياً على الأراضي العربية الواقعة في نطاق الامبراطورية العثمانية. فامتد

الاستعمار الفرنسي من الجزائر الى مراكش و تونس، بينما كانت الإمبريالية البريطانية تحكم سيطرتها على وادي النيل و ترسي قاعدة لها في جنوب الجزيرة العربية لضمان طريقها الى الهند. ثم جرى تقسيم المشرق بين الدولتين الأوربيتين بوصفهما دولتي انتداب، إثر الاتفاقيات المعقودة بعد الحرب العالمية الأولى. وبذلك أنجز التقسيم الجغرافي الاستعماري الكلاسيكي للمنطقة العربية.

جاءت الحرب العالمية الثانية لتقلب الأوضاع: فنالت المستعمرات وشبه المستعمرات العربية استقلالها واحدة تلو الأخرى، في سرورية بلغت ذروتها بحرب التحرير الجزائرية، تاركة تحت نظام الحماية البريطانية بعض الأراضي في الجزيرة العربية حصلت مذاك على استقلالها. بهذا كان شكل من أشكال السيطرة الإمبريالية يشهد نهايته في البلدان العربية كما شهدها في بلدان أخرى، غير أن أشكالاً أخرى بقيت، وجلت بعض القوى الإمبريالية من بعض الأماكن: إلا أن قوة أخرى تغلغلت تغلغلاً هاما - متلبسة أحياناً مظهر المعادة للاستعمار - هي الإمبريالية الأميركية، الظافر الرئيسي في الحرب العالمية الثانية.

نجد اليوم في المنطقة العربية ثلاثة أشكال للسيطرة الإمبريالية إذا استثنينا وجود الرساميل الإمبريالية:

- سيطرة «غير مباشرة» بواسطة التبعية الاقتصادية: فقد شوّعت الإمبريالية بنية معظم الاقتصادات العربية بمحورها حول تصدير منتج وحيد، منجمي أو زراعي (النفط، القطن، الخ). وتجد هذه الاقتصادات نفسها تابعة بصورة وثيقة للسوق الرأسمالي العالمي، وهي بالتالي شديدة التأثر بتطور شروط التبادل العالمية وبت موجات النظام النقدي الدولي. وهي علاوة على ذلك رهينة تكنولوجيا البلدان الإمبريالية، خاصة وأن الاتحاد السوفييتي اتضح أنه عاجز عن الحلول محل الإمبريالية في هذا المجال. في الواقع، تشكل المزاومة بين الدول الإمبريالية المجال الرئيسي لتحرك الاقتصادات العربية، وقد اتسع هذا المجال في السنوات الأخيرة نتيجة تفاقم التناقضات بين البلدان الإمبريالية.

- سيطرة سياسية-عسكرية شبه مباشرة: وهذا وضع الملكيات والإمارات العميلة للإمبريالية، حيث تشرف هذه الأخيرة عن كثب على الجهاز العسكري لتلك الدول التي لا تستطيع البقاء دون دعم الإمبريالية لها (المقصود هنا بصورة خاصة المناطق النفطية في الخليج العربي- الإيراني).

- سيطرة من النمط الإستعماري، وهو وضع دولة إسرائيل الصهيونية التي تجمع بين ثلاث سمات مختلفة: فقد جندت حركة الهجرة الصهيونية، بوصفها حركة استعمارية استيطانية، عبر العالم مئات الألوف من اليهود الفارين - بمعظمهم - من وجه الاضطهاد اللاسامي، وغرستهم في فلسطين على حساب السكان الأصليين العرب الذين طرد معظمهم: هكذا ترافق خلق الدولة الصهيونية بخلق بروليتاريا يهودية منبثقة عن الهجرة، خلافاً للنمط التقليدي من الاستعمار المبني على استغلال جماهير السكان الأصليين (أما الأقلية التي بقيت في إسرائيل فهي خاضعة لاستغلال اقتصادي فائق واضطهاد قومي تكرسه المؤسسات الصهيونية): وأخيراً فالدولة الصهيونية بحكم طبيعتها بالذات - شروط خلقها ووجودها - دولة تابعة مباشرة للإمبريالية، تلعب دور قلعة عسكرية في خدمة استراتيجية الإمبريالية الأميركية المضادة للثورة، وذلك في المشرق العربي بصورة رئيسية.

2. إن الإمبريالية الغربية مسؤولة عن تجزئة المنطقة العربية. فتاريخياً، كانت الإمبراطورية العثمانية قد وُحِّدت تحت سلطة واحدة الأراضي المعرَّبة بعد الفتح الإسلامي (باستثناء مراكش والقسم الجنوبي من الجزيرة العربية).

ودعم هذا التوحيد الأسس الموضوعية لتكوُّن أمة عربية؛ فقد انضاف إلى اللغة والثقافة المشتركين تاريخ يرسم معالمه مختل واحد، وبالتالي وعي الانتماء إلى مستقبل مشترك؛ وبقيت الحاجة إلى طبقة قادرة على تمثيل الطموح القومي - طبقة تشكل القاعدة الاقتصادية للأمة - في غياب مصهر هذه الطبقة عينه: السوق القومي الموحد.

لقد ظهرت بعض الاتجاهات القومية منذ بدء القرن التاسع عشر، لكن غالباً ما

كانت قطرية أكثر منها عربية، تعبر عن رفض السيطرة العثمانية من قبل الذين كانوا يعانون وطأتها بصورة خاصة: السلطات القبلية أو شبه الاقطاعية المقهورة، المثقفون والمسيحيون.

غير أن الحدود التي وضعتها الإمبريالتان البريطانية والفرنسية، بتقاسمها للمنطقة العربية، جاءت لتعيق تكوّن الوعي القومي العربي؛ وعلاوة على ذلك، شجعت الإمبريالية شتى النزعات الضيقة، القطرية أو العرقية أو الدينية، وفقاً للمبدأ المعهود «فرق تسد». لكن الإمبريالية في الوقت نفسه، بمساعدتها على تغلغل الرأسمالية في البلدان العربية وبقضائها على الاكتفاء الذاتي القديم للمناطق الزراعية الذي ساد في العهود السابقة للرأسمالية، وبتطويرها للمدن ولطرق المواصلات وتشجيعها لنمو الشرائح المدينية، كانت ترسي الأسس المادية للأمة العربية، تلك الأمة عينها التي جزأتها الإمبريالية.

إن الوعي القومي العربي قد انتشر انتشاراً فعلياً بعد الحرب العالمية الثانية بصورة خاصة، وذلك بمساعدة ثلاثة عوامل: صمود ثورة المستعمرات، وانطلاق الصناعة العربية القصير الأمد إبان الحرب العالمية بفعل الانعزال والإضعاف اللذين لحقا بالاستعمارين البريطاني والفرنسي، وأخيراً وليس آخراً، حرب فلسطين في عام 1948 التي انتهت بتكريس دولة معادية للعرب في الشرق الأوسط موفرة بذلك أكثر الحوافز فعالية للأمنيات العربية.

3. أما اليوم فقد أصبح وعي الانتماء إلى أمة واحدة راسخاً بقوة في ذهن الجماهير العربية حتى في أشد المناطق تخلّفاً اجتماعياً (الجزيرة العربية) أو تلك التي ترك فيها الاستعمار أعمق الآثار الثقافية (المستعمرات الثقافية في المغرب). وغالباً ما دخل هذا الوعي بشكل سياسي مباشرة، تدفعه التيارات المعادية للإمبريالية وتحفزه الاعتداءات المتتالية التي شنتها الدولة الصهيونية.

إن الطبيعة الاصطناعية للتقسيمات الحدودية الحالية في المنطقة العربية جلية تماماً. فقد تم تفصيل الدول العربية بما يلائم المصالح الإمبريالية: هكذا فما هو العراق غير مجمل امتيازات شركة نفط العراق؟ (ليس العراق بالتأكيد كياناً قومياً

حيث يضم جزءاً من كردستان!). وإلى أي منطق تستجيب حدود الدولة اللبنانية وحدود الدولة السودانية، الخ، إن لم يكن منطق التركيبات الطائفية التي وضعتها الإمبريالية؟ ومن رسم الحدود الحالية لدول المغرب العربي سوى الاستعمار الفرنسي؟ وما هي العربية السعودية، غير امتياز ضخمة لشركة الأرامكو الأميركية؟ الخ...

إن تجزئة الأمة العربية تظهر اليوم أكثر مما في أي وقت مضى تجزئة بائدة ومعاكسة للتقدم التاريخي: فهي تقف عائقاً في وجه التطور الاقتصادي للمنطقة العربية بمنعها تكون سوق قومي موحد، وتتعارض مع الأمان الواعية لغالبية العرب الساحقة. إن التوحيد القومي العربي ضرورة تاريخية واقتصادية: إنه الشرط الذي لا غنى عنه لتحقيق تصنيع حقيقي للبلدان العربية. وتتجاوز طاقته الثورية طاقة الودحين الإيطالية والألمانية في القرن التاسع عشر: فلا يقتضي التوحيد القومي مجابهة نزعات محلية فحسب، بل يقتضي التوحيد القومي العربي مجابهة الإمبريالية العالمية التي لن تقبل طوعاً بتشكيل دولة قومية عربية قادرة على السير بقواها الذاتية. وعلاوة على ذلك، لا تستطيع أي دولة من الدول العربية الحالية أن تصمد وحدها في وجه الإمبريالية العالمية.

بهذا المعنى، تشكل الوحدة القومية العربية المهمة المركزية للثورة العربية. غير أن هذا لا يعني إطلاقاً أن الإيديولوجية السائدة في الثورة العربية سوف تكون الإيديولوجية القومية: يجب التمييز بوضوح تام بين المهام القومية الثورية والنزعة القومية ذات الجوهر البرجوازي التي تشكل عائقاً على طريق الثورة، بتأخيرها تكون الوعي الطبقي لدى الجماهير العربية.

4. لقد انضافت إلى المسألة القومية العربية مشكلات قومية أخرى، من جراء التقسيم الإمبريالي للمنطقة العربية ذاته: مشكلة الجماهير البربرية غير المعربة ومشكلات القوميات التي تم ضمها بصورة اصطناعية إلى الدول العربية، ومشكلة السكان اليهود لدولة إسرائيل.

إن الماركسيين الثوريين ينظرون إلى توحيد الأمة العربية من وجهة نظر أممية بحتة. فلا يمكن التوحيد أن يكون مفروضاً ضد إرادة أحد الشعوب؛ هكذا فتعريب الأقليات البربرية في مراكش والجزائر يجب أن يكون مقبولاً من قبل هذه الجماهير. ويدين الثوريون كل تعريب قسري؛ إنهم يدافعون عن الجماهير البربرية في تقرير مصيرها؛ بيد أنهم يشجعونها على الاندماج في المنطقة العربية مع احترام خصائصها الثقافية.

وفيما يخص الأقليات القومية المضطهدة في موريتانيا وجنوب السودان وفي المناطق الكردية في العراق وسوريا، فمن الواضح أن برنامج الثورة العربية لا يسعه سوى التأكيد على حقها غير القابل للإنقاص في تقرير مصيرها بنفسها، بما فيه حقها في تشكيل دولة مستقلة كلياً. ويشكل هذا الحق بالنسبة للشعب الكردي جزءاً من حقه العام في التوحيد القومي ضمن دولة موحدة لكردستان. ويتوجب على الماركسيين الثوريين أن يسهموا في خلق قيادة بروليتارية للثورة الكردية، بالتوازي مع دعمهم غير المشروط لنضال الشعب الكردي في سبيل تقرير مصيره، ضد مضطهديه البرجوازيين العرب والآخرين.

أما الوضع الإسرائيلي فمختلف تماماً: إن الأغلبية المضطهدة اليهودية في دولة إسرائيل الحالية قد اقامت اضطهادها بصورة رئيسية عن طريق طرد السكان الأصليين العرب. وبهذا المعنى، فإن الموقف الثوري الوحيد هو الاعتراف بالحق الكامل وغير المشروط للشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره، أي حقه في العودة إلى مجمل الأراضي التي طرد منها وأن يعيش متحرراً من كل اضطهاد قومي.

إن ممارسة هذا الحق تقتضي تحطيم الدولة الصهيونية القائمة على أسس عنصرية تتنافى مع أفق كذاك. ولن يصبح بالامكان معالجة مسألة حقوق الأقلية القومية اليهودية في فلسطين معالجة ملموسة وصحيحة سوى بعد إنجاز تلك المهمة التاريخية الضرورية للثورة العربية. إن تصفية العلاقات الصهيونية - الاستعمارية النمط - بين اليهود والعرب تطرح على الثوريين في إسرائيل مهمة بالغة الأهمية هي سلخ الجماهير اليهودية عن الصهيونية، مهمة تحقيقها وحده يسمح بضمان اندماج الأقلية اليهودية في المنطقة العربية اندماجاً منسجماً؛ أما كيفية هذا الاندماج فمرهونة

بالضبط بالوتيرة والاتساع اللذين سوف يحكما انتشار الوعي الطبقي - أي المعادي للصهيونية - بين الشغيلة اليهود. ومن ناحية أخرى لا يمكن تصور هذا الحل بمعزل عن تحول ثوري في عموم الشرق الأدنى على الأقل، هو العامل الوحيد القادر على توفير القوى التي يقتضيها تحرير فلسطين من السيطرة الصهيونية والإمبريالية؛ وهذا يعني أن تدمير الدولة الإسرائيلية سوف يقترن بإزالة دول عربية أخرى، باتجاه خلق دولة عربية موحدة. هكذا فإن الطابع القومي للثورة في الشرق الأدنى لا تحدده قضية الشعب الفلسطيني فحسب، بل أيضاً وبالأخص المشكلة العامة للوحدة العربية.

في هذا الإطار إذن تنطرح مسألة السكان اليهود الحاليين في إسرائيل الذين سوف يتحولون إلى أقلية بعد إزالة الدولة الصهيونية. إن برنامج الديمقراطية العمالية إزاءهم كما إزاء كل جماعة قومية، هذا البرنامج المعادي بحق لأي شوفينية، قد حدده لينين بوضوح: «لا لأدنى امتياز لأي أمة ولأي لغة. لا لأدنى تنكيد، لا لأدنى ظلم إزاء أقلية قومية». وهذا يعني ضمانة كامل الحقوق المدنية والثقافية للسكان اليهود والمساواة الكاملة بين يهود وعرب. كذلك تقتضي الديمقراطية العمالية الاعتراف بحق الشغيلة اليهود في الإدارة الذاتية لمناطقهم، في إطار المركزية السياسية والاقتصادية الضرورية القائمة في الدولة العمالية. هو ذا البرنامج العمالي لحل المشكلة الإسرائيلية.

إن مطلب «حق الأمة الإسرائيلية في تقرير مصيرها»، مرفوعاً في الظروف الحالية، ظروف بقاء الدولة الصهيونية، لا يمكن أن يكون في التحليل إلا رجعيّاً؛ أما بعد تخطيط الدولة الصهيونية وبعد استعادة الفلسطينيين لحقوقهم، وفقط بعد ذلك يصبح بالإمكان الاعتراف بحق تقرير المصير للأقلية القومية اليهودية في فلسطين، بما فيه حقها في تشكيل دولة مستقلة على جزء من الأرض الفلسطينية، لكن بشرط جازم هو ألا تمس ممارسة هذا الحق حقوق أي شعب، وهذا يعني قبل كل شيء أن تكون ممارسة هذا الحق منسجمة مع حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره. وفضلاً عن ذلك، لا يمكن للثورة العربية أن تقبل بخلق دولة تحمل مطامع توسعية أو دولة تسليحها الإمبريالية. وفي جميع الأحوال، يتوجب على الماركسيين

الثوريين في إسرائيل أن يثقوا البروليتاريا اليهودية بأفق الدولة الموحدة الذي يتناسب وحده مع مصالح البروليتاريا الحقيقية، مثلما يتوجب على الثوريين العرب مكافحة الميول الشوفينية في صفوف الشغيلة العرب.

5. إن للمسألة الزراعية في البلدان العربية كما في معظم البلدان المتخلفة أهمية أساسية حيث أن جزءاً هاماً من السكان العاملين في هذه البلدان يشتغل في الزراعة.

ويمكن وصف الأوجه الأساسية للمسألة الزراعية في البلدان العربية، التي هي في الأصل أوجه مشتركة بين العديد من البلدان المتأخرة، بما يلي: سكان زراعيون تتكون أغليتهم الساحقة من فلاحين فقراء أو معدمين مقابل أقلية ضئيلة جداً من الملاكين الكبار والمزارعين الأغنياء؛ فائض فادح في السكان الزراعيين يتجلى في بطالة ريفية - موسمية ودائمة - بالغة الخطورة؛ زراعة تتميز بمعدل مكننة منخفض للغاية، ما زالت تهيمن عليها التقنيات البدائية؛ نسبة كبرى من الأراضي القابلة للزراعة لكن غير المزروعة، غالباً بسبب غياب الشروط التقنية الملائمة (الري).

إن حل هذه المشكلات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوجه الأخرى للانقلاب الاقتصادي والاجتماعي الضروري في المنطقة العربية: يكمن هذا الحل في التصنيع العام للبلدان العربية (بما فيه مكننة الزراعة) وخلق سوق قومي موحد يقتضي سياسة توظيف وتمويل تحددها خطة شاملة على صعيد الأمة العربية. فالثورة الزراعية في البلدان العربية، دون توحيد قومي ودون سياسة اقتصادية، لا تستطيع بأي صورة من الصور حل مشكلة تخلف المنطقة كما نوه بذلك تروتسكي بشأن الوضع الصيني المشابه.

ومن جهة أخرى، فإن الإصلاحات الزراعية العديدة التي سبق وأجريت في بعض البلدان العربية - كما في غيرها من البلدان - قد دلت بصورة لا تقبل الجدل على أن توزيعاً للأراضي في إطار اقتصاد السوق وبأساليب بيروقراطية من شأنه أن يسرع على المدى البعيد التمايز الاجتماعي في الأرياف بدل الحد منه، وذلك بدفعه إلى الأمام نمو «الكولاك» أي الفلاحين الأغنياء. يضاف إلى ذلك أن محاولات

«التحويل الاشتراكي» للزراعة المفروضة على الفلاحين بشكل بيروقراطي قد عرفت فشلاً مؤسباً يتحجج به بخبث القادة العرب التقدميون المزعومون لتبرير حالة أريافهم. أما نادر تجارب الإصلاح الزراعي الناجحة في البلدان العربية (الجزائر في أولى سنوات الاستقلال، اليمن الجنوبي) فقد استندت إلى تعبئة الجماهير الفلاحية ضمن صيرورة عامة تحطت الإطار البرجوازي.

6. وإذا لم تكن الحجج النظرية بكافية، فإن التجربة التاريخية قد أثبتت أنه لا يمكن إنجاز أي من المهام الأساسية للثورة العربية في إطار الدولة البرجوازية: ولهذا السبب بالضبط بقيت هذه المهام دون حل حتى اليوم. إن الخيار الوحيد بالنسبة للمنطقة العربية، شأنها شأن مجمل البلدان المتأخرة، إما ثورة اشتراكية أو مسخ من ثورة؛ وليس ثمة طريق لتحطيم تخلف البلدان العربية غير طريق ديكتاتورية البروليتاريا المستندة إلى الفلاحين الفقراء.

إن ديكتاتورية البروليتاريا هي وحدها القادرة على تحقيق التعبئة الشعبية الضرورية لمجابهة الإمبريالية العالمية ومصادرة ممتلكاتها العربية، وتحطيم القيود التي تربط اقتصاد البلدان العربية بالسوق الرأسمالي العالمي؛ وحدها تستطيع تحطيم الحدود القطرية التي أقامتها الإمبريالية والتي حضنت برجوازيات محلية ذات مصالح متضاربة، وحدها تستطيع تحقيق وحدة الأمة العربية؛ وحدها ديكتاتورية البروليتاريا تستطيع مركزة موارد الأمة العربية بتأميم الملكيات الكبيرة الزراعية أو المنجمية والصناعية الكبرى بدون تعويض؛ وحدها تستطيع توحيد السوق العربية بتأميم مجمل التجارة الخارجية وبمركزة التوزيع العربي الداخلي؛ وحدها تستطيع تنفيذ إصلاح زراعي جذري - على أساس تعاوي - بالاستناد إلى تعبئة الجماهير الفلاحية الفقيرة (التي جزء كبير منها بروليتاري بالأصل)؛ وبالتراكم الاشتراكي البدائي، وحدها ديكتاتورية البروليتاريا قادرة على تصنيع المنطقة العربية التي لا تنقصها الموارد المادية لأجل هذا الهدف؛ وهي وحدها القادرة من خلال برنامجها الأممي على نيل تأييد الأقليات القومية في البلدان العربية والبروليتاريا اليهودية في إسرائيل؛ وهي وحدها تستطيع إنجاز الثورة الثقافية ذات الضرورة القصوى في البلدان العربية، والتي هي شرط لا غنى عنه لتحرير النساء العربيات؛ الخ....

إن الثورة العربية إما أن تكون اشتراكية أو لا تكون؛ وسوف تنتصر على امتداد المنطقة العربية وتوحد الأقسام الجغرافية الكبرى للأمة العربية (المغرب والمشرق ووادي النيل) في إطار جمهورية اشتراكية اتحادية عربية.

وسوف تتطور الثورة الاشتراكية العربية بالضرورة على الميدانين الآسيوي والافريقي الملاصقين لها وبتضامن وثيق مع الحركة الأمية الثورية لعمال الغرب الإمبريالي.

وهي تؤكد تأكيداً ساطعاً نظرية الثورة الدائمة التي صاغها ليون تروتسكي والتي ألهمت برنامج الأمية الشيوعية في زمن لينين وبرنامج الأمية الرابعة.

(...) (جرى هنا حذف كل من الجزئين الثاني والثالث)

4- بناء القيادة الثورية العربية

17. لم ينجح التيار القومي العربي، باتجاهاته البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، في تزويد الثورة العربية بقيادة صلبة وثابتة تاريخياً. فلم يكن المجد الشخصي العظيم الذي حازه عبد الناصر بكافٍ وحده لقيادة جماهير الأمة العربية؛ وبالأصل فقد تعرض هذا المجد لمنازعة شديدة منذ أن بلغ ذروته في عام 1958، وظهر له منافسون على الأرض القومية ذاتها. إن حركة القوميين العرب، التي كانت المنظمة الناصرية الولاء الوحيدة على الصعيد العربي، قد عرفت مصيراً بليغاً بما يكفي: فتجذر الحركة في الستينيات، تحت الانعطاف اليساري للنظام الناصري في مصر، أدى بعد حرب 1967 إلى أن جزءاً، يمثل أغلبية هذه الحركة المعادية للماركسية في أصلها، تخلى عن ولائه الناصري ليتطور نحو الماركسية. وإذا كان للناصرية نبيها، فلم تترك قرآناً (أيديولوجية منسجمة) ولم تستطع إيجاد خلافة لها، كما يشير إليه تطور مصر بعد موت عبد الناصر في عام 1970.

إن الحركة البعثية رغم انبثاقها عن حزب بعكس الناصرية المنبثقة عن نظام قد أبدت انسجاماً أقل حتى من انسجام الحركة الناصرية. فقد أتاحت لحزب البعث أيديولوجيته القومية المعادية للإمبريالية واشتراكيته الضبابية اجتذاب أنصار من شرائح اجتماعية شتى، خاصة وأن الحركة الستالينية العربية قد هجرت أرض

النضالات القومية. وما دام البعث حزب معارضة، استطاع الحفاظ على وحدته؛ لكن عندما جابه المشكلات الملموسة للسلطة، تحتم أن تؤدي هجونه تركيبيه الاجتماعي إلى انشقاقات. وأهم هذه الانشقاقات، ذلك الذي تواجه فيه منذ 1963 الجناح التقليدي في الحزب المجتمع حول مؤسسي البعث وقادته التاريخيين، واتجاه شاب ومتجذر تأثر بانعطاف النظام الناصري اليسار. وكان الاتجاه الأول مستمراً على درب البعث في أولى سنوات مشاركته في السلطة في سوريا؛ ولما كان اتجاهاً يمينياً في خدمة البرجوازية، عارض كل إجراء معادٍ للبرجوازية باسم أولوية القومية على الاشتراكية، غير أنه هادن أيضاً الإمبريالية كما يتبين من علاقته مع شركة نفط العراق سنة 1963. وقد تميز هذا الاتجاه على الأخص بمعاداة للشيوعية؛ فقد اشترك في قمع الشيوعيين في سوريا إبان الوحدة السورية-المصرية التي قامت 1958، وخاض حملة إبادة الشيوعيين في العراق (1963)، ونظم في هذا البلد عينه انقلاباً رجعيّاً في عام 1968 أخذ على عاتقه تصفية الشيوعيين من جديد ولا سيما الجناح اليساري للحزب الشيوعي العراقي الذي اجتذبه الكفاح المسلح. وبعد أن فقدت اعتبارها نتيجة موقفها في الدعم الموضوعي لحسين خلال مذابح أيلول/ سبتمبر 1970 في الأردن، حاولت السلطة البعثية العراقية ترميم واجهتها القومية بتأميم (مع تعويض) لجزء من امتيازات شركة نفط العراق في حزيران/ يونيو 1972، وهو إجراء لم يضابق الإمبريالية بشيء حيث قابلته زيادة الإنتاج النفطي في الامتيازات الباقية (شركة نفط البصرة) التي هي أكثر إيرادية بالأصل.

مدّاك استفاد النظام العراقي من «حرب النفط» التي دشنتها الدول العربية في أكتوبر 1970 ليمدّ التأميم إلى كل إنتاج العراق النفطي لكن ليترك حصة الإمبريالية الفرنسية دون مساس. ويكشف اتجاه هذه التأميمات طبيعة الدكتاتورية البعثية ممثلة مصالح البرجوازية العراقية: فهي تسعى إلى زيادة أرباحها الخاصة أقصى ما يمكن بالاستفادة من تبدل ميزان القوى بين منتجي النفط والإمبريالية العالمية؛ وهي تسعى بالإضافة إلى ذلك إلى تنمية علاقاتها الاقتصادية مع الإمبرياليات الأوروبية (لا سيما الفرنسية) واليابانية حيث هي على خلاف مع الإمبريالية الأمريكية لأسباب تاريخية (فقد أقصى عن السلطة في 3 تموز/ يوليو 1968 الجناح المؤيد للأميركيين من بين انقلابي 17 تموز).

وعلى الجبهة الكردية، كانت السلطة قد عقدت هدنة في عام 1970 مع القيادة البرجوازية - شبه الاقطاعية للحركة الكردية؛ وتمكنت بذلك من أن تصبح طليقة اليدين في وجه الحركة العمالية. أما اليوم، فقد أدركت فترة الهدنة نهايتها وعلى السلطة أن تمنح الأكراد الحكم الذاتي الذي وعدتهم به.

والحال أنه من الجلي أن دكتاتورية البعث القومية البرجوازية لا تستطيع حل المسألة الكردية حلاً ديمقراطياً؛ فالخرب هي بالتالي حتمية مهما تأجلت.

أما الاتجاه الآخر من حزب البعث فقد جمع شرائح برجوازية صغيرة شتى وحتى قسماً بروليتارياً، وبعد أن استأثر بالسلطة في سوريا - إثر إزاحة الاتجاه القومي اليميني من البعث في عام 1966 - اتخذ سلسلة من إجراءات جذرية ضد البرجوازية الكبيرة السورية ودشن سياسة هجومية معادية للإمبريالية. لكن خلافات ذات طبيعة اجتماعية ظهرت ضمن هذا الاتجاه ذاته، وقد تم حل فرق الميليشيا العمالية بالرغم من تأييدها للنظام، وانتهى الأمر بأن سقط بدوره الفريق البرجوازي الصغير اليساري عام 1970 على يد اليمين المستند إلى جهاز الدولة والذي شرع في إعادة المصالح البرجوازية إلى نصابها. إن فشل الاتجاه اليساري من حزب البعث يثبت بوضوح أن دكتاتورية البروليتاريا وحدها تستطيع، بتخطيطها الدولة البرجوازية، أن تشرع في بناء مجتمع متحرر من البرجوازية والإمبريالية بصورة نهائية لا عودة عنها؛ وكانت هزيمة هذا الاتجاه في حزيران/ يونيو 1967 قد سبق وبينت حدود معاداة للإمبريالية لا تستند إلى تعبئة الجماهير الكادحة. وفي هذا إثبات جديد لتعاليم التروتسكية، تعاليم الثورة الدائمة.

18. إن الدور القيادي الذي لعبته فرق برجوازية وبرجوازية صغيرة في النضالات القومية المناهضة للإمبريالية التي خاضتها الجماهير العربية، وتجذر أجنحة كاملة من الحركة القومية وتطورها نحو تبني «ماركسية» مبهمة دون أن تتخطى الإطار القومي، جميعها ظاهرات يمكن فهمها تماماً لو لم يكن ثمة أحزاب عمالية شيوعية. والحال أن الأحزاب الشيوعية هي بين أقدم المنظمات السياسية في المنطقة العربية، أقدم بكثير من البعث والناصرية. إن هذه المفارقة تجدد تفسيرها في التقصير التام لهذه الأحزاب في مجال النضالات القومية.

إن الأحزاب الشيوعية العربية، وقد تشكلت في صميم المرحلة الستالينية، كانت دوماً خاضعة خضوعاً تاماً لدبلوماسية الكرملين: ودفعت ثمنها باهظاً لقاء هذه التبعية التي كلفتها أحياناً انفصال جماعات واسعة عنها ومراحل من الانعزال السياسي التام.

هكذا، فمنذ منعطف الكومنترن عام 1935، وخلال الحرب العالمية الثانية بالأخص، اقترنت سياسة التحالف مع «الديمقراطيات» الغربية التي اتبعتها بيروقراطية الاتحاد السوفييتي، اقترنت في المنطقة العربية بتخلي الشيوعيين عن النضالات في سبيل الاستقلال، الموجهة ضد حلفاء الكرملين الإمبرياليين. وفي عام 1948، قامت الأحزاب الشيوعية، على إثر موقف موسكو، بإعادة نظر مأساوية في موقفها المعادي للصهيونية، ووافقت جميعها على خلق دولة إسرائيل، مدينة رد الفعل العربي الذي نشأ عنه. وقد ألغى هذا الموقف كل المجد الذي أضفاه على الحركة الشيوعية العربية انتصار الاتحاد السوفييتي على النازية. ولتبرير موقفهم، طوّروا المنظور الستالينيون العرب حملة أطروحات بالغة العصبوية حول المسألة القومية طبعت الأحزاب الشيوعية بقوة. وبلغت هذه العصبوية أبعاداً رجعية بوضوح في ما يخص الفروع المغربية للحزب الشيوعي الفرنسي، التي أدانت مراراً حركات التحرر القومي في منطقتها كما فعل الحزب الشيوعي الجزائري إزاء النضال المسلح في سبيل الاستقلال عام 1954.

إن عدم الفهم العصبوي للمسألة القومية قد جعل الأحزاب الشيوعية العربية، وخاصة الحزب الشيوعي السوري، تعارض عزلاء وحدة عام 1958 السورية-المصرية الموجهة جزئياً ضدها. وبدل متابعة نضاله الديمقراطي في إطار الوحدة، عارض الحزب الشيوعي السوري الوحدة بحد ذاتها، الأمر الذي عزله كلياً عن الجماهير السورية ويسر القمع الذي انهال عليه. كذلك، فإن الحزب الشيوعي العراقي بمعارضته للوحدة لأجل تأييد الفريق قاسم خسر الكثير من نفوذه لصالح القوميين. في كل هذه المواقف كانت الحركة الستالينية العربية تقف عند الطرف النقيض للحركة القومية، مشهورة بالأمانى القومية للجماهير العربية باسم موقف طبقي مزعوم كان في الواقع يتجاهل كلياً الطاقة الثورية لمشكلة الوحدة العربية.

وفضلاً عن ذلك، لم يبرهن الستالينيون يوماً عن موقف طبقي في وجه الأنظمة البرجوازية العربية، محددین مواقفهم ليس تبعاً للطبيعة الطبقية للأنظمة بل على ضوء علاقات كل منها بالاتحاد السوفيتي.

إن مثل العراق هو الأغنى بالدروس في هذا الصدد: فقد جند الحزب الشيوعي العراقي أنصاره دعماً لنظام قاسم البونابري البرجوازي الناتج من انقلاب 1958. وبدل توجيه جماهير الشغيلة نحو الاستيلاء على السلطة إبان الوضع الثوري الذي شهدته العراق عام 1959، بذل الحزب الشيوعي كل جهده لتحويل التعبئة الشعبية نحو دعم البونابرت. وفضلاً عن بداية قمع الشيوعيين في أيام قاسم، وجدت هذه التعبئة مكافأة لها في انقلاب عام 1963 الرجعي الذي ذهب ضحيته آلاف الشيوعيين قبل المأساة الإندونيسية بستين. وفي عام 1964، قام ستالنيو مصر، متجاهلين هذا الدرس الجلي، بحل تنظيمهم لينخرطوا في الاتحاد الاشتراكي العربي، الستار السياسي للدكتاتورية عبدالناصر البونابرتية. وفي عام 1969، أعلن الشيوعيون السودانيون تأييدهم لانقلاب النميري الذي ما كان منه إلا أن اغتال قادتهم الرئيسيين بعد ذلك بستين. هكذا، خطّت الأحزاب الشيوعية العربية، مراراً، خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة، خطّت بدماء شهدائها تعاليم الماركسية الثورية حول ضرورة الحذر الطبقي تجاه كل سلطة برجوازية، والحفاظ على استقلالية البروليتاريا، وتسليحها. إن الطليعة البروليتارية العربية سوف تستوعب هذه التعاليم، أما الأحزاب الستالينية فلن تستوعبها أبداً! فهي اليوم تشترك في حكومة الردة البرجوازية في سوريا وأيضاً في حكومة الدكتاتورية البعثية في العراق؛ ويستعد الستالينيون في الجزائر لحل تنظيمهم في جبهة التحرير الوطني، حزب دكتاتورية بومدين البيروقراطية البرجوازية.

إن حاصل الحركة الستالينية العربية هو الإفلاس التام؛ فمنذ عام 1967 عرفت أربعة من أهم الأحزاب الشيوعية العربية انشقاقات: حزب العراق، والسودان، والاردن، وسوريا. إن أزمة الستالينية العربية تلك هي جزء لا يتجزأ من أزمة الستالينية العالمية. ولن يكون من شأن فشل سياسة الاتحاد السوفيتي العربية - الذي يظهر في انحطاط علاقاته مع الحكم المصري، حليفه المميز السابق - سوى مفاخرة هذه الأزمة.

19. لقد حفزت هزيمة حزيران 1967، بصورة هامة، التجذر الذي جرى في المنطقة العربية خلال الستينيات. وتحت تأثير هزيمة الجيوش العربية، تطورت نحو الاطروحات الماركسية الثورية قطاعات واسعة من الشبيبة - ولا سيما ضمن القاعدة البرجوازية الصغيرة للحركة القومية -، بعد أن سقطت أوهامها فيما يخص الأنظمة العربية المسماة «التقدمية». فمن جهة، كانت المعاداة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة قد فشلتا فشلاً ذريعاً؛ ومن جهة أخرى، دلت الثورة الفيتنامية على أن الطريق البروليتاري وحده قادر على مكافحة الإمبريالية بصورة فعالة. وبوحي من هذه الأمثلة، تشكلت داخل فروع حركة القوميين العرب الفلسطيني واللبناني واليميني الجنوبي واليميني الشمالي اتجاهات تنسب نفسها إلى الماركسية - اللينينية، ما لبثت أن انفصلت عن الاتجاهات اليمينية. غير أن «تمركس» الاتجاهات بات مدموغاً دماغاً قوياً بطابعه العنوي: وفي رفضها للحركة الستالينية، لم تستطع هذه الاتجاهات صياغة استراتيجية ثورية منسجمة معارضة للستالينية، وبنت شعاراتها العامة على انتقائية نظرية سطحية. وكان للمنظمات البرجوازية الصغيرة المتجذرة التي نشأت على هذا الأساس، سلوك سياسي من الطراز الوسطي، تتأرجح حسب الظروف بين إصلاحية قريبة من الستالينية ومواقف يسارية متطرفة. وفضلاً عن ذلك، تخلت هذه المنظمات تحت تأثير النموذج الستاليني، عن التصور القاضي بوجود حزب على الصعيد العربي، وهو التصور الذي طبقته الحركة التي انبثقت عنها هذه المنظمات، لتكتفي بمجرد التضامن بين تجمعات قطرية مستقلة عن بعضها.

وما دامت المقاومة الفلسطينية في مرحلة صعودها، وقفت تجمعات الشرق الأدنى بصورة عامة على خط ثوري، لكنها انحطت مع سقوط المقاومة عام 1970 لتستقر على مواقف انتهازية يمينية. أما في ما يخص الفرع اليميني الجنوبي لحركة القوميين العرب، الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن، فقد نفذ جناحه اليساري - الذي استولى على السلطة منذ عام 1969 إثر إزاحة الجناح اليميني - سلسلة إجراءات جذرية معادية للإمبريالية وللبرجوازية أطلقت سيورة ثورة دائمة، لكن هذه القيادة قد بدأت مؤخراً انعطافاً يمينياً تحت ضغط الإمبريالية وبيروقراطية موسكو وبكين بقبولها اتفاق الوحدة الدجيعة مع اليمن الشمالية ذات النظام الرجعي

شبه الإقطاعي والخاضع للإمبريالية. ولقد بقي هذا الاتفاق مذاك دون تنفيذ؛ بيد أن الركود السياسي لنظام جنوب اليمن يسمح بتوقع تثبيت انعطافه السياسي اليميني الذي لم يتجَلَّ على كلٍّ حتى الآن على الصعيد الاجتماعي-الاقتصادي. إن الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي تخوض منذ بضع سنوات نضالاً بطولياً ضد سلطنة عمان الدمية وضد الإمبريالية البريطانية، ولكنها لم تنجح بعد في مد حرب العصابات إلى مناطق أخرى من الخليج. وإنه لجلي بالأصل أن كل نضال ينحصر في الخليج العربي لا يمكنه أن يأمل في تحريره بقواه الذاتية، حيث أن كافة سكان الخليج (وعدددهم محصور جداً) لا يكفون وحدهم لطرد الإمبريالية من تلك المنطقة من العالم التي تجني منها أكبر أرباحها. إنها مهمة سوف يكون على الثورة العربية الشاملة أن تحققها.

وبين الطلائع الجديدة التي ظهرت في المنطقة العربية يجدر ذكر «القيادة المركزية» للحزب الشيوعي العراقي والمنظمة الاشتراكية الإسرائيلية (متسبن). فغداة اشتقاق الحزب الشيوعي العراقي، جذب جناحه اليساري من قبل التجربة البوروية الجارية في جنوب العراق؛ لكن القمع الوحشي الذي انهال عليه إثر الانقلاب البعثي في تموز/ يوليو 1968 قد فككه كلياً. ومذاك انزلت التجمعات الناطقة باسم «القيادة المركزية» خارج العراق إلى مواقف من الطراز الماوي المتطرف تجاه الاتحاد السوفيتي، مع احتفاظها بالاستراتيجية الستالينية للثورة على مراحل.

أما المنظمة الاشتراكية (متسبن). فكانت عبر الستينيات تجمعاً شبه جبهوي لاتجاهات ثورية معادية للصهيونية رفضت تكيف الحزب الشيوعي الإسرائيلي مع الصهيونية الذي يميّز بدرجات مختلفة جناحيه (ماكي وراكاح). وبدفع من بعض أعضائها، المتتمين إلى الأمية الرابعة والحاملين إرث التجمع التروتسكي الذي تكوّن في فلسطين في الثلاثينيات وتفكك بعد عام 1948، تبنت ماتسبن سلسلة مواقف ثورية متقدمة. وبعد حزيران 1967، عرفت المنظمة مصير مجمل اليسار العربي والعالمي بزيادة عدد أعضائها وثقلها السياسي بصورة ملحوظة؛ غير أن الجزر النسبي للحركة الثورية العربية بعد عام 1970 انعكس عليها. فأدت سلسلة اشتقاقات إلى انفجار التجمع الأصلي إلى اتجاهاته المختلفة: اتجاهات عفوية شتى،

واتجاه لامبرقي، واتجاه تروتسكي. إن «متسبن-الماركسية» (تجمع نصير للأممية الرابعة) هي اليوم المنظمة الوحيدة التي تملك فهماً دياكتيكياً للارتباط بين الثورة العربية والصراعات الطبقية داخل إسرائيل، مع القرينة اللينينية لهذا التصور: ضرورة خلق حزب بروليتاري على صعيد المنطقة العربية، هي مهمة يلتزم بها التروتسكيون في إسرائيل مع مجمل التروتسكيين العرب.

20. إن تجمعات ونوى تروتسكية - بعضها جنيني - هي اليوم في طور التكوّن، في عدة بلدان عربية. ويشكل هذا تقدماً هاماً للأممية الرابعة في منطقة لم يكن لها فيها حتى الآن أي انغراس تقريباً. إن المناضلين التروتسكيين في المنطقة العربية - بما فيهم الذين يناضلون داخل إسرائيل - يعملون بهدف تأسيس الفرع العربي للأممية الرابعة.

إن نضالهم في بناء حزب شيوعي ثوري لعامة الأمة العربية ينطلق من تحليلهم للمسألة القومية العربية وللتأثير المتبادل بين النضالات الثورية على صعيد عموم المنطقة العربية. إن تجاذب النضالات الثورية في كبريات المناطق الحضارية - الجغرافية في العالم، ظاهرة جليلة خصوصاً في عصرنا: فالتطور الخارق لوسائل المواصلات والتبادل منذ الحرب العالمية الثانية، بالتوازي مع الاندماج الإمبريالي المتنامي لاقتصادات العالم أجمع، قد بدّل بصورة هامة شروط النضال بالنسبة إلى بداية هذا القرن. ويتجه هذا التطور باتجاه تقوية المركزية الأممية للنضالات الثورية - المفهوم اللينيني للأممية - وأيضاً تنسيق النضالات على مستوى كبريات مناطق العالم (أوروبا الغربية، أميركا اللاتينية، شبه القارة الهندية، جنوبي شرق آسيا، الخ...). كما أظهرت تجارب منظمة التضامن الأميركية اللاتينية والجهة الثورية الهند الصينية. وبالأصل فإن الإمبريالية والبرجوازيات العالمية متقدمة على الثوريين في هذا المجال حيث لها هيئاتها للتنسيق الإقليمي العسكري أو السياسي أو الاقتصادي حسب الحالات (السوق الأوروبية المشتركة، منظمة الجول الأميركية، منظمة حلف جنوبي شرق آسيا، الخ...).

وفي المنطقة العربية، يخلق العامل القومي - وخاصة اللغة - ارتباطاً متبادلاً وثيقاً بين البلدان العربية تجلّي منذ منتصف هذا القرن بخلق الجامعة العربية،

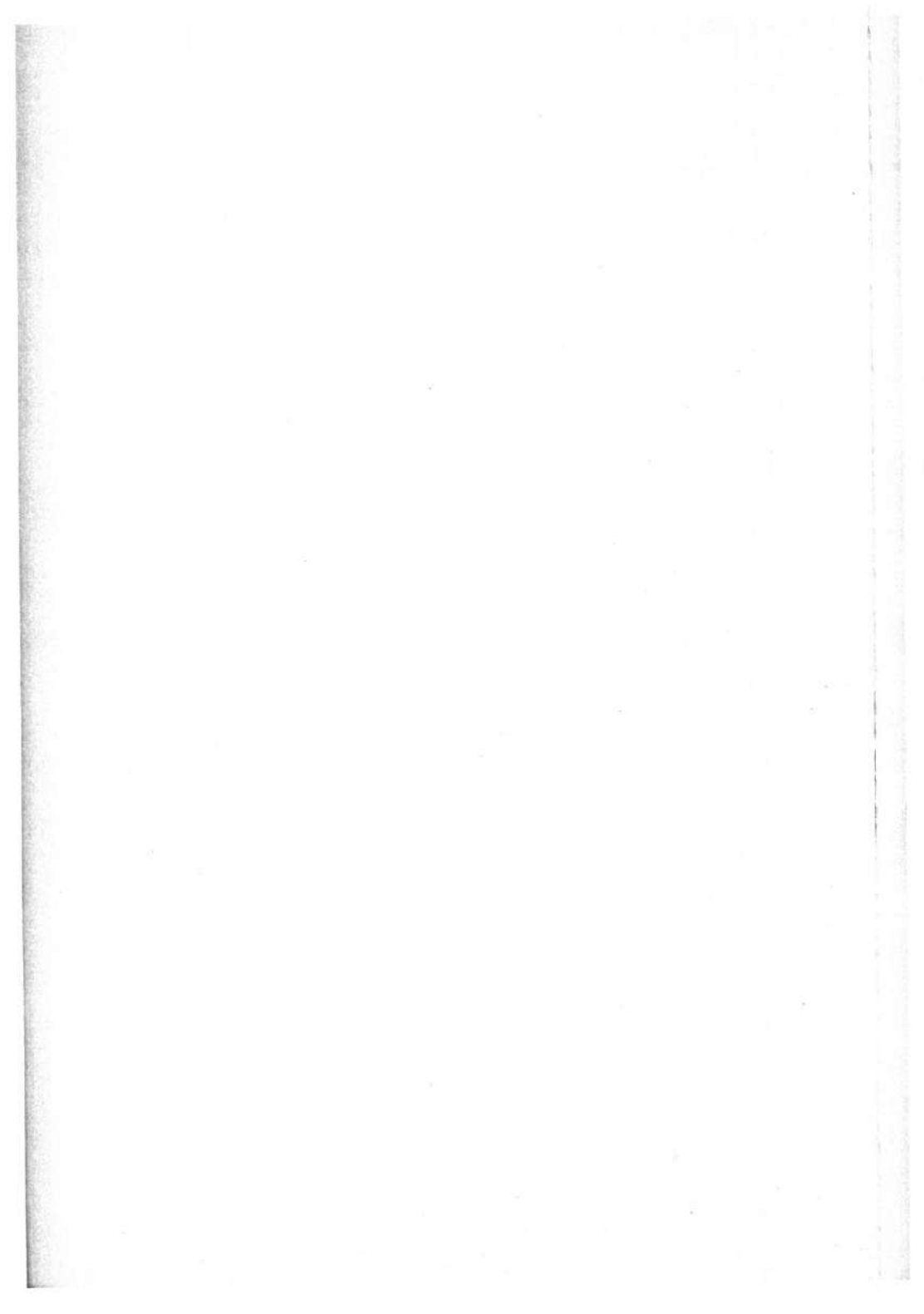
ويتجلى بمؤتمرات القمة التي يعقدها رؤساء الدول العربية، كما يتجلى بمختلف هيئات التنسيق العربي في شتى المجالات، هذا إذا استثنينا محاولات الوحدة العربية. ولا يمكن لهذا الارتباط المتبادل سوى أن ينعكس على صعيد النضالات الثورية التي تجابه منذ الآن، وسوف تجابه أكثر فأكثر في المستقبل، قمع الطبقات الحاكمة العربية المشترك. وبالإضافة إلى التأثير المتبادل الوثيق الفعلي في أوضاع البلدان العربية، فإن المكانة المركزية لمهمة التوحيد القومي في برنامج الثورة العربية تجعل أن مجرد التنسيق بين النضالات الثورية لا يكفي على الصعيد العربي، بل يجب استكمال بوحدة البرنامج النابعة من وحدة القضايا الأساسية، وبوحدة المواقف السياسية إزاء الأحداث الهامة، وأيضاً بوحدة عمل حول مواضيع النضال المشتركة. ولقد سبق وفهمت المنظمات القومية البرجوازية الصغيرة ضرورة هذه الوحدة.

إن مركزية النضالات الثورية العربية حاجة ضرورية. ولا يستطيع تحقيق هذه المركزية على الصعيد العربي بصورة ثابتة سوى حزب بروليتاري، لكونه يمثل الطبقة الوحيدة ذات المصالح غير المتضاربة بين الطبقات الاجتماعية في البلدان العربية. وإن الحركة التروتسكية، وارثة البرنامج البلشفي والممثل الوحيد للمصالح التاريخية لمجمل البروليتاريا العالمية، هي الوحيدة القادرة على تحقيق هذه المركزية البروليتارية للنضالات الثورية على الصعيد العربي. فإن العفويين والوسطيين يعجزون عن ذلك حيث لا يحوزون برنامجاً متماسكاً؛ والستالينيون يرفضون ذلك لكونهم خاضعين لمصالح برجوازيات بلدانهم ولعدم معارضتها.

إن المناضلين التروتسكيين في المنطقة العربية يأخذون على عاتقهم بناء الحزب الشيوعي الثوري القائد للبروليتاريا العربية والوحيد القادر على ترؤس الأمة المضطهدة والمجزأة نحو تحقيق المهام الأساسية للثورة العربية واندماجها بالثورة العالمية في إطار الألفية الرابعة.

المنظمات المنتسبة إلى الألفية الرابعة في المنطقة العربية

(تاريخ انجاز النسخة النهائية : آذار/ مارس 1974)



قرار صادر عن المؤتمر الرابع عشر للأمم المتحدة الرابعة

في حزيران / يونيو من العام 1995

حول بناء الأمية اليوم

1- منذ انعقاد المؤتمر العالمي الثالث عشر في عام 1991، وميزان القوى يستمر في التدهور لغير صالح الجماهير الكادحة في إطار الاتجاهات العامة التي تمّ التطرق إليها وتحليلها في القرار حول الوضع العالمي الذي جرى تبنيه في ذاك المؤتمر. فقد أحدث الديالكتيك العالمي للصراعات أثراً سلبياً متمثلاً بتراجعات أو هزائم أو انعزال لعدد من حركات التحرر. وقد تأثر بذلك تيارنا الخاص بنا، وأصابه الضعف، وهو مصير يصعب أن تتحاشاه منظمة لا تحميها أي قوقعة عصبوية من عدوى الحركة الفعلية للصراعات الاجتماعية والسياسية.

وأدى الانهيار النهائي للنظام الستاليني في الاتحاد السوفيتي إلى هجوم واسع من قبل الأجنحة المؤيدة للرأسمالية ضمن البيروقراطية، ومن قبل آخرين مؤيدين لتعميم اقتصاد السوق والتمليك الخاص (التخصيص). وازداد الانحراف الشوفيني والقومي والحربوي لمعظم الحركات القومية المتكاثرة على أنقاض "الاشتراكية" البيروقراطية. ويُفسّر هذا التطور الرجعي الى حد بعيد بتراجع الحركة العمالية وحالة التجذر في البلدان الأمبريالية منذ الانكماش الاقتصادي في منتصف السبعينيات.

وبصورة أكثر عمومية، ان مجمل الحركات الاجتماعية التي ما زالت تتطور بخطى متباعدة وفقاً للبلدان - ضد الاضطهاد الامبريالي، وهجمة التقشف

الرأسمالية، والآثار المؤذية لاقتصاد السوق، والأخطار البيئية، واضطهاد النساء والعسكريتارية، الخ - لا تزال شديدة التشرذم. هذا وإن مشروع بناء مجتمع اشتراكي يقدم بديلاً للرأسمالية وللتجارب الكارثية للاشتراكية البيروقراطية، يفتقر الى المصداقية: تعيقه بحدة جردة الحساب الخاص للاستالينية وللأشتراكية - الديمقراطية وللقومية الشعبوية في "العالم الثالث"، ناهيك عن ضعف أولئك الذين يحملون لواء هذا المشروع اليوم.

في أعداد واسعة من البلدان المهيمن عليها، باتت قوى طليعية عريضة متشككة حيال فرص نجاح قطع ثوري مع الامبريالية، واحتمالات الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها في ظل ميزان القوى العالمي الجديد. وثمة قوى أخرى قد قطعت علاقتها بصورة مكشوفة بهذا المنظور. وإذا اكتفينا بأميركا اللاتينية، نرى ان ذلك ينطبق على قسم من القيادة السابقة لحركة فارابونديو مارتى للتحرر الوطني في السلفادور، وقسم من القيادة الساندينية في نيكاراغوا، علاوة على تيار في حزب الشغيلة في البرازيل.

ضمن هذا السياق، ان الاتجاه الأساسي هو التأقلم والمساومة باسم الواقعية. فتحت وطأة الأزمة، وضعف الآفاق أو غيابها الكامل، اتخذ تحول مسلسل للقوى السياسية نحو اليمين شكل انزلاق كبير في التربة. وهذا ناتج تحولات ترتبت على تبدلات تراكمت على المدى الطويل، لا سيما بخصوص الكتلة الضخمة من الأحزاب الكبرى، مثلما هو ناتج انعطافات مفاجئة الى هذا الحد أو ذاك في حركات كان في وسع طبيعة انغراسها الاجتماعي ان تسمح بكل الانحرافات. وهكذا انعطفت الشعبوية البرجوازية، مثلها مثل الاشتراكية - الديمقراطية، وتبنى العديد من الثوريين السابقين الخطاب المرحلي الستاليني الأشد يمينية، هذا إذا لم "يقفزوا" فوق المراحل" على طريقتهن، لينضموا الى الركام الاشتراكي - الليبرالي.

ضمن هذه الظروف، تبدو الأممية الثورية كطوبى. مع ذلك، فان عولة الاقتصاد التي لم يسبق لها مثيل تاريخياً - اتخاذ رأس المال طابعه العالمي، ودور الشركات متعددة الجنسية، وعولة السوق الذي يشغل من الآن وصاعداً بصورة متزامنة بفضل نمو تكنولوجيات الاتصال، وازدياد وزن المبادلات الدولية بالنسبة

للاقتصادات القومية، الخ .. وعوالة الشغل، سواء عبرت عن نفسها بحركات اليد العاملة أو بحركات الرساميل والصناعات، وعوالة السياسة والحرب الإمبريالية، في عصر التحالفات الكبرى تحت زعامة الدركي الأميركي العالمي، كل ذلك يسهم في إعطاء طابع جازم أكثر مما في أي وقت مضى للحاجة الى أممية للشغيلة (رجالاً وإناثاً)، المنخرطين في النضال ضد رأس المال العالمي وفصائله المحلية.

بما أن الدورات السياسية لا تنفصل إطلاقاً بصورة كاملة عن الدورات الاجتماعية - الاقتصادية، يستمدّ الأمل الثوري أسباب عناده من النزعة القوية الى تفاقم التوترات الاجتماعية، في اطار رأسمالية باتت عاجزة بعد الآن عن إبعاد الإفقار المتصور مباشرة على انه إفقار. هكذا أخلت أوهام الليبرالية الظافرة على انقراض جدار برلين مكانها الى حد بعيد لتشككية عميقة تنقلب اليوم ضد الرأسمالية الموجودة بالفعل. ان الزهو المتشدد للامبرياليات المنتصرة، من دون أدنى المخاطر، ضد سراب صحراء "رابع جيش في العالم"، بدده جداً ما أبدته من عجز في البوسنة، والصومال، لا بل حتى في هايتي. كان بوش قد بالغ في الإسراع بدفن العقدة الفيتنامية: ان مكسب التعبئة الهائلة ضد العدوان الأميركي في فيتنام لا يزال يعيق القدرات على التدخل لدى أكبر قوة عسكرية على مدى الأزمان.

ليست اذاً أسباب الابقاء على شعلة الأمل الثوري هي التي تنقص، لكن مع ذلك فالمطلوب تراكم جديد للتجارب الجماهيرية وللانتصارات الجزئية أو لتجذير أجيال جديدة من أجل تجميع كل الشروط للقيام بقفزة جديدة إلى الامام في بناء منظمات طليعية تكون ثورية وأمية في آن معاً. لا يمكن بعد الآن طرح أزمة الطليعة الثورية ضمن صيغ الثلاثينيات من هذا القرن. فاليوم، لم تعد المسألة هي مجرد تغيير قيادات مفلسة. إن إعادة التركيب الضرورية لن تقف حدودها عند التغيير في ميزان القوى ضمن حركة العمال المنظمة كما هي اليوم. لا بد لها ان تمر عبر إعادة التنظيم التدريجية لمختلف الحركات الاجتماعية التحررية عالمياً. وسيكون هذا الأمر صيرورة طويلة الأمد يمكن ان تسرع وتيرتها أحداث معينة كبيرة في صراع الطبقات العالمي.

2- مع ذلك، فإن السمات العامة للوضع الدولي تضغط بشكل غير متساوٍ على الأوضاع القومية المختلفة، وتندمج بالخصوصيات المحلية، البنوية أو الظرفية. إن الأمر الذي لا يزال في كل حال أكيداً هو أن عالماً من دون صراعات جماهيرية، وصدامات اجتماعية كبيرة هو خرافة. فالأثر الاجتماعي والبيئوي للأزمة العالمية للرأسمالية - والذي غالباً ما يكون كارثياً - في البلدان المتخلفة، واندفاع أجيال جديدة إلى ساحة الصراعات الاجتماعية، وظهور حركات عمالية فتيّة نسبياً في البلدان المصنعة حديثاً، كذلك النتائج الكارثية للانتقال إلى اقتصاد السوق على سكان المجتمعات ما بعد الستالينية، هي بمجملها عوامل صراع عوض أن تضمحلّ تزايد وتبلغ أقصى مداها.

إن لانهيار المنظومة الستالينية نتيجة إيجابية متمثلة في كونه هزّ بعنف الأحكام المسبقة العصبوية حيالنا، في صفوف الطلائع العمالية، النقابية والسياسية. كما أن غرور الظفر لدى رأس المال يفضي أيضاً إلى حفز عملية توحيد كل المناهضين للرأسمالية، الذين باتوا يعون ضعفهم. نستطيع الآن بشكل أفضل أن نقيم علاقات تضامن نضالية ووحدة نضالات مع قوى كانت ترفض في السابق مجرد فكرة إقامة حوار معنا، لا سيما في البلدان المصنعة. إن شبكتنا العالمية تعطينا ميزة القدرة على تقديم إسهام حاسم في إعادة تجميع القوى المعادية لرأس المال - على المستوى الأوروبي بوجه خاص، حيث باتت ضرورة إعادة تجميع كهذه بديهة تماماً بمواجهة الوحدة الرأسمالية الزاحفة، مهما تكن تقلباتها. لكن يبقى مع ذلك أن ضعفنا يشكل عائقاً كبيراً على هذه الطريق، وإن الإصلاحية الاشتراكية - الديمقراطية، المنخرطة في البناء الأوروبي الرأسمالي، تحتفظ بصدقية لا مجال لمقارنتها بتلك الخاصة بنا، على الرغم من إخفاقاتها المريعة حيال الأزمة.

إلى جانب ذلك، وبقدر ما لم يعد هنالك، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، من دولة باستطاعتها أن تقدم نفسها بأي شكل جدير ولو بالحد الأدنى من الثقة "كملاذ" أو "كأخ أكبر" للحركة المعادية للامبريالية، يمكن بدء نقاش متجدد - نأمل أن يكون - أكثر هدوءاً مع محاورين ثوريين في البلدان التابعة لأجل تعريف نزعة أممية (Internationalism) جديدة بعيدة عن أي هيمنة بيروقراطية وأبوية. وصحيح

على كل حال، أنه في ظل الوضع الحالي وبعد تجارب مثل عزلة الثورة النيكاراغوية، أو صيرورة الإصلاحات الجزئية والمتفاوض بشأنها في أفريقيا الجنوبية، أو عملية خنق كوبا، لن تتوانى الاشتراكية - الديمقراطية عن استخدام شبكات الدبلوماسية ومواقعها في المؤسسات الوطنية والدولية من أجل مهاجمة تقاليد التضامن النضالي بعنف.

يتعلق الأمر إذاً بالانطلاق للعمل من التناقض التالي: يجمع الوضع الحالي ما بين أزمة للحركة العمالية العالمية تفتح آفاقاً جديدة للنقاشات ولإعادة تركيب سياسية في المدى المتوسط، وميزان قوى اجتماعي وأيديولوجي يعيق حالياً كل إمكانيات تطور نوعي في بناء الطليعة الثورية على الصعيد العالمي. وهذا التناقض يجب أن يوجه سياستنا في سبيل بناء الأمة اليوم.

3- على ضوء جردة الحساب النهائية للستالينية وسقوط ما كان يسمى "المعسكر الاشتراكي" توجهت منظمات كثيرة تنتمي الى تراث يختلف عن تراثنا لكنها تحتفظ بأهدافها الثورية، الى مراجعة نقاطها المرجعية التاريخية. وعلى الرغم من اقتناعنا بأن تحليلنا للستالينية صمد أمام التجربة أفضل من أي تحليل آخر، إلا أننا لا ننكر حقيقة ان الخوضات السياسية العالمية قد أثرت، في ما يخص هذا الموضوع، على اعتبارات كانت في الماضي قد خدمت في الرسم التاريخي للحدود التي تفصل التيار التروتسكي عن غيره من التيارات، ضمن أقصى اليسار الذي ننتمي إليه.

هكذا فان تحليل الاتحاد السوفييتي الستاليني، والتماهي مع الصراع التاريخي للمعارضة اليسارية الروسية ومع مسار الأمة الرابعة منذ الحرب العالمية الثانية، كل هذه الأمور سوف تخسر شيئاً فشيئاً طابعها المميز في تشكيل المنظمات الثورية. وعلى الرغم من أن هذا الأمر لا يزال مكسباً سياسياً هاماً بالنسبة إلينا، فهو يخسر جزءاً هاماً من ملاءمته المباشرة والحاسمة بالنسبة للصراعات المستقبلية، مع التشكيل التدريجي لأجيال مناضلة جديدة في سياق عالم تغير جذرياً. على العكس تماماً، فان تحليلاتنا للستالينية وللبيروقراطية كشرية اجتماعية ذات مصالح محددة، ومفاهيمنا حول الاشتراكية الديمقراطية قد فرضت نفسها نهائياً، كعناصر لا يمكن

تجنبها في أي دراسة شاملة حول الظواهر البيروقراطية والاستبدالية التي تهدد دائماً بإفساد حركات التحرر الاجتماعي قبل الثورة و/ أو بعدها. وهذه اليوم تعتبر مسألة حاسمة في عملية تشكيل المنظمات الثورية.

هكذا، فإن علامة كتلك، كان يمكن أن تبدو في الماضي كفرادة " للروتسكية" يمكن النظر إليها في المستقبل بطريقة مختلفة تماماً. فبعض المراجع التاريخية التي كانت تحيل إلى التشققات والانقطاعات المعقدة داخل الحركة الشيوعية خلال فترة الثلاثينيات، سوف تغدو نسبية، لصالح إعادة تقويم للفصل الكلاسيكي والأساسي بين "ثوريين" و"إصلاحيين"، لا بل بين اشتراكيين - ديمقراطيين ومعادين للرأسمالية.

ويؤدي هذا، بالتالي، إلى تغيير في إمكانيات حدوث انضمام مجموعات وتيارات معينة إلى الأممية، كذلك في شروط التقاء سياسي و/ أو تنظيمي مع آخرين على المدى الطويل. بإمكان اتجاهات ومجموعات أو تيارات من أصل ماوي وكاستروي، أو حتى ستاليني جديد أن تقترب من مواقفنا. بمقدورنا الآن أن ننصوّر بسهولة أكبر كسبهم إلى مشروعنا وبرنامحنّا من دون أن يتماثلوا مع التروتسكية بالضرورة أو يتحدد موقعهم ضمن استراتيجيتها. بيد أن علينا أن نأخذ بالحسبان واقع أن التبدلات الجارية في الوضع السياسي العالمي لا تقود، في معظم الحالات، إلى تبني مواقف أكثر ثورية، بل إلى الاستسلام وإلى الاندماج السريع في أيديولوجية البرجوازية السائدة.

كذلك، يتوجب علينا دمج الموضوعات الجديدة في الفكر السياسي للأجيال الفتية المناضلة التي ستعمل من الآن وصاعداً ضمن سياق "ما بعد ستالين"، حيث سيكون ضرورياً أن نجتمع بين اهتمامات أيديولوجية وتجارب جديدة والدروس التقليدية التي أثبتت صحتها مرة أخرى الرأسمالية المتأزمة. إن دمج الموضوعات الجديدة ليس مجرد مشكلة في "علم التربية" تجاه الشباب المناضل، بل هو يتعلق بصورة أكثر أساسية بكثير بقدرتنا على البلورة النظرية، وتحديث برنامجنا، واستيعاب التجارب السياسية الجديدة، وأشكال ومحاور وصراعات أصيلة، وتحولات اجتماعية - اقتصادية، الخ...

إننا نتمنى إحداث تحوّل حقيقي في الأمية الرابعة، نريد أن نجعلها تتقدم في الوقت ذاته الذي تحافظ فيه بعناية على مكتسبات ستين سنة تقريباً من وجودها. نريد التغيير، لكن ليس كما فعل الكثير من منظمات اليسار في السنوات الأخيرة، التي تخلت بصورة متسارعة عن مواقعها تحت ضغط الهجوم العنيف للبرجوازية.

يهنّا أن نوّكد ونعمّق امتيازاً سمح لنا سلوكنا غير العصبوي، بشكل متزايد، بأن نكسبه خلال السنوات الأخيرة: أن لا يتمّ النظر إلينا ببساطة كمجموعة "تروتسكية" ضمن مجموعات أخرى، بل كواحد من مكونات الحركة الثورية العالمية يضع التضامن الأممي ومصالح الصراع ضد المضطهدين فوق كل حسابات تكتلية أو اختلاف أيديولوجي. ونأمل أن نستقبل في صفوفنا منظمات ماركسية ثورية لا تنسب بالضرورة نفسها الى "التروتسكية" ولا تتعرف الى نفسها في تاريخنا، بل تنضم إلينا على أساس تلاق برنامجي فعلي. وعلى المدى الأبعد، نأمل أن نوّكد أنفسنا كقطب جاذب ومحور لإعادة تجميع عالمية لكل القوى الطليعية المناضلة السليمة المعادية جذرياً للرأسمالية، التي تستمر أو تتجدّد بشكل مبدع عبر الخضات الحالية في الحركة العمالية العالمية.

4- تبقى الأمية الرابعة، في الوقت الراهن، التجمّع العضوي العالمي الوحيد لتشكيلات ثورية تشارك في الاتجاه البرنامجي العام نفسه.

وهذا الاتجاه يتضمن القتال بلا كلل:

- في سبيل المطالب المباشرة والانتقالية الخاصة بالمأجورين؛
- لأجل الحقوق الديمقراطية والحريات العامة؛
- من أجل قطيعة ثورية مع الرأسمالية؛ ولأجل استبدال الدولة البرجوازية بإدارة المنتجين شؤونهم بأنفسهم في دولتهم الخاصة بهم؛ وفي سبيل تطور النضالات الديمقراطية والوطنية في الدول المهيمن عليها الى نضالات ثورية معادية للرأسمالية؛
- في سبيل اشتراكية ديمقراطية مبنية على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الاجتماعية، والتنظيم الذاتي للشغيلة، ذكوراً وإناثاً، وممارسة حق تقرير

المصير من جانب الشعوب، وضمانه الحريات العامة مع فصل الأحزاب عن الدولة؛

- لأجل وحدة الحركة الشعبية الجماهيرية والطبقة العاملة، على أسس ديمقراطية تحترم التعددية الحزبية وتنوع الاتجاهات وتؤمن الاستقلالية إزاء البرجوازية والدولة؛
- في سبيل توسيع أشكال التنظيم الذاتي واحترام الحقوق الديمقراطية في النضالات؛ ضد كل البيروقراطيات الطفيلية (الستالينية، الاشتراكية - الديمقراطية، النقابية، القومية...) التي تهيمن على المنظمات الجماهيرية؛
- ضد اضطهاد النساء ومن أجل حركة نسائية مستقلة؛
- ضد اضطهاد المثليين جنسياً، ذكوراً كانوا أو إناثاً، وضد كل أشكال الاضطهاد الجنسي؛
- ضد الاضطهاد القومي وفي سبيل احترام تقرير المصير واستقلال الشعوب المضطهدة؛
- ضد العرقية وكل أشكال الشوفينية؛
- ضد التمييز على أساس الدين، ومع فصل الدين عن الدولة؛
- في سبيل حماية البيئة بمنظور معاد للرأسمالية والبيروقراطية؛
- في سبيل النزعة الأممية النضالية والتضامن الأممي المعادي للامبريالية، ومن أجل الدفاع عن مصالح الجماهير العاملة في كل بلد من دون أي استثناءات، ومن دون عصبوية ومن دون أي اذعان لاعتبارات دبلوماسية أو منفعية؛
- في سبيل بناء أحزاب ثورية وبروليتارية ونسوية وديمقراطية تضم أعضاء نشيطين حيث حقوق التعبير عن الرأي والاتجاهات معترف بها وحاضنة بالحماية؛
- من أجل بناء أممية جماهيرية ثورية متعددة؛

ويتضمن هذا التوجه البرنامجي عناصر لا تقتصر على تلك التي أنتجتها

التجارب الثورية والاجتماعية الجديدة في الثلاثين سنة الأخيرة، بل تشمل العناصر الموروثة في فترات سابقة أيضاً، ومن ضمنها المكاسب الثورية للأمم المتحدة وللتيار التروتسكي من عام 1925 الى عام 1940. ان انسجامنا صُنع هكذا على مدى السنوات عبر الدمج المتواصل لمكتسبات جديدة، كما عبر اعادة تقويم المكتسبات القديمة. وتبرز بالتأكيد مسائل وتجارب جديدة دائماً تتطلب عملاً مستمراً من الاستيعاب والبلورة.

إنها الطريق الوحيدة التي يمكن التراث الماركسي الثوري أن يتجنب بواسطتها التحجر والهرم ويعتني بحيث يخدم كدليل للنشاط الجماهيري.

5- استناداً إلى هذا التوجه البرنامجي المشترك، تعمل المنظمات الثورية الفروع في الأمم المتحدة الرابعة معاً على بنائها في الوقت الراهن.

إن أهميتنا لا تزال متواضعة جداً مقارنة بالمهام المطلوبة من الحركة الثورية العالمية. إلا أنها تشكل أداة لا غنى عنها ولا يمكن استبدالها لأجل تعميم التجارب السياسية، المتنوعة كثيراً لمنظمات قومية ليس وجودها النضالي قليل الأهمية، اذا قيست بوجه خاص بباقي الحركة الثورية. والحال ان هذه القدرة على التوليف (Synthesis) هي أحد مبررات وجود أهمية. وهي أحد أفضل العلاجات ضد العزلة القومية، وضد وضع النظرية بالاستناد الى التجربة المحلية فقط. بمعنى أن قرار المساهمة في بناء الأمم المتحدة هو بالنسبة للمنظمات التي تشكل منها، حلقة في سلسلة بنائها " القومي " الخاص بها، ووسيلة لوضع حد للضغوطات القومية المتواصلة وللرؤى المشوهة التي قد تسببها.

بالطبع، لا تشكل الأمم المتحدة بحد ذاتها ضماناً كافية من أجل تملك رؤية سليمة للواقع العالمي وبالتالي، للوضع القومي، الذي هو جزء من هذا الواقع. وبالإمكان أن ترتكب غلطة بشكل جماعي، لكن امكانية حدوث هذه الغلطة تبقى أقل بقدر ما تنوع وجهات النظر المشاركة في النقاش وفي بلورة المواقف. وتصبح أيضاً أسهل رؤية الأخطاء وتصحيحها، بمعنى أن الأمم المتحدة هي شرط ضروري للحصول على فهم متوازن للواقع العالمي. وحده اطار عضوي يمتلك قواعد نقاش وأساليب

بلورة جماعية يقدم بالكامل هذه الميزة، وذلك بطريقة أكثر منهجية وكلية مما يفعل الحوار الثنائي بين المنظمات. وعبر هذه السيورة، تقدم الأحزاب، الأعضاء، إلى الأممية ككل بقدر ما تقدم الأخيرة إلى الأحزاب كل على حدة.

6- إن الجهد لتوطيد أمتنا يجب أن يبدأ بتقوية وتوسيع أحزابنا في كل بلد، مثلما يشكل بناء الأممية، في كل بلد، مسألة إعادة تنظيم للحركة العمالية. ليست هنالك شبكة جاهزة سلفاً، لا تنتظر إلا أن تستخدمها المجموعات الثورية.

لقد بنيت الأمتان الجماهيريتان (الثانية والثالثة) في مرحلتين صعود. فبخصوص الأممية الثانية الاشتراكية - الديمقراطية، كانت قاعدتها صعود حركة عمالية جديدة من ملايين الشغيلة. أما الثالثة، فكانت الثورة الروسية هي التي اجتذبت إليها شغيلة العالم بأسره.

إن الأممية الرابعة عاشت تجربة صعود كهذا، على مستوى أكثر محدودية بكثير، في السنوات التي تلت عام 1968. لكن الفروق كانت كبيرة، كانت الحركة أضعف، ولا سيما داخل الطبقة العاملة.

كانت الحركة العمالية قد مرّت من قبل بالعديد من الانشقاقات، وكانت الأممية الرابعة تبدو لا أكثر من واحد من أشكال التنظيم العديدة الممكنة. ثم إن هنالك فرقاً كبيراً بين بناء منظمة عالمية تقوم على برنامج نظري، ومنظمة يتم اختبار برنامجها باستمرار في الممارسة.

إن بناء أممية أقوى وأوسع، في الوقت الراهن، يستتبع أنواعاً شتى من العمل الحدودي، سواء في بلدان شتى أو أبعد من الحدود، لكن ماذا نعي بـ "الوحدة"؟

إننا نميّز بين نماذج ثلاثة من العمل الحدودي:

أ- الجبهة الموحدة في النضالات الملموسة والحركات الجماهيرية:

لقد كان هذا ويبقى المستوى الأهم للوحدة. فحين نعمل داخل نقابة، حين نخلق لجنة ضد طريق تهدد البيئة، حين نساعد في تنظيم مظاهرة طلابية، نسعى وراء الوحدة الأوسع، والأكثر ملموسة.

إن السؤال الأساسي يبقى دائماً : ما هي أفضل وسيلة لجعل القضية تتقدم؟

بدلاً من البحث عن البرنامج الأكثر "ثورية"، نحاول بناء حركات يُشارك فيها بشكل واسع الشغيلة، الذين يتجمعون حول الدفاع عن مصالحهم. إننا نشارك في هذه النضالات بواسطة أحزابنا والأممية الرابعة، لكن بتواضع واحترام لأولئك الذين يقاثلون بجانبنا، من دون تلاعب ومن دون عصبوية. هذا العمل الوحدوي هو المستوى الأهم لعملنا اليومي، والأمور الباقية، حتى مع أهداف أكثر محدودية بما يتعلق ببناء الحزب. ذلك أنه لما كانت مهمتنا اليوم هي إعادة تنظيم الحركة العمالية وإعادة بنائها، لا يمكن القيام بذلك إلا إذا صُنعت تلك الحركة في غمرة النضالات الراهنة ونضالات الغد.

ب-الوحدة مع منظمات ثورية أخرى

لم تزعم الأممية الرابعة يوماً "أنها تملك احتكار الفكر والنشاط الثوريين". وثمة منظمات ثورية أخرى حول العالم: بعضها يقود معارك بطولية ندعمها بشكل كلي. بيد أنه ما من منظمات كبيرة خارج صفوفنا تشاركنا حالياً بمحمل الإطار البرنامجي المذكور أعلاه، في النظرية وفي الممارسة.

مع ذلك، ثمة منظمات توافق على كل هذه النقاط تقريباً باستثناء نقطة واحدة أو فارق بسيط (حول مفهوم المنظمة القومية أو العالمية عموماً)، وعلى العموم، نسعى إلى إقامة علاقات ودية تضامنية مع تلك المنظمات، ما عدا مع المفرطة في العصبوية بينها. إن عدم انتساب هذه المنظمات إلى أمميتنا قد يعود إلى واقع أنها تأتي من تراث سياسي غير التروتسكية، من مسار تاريخي آخر أو تجارب أخرى... إذا كان هذا هو العائق التمييزي الوحيد، فلا ريب لدينا أنه يتوجب العمل، في ظل الهزات السياسية الحالية، على توحيد قواها.

ليس ثمة من مبرر للحفاظ اليوم على انقسام تنظيمي على قاعدة وحيدة هي تفسير انحطاط الاتحاد السوفييتي والظاهرة الستالينية التي أنتجها، أي إذا كانت هذه الاختلافات في التفسير لا تخفي في الواقع توجهات برنامجية "متناقضة" بصدد الصراعات الجارية (على سبيل المثال الموقف من التملك الخاص الجاري

في المجتمعات ما بعد الستالينية).

إن أي مقارنة تحاول أن تعتمد المطابقة التحليلية كشرط للالتقاء التنظيمي، من دون البرهان على وجود نتائج سياسية هامة مُتأتية من الخلافات النظرية، إنما تنجم عن فهم دوغمائي وفئوي واحادي كلي للتنظيم، غالباً ما يرتبط باشتغال داخلي غير ديمقراطي ما فيه الكفاية، وبممارسات قائمة على المناورة.

فالالتقاء السياسي بصدد رهانات النضالات الملموسة، والفهم التعددي والديمقراطي للحزب الثوري الذي يتوجب بناؤه، كما نراهما، إنما هما أمران أكثر أهمية بكثير من الالتزام المشترك ببرنامج نظري كامل، مأخوذ بشكل مجرّد. من وجهة النظر تلك، نحن لا نجد أنفسنا في "حركة تروتسكية" عالمية مزعومة تشكل كياناً منفصلاً يحوي كوكبة من المنظمات تصنف نفسها كذلك، وبالأحرى، نحن لا نحدد لأنفسنا كمهمة ذات أولوية "إعادة توحيد الحركة التروتسكية" بالاعتماد فقط على مراجع مشتركة، إنما نخضع علاقتنا بالمنظمات التي تدعي أنها تروتسكية للاعتبارات العامة الواردة أعلاه.

مع ذلك، لم تظهر في العقد الأخير إلا أمثلة قليلة على مشاريع وحدوية ناجحة مع منظمات ثورية أخرى. وليس صدفة إذا كانت تجاربنا للاندماج مع قوى صراع طبقي أخرى أوسع بكثير وأشدّ جماهيرية تجارب أكثر إيجابية إلى الآن. إن الضغوط التي تتعرض لها منظمات صغيرة تضم عدداً صغيراً من الأعضاء وتمتلك النزر القليل من الامكانيات، لأجل خوض تجربة مشتركة عن طريق تجريب خطوط في الممارسة، هي ضغوط أقوى بكثير.

وعموماً، نعتقد أن ثمة أسباباً لتكون حذرين بشكل خاص بصدد إعادة التجمّع مع قوى يسارية صغيرة في الفترة الراهنة. إن اختلافات نود أن نتجاوزها، من مثل المراجع التاريخية والثقافة التنظيمية واللغة المستخدمة، تلعب مع ذلك دوراً مهماً في زمن انحदार ونضالات دفاعية. إن التاريخ يبين أن هذه الأمور يمكن - ويجب - تجاوزها بطريقة أسهل في فترات الصعود، حين توحد المنظمات بحزم ضرورة الرد الملحة على المشكلات التي تطرحها الصراعات الطبقية، وضرورة التعاون.

لا ينبغي النظر الى ما هو وارد أعلاه كحجة لصالح مواقف عصبوية. لكنها حجة لاعتبار الأحزاب، لا كأناس آليين يلزمهم أن يقوموا بافضل الحركات، بل كأجسام حية تخوض معاً، بفضل عوامل " ذاتية" كالعنفوان وحب الذات، تجربة وعادات مشتركة. يلزمنا، في مرحلة هجوم حادّ من جانب أعدائنا، كتلك التي نمر بها، ان نزن مخاطر خسارة ذلك كله.

ج- إعادة تجمّع أوسع من قوى يسارية أخرى:

هذا النوع من التعاون ليس معداً للحلول محل عملنا في المنظمات الجماهيرية كالنقابات والمنظمات الطلابية، والحركات النسائية، الخ... ان الاندماج الأوسع مع قوى يسارية أخرى يمكن ان تكون له أهداف شتى. فمن جهة، ندخل في تماس مع أعضاء منظمات أخرى ونخوض معهم تجارب مشتركة. ومن جهة أخرى، نزيد حظوتنا المشتركة في المجتمع ونصبح أقوى وأكثر صدقية. حتى حيث تكون قوانا محدودة عددياً، تخلق أزمة الحركة العمالية، والحركات الاجتماعية الأخرى والقيادات التقليدية - في سياق تطرح فيه المقاومة الاجتماعية التي لا تزال قوية مسألة منفذ سياسي - وضعاً يمكن أن تظهر فيه فرص توحيد للقوى، بهدف الضغط معاً على الحياة السياسية وفرض أنفسنا كقادة رئيسيين للجدال الاستراتيجي في الحركة العمالية واليسار.

إن الظروف التي من شأنها إتاحة هذا النوع من إعادات التجمع لا يمكن تحديدها بالطبع مسبقاً، ولا مداها وبرنامجهما السياسي وأشكالها التنظيمية، التي تتوقف على المعطيات القومية، لا بل الإقليمية والمحلية. يمكن ان يتعلق الأمر إما بحركات سياسية جديدة، تعيد تجميع الطلائع المناهضة للرأسمالية في إطار غير حزبي، او بمبادرات انتخابية وحدوية تصب في تعاون خارج الانتخابات، أو أيضاً بالالتحاق بأحزاب مُنبثقة من أزمة الحركة العمالية، تحتفظ بتأثير جماهيري وتنتمي في الممارسة إلى خط مقاومة للسياسة الليبرالية الجديدة. في كل هذه الحالات، يتعلق الأمر بتنمية رؤية لاعادة تركيب اليسار والحركة العمالية، كما لسيرورة دينامية لا تتدخل فيها فقط قوى منظمة سياسياً بل كذلك أفراد (نقابيون، نسويون، مثقفون، شغيلة، اجتماعيون، الخ...). إن الأمية الرابعة

تلتزم اتخاذ مبادرات وحدوية كهذه والردّ إيجابياً على مبادرات الآخرين، في كل مرة نعتبر فيها من الممكن اقامة روابط بين قوى جذرية بصدد مهام ملموسة.

على المستوى العالمي، نشارك في كل الحوارات التي يكون هدفها المعلن اتاحة النقاش بين قوى سياسية يسارية، حتى اذا لم تكن القوى المعنية معادية كلها للرأسمالية أو للامبريالية. تلك هي مثلاً حالة اجتماعات اليسار في أميركا اللاتينية. ويمكن ان تكون تلك غداً، حالة لقاءات أوروبية، أو أفريقية، أو غير ذلك. ان هذه اللقاءات، المتنافرة جداً في تركيبها، هي مع ذلك شواخص مفيدة لاعادة تحديد التيار الثوري في المرحلة الجديدة. وفي وسعنا نحن بالذات ان نشجع لقاءات من هذا النوع بخصوص مناطق كأوروبا الشرقية، أو شبه القارة الهندية، أو أفريقيا السوداء، أو المنطقة العربية. لكن اذ نفعل ذلك، نعطي الأولوية باستمرار للتقارب مع القوى والاتجاهات التي نتلاقى معها على قضايا استراتيجية. من المهم أن نمتلك أهدافاً واضحة ومرئية في هكذا حملات واجتماعات. كما أنه حاسم أيضاً أن يتم تنظيم المبادرات بصورة ديمقراطية وليس فقط من القمة الى القاعدة.

7- هل يمكن اشكال العمل الوحدوي هذه ان تفضي الى تشكيل

أهمية جديدة أكثر اتساعاً؟

إن الأهمية المتعاقبة كانت تتناسب في كل مرة مع مهام جديدة ترتبط بتطورات اجتماعية وسياسية كبيرة جداً. والحال ان أقل ما يمكن أن يُقال حول الانقلاب الجاري في الوضع الدولي منذ عام 1989 أنه قد غير بعمق الاطار الذي كانت تنطرح فيه مشاكل الثورة و بالتالي الخلافات السابقة. وفي البدء، يتوجب علينا تقويم هكذا تحولات والاتفاق على الدروس العامة التي علينا استنباطها، فضلاً عن نتائجها بالنسبة للنشاط الثوري.

ومن الضروري أيضاً أن نختبر عملياً التلاقات السياسية التي قد تنبع من ردّ الفعل على الأحداث. بالتالي ربما سيكون بالإمكان في اللحظة المناسبة تحديد مهام وشكل أهمية جديدة أوسع نوعياً مما لدينا الآن.

حالياً، ان عقد مؤتمر عالمي للقوى الثورية من دون أهداف واضحة - مثل التضامن مع ثورة مهددة على سبيل المثال - سيكون في أحسن أحواله مجرد لقاء متنافر النغات لا مستقبل له. ولكي يتحول الى شيء آخر، على المشاركين في اجتماع كهذا ان يمتلكوا حدّاً من الانسجام السياسي والبرنامجي واهتماماً حقيقياً بملاحقة هدف تنظيمي مشترك. أكثر من ذلك، لأجل تجميع كل المرشحين المحتملين لهذا اللقاء من دون أي تمييز تجاه الأكثر فقراً، يجب ان يكون ثمة اتفاق مسبق على التوزيع المتساوي للأعباء المالية التي تستتبعها مبادرة كهذه، الأمر الذي لن يكون سهلاً.

والحال ان الحركة الثورية العالمية القائمة فعلياً في الوقت الراهن، هي حصيلة عقود وسمتها الستالينية وانحلالها. أما عناصرها فهي أقل انسجاماً بكثير مما كان المشاركون في مؤتمرات كينتال وزيمرفالد خلال الحرب العالمية الأولى الذين أتوا بمجملهم من الأمة الثانية وراثتها. سيكون من الضروري إذاً حصول نخاض طويل ترافقه سجلات وتجارب مشتركة بما يسمح ببناء ثقة متبادلة قبل نضوج ظروف لإعادة تجميع واسعة للقوى الثورية، وهو الأمر الذي نريده الى حد كبير.

إننا اليوم، في ظل هذا المنظور التاريخي، نلزم أنفسنا باتخاذ مبادرات او بالإجابة عن مبادرات الآخرين بشكل ايجابي في كل مرة نجد أنه باستطاعتنا بناء جسور بين القوى الثورية على اساس مهام ملموسة ودفع نقاشاتها الى الامام. وقد ينطبق هذا الأمر على قوى جديدة كما على منظمات ثورية من أصول مختلفة تتطور تحت تأثير التطورات العالمية الحالية. وهذا يعني قوة جماهيرية مثل حزب الشغيلة البرازيلي كما يعني تيارات ثورية جنينية مثل اليسار الاشتراكي الراديكالي في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق. وبالإمكان التعبير عن هذا الأمر أولاً عبر حملات سياسية أو في اجتماعات عامة. وبمقدوره ان يتخذ شكل اجتماعات إقليمية أو إعادات تجميع قومية أو علاقات تعاون ثنائية او متعددة قوية. ولقد قمنا ضمن هذا المنظور بفتح أبواب مدرسة الكادر العالمية خاصتنا بشكل منتظم لقوى أخرى من الحركة الثورية.

8- ليس ثمة من تناقض بين بناء تيارنا الخاص، أي الأهمية الرابعة، والعمل في سبيل إعادة تجميع عالمية واسعة للقوى الثورية في المستقبل؛ أكثر من ذلك، ثمة تكاملية نعتقد أنها أساسية. فنحن نرفض أي رؤية فئوية في بناء حركتنا، كما نرفض أي رؤية أحادية الاتجاه وغير تعددية لإعادة التجميع العالمي المتوخى بناؤه، أكان مجرد منبر أو حتى أهمية جديدة.

إننا نعترف بحقوق الاتجاهات على المستويين المحلي والعالمي وندافع عنها. والحال ان عدم تجانس الحركة الثورية العالمية هو شديد الى حد أنه كلما اتسعت إعادة التجميع العالمية اليوم، يصبح مرجحاً أكثر ان نقاد نحو الاحتفاظ ضمن الاطار المذكور باتجاهنا العالمي - وهذا الخيار الحر سوف يتوقف في نهاية المطاف على تقويمنا للبرنامج المشترك لإعادة التجميع، وعلى وزن خصوصية اتجاهنا بالعلاقة مع شركائنا.

وبمطلق الأحوال، فان سجالات حول هذه النقطة سابق لأوانه؛ فالمسألة الأساسية هي الاتفاق أولاً على المبدأ نفسه لإعادة تجميع ثورية عالمية على أساس التعددية الديمقراطية. فاليوم، اذا كان من الممكن احراز تقدم على طريق وحدة الحركة الثورية في هذا البلد أو ذاك، بات عدم التساوي العالمي لهذه السيرورات شديداً إلى حد ان إعادة تجميع عالمية للثوريين لن تكون لسوء الحظ على جدول الأعمال في السنوات القادمة. وهذا لا يجب بالطبع أن يمنعنا من الاستمرار في جهودنا في هذا الاتجاه. لكن علينا أن لا نخلط بين ما يمكن تحقيقه على المستوى القومي وما هو ممكن خارج حدود الدول أو القارات. ثمة اختلاف نوعي واضح وانقطاع أساسي بين المستويين يلعبان دورهما في الاتجاهين.

باختصار، يتوجب علينا دائماً تفادي نوعين من الأخطاء:

- الأخذ فقط بالحسبان بناء الأهمية، وبالتالي، إشاحة النظر عن إمكانيات اندماج اليسار الثوري الذي يظهر في بعض البلدان.
- الأخذ فقط بالحسبان الاطار الوطني، وبالتالي، الإلغاء أو التخلي عن مبدئنا البرنامجي المحدد والدقيق حول المنظمة العالمية للثوريين.

فضلاً عن ذلك، ان نبذ وحدانية الاتجاه لا يقتصر على الدفاع عن حق الاتجاه. فبمعنى أوسع، تتضمن التعددية دمج طرق اشتغال جديدة ليست مجرد حقوق قانونية. ان المشكلات التي تواجهها في محاولات تأنيث منظماتنا (بمعزل عن درجة النجاح في كل حالة على حدة)، تمثل طريقة لأخذ تعدد التجارب بالحسبان. إن التشديد على التأنيث لا يقتصر أبداً على جهد لتحسين الوضع الاحصائي للنساء في المنظمة. لقد تعلمنا أن نرسي تقاليد داخلية جديدة وطرق دمج وتقويم لمساهمات كل الأعضاء، ولتجاربههم القطاعية أيضاً في تنظيم مشترك مختلف عن المثالات التي اتبعتها الأجيال السابقة.

ان الاستمرار في إغناء فهمنا للتعددية، بهذا المعنى الواسع، سوف تكون له أهمية حاسمة بالنسبة للمهمة الملحة، المتمثلة بتجديد شباب منظماتنا. فضمن الشروط الحالية، ومع زوال الحماس للمشروع الاشتراكي، من حق الشباب ألاّ يحكموا على الطابع الديمقراطي، المناهض للبيروقراطية، في منظمة ثورية، على أساس حقوق الاتجاه حصراً. سوف يجري النظر الى هذه الحقوق كجزء لا يتجزأ، ضروري لكن غير كاف، من فهم حديث للديمقراطية التنظيمية وللتعددية.

9- ان السمة الأساسية للظرف العالمي الحالي بالنسبة لمهام بناء أحزابنا لا يمكن ان تكون اصابة المنظورات الثورية المباشرة بالضعف، علماً أنها حقيقة فعلية لا يمكن انكارها. فهذه المنظورات تتغير كثيراً، إذ هي ترتعن الى حد بعيد بظواهرات سياسية رجراجة. وبالمقابل، تقوم إعادة تركيب اللوحة السياسية لليسار العالمي عموماً على عامل بنيوي أكثر أهمية. بهذا المعنى، وبغض النظر عن الاتجاه العام الذي ظهر بعد انهيار الستالينية مباشرة، يشكل هذا السقوط أولاً تحريراً لطاقة طبقية هائلة قيدها البيروقراطية الستالينية في السلطة أو المعارضة لسنوات عدة. وقد ترافق ذلك أيضاً مع انهيار الآراء المسبقة المعادية للثروتسكية التي كان أطلقها الستالينيون.

إن توسعاً فعلياً لحركتنا، على الرغم من كونه متواضعاً، لا زال ممكناً إذا، سواء في البلدان حيث الأمية لم تكن قادرة على النشاط في الماضي، أو في البلدان التي بإمكان فروعنا أن تكسب فيها سمعة وانخراطاً ضمن الطليعة وفي الحركة

الجماهيرية، على الرغم من المصاعب الحالية في عملية التنسيب.

في الحالات التي نعيد فيها التجمع مع قوى أخرى لأجل بناء حزب مشترك، نلزم أنفسنا - على عكس التدخل "الدخولي" الصرف في أحزاب اصلاحية جماهيرية - بأن نبني على المدى البعيد منظمة مشتركة، على قاعدة تجربة نضالية فعلية. ولكن لأجل السير الحسن للعملية، لا غنى عن أن نمتلك وسائل للتحقق، ضمن إطار ديمقراطي، من تقدم الاتفاقات السياسية والاستراتيجية مع شركائنا. لهذا السبب، فإننا نطالب لانصار تيارنا بحق التشاور في ما بينهم وحق الإبقاء على انتباههم للأممية الرابعة. وذلك بصيغ يمكن بالتأكيد التفاوض بشأنها، ولكن ينبغي أن تسمح لهم بالمشاركة كلياً في حياة الأممية. هذا مع الاخلاص الكلي للمنظمة القومية المشتركة، ولانضباطها الخاص بها. فقط مجانسة سياسية على المستوى الأعلى - مستوى البرنامج الوارد أعلاه، والذي سوف نكافح دائماً وبلا كلل لأجله - يمكنها ان تبرر الإلغاء الكامل لوجودنا الخاص في اطار منظمة مشتركة. لكن ينبغي لهذه الأخيرة عندئذ أن تكون قادرة على الارتباط بشكل وثيق بأمميتنا، اذا لم يكن الانضمام إليها. ان حل الذات المبكر يكون دائماً رهاناً خطراً ومخوفاً بالتهديدات، حين لا يتم استيفاء هذه الشروط. يشهد على ذلك فشل تجربة رفاقنا في دولة اسبانيا.

في الوقت نفسه، نحتاج لإقناع شركائنا بأن استمرار العضوية في الأممية لا يجب ان يكون مصدر توتر في الإطار الموحد، بل انه شرط مسبق لعلاقات سليمة وصریحة. يجب أن يكون بمقدورنا اقناعهم بأن عضويتنا العالمية لا يحفزها نوع من الدوغمائية او الفتوية، بل هي بالنسبة لنا حلقة لا غنى عنها في المشروع الاشتراكي الثوري الكلي الذي نلتزم به والذي ليس ثمة من مجال للتخلي عنه. وهي حلقة لا يمكن أن نطالب بالتخلي عنها باسم الاندماج من دون أن يعرض للخطر المبدأ المنيع الخاص بالتعددية الديمقراطية في منظمة ثورية متحدة.

إن البرهان على اخلاصنا وصراحتنا الثوريين يتمثل في حقيقة اننا ندفع باتجاه التعاون الأكثر وثوقاً بين المنظمة المتحدة وأمميتنا. لأجل هذا الهدف بوجه خاص، ندعو حلفاءنا في المنظمات المتحدة لحضور اجتماعاتنا الأممية بصفة مراقبين. وعلى

الأمية بمجملها أن تظهر فائدها وان تقنع المنظمة المتحدة بأن مشاركة أعضاء الأمية الرابعة بهذا الشكل في منظمة قومية هي مكسب لها ولا تشكل إعاقة.

وبالطبع، فان الحالات القومية انما يزداد عددها بقدر ما يزداد تنوعها. فالظروف السياسية التي تجري فيها إعادات التركيب المحلية تختلف دائماً، وبالتالي، فان السيرة التنظيمية والسياسية والبرنامجية متميزة في كل مرة، ولا نريد، بأي طريقة من الطرق، تطوير نظرية عامة لإعادة للتجميع والاندماجات. إلى جانب ذلك، فان الوضع العالمي هذه الأيام لا يشجع التجانس في سيرورات إعادة التجميع القومية (كان يمكن أن يحصل ذلك، على سبيل المثال، في حال كانت عملية بناء أمية جديدة تتم فصل حول ثورة منتصرة في بلد كبير كما في ظل السابقة التاريخية للأمية الثالثة).

10- من المؤكد ان المحاجة المعروضة أعلاه لا تكون صحيحة وذات مصداقية الا حين يجري ربطها بمفهومنا الخاص عن الأمية الرابعة، كما تشكلت عبر السنين في تجاربها وأخطائها. وبوجه خاص، في مؤتمرنا العالمي الثاني عشر عام 1985، رفضنا مجدداً فكرة أمية يجري فيها تقرير سياسات بناء الأحزاب القومية مركزياً وحيث يتوجب على الفروع تطبيق التوجهات الإقليمية أو العالمية عينها. لقد رفضنا المزايم التي ولدت في أزمنة أخرى، بخصوص كوننا "حزب الثورة العالمي"، وذلك لصالح تعريف أكثر اتزاناً لذاتنا، كرافد صغير، ولكن نوعي وأساسي للحركة الثورية العالمية، كإطار للتفكير المشترك وللتنسيق النضالي والسياسي للمنظمات القومية، وكتجمع عالمي يملك آلية عمل تعددية وديمقراطية ومرة.

لا تشكل الأمية الرابعة من وكالات محلية تابعة "لمركز". فمنظماتها القومية تمد جذورها في الصراع الطبقي الفعلي لبلدانها، في الوقت ذاته الذي تعمل فيه معاً لبناء الأمية، بما في ذلك حين تخصص كوادرو وسائل مادية لهذه الغاية. ان المركزية الديمقراطية العالمية ليست - ولا تستطيع أن تكون من دون الوقوع في المركزية البيروقراطية - نسخة طبق الأصل عن المركزية الديمقراطية في منظمة قومية. ان الدفاع عن المواقف السياسية للأكثرية من قبل فروع الأمية الرابعة ليس إلزامياً، بل تجري الموافقة عليها بحرية. لا يجري فرضها عبر النظام، وباستطاعة الفروع أن تعبر

عن آرائها بشكل علني في حال وجودها في الأقلية، بشرط ألا تنتهك مع ذلك حدّي المعاداة للرأسمالية وللإمبريالية، هذين الحدين اللذين يعادل خرقهما الانفصال عن الأممية.

في الواقع، لقد مارسنا التعددية داخل منظماتنا لمدة طويلة من الزمن، هذه التعددية التي نعتبرها جزءاً لا يتجزأ من البرنامج الثوري الحالي. ان التنوع الديمقراطي في وجهات النظر داخل الأممية الرابعة هو أبعد ما يكون عن تشكيل معيق بالنسبة لنا، انه حتى إحدى حججنا الكبرى، وتتم ممارسة هذه التعددية في اطار تلاق استراتيجي ينبع من توجهاتنا البرنامجية المشتركة بشكل طبيعي، ويبرز من خلال ردات فعل متطابقة في جوهرها، من قبل فروعنا، بصدد الأحداث السياسية العالمية الكبرى، على تنوعها، وهي ردود فعل غالباً ما تكون متشابهة قبل إجراء أي مشاورات.

11- إذا كان ينبغي التخلي حالياً عن المفهوم المركزي للأممية، بما في ذلك مفهوم الكومنترن في فترتها الأولى، فان الأممية الثورية لا يمكن ان تختزل الى مجرد إقامة شبكات التضامن والتبادل. ان ركيزة الأممية البروليتارية كانت دوماً، وهي الآن أكثر مما في أي وقت مضى، الحاجة الى الاتحاد لدى الطبقة العاملة في جميع البلدان، في سبيل مواجهة رأس المال، الذي يتزايد طابعه العالمي في وجوده الملموس. ويبدو هذا أكثر بداهة في وقت باتت فيه المؤسسات العالمية التي تهيمن عليها الامبريالية، السياسية منها كالأمم المتحدة، أو الاقتصادية كصندوق النقد الدولي، أكثر فعلاً مما في أي وقت مضى، وفي الوقت الذي يجري فيه إنشاء مؤسسات رأسمالية على مستوى مناطق دولية واسعة، مثل أوروبا ماستريخت أو اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (الالينا).

حالياً، ومع الأخذ بالحسبان التطور التاريخي، ليس المطلوب ممارسات أممية أقل ولا مجرد الحفاظ على ما تم الحفاظ عليه حتى الآن، إنما المطلوب الاكثار من الأممية ومن التنسيق التنظيمي والسياسي ومن نشاطات تعددها وتنظيمها بطريقة مشتركة منظمات ثورية ما وراء تحوم الدولة. وهذا المطلب يصبح أكثر حدة والحاحاً مع النمو الكارثي للنزعات القومية الضيقة والخصوصيات الإثنية، وما يحدثه ذلك من

سلاسل الخراب والمجازر المجنونة. ان النزعة الأممية اليوم، ومرة أخرى في هذا العصر، هي نقيض الهمجية المباشرة. والحال أن وعياً أممياً ملائماً لا يستطيع أن يفتح كلياً من دون ممارسة سياسية وتنظيمية مناسبة ومن دون المشاركة في بناء منظمة عالمية في الوقت نفسه الذي يتم فيه بناء منظمات قومية.

إن الأممية التي يتوجب بناؤها، يجب ان تكون:

- أداة عضوية قادرة على القيام بالتزام عمل مشترك، وعلى اطلاق حملات سياسية ونشاطات من أنواع شتى على صعيد العالم بأكمله، أو المناطق الكبرى فيه، أو بلدان عدة؛
- أداة تمتلك الكوادر والوسائل لتقديم مساعدة ملموسة في بناء الحركة الثورية في البلدان العديدة حيث لا تزال هذه الحركة جنينية؛
- أداة منظمة للعمل من أجل تطوير تيارات اشتراكية ثورية داخل الحركات العمالية التي يسيطر عليها الاصلاحيون أو في الحركات القومية التي يسيطر عليها القوميون .. الخ..؛

إن التأخير الذي راكمته الحركة الثورية العالمية هو كبير ولسوء الحظ. ليست الثورة هي التي تتقدم أكثر من غيرها في عالم اليوم، بل الوحوش القذرة التي تظهر في كل بقعة من الكرة الأرضية، خلال هذا العهد الجديد والرهيب من الانحطاط الرأسمالي. وستكون جريمة أن نعتمد فقط على العفوية او مجرد التضامن في التعامل مع المهام المطروحة أعلاه، بحجة احترام الخصوصيات القومية. علينا أن نعمل بوعي لأجل هذا الأمر، وفي سبيله، بالضبط، نحتاج إلى منظمة أممية.

12- هذا هو السبب - بمعزل عن الإمكانيات الحالية لإعادة التجمع في بعض البلدان والسجال الضروري مع شركائنا حول بناء إعادة تجمع عالمية لا بل بناء أممية جديدة - الذي يلزمنا لأجله أن نستمر من دون هوادة في تأدية مهامنا على المستويين القومي والعالمي في بناء الأممية الرابعة، (الأممية) الوحيدة " القائمة بالفعل ". علينا متابعة الجهد الذي بدأناه بغية تحسين اشتغالها الداخلي، ناهيك عن صلابتها وهيئتها.

يتوجب علينا مواصلة الجهد للمساعدة في تطوير منظمات جديدة مرتبطة بأمميتنا في البلدان التي لا توجد لنا فيها، وحيث سيشكل التكوين المستقل لمنظمات كتلك خطوة الى الأمام في النضال الثوري. ونجد من المناسب هنا أن نذكر بما كان يؤكدده قرار عام 1991 بخصوص اشتغالنا التنظيمي، بقوله:

"... إن تقرير بناء فرع يعلن عن نفسه بهذه الصفة، كمهمة ملحة في بلد ما، ليس مبدأً دوغمائياً لا علاقة له بالزمن. ان هذا هو أسلوب الشيع التي تعتبر الفروع "وكالات محلية" لمركز عالمي، (غالباً ما يكون في الواقع قيادة قومية قوية). بالنسبة لنا تتحدد الفروع نفسها بادیء ذي بدء، بالعلاقة بالمهام الثورية في بلدانها؛ واستناداً إلى هذه المهام تبني الفروع نفسها. وعلاوة على مشكلة الاختيار بين بناء مستقل أو بناء اتجاه في حزب أكبر حيث ثمة امكانية للقيام بذلك بطريقة معلنة، تنطرح في بعض البلدان أيضاً مشكلة الحكم الذي ينبغي اطلاقه بصدد الحزب الثوري القائم فعلاً: هل هو مندرج في مسار يستجيب للمهام الثورية في بلده، وبالتالي، يلتقي والمهام التي وضعناها لأنفسنا؟ أم هل هو في طريق الانحطاط؟ وفي الحالة الأخيرة، هل وصل الانحطاط الى نقطة اللارجع؟

هكذا، ليس قرار بناء فرع آلياً على المدى القصير والمتوسط في كل البلدان. وبالمقابل، إن أي قرار بعكس ذلك يجب ان يترافق بالضرورة مع جهد لنشر مكاسبنا البرنامجية وصحافتنا في البلد المعني، وبالأخص بين الثوريين، بهدف اقناع أكبر عدد ممكن بأفكارنا. وعلى الأممية أيضاً أن تنسج علاقات تعاون وثقة مع المنظمات الثورية القائمة في عدد من البلدان، علاقات يمكن ان تساعد في كسبها إلى منظور اعادة تشكيل أممية ثورية جماهيرية."

وقد يكون في الواقع أكثر ايجابية بما لا يُقاس لمستقبل الحركة الثورية وللتحول الايجابي لأمميتنا أن نربط هكذا مصيرنا بمصير تيارات ثورية وراдикаلية باتت تملك انفراساً اجتماعياً حقيقياً بغية مساعدتها، والتعلم منها، وأخيراً لتصور معاً، بناء منظمة ثورية - بدل ان نسرع في غرس العلم في ما قد يظهر أنه قطعة صغيرة جرداء.

13- إن التحديات التنظيمية في هذه الفترة من اعادة التركيب السياسية واسعة

المدى تحيل الى مظهر آخر ملازم : تكتسب اليوم مهام البلورة البرنامجية والنظرية أهمية خاصة. وتنطلق هذه المهام من مفهومنا عن ماركسية منفتحة ونقدية ومن القناعة بأنه ليست لدينا اجابات عن كل شيء، وبان اعادة المفاهيم القديمة قضية ملحة. إن الوثائق التي كتبناها عن اضطهاد النساء (1979)، او حول الديمقراطية الاشتراكية (1985)، او الوثيقة التي نحن بصدد وضعها بخصوص الحماية الاشتراكية للبيئة، انما تشهد لارادة تجديد برنامجنا هذه.

ثمة أسئلة عديدة - وأحياناً معقدة جداً - يطرحها تطور العالم خلال السنوات أو العقود الأخيرة، وهي مجالات نظرية مفتوحة للعمل بالنسبة للماركسية. وسيكون علينا أن نساهم بكل قوتنا في هذا البحث وهذا الجهد من التحديث البرنامجي. وسيكون هذا الجهد أكثر إثارة بقدر ما يكون جهداً جماعياً أكثر : جماعياً ضمن صفوفنا، وهو الأمر الذي ليس بديهياً ولا آلياً، وجماعياً أيضاً مع شركائنا في الحركة الثورية العالمية، ومع محاورينا المتميزين في محيط البحث الخاص بالتوجه الماركسي. ان مؤسسة التكوين والبحث العالمية خاصتنا، من ضمن دوراتها وحلقاتها الدراسية المختلفة (حول النساء والاقتصاد...) باتت بتواضع، لكن بالتأكيد، المكان المناسب لهذا الجهد الجماعي بصورة مزدوجة. يتوجب علينا أن نبرهن على أن أعمية انما هي أداة لا بديل منها في هذا المجال أيضاً.

14- إن مصداقية مشروع اشتراكي عالمي جديد في عالم اليوم ستوقف بشكل كبير على الدلائل التي ستقام في الدول الامبريالية الأساسية، على القدرة على اعادة اطلاق نضالات جماهيرية معادية للرأسمالية وعلى تجسيد مشروع ثوري سياسي واجتماعي بمواجهة الرأسمالية ودولتها. وتبقى دولة "المركز" الحلقة الحاسمة في كل استراتيجية معادية للرأسمالية على الصعيد العالمي. ان لموازن القوى التي تقوم في تلك البلدان بين الطبقات أهمية رئيسية بالنسبة لحصيلة الصراعات التي تخاض عبر العالم. ان الحليف الوحيد باستطاعته إعاقة أو شلّ عمل القوى الإمبريالية، والذي لا يزال يمكن أن تتطلع إليه النضالات في الدول المهيمن عليها، انما هو الحركة الشعبية في تلك الدول الامبريالية نفسها. وحرب الخليج كانت برهاناً ساطعاً ومأساوياً على هذه الحقيقة.

* لكي ينظر الى الأممية كسند مرجعي، عليها أن تتوصل لتأكيد ذاتها كقوة سياسية جديدة بالثقة في البلدان الأمبريالية الأساسية. والحال، في الوقت الحاضر، - وليس بمعزل عن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان خلال العقد الأخير - ان منظمات الأممية هناك باتت أكثر ضعفاً. ففي ألمانيا واليابان، وفي الولايات المتحدة، لا تزال فروعنا ضعيفة جداً ومنقسمة على نفسها. وفي بريطانيا، تتقدمنا بشكل كبير منظماتان ثوريتان عصبويتان تقليدياً تجاهنا. وفي فرنسا، تم اضعاف منظمنا خلال الثمانينيات وهي تعاني من انقسامات داخلية.

إنها لأولوية ملحة أن نعكس هذا الاتجاه، وأن نعطي هذه المسألة اهتماماً كبيراً، لأننا لا نستطيع أن ندعي وجودنا كأمية في العالم اليوم، من دون وجود هام في البلدان المصنعة الأساسية. ان منظماتنا في البلدان المهيمن عليها سوف تتعرض للخطر بشكل سريع بسبب ذلك الضعف، لشدة ما هي مهمة المساهمة المستمرة التي قدمتها لها فروعنا في البلدان الإمبريالية من خلال الأممية.

* عامل آخر سوف ينيخ بثقله في النضال من أجل استعادة المصادقية للمشروع الاشتراكي، هو انبعاث تيار اشتراكي هام معاد للرأسمالية ومعاد كذلك للستالينية في المجتمعات ما بعد الستالينية. اننا نضع بناء انفسنا، المتصور بشكل غير عصبوي، ضمن المهام الأولية للأممية في تلك البلدان. ان كشف حسابنا، كما ذلك الخاص باليسار المعادي للرأسمالية عموماً، يبقى بالمجمل هزياً إجمالاً. والسبب الأول يعود الى انه بالتحديد في تلك البلدان، ولأسباب واضحة، كان فقدان الثقة بالاشتراكية هو الأقوى، وكانت الأوهام تجاه الرأسمالية هي الأكثر شيوعاً. ولكن هذه الأوهام ستبتدأ عاجلاً أكثر مما آجلاً بمواجهة التجارب الملموسة في تلك البقعة من العالم. علينا على العكس أن نفكر مع رفاقنا في البلدان المعنية حول طرق الدعاية والبناء الأكثر ملاءمة في بلدانها - إذ إنه خطأ شائع أن يُعاد انتاج الأشكال التقليدية المستخدمة في البلدان الرأسمالية.

* لا تزال البلدان المهيمن عليها تشكل اليوم الحلقات الأضعف في النظام الإمبريالي العالمي. ولا تزال ثمة في الزمن الراهن إمكانية كبرى لبناء أحزاب جماهيرية ثورية أو حاملة بطاقة ثورية كامنة، في تلك البلدان. وفي اتجاه البلدان المهيمن عليها، وجهت أعميتنا الحصة الأكبر من الموارد المركزية، المادية والبشرية، وسوف تستمر في هذا الاتجاه مستكشفة بالأخص الإمكانيات المتوفرة في البلدان التي تشهد تجزراً جديداً.

15- إن ظهور تيار اشتراكي جدير بالثقة سوف يتوقف أيضاً على قدرته على أن يجعل الناس يرون فيه مثلاً لتطلعات كل القطاعات المستغلة والمضطهدة ضمن السكان. وليست هذه مجرد تفاهة يكفي تكرارها.

لقد حققت الأمية الرابعة تقدماً في فهمها لنضال النساء والحركات الجماهيرية النسائية والنسوية. وللمرة الأولى، في مؤتمرنا العالمي الأخير، جرى نقاش قرار محدد يعالج دينامية استبعاد النساء من الحياة السياسية ومن الأحزاب السياسية، وأثار ذلك داخل الأمية الرابعة. ولقد تبنى المؤتمر هذا القرار، الذي حدد التمييز الإيجابي الضروري لكي تأخذ النساء المكانة التي يستحقنها في الأمية الرابعة.

لقد شكّل ذلك القرار خطوة مهمة إلى الأمام في تصورنا لبناء منظمتنا، ولعلاقاتها بالحركات الجماهيرية، الخ... بيد أننا لم نستخلص ما يكفي من النتائج من الطريقة التي تعبر بها نضالات النساء عن التبدلات في المجتمع، ومن الرابط المباشر الموجود بين الأولوية المعطاة للتأنيث، من جهة، والمهام الجديدة، ناهيك عن أشكال النضالات وموضوعاتها المتجددة، التي نواجهها الآن وسوف نواجهها في المستقبل، من جهة أخرى.

اذ نحلل النتائج الممكنة لوضع سياسي واجتماعي معطى، علينا أن ندمج بعض العناصر التي هي ناتج وضع النساء الخاص بوصفهن نساء، مجموعاً إلى وضعهن الطبقي، أو الاثني، أو المتعلق بالعمر.

ينبغي أن تكون نقطة الانطلاق هي الخطر الكثيف والمتواصل للنساء في عالم العمل، في القطاعين الرسمي وغير الرسمي أو في حالة البطالة، وإن يكن في أشكال

يحددها جنسهن بقوة. بالمقابل، يستتبع ذلك قدراً متزايداً من النساء في الصراعات الاجتماعية، بوصفهنّ شغيلات، ساكنات مدن، فلاحات، مستهلكات، الخ...

مع ذلك، ان دخول النساء حديثاً إلى سوق العمل، وإلى الحركات الاجتماعية عموماً، مجموعاً إلى النزعة العامة لاستبعاد النساء من الحياة العامة والجماعية، يميلان إلى جعل النساء في وضع هامشي داخل التنظيمات التقليدية للحياة الاجتماعية والسياسية. يمكنهنّ إذاً أن يدفعن أحياناً في طريق أشدّ جذرية، وأن يعملن باحتراس حيال القيادات التقليدية.

إن الدخول المتواصل للأفكار العامة حول المساواة وحقوق النساء إلى أوساط الشعب، بفضل المعارك التي تخوضها الحركة النسائية، يؤثر في الطريقة التي تتعبأ بها النساء للدفاع عن مطالبهنّ "التقليدية" (مثلاً: ربط المعركة لأجل زيادة الأجور بالمعركة لتحسين الوضع الممنوح للأشغال المعتبرة "انثوية" بشكل خاص). مع ذلك، ان القبول الواسع بحق النساء في المساواة يتعرض لاعادات نظر. فاليمين، وبوجه خاص نمو الحركات الدينية الأصولية، يستهدفان قضايا النساء، ولا سيما قضايا العائلة. وهجمات كهذه لن تنهزم من دون رد حازم من جانب النساء.

هذا الردّ ليس مضموناً مع ذلك، بسبب تراجع الحركة النسوية الجذرية المنظمة. ان المؤسسة المتعاطمة للحركة عبر وضع اليد عليها مجدداً من جانب قطاعات تشكيلات سياسية برجوازية، ناهيك عن الهجمات الأيديولوجية لـ "ما بعد النسويين"، أضعفت الوجه الثوري الهدام للحركة النسوية، الذي لعب دوراً عظيماً في كسب النساء للمنظورات الثورية في الحقبة الأخيرة. ان افتقاد تجديد الخطاب النسوي، ومطالبه ومثله العليا، يفاقم هذا الوضع.

لا ينتج هذا فقط من تطورات خاصة بالحركة النسوية، بل هو انعكاس للانحدار العام للراديكالية الثورية ولغياب المنظور التحرري. وفي بعض الحالات، يمكن رد فعل النساء على الهجمات ضدهن ان يحفز تجذراً سياسياً عاماً. ان التناقض، ولا سيما لدى الأجيال الشابة، بين الأفكار الغالبة بخصوص حقوق النساء والهجمات المحددة، مثلاً على حق الاجهاض، قد يشكل شرارة من هذا النوع.

ان على منظمات الحركة العمالية ، بما فيها المنظمات الثورية، لكي تكون قادرة على استمالة هذه الشرائح الجديدة التي في طور التجذر، ان تتغلب على عدم الرضى المحدد الذي تُعبر عنه النساء المُتجذرات حيال الأشكال التقليدية للتنظيم السياسي والاجتماعي، وان يعاد بناؤها على أسس مختلفة، تتضمن فكرة التساوي - أي ان يكون للنساء أن يأخذن مكانهن بالكامل في اتخاذ القرار. ان تجديداً برنامجياً وتنظيماً كهذا حيوي بالنسبة لهذه المنظمات، في المرحلة الحالية. من دون جهد كهذا، يتضمن دمج مساهمات النساء، سوف يستحيل تطوير مبادرة اشتراكية منسجمة.

ان التزامنا دمج هذه الثوابت في تحليلنا، ليس مسألة مجردة. يجب ان يحدد ذلك كيف نفهم أولويات التدخل الثوري. ينبغي ان يكون عنصراً أساسياً في هيئة كل الفروع والمنظمات النصيرة للأمم المتحدة الرابعة ؛ ولأجل ذلك يجب تطبيق الاقتراحات التي يتضمنها قرار المؤتمر العالمي الأخير، على المستوى العالمي وفي كل المنظمات القومية.

16- ان عدداً كبيراً من المنظمات الثورية الراهنة، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة الرابعة، قد أنشئت تحت تأثير النضالات والنقاشات التي جرت في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات. لم ينته هذا التأثير الآن فحسب، بل ان الجيل السياسي الذي أنتجه يحتاج بصورة بالغة الاحاح إلى تجديد. وسوف يعتمد هذا الأمر وفي الأساس، على موجة جديدة من تجذر الشبيبة. لكن هذا لا يريحنا، على العكس تماماً، من الحاجة إلى القيام بمجهود مُلحّ وذو أولوية لتنسيب الشباب ولتكوين كوادر سياسية شابة ولتجديد شباب قيادتنا. إن الإفساح في المجال للنساء ، كما للشبيبة، بحيث يأخذ الطرفان موقعيهما، إنما هو مبدأ أكثر راهنية مما في أي وقت مضى.

وبالطبع، إن القضية ليست مجرد الحاجة إلى إعادة تجديد القيادة. فالنضالات والتمردات التي تنبثق ضمن النساء والشباب إنما تعبر عن التغييرات التي طرأت على المجتمع، بالشكل الأكثر سطوعاً. إن الأولوية المُعطاة للنشاط المتمثل بتأنيث منظماتنا وتجديد شبابها، ستكون أيضاً، إذا، السبيل الذي يضمننا في تناغم أفضل مع المهام الجديدة والأشكال والموضوعات الجديدة للنضالات ولحركات التحرر.



I- دور الأهمية الرابعة ومهامها

(قرار صادر عن المؤتمر العالمي الخامس عشر، شباط / فبراير 2003)

1- التطور السياسي الجديد والمهمة الاستراتيجية للمرحلة

1) إن التطور السياسي الجديد في نشاط الحركة العمالية والاجتماعية، وتوجهها البرنامجي - السياسي وتنظيمها، يضع على جدول الأعمال لمرحلة بكاملها، المقاومة ضد هجوم الطبقات السائدة الشرس، وي طرح كمهمة استراتيجية إنزال الهزيمة بالاشتراكية - الديمقراطية النيو ليبرالية، التي لا تزال غالبية في الحركة العمالية والشعبية، وذلك بهدف إعادة بناء هذه الحركة على قاعدة مناهضة للرأسمالية، وأهمية، وبيئية ونسوية.

هذه المعركة تخاض حول رهان مزدوج: معارضة سياسة الحرب ومناهضة السياسة النيوليبرالية، ضمن منظور النضال لأجل الاشتراكية.

2) هذه الفرصة موجودة لأنه منذ بداية هذه الدورة الجديدة:

- يدخل الخطاب النيوليبرالي في أزمة، وتبسط السياسة النيوليبرالية طبيعتها الانكفائية اجتماعياً و، بوجه خاص، تكشف "الطريق الثالثة" للاشتراكية - الديمقراطية النيوليبرالية (بشتى تنويعاتها التنظيمية والإقليمية) خواءها. وعلى أرضية السياسة الملموسة، سيكون الخيار أكثر فأكثر بين السياسة النيوليبرالية، التي تخدم العولمة الرأسمالية، وتوجه مناهض للرأسمالية لأجل تلبية الحاجات الاجتماعية للجماهير المستغلة والمضطهدة؛

- لقد أيقظ التهديد بالحرب، الذي يولد صعوداً مستجداً للتيارات العنصرية، والرجعية والفاشية، جيلاً شاباً جديداً مستعداً لأن يتعباً ويتنظم؛
- إن الأزمة التاريخية للتيارات المسيطرة (الاشتراكيون - الديمقراطيون، الستالينيون، الشعبويون - القوميون) وانحدار الحركة العمالية التقليدية يفتحان مساحة واسعة لبديل سياسي وتنظيمي؛
- تشكل الحركة ضد العولمة الرأسمالية رافعة قوية لأجل تجديد الحركة العمالية والاجتماعية والإفصاح أمام منظور محرر جديد. ومنذ افتتاح هذه الدورة الجديدة، تنضوي ضمنها قوى نضالية جذرية (سياسية، واجتماعية، ونقابية، ومواطنة، وفكرية) خارجة عن رقابة بيروقراطيات الحركة العمالية التقليدية، لا بل تلعب دوراً مبادراً فيها؛
- بات الاندماج ممكناً بين جيل شاب جديد متميز بإعادة التأسيس ويتجذر جديد، والمناضلين المستمرين في نشاطهم والمنتسبين إلى الأجيال المجربة لدورتي "1968" و"1985 - 1995"؛
- إن الظرف الاجتماعي - السياسي والاقتصادي الذي يتواصل فيه هجوم نيوليبرالي وتتعزز المقاومة، يسهّل تقاطب الطبقات ويعزز الجدل السياسي داخل المجتمع والحركة الاجتماعية؛
- لقد تجلّت روح أممية جديدة بصورة مذهلة في تحركات لم يسبق لها مثيل منذ الستينات، تعمّر بنزعة أممية جديدة وعداء عفوي للرأسمالية؛
- أعادت الحركة النسوية الحيوية للنشاط - وأطلقت مجدداً - وذلك على الصعيد الوطني، والإقليمي والعالمي، ولاسيما ضد السياسات النيوليبرالية وأعمال العنف ضد النساء.

(3) لا يزال التحول التاريخي للحركة العمالية والاجتماعية في بداياته. فثمة أماننا مرحلة طويلة من إعادة البناء. لقد أزال انعطاف في الوضع العالمي شعوراً كثيفاً

بالعجز السياسي والجبرية في الأوساط المناضلة. وفي غياب حدث تاريخي ورمزي يقلب الوضع العالمي رأساً على عقب، سوف تتم إعادة تنظيم الحركة الاجتماعية المعادية للرأسمالية/ المعادية للإمبريالية، عبر سلسلة من التجارب الاجتماعية والسياسية، التي من شأنها أن توحّد مجدداً، حول خيارات مطلّية واجتماعية، الشرائع المستغلّة والمضطّهة المشدرة والمنقسمة اليوم، وأن تعيد تكوين أفرقاء من المناضلين وكوادر مناضلة للحركة الاجتماعية، وتطوّر برنامجاً مناهضاً للرأسمالية "انتقالياً" ذا أهمية إجمالية، يكون ناتج التناقضات الحالية للرأسمالية ونشاط الطبقات المستغلّة والمضطّهة.

إننا نشهد وضعاً جديداً خاصاً جداً حيث لا تزال الطبقة العاملة في وضع من الضعف في حالة الدفاع، لكن حيث ينهض اليسار الجذري مجدداً ويستعيد المبادرة السياسية على مستوى واسع. والهدف (من ذلك كله) تثبيت يسار مناهض للرأسمالية، اجتماعي وسياسي، جريء يهدف إلى التأثير في النضالات والتعبئات وتوجيهها.

إن المسار الذي يفتح طويل وصعب، بين "اللحظة الراهنة" التي تبدأ فيها إعادة تنظيم الحركة الاجتماعية والمرحلة اللاحقة التي سيعيد فيها انقلاب ميزان القوى بين الطبقات إطلاق المعارك الهجومية على المستوى العالمي، خالقاً المناخ الإيديولوجي والسياسي المناسب للمنظور الاشتراكي.

2- دعم النضالات، بناء الحركة الجماهيرية

1) إن إحدى مهامنا الأولى هي وتبقى المشاركة في خط المواجهة الأول في النضالات، والتعبئات، والحملات وتنظيم طبقة المأجورين والشبيبة، والنساء، والمهاجرين، على الصعيدين الوطني والعالمي. نحن منخرطون في بناء الحركة الجماهيرية كما هي، ونضطلع فيها بمهام ومسؤوليات، ونتمائل مع أهدافها، ونحن في الطليعة لأجل الوحدة والتعاون مع مناضلين آخرين وتيارات أخرى. وهذا العمل ذو النّفس الطويل يهدف لتعزيز الحركة النقابية، والحركة النسائية، وحركة الشبيبة، والحركة المناهضة للحرب، والحركة البيئية، والمناهضة للعنصرية. وهو

يهدف في الوقت نفسه لجعل هذه الحركات تتقدم على صعيد التوجه السياسي، والمطالب والاستراتيجية، ويستتبع بوجه خاص صياغة مطالب انتقالية: نحن ندعم كل الإصلاحات التي من شأنها تحسين شروط حياة الشغيلة وحقوقهم، وكل تقدم يحفز التنظيم الذاتي والثقة في النضال الجماعي، وكل مطلب يتيح أن يعي الناس عبر التجربة الحدود المصادفة في الرأسمالية لأجل جعل المكتسبات فعلية وثابتة. كما أن تدخلنا يتم ضمن القناعة بأن انطلاق الحركة الجماهيرية سيحرر المناضلين لبناء حزب جديد اشتراكي ثوري جماهيري، يمد جذوره في البروليتاريا.

(2) نواصل دعم "الحركة ضد العولمة النيولبرالية" وبناءها حول قمم الإمبريالية بهدف فضح السياسة النيولبرالية العالمية وتأكيد قطب مناهض للرأسمالية/ مناهض للإمبريالية أممي. إن اللقاءات العالمية في بورتو الليغري (المنتدى الاجتماعي العالمي)، واعتماد اللامركزية في اتجاه شتى القارات واندماجها بالـ "حركة الفعلية" في شتى المجتمعات بدلت وسوف تبدل أيضاً الشروط للمضي نحو تجديد جذري للحركة العالمية والاجتماعية.

(3) إننا مستمرين في دعم الحملات الجارية وتعزيزها أو في (إعادة) تطوير الحركات التي تقوم بها وبنائها، ولا سيما:

- إلغاء ديون العالم الثالث؛
- فرض ضريبة توبين* كرافعة لتوجيه الانتباه إلى الرأسمالية الممولة (أي المحولة إلى رأسمالية مالية)؛
- وبصورة أعم، المعركة لأجل نزع شرعية المؤسسات شبه الدولانية الأهم: منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي/ البنك الدولي.....

* ضريبة كان اقترحها الاقتصادي الأمريكي جايمس توبين، على أساس اقتطاع نسبة ما بين 0,1 و 0,25 ٪ من كل العمليات المالية التي تجري عبر العالم، وتحويلها إلى دعم الحاجات البيئية والإنسانية عامة. وقد تبنت جمعية أتناك المشهورة، المناضلة ضد العولمة، موضوع هذه الضريبة كأحد مطالبها الأساسية (المغرب).

- ضد العبودية الجديدة، ولا سيما عمل الأولاد وفقر استغلال النساء؛
- لأجل حق النساء في الإشراف على إنتاجهن، وحصول النساء الشابات على التكوين (الثقافي والمهني - م)، والوصول إلى ماء الشرب وإلى الاستشفاء والطبابة؛
- ضد الأجسام المعدلة جينياً (OGM) (الايكولوجيا؛ انظر قرار المؤتمر العالمي الخامس عشر).

(4) إننا نساهم في إعادة إطلاق الحركة النسوية في بلداننا وعلى المستوى العالمي، مستندين إلى المسيرة العالمية للنساء، بين أمور عديدة أخرى. وهذه الأخيرة ترمي إلى ضمان طابع الحركة التعددي والمناهض للنيوليبرالية، وتعبئ ضد العنف الذي يمارس ضد النساء، وتلعب دوراً أساسياً في تجديد النضالات النسوية. وهي تشكل رافعة جبارة لإتاحة المجال أمام تفاعل حركة النساء مع الحركة ضد العولمة الرأسالية.

إن تدخلنا يرمي أيضاً إلى الحفاظ على استقلالية الحركة ضمن منظور التحرر الذاتي، وهو الأمر الذي يستتبع رفض أي إخضاع لهذه الحركة لأي حزب سياسي أو أي مؤسسة دولية.

(5)

5-1. تهيج الحكومات - الإمبريالية منها كما حكومات البلدان الرأسالية الخاضعة للسيطرة - بحجة النضال ضد التهريب غير القانوني للأجانب أو "ضد الإرهاب"، هجمات جديدة ضد حرية الانتقال والإقامة. هذا وإن الهشاشة، والمرونة، وإعادة تنظيم المكاسب الاجتماعية المفروضة، في المقام الأول، على الشغيلة المهاجرين، إنما الهدف منها هو توسيعها في وقت لاحق لتشمل مواطني البلدان المعنية.

5-2. إن توحيد سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي وأمكنة أخرى يعبر عن نفسه بمطابقة قمعية وأمنية تتجلى في توالي تدابير مقيّدة في مختلف البلدان،

ورقابة عسكرية عند الحدود، وتعميم بصمات الأصابع.

3-5. ظهرت في أوروبا، علامات مقاومة من جانب قسم من الشغيلة المهاجرين عام 1996 في فرنسا، مع التنظيم الذاتي لمن ليست معهم أوراق ثبوتية. وقد ظهر تضامن واسع مع حركة دعم لنضالاتهم في الدولة الإسبانية والبرتغال وإيطاليا.

4-5. في بلدان متنوعة خاضعة للسيطرة، اعتمدت إجراءات رقابة قمعية بحق المهاجرين (مثلاً الرقابة على المهاجرين من جنوب آسيا في بلدان الخليج والهجمات الشرسة ضد المهاجرين من بنغلادش إلى الهند، على أسس دينية).

5-5. إن مهمة الحركة العمالية هي أن تنمي المقاومة لهذه السياسة باسم المساواة في الحقوق. هكذا فإن قانون حزيران/ يونيو 2002، الذي سنّته حكومة برلوسكوني بخصوص الهجرة، أحدث إضرابات لعمال إيطاليين وأجانب في منشآت موجودة في الشمال.

5-6. في هذا الإطار، تقترح الأممية الرابعة الدمج المنهجي للبعد الديمقراطي للنضالات لأجل المساواة في الحقوق بين أبناء البلدان المعنية والمهاجرين، ولأجل حق الانتقال والإقامة كحق للبشر لا يمكن التصرف به. وهذان النضالان مترابطان لأنه لا يمكن الحصول على التكافؤ والمساواة من دون فتح الحدود.

5-7. تقترح الأممية الرابعة على فروعها أن تخوض حملة عالمية واسعة ووحدية، لأجل المساواة في الحقوق، وفتح الحدود، وانتقال الأفراد وإقامتهم بحرية.

(6) ينذر الهجوم العالمي للإمبريالية الأميركية "ضد الإرهاب العالمي" بسلسلة من الحروب والتدخلات العسكرية خلال فترة طويلة الأمد. وهذا سيؤدي حتماً إلى النمو الكثيف للنفقات العسكرية للدول (الكبيرة والصغيرة)، وإلى مضاعفة بؤر التوتر واستفحال النزاعات. وسوف تتعرض الحريات الديمقراطية للتهديد أكثر فأكثر، وهو ما قد يستتبع أيضاً هجمات منهجية على الوضع الاجتماعي للبروليتاريا.

ينبغي (إعادة) بناء حركة دائمة ضد الحرب ("حركة لأجل السلام") تحلل كل وجوه النزعة العسكرية الجديدة (غزو الفضاء، أسلحة الدمار الشامل، إعانات مالية دولية سخية للبحث العسكري، ضمانات دولية للتجوير (تحويل منتجات عسكرية إلى سلع تجارية)، الخ...).

في الوقت عينه، ينبغي أن يكون رد الفعل فورياً، على المستوى العالمي وضمن الوحدة الأشد اتساعاً، ما أن يتحضر تدخل عسكري ويندلع. إننا نناضل لأجل حل الحلف الأطلسي. وضمن الشروط الحالية، سنجد نفسنا مدفوعين عملياً إلى فضح دور الحكومة الأميركية، في المقام الأول وبقوة. لكننا سوف نشهر أيضاً وفي الوقت عينه بعسكرة الإمبريالية الأوروبية، حليفة الإمبريالية الأميركية ومنافستها. فليس الاتحاد الأوروبي محبباً أكثر للسلام إلا لأنه يتخلف كثيراً جداً عن اللحاق بالولايات المتحدة من حيث قوته العسكرية.

إننا نعارض أيضاً دور دولنا التي تثير "حروباً محلية" أو تدعمها لصالح مؤسسات "نا" العابرة للأمم التي تهدف لاستغلال المواد الأولية في بلدان الأطراف (إفريقيا تحت الصحراء).

(7) سوف تولي الأهمية الرابعة، في الفترة القادمة، اهتماماً معزّزاً لنشاطها داخل عالم الشغل. وسوف يصبح ذلك ملموساً عن طريق تدخل، وتنسيق وإعلام أكثر منهجية في النضالات الاجتماعية. وعلى الصعيد العالمي تعاني الحركة النقابية إجمالاً تأخراً درامياً إزاء مركزة رأس المال ومكاتب خدمته الدولية. إن هدفنا هو بناء حركة نقابية فاعلة، وأمية ونسوية.

(أ) يتعلق هذا في المقام الأول بتعزيز التضامن والوحدة والتنظيم بين الشغيلة/ والشغيلات الأكثر تعرضاً للاستغلال: المحرومون، والمتعرضون للهشاشة الاجتماعية، والعبودية الجديدة، بما فيهم الشغيلة المهاجرون داخل العالم الإمبريالي، والشغيلة الشباب والشابات معدومو الحقوق في "الاقتصاد الجديد"، وجمهور الفقراء الذين يعيشون ضمن شروط غير إنسانية. وهذا يستتبع اهتماماً خاصاً بالشغيلات، ومذاك، دمج مطالب

النساء في المفاوضات النقابية، ولا سيما بخصوص المساواة في الأجور، والاستخدام الآمن ومكتسبات أخرى في حالة الشغل بدوام جزئي أو لمدة محدودة.

إن البنية التراتبية للرأسمالية العالمية تفرض لا مساواة بنيوية مشابهة داخل البروليتاريا العالمية، بين الطبقة العاملة في النواة المركزية والبلدان الطرفية، لكن كذلك في كل واحدة من الطبقات العاملة. تنتج من ذلك مضاعفة ومقاومة المنافسة بين الطبقات العاملة وأقسامها المختلفة. وتواجه الحركة النقابية فيها بصورة متزايدة إشكالية معروفة جداً لكنها تستفحل (الولايات المتحدة - كندا + أميركا اللاتينية؛ اليابان + شمال شرق آسيا). وفي الاتحاد الأوروبي، تواجه عالم العمل مباشرة بداية دولة فوقومية، وهذا سلاح قوي بالنسبة للمنافسة بين الطبقات العاملة الوطنية، التي يفاقمها التوسع الوشيك في اتجاه أوروبا الشرقية.

(ب) يستتبع ذلك النضال ضد (وكذلك داخل) المنشآت متعددة القومية التي تشكل النواة المركزية للرأسمالية المعولمة: بواسطة حملات "مدنية" ضد بعض الشركات متعددة الجنسية المستهدفة بوجه خاص؛ وبالتضامن العالمي مع شغيلة شركة متعددة الجنسية يخوضون صراعاً؛ وبالمشاركة النشطة في الحملات التي تقودها الأمانات المهنية العالمية (SPI، المرتبطة بالـ CISL) ولجان المنشأة داخل الشركات متعددة الجنسية.

(8) في الاتحاد الأوروبي، تبتق السياسة النيوليبرالية الفظة من جهاز بداية دولة فوقومية يؤثر مباشرة في كل وجوه الحياة اليومية و، بالتالي، الوضع المتعلق بالأجور. إزاء ذلك، تقدم الحركة النقابية الأوروبية الرسمية (الـ CES) كشف حساب كارثياً. ينبغي تنشيط البنى الموجودة واتخاذ مبادرات. وهذا يتضمن: التضامن مع نضال خاص في أحد البلدان لكنه رمزي بالنسبة لجميع البلدان؛ وتنسيق الإضرابات القطاعية؛ وتنمية حملات مطلبية جزئية وأعمال تعبوية وإرساء برنامج اجتماعي عالمي. لكن بوجه خاص: تثير هذه المشكلات النقابية في الحال ضرورة استراتيجية سياسية للحركة العمالية والاجتماعية وبديلاً للمجتمع

ومؤسسات الدولة (أنظر قرارات آخر مؤتمر عالمي).

إننا نواصل مهمتنا الاستراتيجية، المتمثلة بالمساهمة في حركة نقابية نشطة في أوروبا، عبر نشاط في الكونغرس واليات الوطنية الكبيرة الخاصة بالـ CES، وفي الوقت ذاته في النقابات الجذرية، وكل حركة أو جمعية مرتبطة بالبروليتاريا (أنظر حركة المسيرات الأوروبية...).

ينبغي أيضاً إقامة روابط عملية بين المناضلين النقابيين (المنسولين النقابيين، الخ...) لبناء تضامن أممي حقيقي داخل الشركات العملاقة وفروعها.

3- إنزال الهزيمة بالنيولبرالية، سلوك الطريق المناهضة للرأسمالية

1) إن النضال لأجل إنزال الهزيمة بـ "النيلبرالية" هو في قلب معركتنا السياسية. واستمرار الهجوم من جانب أرباب العمل والإمبريالية يشكل تهديداً حقيقياً لحياة ملايين الناس، ولكوكب الأرض، والديمقراطية، والحركة العمالية والاجتماعية بالذات. إن المقاومة التي تتعزز، وتنظم وتأسيس لم توقف الهجمات، التي يمكن أن تأخذ أشكالاً فظة جداً وقاسية للغاية.

2) كلما حصلت المقاومة على نجاح أكبر، كلما زاد فقدان الاشتراكية - الديمقراطية حظوتها، وكلما تطورت أكثر منطقة واسعة "مناهضة للنيلبرالية" و"معادية للعولمة"، وكلما تمايزت هذه الأخيرة أكثر. وفي داخلها، في الحركة التقليدية، وفي الحركات الاجتماعية "الجديدة"، وفي الحركة العالمية المناهضة للعولمة، سوف تنمو خيارات سياسية واستراتيجية وتنظيمية مختلفة.

3) يتطلب ذلك معركة سياسية للتوضيح والتوجيه على مستويين متمايزين ومع رهانات مختلفة.

أولاً، في اتجاه تيارات مناوئة للنيلبرالية لكنها تتخذ الطريق الإصلاحية: إما لأنها تدعم المؤسسات العالمية وتندمج فيها باسم روح أممية شهمة ضد نزع قومية ضيقة وحاقدة؛ أو أنها تدعم دولتها البرجوازية القومية باسم تفوقها الديمقراطي.

ثانياً، داخل التيار الراديكالي، وإزاء تعدد واسع للتحليلات، والآراء، وطرق النضال، والإيديولوجيات، وأشكال التنظيم الهجينة، نخوض الجدل بخصوص الانتقال من العداء للرأسمالية/ العداء للإمبريالية العفوي إلى برنامج معاد للرأسمالية - اشتراكي؛ ومن الراديكالية السياسية نحو استراتيجية أكثروية للقطيعة مع الرأسمالية ودولتها، تقوم على النشاط الذاتي للبروليتاريا والشرائح المضطهدة وتنظيمها الذاتي؛ ومن الانخراط النضالي في الحركة نحو بناء حزب وأمية اشتراكية - ثورية يفهمان المتطلبات الاستراتيجية الأساسية التي من شأنها ضمان استيلاء الطبقة العاملة على السلطة... وهذا هو، في هذه الفترة، كل معنى تدخلنا البرنامجي، والإيديولوجي والعمل.

4- لأجل وحدة الطبقة العاملة ونقابية "صراع طبقي"

1) على مدى عشرين سنة، عرفت الحركة النقابية ضعفاً شديداً، على صعيد عدد المتسبين إليها، وقدرتها على التعبئة والكفاحية، وعلى مستوى الاستقلال الذاتي والبرنامجي. وهذا يعكس تدهور ميزان القوى. وهو أيضاً ناتج فقدان عالم الشغل بالذات تماسكه، بعد هذا التراجع الكبير.

هنالك أيضاً مسؤولية سياسية: الالتحاق بالنشط للاشتراكية - الديمقراطية بالسياسة النيولبرالية عموماً وخضوعها للامتيازات للمؤسسة الدولانية الوطنية والعالمية. إن إنهاء الحركة النقابية مهمة أساسية.

2) لا يتعلق الأمر فقط بتشكيل "يسارات نقابية" وتوحيدها. إن "إعادة بناء نقابية" جماهيرية وإعادة تنظيم عميق هما ما يجب القيام به، في ارتباط مع عالم الشغل، في المنشأة وخارجها، مع ثلاثة جوانب.

- روح إبداعية متواصلة لبلورة مطالب اجتماعية تتعلق بإعادة هيكلة الشغل المستغل عموماً، لكن تنبثق أيضاً من التغييرات المهمة في الحياة في المجتمع وفي الوعي التي تطول النساء والشباب بوجه خاص. إن أخذ هذه الأمور بالحسبان عامل تيسيس قوي جداً؛

• التشكيلة الجديدة للبروليتاريا حيث النساء، والمهاجرون وبوجه خاص الشباب، بصورة تتغير وفقاً للقارات، سيكونون في الخط الأول من المعارك الطبقة، من دون أن يكون لهم، لذلك، حق إبداء الرأي، في الغالبية الساحقة من النقابات. وذلك أيضاً مع الكتلة المتنامية من الشغيلة/ الشغيلات على هامش النواة الثابتة نسبياً من البروليتاريا، الذين يعيشون حالة حرمان، أو هشاشة اجتماعية، وفي البؤس؛ وهذا يستتبع اهتماماً خاصاً ببناء النقابات في الصناعات الجديدة في البلدان الرأسمالية التابعة داخل المناطق الحرة حيث لا يوجد قانون اجتماعي ولا أدنى حماية.

• الأشكال الجديدة للعمل، والتعبئة والتنظيم التي سيخلقها الصعود الاجتماعي الجديد - كما كان ذلك دائماً في تاريخ الحركة العمالية. إن طابعه الأعمى سيكون في الوقت عينه عاملاً من عوامل إعادة التشكل النقابي.

(3) إن إعادة البناء النقابي هذه وإعادة التنظيم سوف تكونان غير متكافئتين بالضرورة، وفقاً للقارات والبلدان. وهما سوف تجدان نقاط انطلاق متنوعة جداً.

وفي الكونفدراليات الكبرى القائمة منذ زمن بعيد في البلدان التي تعرف معدلات انتماء إلى النقابات مرتفعة جداً، مع تراث نقابي كبير، سوف تمر إعادة التعبئة بالضرورة عبر هذه المنظمات. إن إعادة البناء النقابي سوف تجد فيها بالتأكيد نقاط ارتكاز.

مع ذلك، فإن الديالكتيك بين القاعدة العمالية، والمندوبين في المنشآت، وشتى شرائح البروقراطية النقابية، يمكن أن يأخذ حتماً طرقاً أكثر تعقيداً.

وفي البلدان التي ولدت فيها حركة نقابية جماهيرية بعد ذلك بقرن (كوزاتو في أفريقيا الجنوبية، كوت CUT في البرازيل،...)، سوف تبقى هذه الحركة أكثر قابلية للتأثر بمشاعر القاعدة. وفي هذه الحالة وتلك، سوف تكون تيارات في اليسار النقابي إحدى نقاط الارتكاز، بالتأكيد، لاندفاع الحركة النقابية مجدداً. فضلاً عن ذلك، فإن الافتقار في سلسلة واسعة من البلدان، لاتحادات نقابية كبرى، ترك فسحات نمت فيها نقابات جديدة هي عموماً أقلوية جداً في الطبقة العاملة

بمجمليها، لكن مع مواقع قوية، لا بل مهيمنة، في بعض النقابات، وبعض المنشآت، وبعض المناطق أو المدن.

هذا وإن المستقبل سوف يحسم أي طريق ستأخذها إعادة البناء النقابي الجماهيرية. إن هذه "الإعادة" بالذات معقدة أكثر، بمقدار ما أن عالم الشغل عرف أكثر هزة ضخمة في هياكله، وعاداته، ووعيه، الخ... وينطبق ذلك بوجه خاص بالنسبة للشبيبة القادمة حديثاً إلى سوق العمل ضمن شروط هشة، والتي لا تتماثل مع "الحركة العمالية التاريخية" وليست مستعدة للانضمام إليها. وتلك هي أيضاً حال النساء في القطاع العام اللواتي هن أول من يعاني آثار الاقتطاعات من الموازنة في البرامج الاجتماعية وخصخصة المصالح العامة.

4) بمقدار ما يلعب الماركسيون - الثوريون دوراً عملياً وواضحاً للعيان، يتحملون مسؤولية كبرى في التنظيم لأجل تحقيق أهداف الحركة الاجتماعية. وتصبح الوحدة مسألة ملحة أكثر بمقدار ما أن الاندفاع الاجتماعي المتجدد يبقى دفاعياً وسريع العطب، ويتواصل ضعف الحركة العمالية التقليدية (النقابية والسياسية)، في حين لا تزال القوى الجذرية البديلة مشتتة وأقلية جداً.

في الفترة الحالية، تتخذ هذه الوحدة شكلين متميزين وفقاً للهدف:

- المعركة لأجل الجبهة المتحدة الكلاسيكية، أي وحدة أقصى قدر ممكن من القوى البروليتارية المنظمة بهدف النشاط العملي لأجل أهداف محددة. ولمعرفتنا بتهاون المنظمات ذات القيادة الاشتراكية - الديمقراطية لجهة الدفاع عن المطالب الأساسية، لا نتخلى لأجل ذلك عن الانخراط في العمل الجماهيري. لكن تحديد موقعنا السياسي والتكتيكي سيأخذ من الآن وصاعداً بالحسبان، بالضرورة، المجافاة العميقة من جانب الجماهير الشعبية، ولا سيما الشبيبة.
- وحدة العمل والتلاقي داخل وبين الحركات الاجتماعية، والتيارات النقابية، والحملات طويلة الأمد، والأوساط الثقافية، الخ. المناضلة ضد النيولبرالية، والتي غالباً ما تجمع نشاطاً من نوع "الجبهة المتحدة" مع نشاط

سياسي حزبي أولي كثيف، وتشكل، بسبب ذلك، أمكنة خصبة لإعادات تشكّل اجتماعية، وديناميات سياسية. وإذا فعل ذلك، نأخذ بالحسبان الخصائص المتعلقة بالوسط، وحساسياته، وطرائق شغله، و"حسه المشترك"، الخ.

5- تجذر الشبيبة الجديد

لقد قام جيل مناضل جديد في المعركة ضد عولمة رأس المال النيوليبرالية. ولدت جذرية جديدة سوف تتبع طرقها الخاصة بها. إنه جيل جديد هو في الوقت نفسه عالمي، وأممي بالمعنى الأوسع، وأكثر جذرية، وأكثر التزاماً على الصعيد التنظيمي. إنه يحمل رموزه الخاصة به، وطرائق عمله (العصيان) وطرائقه التنظيمية، في قطعة مع الثقافة السياسية المسيطرة في الحركات.

إن الشبيبة الثانوية والجامعية هي المكوّن الأكثر عدداً في الحركة، وهي تشاطر الشغيلة/ والشغيلات، الشباب/ والشابات الذين يدخلون في الحياة المهنية، ظروفهم الاجتماعية (ولا سيما الهشاشة الاجتماعية). إن كسب هذا الجيل الجديد إلى الاشتراكية والثورة مهمة أساسية. ولأجل ذلك، علينا أن نتوجه إلى هذه الشبيبة بوجه خاص، هادفين إلى تعزيز سيرورة التجذر بمعنى مناهض للرأسمالية ومناهض للإمبريالية. إن هذا التدخل المستقل من جانب الرفاق الشباب، في علاقة وثيقة بالمشروع السياسي الخاص بالفرع، أمر لا غنى عنه لأجل تجديد القوى الثورية، الضمانة الوحيدة لقدرتنا على الاستجابة لتطور الحركة الاجتماعية والعمالية وللتطلعات الجديدة للمستغلين والمستغلات، والمضطهدين والمضطهدات.

6- بناء أحزاب بروليتارية واسعة مناهضة للرأسمالية

1) إن هدفنا هو تشكيل أحزاب للبروليتاريا تكون:

- مناهضة للرأسمالية، وأممية، وبيئية ونسوية؛ واسعة، وتعددية وتمثيلية؛
- مشدودة بعمق إلى المسألة الاجتماعية وتربط المطالب المباشرة، من دون عوائق، بتطلعات عالم الشغل الاجتماعية؛

- تعبر عن كفاحية الشغيلة/ والشغيلات، وعن إرادة التحرر لدى النساء، وعن تمرد الشبيبة، والتضامن الأممي، وتكافح كل المظالم؛
- تمحور استراتيجيتها حول المعركة خارج البرلمان، والنشاط الذاتي للبروليتاريا والمضطهدين والمضطهدات وتنظمهم الذاتي؛
- تقف بوضوح مع مصادرة رأس المال ولأجل الاشتراكية (الديمقراطية المسيرة ذاتياً).

هذا وإن هدفنا، بخصوص أميركا اللاتينية، هو بناء أحزاب و/ أو تجمعات معادية للرأسمالية واسعة، وتعددية ومنغرسة بالفعل في البروليتاريا والحركات الاجتماعية، التي تفصل المقاومة المناهضة للنيوليبرالية في إطار النضال ضد العولمة الرأسمالية. وبوصفنا تياراً ماركسياً ثورياً، نحن مع بناء "نواة صلبة" للييسار. وهذا المنظور لا يمكنه أن ينجح إذا أحلنا محل التفكير الاستراتيجي، والعمل الجذري، والمبادرات الجريئة، موقفاً عصبياً قائماً على "تأكيد الذات" ونزعة محافظة لـ "هويتنا".

(2) سوف يمر النضال لأجل أحزاب كهذه بسلسلة من المراحل، والتكتيكات والاشكال التنظيمية التي ستكون خاصة بكل بلد. إن إعادة تشكّل كهذه مناهضة للرأسمالية تسعى على الفور وراء هدف أساسي: خلق تقاطب فاعل وواضح حيال كل القوى المناصرة للنيوليبرالية الاجتماعية (الاشتراكية - الديمقراطية، ما بعد الستالينية، المهتمون بحماية البيئة، الشعبويون) بهدف تسريع أزمتها وإعطاء هذه الأخيرة نهاية إيجابية.

وذلك يتطلب ما يلي:

- حضور قوى سياسية مهمة ثمة حيث تتعاون التيارات الماركسية - الثورية مع تيارات أو ممثلين مهمين أو رمزيين يقطعون علاقاتهم بالأحزاب الإصلاحية من دون أن يرتقوا بالضرورة إلى مواقع ماركسية ثورية؛

- علاقة محترمة لكن وثيقة مع الحركة الاجتماعية، التي ترتبط بإعادة تشكيلها بمطالبها وأعمالها؛
 - (قوة) تمثيلية معترف بها في المجتمع تحطم احتكار الأحزاب المناصرة للاشتراكية - النيوليبرالية، والتي لها، بفضل الاقتراع العام، منتخبون ومنتخبات في الجمعيات على المستوى المحلي، والإقليمي، والوطني، و(عند الاقتضاء) على المستوى الدولي (الأوروبي)؛
 - اشتغال تعددي يسهّل، أبعد من مجرد الديمقراطية الداخلية، التلاقي والنقاش في الوقت عينه، لأجل إتاحة بقاء تيار ماركسي - ثوري كعنصر مقبول داخل كل أكثر اتساعاً واشتغال هذا التيار.
- 3) تبين تجربة السنوات العشر الأخيرة أن اليسار الثوري غير العصوي يمكن أن يلعب دوراً أساسياً لأجل الحفاظ على توجّه كهذا راديكالي ووحيدوي، وغير برلماني وذو قوة تمثيلية انتخابية، في الوقت عينه. ولبلوغ ذلك، سيكون عليه أن يجتاز مساراً معقداً مكوناً من مراحل وعطفات لأجل مراكمة القوى، وتوضيح الرهانات بصورة تدريجية، وإعادة تنشيط الأوساط النضالية، والبناء الصبور للروابط مع الحركة الاجتماعية.
- ثمة أربعة عناصر مهمة في العقد الأخير يجب إدخالها في التكتيك في هذا المستهل لطور سياسي جديد:
- ما من تيار يساري واسع في الأحزاب القائمة تنظّم وتقدّم لإعادة تشكّل مناهضة للرأسمالية؛
 - إن اتجاهات اليسار الاشتراكي - الديمقراطي جبانة، ولا توحى بالثقة وقليلة التماسك؛
 - إن الأحزاب الشيوعية الكبيرة "المحافظ عليها" هي في الدور النهائي، والمواقف التي اتخذتها ضد النيوليبرالية والإمبريالية لم تصب في مشروع سياسي مناهض للرأسمالية ونمط اشتغال ديمقراطي - تعددي (باستثناء

حزب إعادة التأسيس)، ولم يبصر النور أي اتجاه يساري غير ستاليني له امتداد وطني صلب؛

- لم تنجح أحزاب الخضر الكبيرة في تجسيد بديل سياسي واجتماعي حقيقي، وبعضها (كالغرونن الألمان) انتقلت بصرحة إلى جهة الدولة البرجوازية؛ والمعارضة الداخلية في هذه الأحزاب لا تفضي إلى تنظيم معارضة يسارية اجتماعية - اقتصادية حقيقية.

(4) لا يعني ذلك أنه قد لا يكون هناك، في هذه الأحزاب وفي الحركة الاجتماعية، اهتمام واستعداد لإعادة تشكّل مناهضة للرأسمالية. وإعادة التشكّل هذه يمكن أن تأخذ أشكالاً متنوعة. وليس الاستنتاج هو الابتعاد عن هذه الأحزاب وعن مناضليها. على العكس، إن توسيع إعادة التشكّل في هذا الاتجاه عبر سياسة تعاون وتلاقٍ منهجية أمر لا غنى عنه لأجل خلق قطب جاذب واسع جداً بهدف إنزال الهزيمة بالاشتراكية - النيوليبرالية. لكن الخلاصة الأساسية التي تتفرع من ذلك إنما هي أن الأمر سيتوقف، أكثر بكثير مما في السابق، على نمو قطب قوي ومستقل وميزان قوى خارجي لاجتذاب هذه التعاطفات وتنظيمها.

ليس هناك، في هذه المرحلة، من طرف غير اليسار الثوري، قادر بحكم موقعه، على أخذ المبادرة لإعادة التشكّل المناهضة للرأسمالية، وللحفاظ على التوجه نحو مشروع جذري وتعددي، متأصل اجتماعياً، وذو طابع جماهيري. لكن ذلك يتطلب رفضاً للعصبوية عميقاً، ومدرّساً وممارساً. وهذا يستتبع أيضاً أنه لا يمكن تصور التقاربات داخل اليسار الثوري إلا في إطار التجربة المشتركة لإعادة التشكّل المناهضة للرأسمالية هذه وعبر تلك التجربة.

(5) مع ذلك، فهذه السيرورات تدرج أيضاً مسألة إعادة تجميع القوى الثورية في جدول الأعمال، لأنه لا يمكن اليسار الثوري أن يعمل كحفّاز لإعادات تجمّع واسعة من دون التصدي لانقساماته الخاصة.

(6) في حين تساهم الأممية الرابعة في إعادة تنظيم واسعة للحركة العمالية، والاجتماعية والشعبية على المستوى العالمي، مع منظور خلق قوة جديدة متعددة،

وأهمية، وثورية، ومناضلة، ولها تأثيرها في الجماهير، علينا في الوقت عينه أن نعزز تنظيمنا لأنفسنا. وهذا ليس بهدف منافسة التيارات الثورية العالمية الأخرى والتغلب عليها، بل للمساهمة قدر الإمكان في بناء هذه القوة الجديدة، في الوقت ذاته الذي نوضح فيه الدروس النظرية الأساسية التي يجب استخلاصها من تجارب ثورات القرن العشرين.

7- إعادة تأسيس البرنامج الانتقالي

(1) إن المرحلة التاريخية الجديدة من الرأسمالية والمركة الاشتراكية - الثورية تتطلب إعادة تأسيس برنامجية حقيقية:

- تأخذ بالاعتبار كل الانقلابات البنيوية الاجتماعية والثقافية للرأسمالية والطبقات المستغلة والشرائح المضطهدة؛
- تدمج كشف الحساب النقدي لمائة وخمسين عاماً من الحركة العمالية وتجربة الثورات الاشتراكية الضائرة الأولى وانحطاطها؛
- تأخذ بالحسبان، كما يقتضي، الوعي الحالي للجماهير الشعبية وتنشئ بمطالبها وأنماط عملها وتنظيمها. وسوف نساهم فيها إلى أقصى الحدود؛
- علماء بأن برنامجاً انتقالياً كهذا للقرن الواحد والعشرين لن يكون وفقاً على مجموعة أو تيار خاص. فالأمر لا يتعلق بتمرين كتابي سريع. وكما كانت الحال بالنسبة للبرامج الانتقالية التي تعاقبت منذ ماركس، سيلزم نقاش حر واسع، وبلورة جماعية، وتعاون "معولم"، وجدال نقدي ونقد - ذاتي، وانفتاح على التجارب الاجتماعية الجارية والمستقبلية. إنه تحدٍ حقيقي بمقدار ما لا يتوقف الصراع السياسي بين التيارات والتنظيمات، وفي حين أن كل تنظيم بحاجة لأن يعطي، في العجلة النضالية، أجوبة فورية.

(2) في الجدال البرنامجي - الاستراتيجي الذي يشمل مجمل مشكلات النضال لأجل الاشتراكية، سوف نغذي نقاشاً حول:

أ) ضرورة صياغة برنامج شامل يتناول الحاجات الاجتماعية والحقوق الإنسانية انطلاقاً من الأزمة البيئية العالمية، والنكوص الاجتماعي المعمم، والفقر المدقع لغالبية البشرية والتفاوتات الاجتماعية داخل عالم الشغل.

ب) وجود الملكية الخاصة للثروات ووسائل الإنتاج والتبادل، التي تشكل قاعدة طبقة مهيمنة ومالكة، كعقبة دون تحقيق هذا البرنامج الاجتماعي، وبالتالي الضرورة الحتمية لمصادرتها لصالح الجماعة البشرية.

ج) إزاء تحليل سطحي وأخلاقي يقوم على أساس "الفقراء ضد الأغنياء" و"المحرومين والمحرومات"، نضع في صميم تحليلنا استغلال الرجال والنساء بوصفهم عمالاً، ومستخدمين، وكوادر (حاصلين على أجر)، وعاطلين عن العمل، ومتعرضين للهشاشة الاجتماعية، ومحرومين، أي طبقة الحاصلين على أجر، المضطرة لبيع قوة عملها لرب عمل.

د) الدور الحاسم، بالنسبة للاستراتيجية المناهضة للرأسمالية والاشتراكية، لطبقة المأجورين المعولة التي سيكون من الضروري إنجاز تحليل مجدّد لها، واسع وملاموس، كما لتوضيح وحدتها في وجه الاستغلال والاضطهاد الرأسمالي وكثرة أوضاعها الملموسة، وطرائقها النضالية، ومطالبها المباشرة، وأشكال تنظيمها.

هـ) الدور الحاسم لحق النساء والمثليين والمثليات في تنظيم أنفسهم بصورة مستقلة.

و) اشتراط الديمقراطية والشفافية والرقابة كمبادئ وممارسة، مفهومة على أنها التدخل النشط من جانب المجتمع والقسم المستغل والمضطهد فيه بوجه خاص، كعنصر نقدي للتجربة الستالينية وكاتهمام جذري للديمقراطية البرجوازية.

ز) تصور للحزب يأخذ بالحسبان التجربة التاريخية والشروط الاجتماعية والثقافية الجديدة للمجتمعات والطبقات المستقلة.

(ح) ضرورة النضال لأجل السلطة، الذي سينخرط في هذه المواجهة عبر إبراز ملامحه الأساسية.

(3) يمر هذا البرنامج الانتقالي، في أميركا اللاتينية بوجه خاص بمسائل من مثل:

- طابع إعادة الاستعمار الاقتصادي ومسألة السيادة الوطنية (عداء للإمبريالية ملموس)؛
- إعادة صياغة سيورورات التكامل الإقليمي بوصفه بديلاً من منطقة التبادل الحر لدول أميركا (ZLEA) (اقتراحات تنمية فعلية)؛
- الامتناع عن دفع الدين؛
- معركة الحركات الفلاحية لأجل الأرض ولأجل إصلاح زراعي جذري؛
- نضال السكان الأصليين لأجل حقوقهم ولأجل الحكم الذاتي؛ وأخيراً دور الحركات الفلاحية وتلك الخاصة بالسكان الأصليين في تشكيل قوى سياسية جديدة مناهضة للرأسمالية في المكسيك، وبوليفيا، والإكوادور وبلدان أخرى؛
- النضال ضد الخصخصة؛
- مسألة الديمقراطية السياسية وإعادة تملك الحقوق المصادرة، كما مسألة طابع توجّه إلى ديمقراطية تشاركية، وأهميته وحدوده، على المستوى المحلي أو البلدي (يدير اليسار في أميركا اللاتينية مدناً مهمة وقرى صغيرة في البرازيل، والأوروغواي، والمكسيك، والسلفادور، والإكوادور، والبيرو، وكولومبيا)؛
- العلاقات بين النضالات الريفية والمدينية؛
- العلاقات بين المقاومة الاجتماعية والتنظيم السياسي؛
- الأشكال الجديدة التي تكتسبها "الموضوعات" التي تتكرر بسبب تشذر

الطبقة العاملة (البيكتيروس، والجمعيات الشعبية، واحتلالات الأراضي والتعاونيات الغذائية، وتجارب الدفاع الذاتي، ونضالات الأحياء لأجل الخدمات العامة، والمساحات الشابة، والنساء اللواتي ينظمن الحصول على أسباب البقاء، والتجارب المتنوعة لاقتصاد المقايضة)؛

• سياسات التحالفات الاجتماعية والسياسية.

8- نحو أممية ثورية جماهيرية جديدة

(1) لقد استجاب بناء الأمميات، التي وجدت في التاريخ، في كل مرة، لمهام جديدة مرتبطة بتطورات اجتماعية - سياسية كبرى. إن المرحلة السياسية الجديدة لإعادة التنظيم تطرح دفعة واحدة مشكلة أممية جديدة مناهضة للرأسمالية/ معادية للإمبريالية، ثورية جماهيرية. هذه "النزعة الأممية الجديدة" تظهر بقوة منذ "سياتل". كانت سلسلة من الاندفاعات قد هيأتها، منذ منعطف السنوات 1989 - 91: ظهور الزاباتية الجديدة، نداء الباستيل الذي دشن الحملة الطويلة لإلغاء ديون العالم الثالث، المسيرات الأوروبية، "عقد" القمم المضادة في وجه مؤسسات العولة الرأسمالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، سلسلة الاجتماعات الطويلة حيث كان "المجتمع المدني" (المنظمات غير الحكومية في الغالب) يقف بمواجهة القمم الرسمية (الأرض، النساء، قمة كوبنهاغن الاجتماعية). وبعد اجتماعي المنتدى الاجتماعي العالمي (FSM)، في بورتو أليغري، ومنظور اجتماع ثالث في البرازيل، التي تلت المنتديات الاجتماعية الإقليمية، بدأت سيرورة توطيد تنظيمي وبرنامجي. وبموازاة ذلك، ظهرت سيرورة توضيح وتمايز تحت تأثير الأحداث السياسية في العالم.

(2) خلافاً لفترة صعود النزعة "الأممية" في الستينيات والسبعينيات، لا يتعلق الأمر، قبل أي شيء آخر، بتضامن ودعم سياسي لسيرورة اجتماعية أو ديمقراطية - ثورية. إن قوتها الدافعة تأتي من حركة مقاومة هي في الوقت نفسه عالمية ضد طور جديد من عولة الرأسمالية وسياستها ومؤسساتها. إنها تظهر في هذا الطور كحركة اجتماعية "جديدة" شرعية جداً، تحملها قوى اجتماعية - سياسية تفلت من رقابة

البيروقراطيات التقليدية للحركة العمالية والشعبية. وهي تقع أيضاً خارج المنظمات الثورية العالمية، وعموماً، ترفض الدخول في الأحزاب السياسية. في الوقت نفسه، هذه الحركة سياسية بصورة عميقة: لقد فرضت بصورة مذهلة تقاطباً في وجه الطبقات المسيطرة، وأعادت فتح منظور مناهض للرأسمالية وأمل في التحرر، وخلقت فسحة عامة ممرضة وغير ممرضة في آن معاً حيث يجتمع التأمل التحليلي، والمواجهة السياسية، والالتزام النضالي، وخلقت أرضاً توجد فيها بالفعل تيارات سياسية منظمة. لا يمكن تخيل إحداث اختراق في اتجاه أممية ثورية معادية للرأسمالية/ معادية للإمبريالية من دون مجلوب مهم لهذه الحركة الجديدة. إن هذه القوى المرموقة لكن المتنوعة لا يمكنها أن تشكل اليوم منظمة سياسية أممية جديدة لكن في وسعها أن تتعزز سياسياً بسيورة تجربة وتوضيح، وبدخل قوى ثورية في هذه الجدالات، ولا سيما الأممية الرابعة بالذات.

(3) لا تزال إعادات التجمع التعددية اليسارية، والأممية، والمناهضة للرأسمالية/ المناهضة للإمبريالية، ضعيفة وغير رسمية، لأنها، في غياب صعود اجتماعي كبير، تجد صعوبة في التخلص من الخمول التاريخي ومن "ثقافتها السياسية" غير الفعالة إطلاقاً للتصدي للطور الجديد من الصراع الطبقي (ضعف اليسار الاشتراكي - الديمقراطي، والمأزق البرنامجي والسلوكات الستالينية لدى شتى التيارات المنبثقة من الأحزاب الشيوعية، والعصبوية الوراثية لمعظم المنظمات الثورية). إن حالات التقدم الأولى موجودة قبل كل شيء على مستوى منطقة /قارة: في أميركا اللاتينية، هنالك فوروم ساو باولو الذي تراجعت ديناميته الأصلية، والدور الذي لعبه حزب الشغيلة البرازيلي في المنتدى الاجتماعي العالمي؛ وفي أوروبا، جهد مؤتمرات اليسار الأوروبي المناهض للرأسمالية، واللقاءات في آسيا.... وفي مواجهة الاتحاد الأوروبي، بات منظور تشكيل "حزب" أوروبي معاد للرأسمالية على جدول الأعمال.

وحدها المواجهة المباشرة بين الطبقة المسيطرة والبروليتاريا، ووحده صراع الجماهير للدفاع عن شروط عملها وحياتها سيكونان قادرين على تغيير ميزان القوى، وإحداث انغراس اجتماعي وفرز المناضلين لبنوا، على المستوى الوطني،

قوة سياسية جديدة مناهضة للرأسمالية، وأممية، ونسوية ضمن منظور بناء أممية جديدة. لقد خلقت الحركة الحالية ضد العولمة رجاء، ومرجعية ونقطة ارتكاز مهمة، لكن مثلما هي، لن تشكل القوة المبادرة إلى ذلك. إن الجدالات السياسية والاستراتيجية التي تعكس التباينات السياسية الموجودة سوف تصبح أكثر فأكثر حضوراً في هذه الحركة وتجعل الطور الجديد أكثر تعقيداً بكثير.

4) هنالك تطور مهم داخل وبين بعض التيارات، المنبثقة من "التروتسكية" أو التي تنسب نفسها إليها. لقد بذلت كل المنظمات، ومن ضمنها الأممية الرابعة، جهداً مهماً لتكون على مستوى الوضع العالمي الجديد، على صعيد التحليل والتوجه والنشاط. ولقد كان للقدرة على الاستجابة له، في الوقت المناسب وضمن شروط جيدة، تأثير في استمرارية كل التيارات. هنالك اليوم تنوع كبير جداً للمجموعات المنبثقة من "التروتسكية" أو التي تنسب نفسها إليها، وبعضها أبقى على منظمة عالمية متماسكة نسبياً، بينما تشظت مجموعات أخرى إلى مجموعات وطنية أو متحدة (في فدراليات). وهذا ينطبق أكثر أيضاً على المنظمات "الماوية" سابقاً. إن توحيد "التروتسكيين" أو الماويين السابقين، باسم برنامج أو سياسة، ملتفتين في اتجاه حقبة منقضية من الحركة العمالية الثورية ومستندين إلى الدفاع عن كشف حساب التنظيم، لا يمكن أن يفيد إطلاقاً في إعادة تجمع، أو حتى في اندماج. إن تقارباً بين منظمات تنسب نفسها إلى الماركسية والثورة الاشتراكية لا يمكن أن يكون له معنى إلا في علاقة مع المعارك، والحركة الفعلية، ومهام الحاضر والمستقبل.

إننا نلاحظ أن هنالك هذه التطورات الثلاثة السياسية - التنظيمية من النموذج الأممي متجاوزة:

- "الحركة الفعلية" ضد العولمة وتياراتها الاجتماعية - السياسية؛
- تلاقي التيارات السياسية المناهضة للرأسمالية والتعددية؛
- تيارات اليسار الثوري. وهذا الوضع قد يستمر خلال حقبة بكاملها. انطلاقاً من ذلك، حيث تكون اتفاقات واقتربات ممكنة، سوف نأخذ بمبادرات وحدوية للتوصل إلى إعادات تجمع جديدة.

9- الأمية الرابعة، البارحة، واليوم وغداً

(1) لقد نشأت الأمية الرابعة كمقاومة لأكبر هزائم البروليتاريا والحركة العمالية (الفاشية، الستالينية، الحرب العالمية). إن فروعنا، التي كانت تشكل أقليات ضئيلة في الحركة العمالية العالمية، وتضطهدنا كل القوى المعادية للثورة (الاشتراكيون - الديمقراطيون، والستالينيون، والدول البرجوازية الفاشية أو الديمقراطية)، لم تنجح في التحول إلى أحزاب حقيقية (ثورية). وعلى الرغم من انخراط طليعي في كل المعارك الثورية واليومية الكبرى، غالباً ما اقتصر عملها على التعليق على الأحداث وعلى الحفاظ على مكتسبات الماركسية الثورية تجاه التزويرات البيروقراطية. وفي السبعينيات، أمكن حالات الصعود الثوري في العالم أن تترك مجالاً للاعتقاد بأنه آن الأوان للقيام باندفاعات في اتجاه أمية جماهيرية. كانت الأمية الرابعة آنذاك تنافس التجمعات الأمية التروتسكية الأخرى (اللامبرتين، المورينين، تيار صحيفة "المناضل" "Militant"، تيار "رأسمالية الدولة" / حزب العمال الاشتراكي SWP) على شرعية التيار "التروتسكي" (كان الأمر مماثلاً داخل الأمية الرابعة مع حزب العمال الاشتراكي الأميركي بمواجهة غالبية الأمية). حتى إذا لم تكن الأمية الرابعة سقطت يوماً في الهذيان العصبوية للتجمعات الأخرى، إلا أنها كانت تعتبر نفسها الطليعة السياسية الشرعية، النواة التي ستتم حولها إعادة تشكل أمية ثورية.

(2) لقد تسبب التبدل الزمني، البادي للعيان في الثمانينيات، وأزمة الأمية الرابعة وسقوط جدار برلين بردة فعل عكسية (retour de balancier) هددت حتى بإعادة النظر بوجودها. إن مقاومتنا للهجوم الرجعي الهائل في الثمانينيات والتسعينيات لم تلجأ إلى تشنج عصبوي يتوقع في الدعاوة الاشتراكية التعزيمية*، والتطفل على الحركة الجماهيرية وتأكيد الهوية الذاتية. والمنظمات التي فعلت ذلك لم تتحاشأ أزمات داخلية خطيرة. لقد دفعت الأمية الرابعة أيضاً الثمن التنظيمي للتراجع العام للحركة العمالية العالمية، لكنها نجحت في اجتياز الفترة الرجعية عبر الحفاظ

*أي التي تلجأ لصيغ غير مفهومة، على شاكلة العبارات التي يستخدمها السحرة (م).

على وحدتها التنظيمية وتماسكها السياسي، عن طريق:

- تطوير ماركسية نقدية وحالية؛
- نقاش من دون محرمات حول "كشف حساب القرن"؛
- نظام داخلي يشجع استمرارية النقاش ومقابلة تحليلات حول الأحداث الكبرى المكونة للوضع العالمي الجديد؛
- انغراس وانخراط طليعي في الحركة العمالية والاجتماعية (الوطنية والعالمية)؛
- عمل وحدوي منهجي؛
- سلوك وحدوي وجذري، ولا سيما بالنضال لأجل إعادة تشكّل مناهضة للرأسمالية تعددية.

(3) يمكن الأممية الرابعة اليوم، كمنظمة، أن تحدد نفسها على الشكل التالي:

- كمنظمة عالمية للثوريين على قاعدة طريقة البرنامج الانتقالي والاستراتيجية والتكتيك اللذين يتفرعان منها؛
- كل لا مثيل له من المراجع البرنامجية والتجارب السياسية ولا سيما حول مسائل كاضطهاد النساء، واضطهاد المثليين والمثليات، والموضوعات التي لم تبلورها تاريخياً بلورة كافية تيارات ثورية أخرى، مع فروع في عدة بلدان مركزة حول حاجات الطبقة العاملة في المنطقة؛
- منظمة تحترم استقلال الحركات الجماهيرية وديمقراطيتها، وتمارس ضمنها تعدد الاتجاهات؛
- إذاً أداة حية، لكن أيضاً غير مستقرة نظراً لضعف أجزائها، وصعوبة إعادة تشكيل تنسيق وبنية قيادية يمكن أن تتطابق مع هذا الواقع النضالي. إن واقع أنه جرت المحافظة على هذه البنية وأن تكون بلا ريب التجمع العالمي الوحيد من هذا النوع إنما هو ورقة رابحة في الحقة السياسية الجديدة حيث تنشط أجيال مناضلة جديدة.

4) تكمن مهمتنا الرئيسية كأمية رابعة في المساهمة بإعادة تنظيم واسعة للحركة العالمية والاجتماعية على المستوى العالمي مع منظور هو تشكيل قوة جديدة أممية، تعددية، ثورية، مناضلة ولها تأثير جماهيري. هذا المنظور سيمر حتماً بسيرة تجارب وتوضيحات سياسية طويلة.

إن ذلك لا يستتبع إطلاقاً إضعاف منظمنا أو حلها. على العكس، نريد تعزيز وضعنا، لأجل المساهمة إلى أقصى حد في الهدف التالي: بناء قوة جديدة في الوقت الذي نوضح فيه الدروس النظرية الأساسية التي يجب استخلاصها من تجربة ثورات القرن العشرين.

5) في كل هذه الحقبة الانتقالية، سوف نقدم جواباً على ثلاثة مستويات:

- في الحركة ضد العولمة كما في الحركة النقابية وحركات اجتماعية أخرى، نناضل لأجل "الجبهة المتحدة" في النضالات والتعبثات، ولخلق الحركات أو تصليها، في الوقت نفسه الذي نشارك فيه في الجدل البرنامجي والسياسي. إننا نشجع خلق حركات أممية جماهيرية مناهضة للرأسمالية حول أهدافها الخاصة بها.
- وعلى المستوى الحزبي، وفقاً للوضع الملموس الإقليمي/ القاري، نناضل لأجل عمل مشترك للقوى السياسية المناهضة للرأسمالية التي يمكن أن تتخذ أشكالاً متنوعة.
- وعلى صعيد اليسار الثوري، سوف ننخرط في حوار أكثر منهجية وأكثر عمومية عن طريق لقاءات ثنائية، ومشاركات في اجتماعات داخلية وعامة مع تيارات أخرى لديها فهم مشترك للوضع العالمي الحالي وللتوجهات والمهام الكبرى.

6) نلاحظ أمرين اثنين: بدايةً، هنالك مسافة مهمة بين نفوذنا المتشتر داخل الحركات والتعزيز السياسي والتنظيمي لمنظمتنا. هذا النفوذ الإيديولوجي المتشتر أو الشخصي لا ينتقل إلى الحزب إلا بصعوبة. إن نوعية تحليلاتنا، وانخراط المناضلين والتعلل بالمنظور الاشتراكي غير كافية إطلاقاً. ثم إن سيرة إعادة التأسيس

الجارية لا تقود تلقائياً إلى الانخراط في حزب (ثوري أو غير ثوري)، حيث أن العائق كبير بوجه خاص وسط الشبيبة. والنتيجة هي أنه على المنظمة الماركسية الثورية أن تكون قادرة على البرهان على أن لديها، منذ اليوم، وظيفة سياسية خاصة ينبغي الاضطلاع بها بخصوص النشاط الجاري، والعمل الجماهيري والحركة. وهذا يتطلب بوجه خاص دعاوة أكثر انتظاماً واستمراراً لأفكارنا، وتحريضاً أكثر تماسكاً، وإرادة جدال سياسي واستراتيجي، ومنظومة تنظيمية معززة كدعامة. باختصار: استقلال سياسي يميزنا ويحدد هويتنا بوضوح في المجتمع، وفي الحركة، وبالنسبة للتيارات الإيديولوجية والسياسية الأخرى في الحركة الاجتماعية.

7) هذا الاستقلال لا يهدف إلى تدشين مسار عصبوي لتشهرات، وسجلات، أو عمليات "دخولية" تهدف لتحقيق مكاسب في المدى القصير. إنه ينطلق من الفهم التقليدي الخاص بتيارنا الماركسي الثوري، ومن العلاقة بين حركة الجماهير والحزب:

أ) احترام الاستقلال والديمقراطية الداخلية، وذلك يعني أيضاً فهم الحساسيات وميكانيزمات الاشتغال الخاصة بالحركة، و

ب) رفض مفهوم طليعة مستنيرة ومتغطرة، تتطفل على الحركة أو تخضعها.

هنالك بين مجرد مواكبة هذه الحركة وتأكيد الذات العصبوي - الإيديولوجي المتطفل على الحركة، طريق أخرى تتميز من التيارات الجذرية العصبوية، التي تنتزع، من جهتها، الشبيبة الساعية وراء حلول ثورية قوية والتزام نضالي. لا يمكن جوابنا أن يكون الشيء ذاته.

8) لكن مشكلتنا الرئيسية ليست موجودة، عموماً، على صعيد العصبوية، بل بالأحرى على صعيد سلوك سياسي وتنظيمي يبغض المنظمة الماركسية - الثورية قيمتها أو يخفف من شأنها. والتصحيح يتناول ثلاثة أصعدة مجتمعة:

- توجهها، ومظهراً عاماً وسلوكاً سياسياً، مستقلاً للحركة؛
- تدخلاً أكثر وضوحاً وأكثر تماسكاً؛

• وهذا سوف يتطلب تنسيقاً داخلياً أقوى.

(9) نحن بحاجة إلى بنية قيادية معززة قادرة على الاضطلاع بالمهام الموصوفة أعلاه.

إن إصلاح الأنظمة، الذي يستند إلى تجربتنا في السنوات الأخيرة، يقدم قاعدة متماسكة، سوف تشجع في آن معاً الجدل المتواصل، والمفتوح والنقدي في الهيئة المركزية، اللجنة الأومية، ومن جهة أخرى، دور المكتب التنفيذي، كمركز نشط لتنسيق الشغل.

سيكون على اللجنة الأومية (اللجنة التنفيذية الأومية سابقاً) أن تستمر في لعب دورها كمركز ثقل لجدال متواصل ومتناقض. هذا الجدل حر ولا سيما أن النظام الداخلي ينص على استقلال للفروع الوطنية لم يعد يفرض أي التزام بتبني المواقف التي تتبناها غالبية اللجنة الأومية. وبالأحرى هو مفتوح بفعل حضور اجتماعات اللجنة الأومية من جانب منظمات خارجية تشارك من دون التزام تنظيمي تجاهها.

ستكون مهمة المكتب التنفيذي الأساسية (بجانب القيادة الجارية على صعيد الإدارة، والمالية، والصحافة، والاتصالات الداخلية والخارجية) بناء صلات معززة مع المنظمات الوطنية وفي ما بينها، ومع كوادر المنظمات. وسيكون ذلك وارداً أيضاً على صعيد الإعداد، والمبادرة، والتنسيق واتخاذ المواقف العامة. وبشكل نمو صحافة الأومية (المجلات، المنشورات الإلكترونية، المواقع الإلكترونية) أولوية.

إن ذلك يستتبع، بالنسبة للمكتب التنفيذي، الاستفادة من العافية التي تتمتع بها أكثر من غيرها عدة فروع وطنية لأجل تعزيز المكتب برفاق يشاركون في قيادات منظمات وطنية (ولا سيما أوروبية، بفضل الجوار الجغرافي). ثم سيكون على المكتب التنفيذي أن يبنى أو يعزز دور بنى الشغل، وبعضها على المستوى الأوروبي، وبعضها الآخر عالمي بصورة أكثر وضوحاً (الشغل في المنشآت، شبكات العولمة، النساء، الشباب، الشغل المتعلق بالجمعيات).

بنتيجة تطور البعد الإقليمي / القاري للرأسمالية المعولمة، ينبغي تصور بنى شغل وفقاً للشروط الملموسة (أوروبا، أميركا اللاتينية، آسيا). وبسبب تطور الاتحاد

الأوروبي كبنية دولانية، تتمثل مهمة أوروبية بشكل خاص بالتوصل لإرساء قيادة أوروبية فعلية قادرة على الرد على الضرورات المتعددة التي يفرضها إطار الاتحاد الأوروبي، عبر تنمية وزن الهيئات الحالية ووتيرتها (المكاتب السياسية الأوروبية، الأمانة الأوروبية). وهذه البنى جميعها ينبغي أن تلعب في الوقت عينه دوراً متعلقاً بالتنسيق، والمبادرة، والبلورة السياسية الجماعية أيضاً بخصوص قضايا العالم الراهن المتعددة. ينبغي أن تسمح أيضاً بتطوير منظمات وطنية وبنائها وبتعزيز الروابط بين قياداتها.

إن اللجنة النسائية سوف تؤمّن بوجه خاص:

- تغطية نسوية ونشر مقالات تكتبها نساء في صحافتنا الأممية؛
- تكويناً نسوياً في إطار المدرسة الأممية؛
- مساعدة للفروع ترمي إلى إدخال سياسة عمل إيجابية؛
- تعاوناً وثيقاً، بهدف دمج المنظور النسوي في عملنا لأجل عولة أخرى والهجرة/ مناهضة العنصرية، مع البنى المناسبة.

II-أنظمة الأمية الرابعة

المقدمة

1- إن الأمية الرابعة - وهي منظمة أممية تناضل لأجل الثورة الاشتراكية - تتألف من فروع، ومناضلين يقبلون بمبادئها وبرامجها ويُطبقونها. وإذ يتنظمون في فروع وطنية، يتوحدون في منظمة عالمية واحدة، عاملين معاً بخصوص المسائل السياسية الكبرى، ومناقشين بحرية ضمن احترام قواعد الديمقراطية.

2- إن غايتها هي تشجيع الوعي السياسي والمساعدة في تنظيم نشاط البروليتاريا والطبقات الأخرى التي تستغلها الإمبريالية في كل البلدان، لأجل إزالة الرأسمالية مع ما يلزمها من اضطهاد وبؤس، وانعدام للأمن، وحروب، وإهراق دماء. وهي تسعى لإقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي، يقوم على المبدأ الذي يعتبر أن "تحرر الطبقة العاملة وكل المضطهدين والمضطهدات والمستغلين والمستغلات سيكون من عمل الشغيلة والشغيلات أنفسهم"، كطور أول على طريق مجتمع قادم لا وجود فيه للطبقات. لأجل أن يُضمن سلامٌ نهائي، في اقتصاد مخطط ديمقراطياً، مع المساواة الاجتماعية، والدفاع عن البيئة، والنضال ضد كل أنواع الاضطهاد، والتضامن الإنساني.

3- تسعى الأمية الرابعة لأن تُضمّن برنامجها التجارب الاجتماعية التقدمية للبشرية. وهي تستند إلى مكتسبات الحركة الماركسية الثورية، في حين تبقي عليها حية، وتستخلص الدروس التي لا غنى عنها: من كومونة باريس؛ من ثورة أكتوبر 1917 في روسيا؛ من مكاسب المؤتمرات الأربعة الأولى للأممية الثالثة ومناقشاتهما؛

من نضال المعارضة اليسارية للستالينية ومن بلورة هذه المعارضة؛ من البرنامج الانتقالي الذي تبناه المؤتمر التأسيسي في عام 1938 ومن الوثائق البرنامجية الأساسية التي تبنتها مؤتمراتها مذاك.

4- بهذا المسعى الانتقالي، وانطلاقاً من النضالات المباشرة إلى القطع مع الرأسمالية والبيروقراطيات، تتجه الأممية الرابعة نحو المستقبل فيما تقاتل لأجل:

- المعركة بلا هوادة لأجل مطالب الحاصلين والحاصلات على أجر المباشرة والانتقالية؛

- المعركة لأجل الحقوق الديمقراطية والحريات العامة؛

- المعركة لأجل القطع الثوري مع الرأسمالية؛ لأجل ارتقاء النضالات الديمقراطية والقومية، في البلدان الخاضعة للسيطرة، إلى نضالات ثورية مناهضة للرأسمالية؛

- المعركة لأجل اشتراكية ديمقراطية، تقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، والتنظيم الذاتي للشغيلة والشغليات، وتقرير الشعوب مصيرها وضمان الحريات العامة، مع الفصل بين الأحزاب والدولة؛

- المعركة لأجل وحدة الحركة الشعبية الجماهيرية والطبقة العاملة، على أسس ديمقراطية تحترم التعددية الحزبية، وتنوع الاتجاهات وتضمن الاستقلال حيال البرجوازية والدولة؛

- المعركة لأجل توسع أشكال التنظيم الذاتي واحترام الحقوق الديمقراطية في النضالات؛

- المعركة ضد كل البيروقراطيات الطفيلية (الستالينية، الاشتراكية - الديمقراطية، النقابية، القومية، الخ.) التي تسيطر على المنظمات الجماهيرية؛

- المعركة ضد اضطهاد النساء ولأجل حركة مستقلة ذاتياً للنساء؛

- المعركة ضد اضطهاد المثليين والمثليات، وكل أشكال الاضطهاد الجنسي؛

- المعركة ضد الاضطهاد القومي، ولأجل احترام الحق في تقرير المصير واستقلال الشعوب المضطهدة؛
- المعركة ضد العنصرية وكل أشكال الشوفينية؛
- المعركة ضد الأصوليات الدينية ولأجل فصل الدين عن الدولة؛
- المعركة البيئية ضمن المنظور المناهض للرأسمالية والمناهض للبيروقراطية؛
- المعركة لأجل النزعة الأممية المناضلة والتضامن الأممي المعادي للإمبريالية، ولأجل الدفاع عن مصالح الجماهير العاملة في كل البلدان، من دون إقصاء، ومن دون عصبوية ومن دون إخضاع لاعتبارات دبلوماسية أو نفعية؛
- المعركة لأجل بناء أحزاب ثورية، بروليتارية، نسوية وديمقراطية، أحزاب أعضاء نشطين حيث يتم الاعتراف بحقوق التعبير والاتجاه وحماتها؛
- المعركة لأجل بناء أممية ثورية جماهيرية، تعددية.

5- تشكل الفروع الوطنية الوحدات التنظيمية القاعدية للأممية الرابعة. وغاية كل فرع وطني جمع كل القوى التي تشاطرنا أهدافنا المشتركة لأجل بناء حزب ماركسي ثوري جماهيري قادر على لعب دور حاسم في الصراع الطبقي في البلد في اتجاه انتصار اشتراكي. إن نمو فروع الأممية الرابعة الوطنية هو الوسيلة التي تسعى لأن تبلغ بها غايتها التحريرية، نظراً لأنه لا يمكن منظمة أممية أن تحل محل فرع وطني لأجل الفعل في ثورة ما.

الفصل الأول - الفروع

المادة 1 - الأممية مؤلفة من فروع وطنية تلتزم بالمبادئ المطروحة في مقدمة أنظمتها، وتشارك في نشاطاتها وفي حياتها التنظيمية وتدفع الاشتراك المتفق عليه. والفروع الوطنية منخرسة في واقع الصراعات الطبقية في بلدها، في الوقت نفسه الذي تبني فيه الأممية معاً، بما فيه عبر تخصيص مناضلين ومناضلات وإمكانات مادية لهذه الغاية. إن الاشتراكات التي ينبغي أن تُدفع تخضع لاتفاق مع قيادات الفروع، بعد أخذ مواردها المالية بالاعتبار.

المادة 2 - إن فروع الأممية تدمج الخط السياسي الذي تقرره الأممية بممارستها السياسية بموافقتها الحرة. ويمكن الفروع أن تعبر علانية عن مواقفها الخاصة لكن شريطة عدم انتهاك خط الحدود المزدوج المتمثل بمناهضة الرأسمالية ومناهضة الإمبريالية. بيد أن على الفرع في الأممية الرابعة أن يعلن عن القرارات التي تتبناها الهيئات القيادية في الأممية. ويمكنه أن يقترح على المؤتمر العالمي اللاحق تغيير هذه المواقف.

المادة 3 - تتطلب فعالية الأممية أن تكون صفوف الثوريين الذين يتماثلون مع الأممية الرابعة موحدة في كل بلد. ولهذا، على أعضاء الأممية أن يعملوا لكي يتم هذا التوحيد داخل فرع موحد للأممية. ويمكن هذا الفرع أن يكون منظمة مستقلة أو تياراً داخل حزب موحد للقوى المناهضة للرأسمالية، يمكن أعضاء الأممية أن يناضلوا فيه من دون التخلي عن هويتهم البرنامجية.

في البلدان التي اعترف المؤتمر العالمي بفرع للأممية فيها، تقيم قيادة الأممية علاقات مع قوى سياسية أخرى بالاتفاق مع الفرع.

إن أعضاء الفروع الوطنية المنتخبين إلى هيئات برلمانية برجوازية يجب أن يتبعوا الخطوط التوجيهية التي يضعها فرعهم الوطني وأن يقدموا الحساب أمام الهيئات القيادية والمؤتمرات عن التشكيلات التي يمثلونها.

المادة 4- على الحياة الداخلية للفروع أن تستلهم المبادئ والقواعد الديمقراطية التي تضمن المشاركة الجماعية في النقاشات والقرارات وفي الإشراف على تطبيق القرارات، والتي تخلق مناخاً يشعر فيه كل الرفيقات والرفاق بأنهم في وضع المشاركة على قاعدة الاحترام المتبادل.

هذه القواعد والمبادئ تتضمن:

- (1) أن يطلع الجميع على المعلومات، والمشاريع، والنصوص المتبناة؛
- (2) أن تحظر التفويضات الملزمة للمندوبين: أي أنه أياً يكن الموقف الذي تتخذه هيئة انتخابية، فإن مندوبيها يجب أن يكونوا أحراراً في التصويت وفقاً لضميرهم وقناعاتهم على ضوء النقاشات في مؤتمر أو في مؤتمر تداولي؛
- (3) أن يضع تقارير على الفور المندوبون (أو المندوبات) الذين انتخبوا في مؤتمرات محلية، أو وطنية أو عالمية؛
- (4) أن تتخذ التدابير الضرورية لكي تمارَس فعلاً الحقوق الديمقراطية من دون أن تخضع أي فئة من الأعضاء أو أي قطاع منهم في الممارسة لتمييز اجتماعي - ثقافي، أو متعلق بالنوع أو من أي طبيعة أخرى، بما فيه حق التنظيم الذاتي على قاعدة الاضطهاد للنوع، أو الاضطهاد الجنسي، أو الوطني، أو العرقي أو أي اضطهاد آخر.

المادة 5- تعترف فروع الأمية بحق الاتجاه وحق التكتل وتمارسها في صفوفها، أي: حق الأقليات السياسية بالاجتماع لكي تنظم الدفاع عن وجهة نظرها في النقاشات داخل التنظيم؛ وحق هذه الأقليات في التعبير عن رأيها الخاص داخل التنظيم، لا بل علانية في قنوات تقبل بها الهيئات القيادية في التنظيم؛ وحقها في أن تمثل في هذه الهيئات بالذات؛ وحقها في التمثيل النسبي في مؤتمرات التنظيم؛ وحقها في إيصال رأيها إلى الأمية. إن من واجب الاتجاهات الأقلية احترام

وحدة التنظيم وانضباطه في التنفيذ العملي للقرارات السياسية للأكثرية.

المادة 6 - للأعضاء الملتزمين بالرد على دعوى انضباطية حق الاطلاع سلفاً على الاتهامات الموجهة إليهم كتابة. ويكون لهم/ لهن أيضاً حق تقديم دفاعاتهم. وحين يكون ذلك ممكناً يكون للرفاق/ الرفيقات الحق في مواجهة متهمهم. كل عضو أو مجموعة أعضاء في الأممية، تعرض لعقوبة من جانب فرع وطني واستنفذ طرق المراجعة التي تحت تصرفه في إطار الفرع، يمكنه أن يراجع الأممية. تعين الأممية لجنة لهذا الغرض للتحقيق وتقديم تقرير إلى الهيئة القيادية المختصة التي تتخذ قرارها بصدد العقوبة المعترض عليها، عند الاقتضاء. وعلى الفروع القبول بقرارات الأممية في القضايا الانضباطية. فعدم احترام القواعد التنظيمية لا يتفق مع الانتهاء للأممية. بيد أن كل فرع وطني تعرض لعقوبة انضباطية صادرة عن هيئة أممية وسيطة يمكنه أن يستأنف لدى الهيئة العليا للأممية.

المادة 7 - إذ يتم الاعتراف بأنه ستكون هناك في شروط خاصة منظمات تساند الأممية الرابعة وليست قادرة بعد على الاضطلاع بمسؤوليات فرع أو ليست مستعدة لذلك، يمكن المؤتمر العالمي أو لجنته الأممية المنتخبة منح هكذا مجموعات الوضع الرسمي لتنظيم نصير. وعلى التنظيمات النصيرة أن تنشر توجهات الأممية الرابعة وتوزع صحافتها، وأن تدعم نشاطات الأممية الرابعة الداخلية والخارجية وتشارك فيها، وأن تدفع للأممية الرابعة اشتراكات منتظمة.

يدعى ممثلو التنظيمات النصيرة إلى اجتماعات اللجنة الأممية وإلى المؤتمر العالمي حيث يكون لهم حق الكلام وصوت استشاري في الحالات التي يلبي فيها التنظيم معايير الاشتراك الرسمي.

إن هدف الوضع الرسمي لتنظيم نصير إنما هو مد جسور في اتجاه نمو فروع وطنية في البلدان المعنية.

المادة 8 - يمكن المنظمات التي تشاطر الأممية توجهاتها النضالية، لكنها لا ترغب في الانتساب رسمياً إليها، أن تحصل على وضع "مراقب دائم". وهذا النظام يجيز المشاركة في اجتماعات هيئات أممية معينة بالنسبة لكل منظمة، مع الحق في الكلام لكن من دون حق التصويت.

الفصل الثاني - الهيئات

المادة 9- الهيئة العليا للأمية هي مؤتمرها العالمي، الذي انعقد مرة على الأقل كل خمس سنوات بدعوة من اللجنة الأمية قبل ستة أشهر على الأقل، الأمر الذي يشكل الفترة الدنيا للنقاش التمهيدي. ويمكن الدعوة إلى مؤتمر استثنائي في كل وقت من جانب اللجنة الأمية أو بناء على طلب ثلث الفروع.

وإذ يشرف على سيرورة ديمقراطية للنقاش وانتخاب المندوبين في الفروع الوطنية، يحدد التوجهات السياسية للأمية بمجملها، بخصوص كل المسائل البرنامجية. وفي المسائل المتعلقة بالفروع الوطنية، يلعب دور هيئة عليا للاستئناف والقرار.

يتشكل المؤتمر من وفود الفروع الوطنية، الممثلة بالتناسب مع قوتها النضالية، مع تمثيل حد أدنى هو شخص لكل فرع مهما يكن حجمه.

يمكن توزيع أصوات فرع بين أعضاء وفده، إذا كان عددهم أدنى من تمثيله النسبي لأسباب عملية استثنائية. على العكس، يمكن شخصين تقاسم صوت فرع لا يحق له إلا صوت واحد.

المادة 10- يتخذ المؤتمر قراره بأغلبية أصواته المطلقة بخصوص المسائل السياسية والتنظيمية، وبأغلبية أعضائه البسيطة، من دون موازنة الأصوات، حول القضايا الإجرائية. وهو يقرر بالغالبية المطلقة بخصوص انتساب فروع جديدة، وبغالبية الثلثين بخصوص كل فصل لفرع. وهو وحده المخول تعديل أو تغيير أنظمة الأمية، بغالبية الثلثين.

المادة 11- ينتخب المؤتمر العالمي هيئة من 3 أو 5 رفاق، من فروع مختلفة، ليسوا أعضاء هيئات قيادة للأمية، ويتمتع كل منهم (أو منهن) باحترام مناضلي

الأممية، لتشكيل "لجنة طعون". وهي تنظر في حالات انعدام الانضباط أو انتهاك أخلاقيتنا في الأممية، إما بطلب من اللجنة الأممية، أو بمبادرة ذاتية، كما تنظر في الشكاوى المتعلقة بالإجراءات التي تتخذها الهيئات الأممية. ويجب أن تضم لجنة الطعون عدداً كافياً من النساء لتكون قادرة على عقد جلسات بصفتها هيئة مؤلفة حصراً من نساء عندما يقدم طلب بذلك في كل حالة تستدعي ذلك يتم تقديمها أمام لجنة الطعون. وهي تقدم تقارير إلى اللجنة الأممية وتوصي بالتدابير الواجب اتخاذها. وهي مسؤولة أمام المؤتمر العالمي الذي يلي المؤتمر الذي انتخبها.

تتضمن التدابير الانضباطية تعليق العضوية والطرده من الأممية.

المادة 12 - الهيئة العليا بين اجتماعين للمؤتمر العالمي هي اللجنة الأممية التي تجتمع بصورة عادية مرتين كل عام. ينتخبها المؤتمر العالمي لممثلي الفروع، الذي يأخذ بالحسبان خلال انتخابها أيضاً حاجات النشاطات المركزية للأممية واحترام هدف انتخاب 50% من الرفيقات النساء على الأقل، وعدم النزول أبداً تحت نسبة 30%. والفروع التي ليس لها عضو في اللجنة الأممية يمكنها مع ذلك أن تتمثل فيها بشخص بصفة مراقب. ويمكن فرعاً أن يطلب بصورة مؤقتة أو نهائية استبدال أعضاء في وفده انتخبهم المؤتمر. وهذا الاستبدال يجب أن تصادق عليه اللجنة. إن مبادئ توزيع الأصوات بين أعضاء الوفود هي ذاتها المعتمدة في المؤتمر العالمي. والانتخابات إلى الهيئات القيادية تتم بالاسم وبواسطة الاقتراع السري.

المادة 13 - تتخذ اللجنة الأممية قراراتها حول المسائل السياسية والتنظيمية بالأغلبية المطلقة للأصوات الممثلة خلال التصويت. وتقرر بالأغلبية البسيطة للأشخاص الحاضرين، من دون موازنة الأصوات، حول القضايا الإجرائية. وتقرر بالغالبية المطلقة بخصوص قبول منظمات بوضع تنظيم نصير أو بوضع مراقب دائم، معينة الهيئات التي تدعى إليها هذه المنظمات بصورة دائمة. وتنتخب أعضاء المكتب التنفيذي، وأعضاء اللجان الفرعية الأخرى، وتعين المتفرغين والمتفرغات بالغالبية المطلقة للأصوات الممثلة.

المادة 14 - يجتمع المكتب التنفيذي بين اجتماعات اللجنة الأومية لمتابعة تطبيق قرارات اللجنة التنفيذية الأومية السابقة وتهيئة اللاحة. وهو مسؤول أمام اللجنة الأومية عن قراراته. وليس محولاً عادة اتخاذ قرارات سياسية. إلا أنه يمكنه، في الحالات المستعجلة، استشارة الفروع المثلة في اللجنة الأومية وأن ينشر باسم هذه الأخيرة كل موقف يحظى بموافقة الغالبية المطلقة لأعضاء اللجنة الأومية القانونيين. ولا يمكنه التصويت على قرارات بخصوص القضايا الانضباطية، لكن يمكنه مع ذلك إعطاء رأيه على سبيل البيان.

هو مكلف بالحرص على تطبيق قرارات اللجنة الأومية، وعلى الإدارة الحسنة للأجهزة العملية للأومية (الصحافة، التكوين، التنسيق الإقليمية والقطاعية) وعلى تحضير اجتماعات اللجنة الأومية وعمل الجهاز.

المادة 15 - اللجنة الأومية مسؤولة، بواسطة الهيئات التي تعينها، عن نشر صحافة الأومية الرسمية - إذا أمكن بثلاث لغات، الإنكليزية، والإسبانية، والفرنسية - التي ستشر الوثائق الأساسية للمؤتمرات العالمية وهيئات الأومية، والمقالات والوثائق بخصوص الأحداث الأومية وحياة الفروع وتجعل من نفسها أداة الحملات الأومية. هي مسؤولة بالطريقة نفسها عن إصدار النشرة الداخلية. إن اللجنة الأومية ستضع أصول إصدار هذه النشرة في فترة النقاش التي تسبق مؤمراً عالمياً بهدف نشر الوثائق التحضيرية، والنصوص المطروحة لتصويت الهيئات، ومقالات النقاش التي تتيح لكل موقف أن يعبر عن نفسه.

المادة 16 - اللجنة الأومية مسؤولة عن الرقابة على الإدارة المالية للأومية التي تتلقى منها تقارير منتظمة وتبنى موازنات مالية وميزانيات تقديرية. وهي تعين لجنة مؤلفة من أعضاء في اللجنة الأومية في كل اجتماع تراقب الحسابات.

الإدارة المالية اليومية من مسؤولية المكتب التنفيذي. هذا وإن الاشتراكات والاكتتابات والمساهمات الطوعية وبيع موادنا هي مصادر دخل الأومية.

المادة 17 - كل ما لا تنص عليه هذه الأنظمة سوف يتم تحديده بأنظمة خاصة يمكن كل مؤتمر أن يعيد النظر فيها.

III- إعلان للمؤتمر العالمي للأممية الرابعة

يعد المؤتمر العالمي للأممية الرابعة تأكيد مقاربة مشتركة للأممية، مهما تكن الاختلافات في التحليل، وفي سيرورات إعادة الرأسمالية في أنظمة الأمر البيروقراطية التي اغتصبت اسم الاشتراكية.

لقد ساندنا دائماً ثورات الشغيلة والشعوب، في السابق، ضد الدكتاتوريات الستالينية، ولا سيما في المجر، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وتشيكوسلوفاكيا، وبولونيا، والاتحاد السوفيتي السابق، والصين. كما أننا نساند مقاومة شعوب هذه البلدان، وشغيلتها وفلاحها في وجه آثار الإعادة الجارية للرأسمالية.

ولقد كنا قاتلنا دائماً، باسم الحقوق في التنظيم الذاتي، والتسيير الذاتي العمالي والديمقراطية، الأنظمة البيروقراطية التي كانت تزعم الانتساب إلى الاشتراكية، في حين كانت تحتفظ بطابع أنظمتها القائم على اضطهاد الشعوب والشغيلة.

وباسم هذه المطالب والمبادئ عينها نستمر في الدعوة إلى مقاومة الخطابات والسياسات السائدة التي رافقت توسع العولمة الرأسمالية في أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفيتي السابق والصين. ونحن ننبذ سياسات الأنظمة البيروقراطية المسماة اشتراكية ونشهر بها، هذه السياسات التي يتمثل منطقتها في تراجع المكتسبات الاجتماعية، وفي تسليح وخصخصة معمرة لوسائل الإنتاج ومقاومة لاستغلال الشغيلة. كما أننا نرفض التقويم المطبوع بالحنين لديكتاتوريات أحزاب واحدة على أنها "اشتراكية" والدفاع الزائف عن مكتسبات اجتماعية من جانب سلطات تصدر عنها خطابات قومية وشعبوية مناهضة للعولمة، لكنها تخفي إذ تفعل ذلك امتيازاتها الخاصة بها وعلاقات الاضطهاد التي تقيمها.

ونحن نكافح في كل مكان تدهور المكتسبات والحقوق الاجتماعية بالدعم غير المشروط لكل المقاومات ضد هذه الانتكاسات الاجتماعية، مهما تكن مزاعم الأنظمة والدول التي تمارس هذه السياسات، ولا سيما في الصين. كما أننا نرفض

الشكل الآخر الذي يمكن أن تتخذه هذه السياسة عينها، في الصين بوجه خاص، تحت غطاء خطاب تحديتي زائف ومنفتح على القواعد التي تفرضها منظمة التجارة العالمية، باسم "اشتراكية سوق" مزعومة تعني في الواقع فرط استغلال الشغيلة بهدف إنتاج "بأقل كلفة" لأجل السوق العالمية وإثراء برجوازية صينية جديدة.

إن الأمية الرابعة ترى أنه من الجوهرى أن تتم، في علاقة بكل المقاومات الجارية للعملة الرأسمالية، ولا سيما في الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية والصين، متابعة ما يلي:

- التحليل النقدي الجذري للأنظمة التي حكمت حتى اليوم باسم الشغيلة، وعلى ظهرهم، مدعية أنها اشتراكية:

- إعادة تأسيس مشروع اشتراكي جدير بهذه التسمية، على قاعدة ديمقراطية فردية وجماعية يجب إبداءها، وبالعلاقة مع كل النضالات المقاومة للأنظمة القائمة على الاضطهاد: تبرهن التجربة إلى أي حد لم تؤد الوصفات النيولبرالية، في كل القارات، إلى ظهور نظام عالمي جديد للتقدم والديمقراطية، بل رأسمالية متوحشة حافلة بالانتكاسات الاجتماعية ومهددة للكوكب بحروبها.

إن الأمية الرابعة تحث كل منظمات الحركة الاجتماعية على إقامة روابط التضامن الأكثر وثوقاً مع شعوب تلك البلدان وشغيلتها:

- على جمعيات الشبيبة والنساء، لكن كذلك على النقابيين، المساعدة في تكوين منظمات نقابية جديدة ورفع مطالبها في وجه الخصخصة، وشرط العمل، والتسريحات، التي تفرضها الشركات متعددة الجنسية، كما البيروقراطيون والبرجوازيون الجدد.

- على الحركة لأجل عولمة بديل المساعدة في الوعي المشترك والتضامن الأممي في العمل ضد رأسمالية معولمة.

فضلاً عن ذلك، يكلف المؤتمر العالمي للجنة الأممية بأن تنظم مواصلة النقاش (الداخلي والخارجي، في مجلات الأممية وفروعها)، بصدد المسائل النظرية والبرنامجية المتعلقة بشورات هذا القرن، وبالسيتالينية وإعادة الرأسمالية.

IV- الموقف من القضية الفلسطينية*

1- إن فلسطين هي من جديد في قلب السياسة العالمية، بسبب الاحتدام المتجدد للعدوان الصهيوني ومقاومة الشعب الفلسطيني المستمرة. إن التوسع الفعلي للدولة الصهيونية عن طريق إقامة المستوطنات، وطرق الالتفاف والجدار، والهجمات ضد حقوق فلسطيني دولة إسرائيل ونجاح قوات الاحتلال الإسرائيلية في سعيها لجعل الحياة غير محتملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: التوقيفات والاعتقالات اليومية، وهدم المنازل المتواصل، والمؤسسات التجارية، والمصانع وجرف الأشجار المثمرة والزراعات الأخرى، كل ذلك قد خلق مناخاً يائساً يصيب في العمق أشكال مقاومة الشعب الفلسطيني.

2- إن الاحتلال الفظ والاستيطان المكثف للأراضي الفلسطينية بالتضافر مع السياق العالمي لـ "الحرب ضد الإرهاب" وإفلاس خيار أوسلو الذي كان وقعه حزب العمل، تخلق الشروط المناسبة بالنسبة للطرف الأكثر راديكالية في الحركة الصهيونية، الموجودة في السلطة عن طريق شارون وحلفائه، لكي يوضع على جدول الأعمال مشروع «الترانسفير» (أو الطرد الجماعي) للفلسطينيين من وطنهم. وقد يقدم خطر الحرب، الذي يهدد العراق، للقيادة الصهيونية فرصة غير مأمولة

* هذه الفقرة المقتضبة، لكن الواضحة تماماً، واردة في النص الطويل والمكثف، ضمن موضوعات المؤتمر، بعنوان وضع عالمي جديد. وهي تشكل تصوراً أولياً سيكون موضع نقاش موسع بين الثوريين العرب المنتمين إلى الأممية الرابعة، تمهيداً لإعادة نقاشه على الصعيد الأممي واتخاذ موقف نهائي من هذه القضية الحساسة جداً (العرب).

لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ، تحت غطاء القصف الأميركي.

3- لقد استطاع شارون، مستعيناً بالحماية التي توفرها له الولايات المتحدة الأمريكية، أن يتجاهل قرارات الأمم المتحدة من دون قلق، ويمعن في آن معاً في قتل السكان الفلسطينيين. ويأمل بوش أن يتيح له انتصار الولايات المتحدة في العراق فرض حل على الفلسطينيين يضعهم بالكامل تحت رحمة إسرائيل ويحول بينهم وبين تشكيل عائق أمام سياسة الولايات المتحدة في المنطقة.

4- ينبغي أن نمارس مقاومة صلبة لمحور بوش / شارون / بلير. وعلينا أن نضع فلسطين في قلب نشاطنا المناهض للحرب، وعلى الأمية الرابعة أن تكون في صلب حركة التضامن مع نضال الفلسطينيين في كل من بلداننا وفي فلسطين بالذات، عبر المنظمات التي في طور النمو، كحركة التضامن الأممي التي تقدم فرصة فريدة للمشاركة الشخصية.

5- إن الأمية الرابعة ستبذل كل ما في وسعها من الجهد لأجل تعزيز حركة التضامن الأممي مع الشعب الفلسطيني، وذلك في سبيل حمايته، ولأجل ممارسته حقه في تقرير مصيره، وحق العودة لكل اللاجئين. كما يجب أن تفضح حملة تضامن أي مشروع ترانسفير، وأن تشترط انسحاب القوات الإسرائيلية من كامل الأراضي المحتلة منذ عام 1967، وتدعم مطالبة الفلسطينيين بتشكيل دولتهم الخاصة بهم، القابلة للحياة والحازية بالسيادة. ولأجل وضع حد للعنصرية ولكل أشكال الاضطهاد، يكمن الحل في خلق دولة جديدة علمانية، موحدة أو ثنائية القومية، تضمن المساواة في الحقوق لجميع سكانها، بما في ذلك الحق في الأرض.

إما الاشتراكية أو زوال الجنس البشري*

يتحدثون في واشنطن والحواضر الإمبريالية الأخرى عن نظام عالمي جديد. في الواقع، إن ما يقوم الآن إنما هو فوضى عالمية جديدة، في شتى أصقاع العالم. ليس ثمة رقابة على المستوى العالمي، والولايات المتحدة بالذات، التي باتت المايسترو الوحيد، تقريباً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لا تفرض رقابتها، مع ذلك، على العالم، ولا حتى على بلدي. وغياب الرقابة أو الإشراف هذا، ليس واضحاً بالضرورة، ولا إيجابياً، والوضع إجمالاً قد يفضي إلى الكارثة، وإلى انتكاسات تاريخية. إن ذلك ممكن هذه الفترة.

يبد أي متفائل، مع ذلك، إلى حدود بعيدة - وإن يكن تفاؤلي مشروطاً كما سأوضح لاحقاً -، في أن الاشتراكية لا بد ستأتي، لكن بعد 20، أو 30، أو 40 عاماً، حيث أن انتصارها، على المدى القريب، لم يعد مضموناً. إنها ستأتي، أقول، لأن الخيار لم يعد حتى بين الاشتراكية والهمجية، كما كان الأمر في النصف الأول من هذا القرن، بل بات الآن بين الاشتراكية واستئصال الجنس البشري، إذا نظرتم إلى الكوارث التي تلوح في الأفق. وهي كوارث ربما أمكن تأجيلها لأربعين أو خمسين من الأعوام، لكن لا يمكن استبعادها بالكامل. والضمانة الوحيدة لمنعها هي انتصار حقيقي تحققه قضية الاشتراكية على الصعيد العالمي.

* هذه الكلمة ألقاها المفكر الماركسي البلجيكي الراحل، أرنست ماندل، في المؤتمر العالمي الذي انعقد في بروفنسكي، بضواحي موسكو، بين 12 و17 تشرين الأول/ أكتوبر 1992، حول موضوع: «الوجه الاجتماعي والاقتصادي للديمقراطية في المجتمع المعاصر». ونحن ننشرها في هذا الملحق، بوصفها بين الإسهامات المميّزة الأخيرة لأحد أهم المنظرين والمناضلين العمليين، في أن، ضمن الحركة الماركسية الثورية في القرن العشرين، وأحد القادة الأساسيين الذين رافقوا مسيرة الأممية الرابعة منذ ما بعد تأسيسها بقليل، وحتى نهاية حياته (في تموز/ يوليو 1995).

الكوارث المحدقة

ثمة، في الواقع، كوارث عديدة محدقة، أولها هو التهديد النووي. وهو تهديد موجود بالفعل، ويبقى حتى إذا جرت إزالة الأسلحة النووية، طالما سوف تبقى الأسلحة التقليدية. فالحروب، حتى بهذه الأسلحة، في عالم توجد فيه محطات للطاقة النووية، يمكن أن تؤدي إلى 10-20-50 انفجاراً على شاكلة انفجار تشرنوبيل في جمهورية أوكرانيا السوفييتية، عام 1986.

ثم هناك التهديد الثاني، الذي يمثل الجوع والأمراض، في العالم الثالث، وهو يأخذ أحجاماً كبرى يوماً بعد يوم. ناهيك عن أوبئة خطيرة ومخيفة، تتجه نحو الانتشار بلا رادع أو حواجز حقيقية، وهي لا تتوقف، في الواقع، عند حدود الشمال والجنوب.

أما التهديد الثالث، فهو التهديد البيئي. لقد بات الناس أكثر وعياً، بلا ريب، لهذا التهديد، لكن ليس بصورة كافية. لذا هاكم ثقب الأوزون يتوسع بصورة مريعة، بالإضافة إلى تأثير ما يسمونه الدفيئة. إن نسبة عشرين بالمئة من مساحة الأرض، انتبهوا جيداً، سوف تصبح غير قابلة للحياة فيها في العشرين أو الثلاثين سنة القادمة، مع عواقب لا يمكن حسابها على جو الأرض.

وثمة، فضلاً عن كل ذلك، التهديد المتمثل بانحسار الحريات الديمقراطية، والحقوق المكتسبة، على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وصعود الإيديولوجيات غير العقلانية، ومنها العنصرية، وكره الأجانب، والفاشية، ما شابه ذلك من التعبيرات الرجعية المتطرفة. وما يحصل داخل المؤسسات السلطوية أكثر سوءاً، لأن آثاره أعظم اتساعاً. وهاكم هذا المثل الصغير، لكن المعبر:

لقد كان بعض اليهود السوفييتيين، الذين هاجروا إلى إسرائيل، قد ذهبوا في الأصل إلى هولندا وألمانيا الغربية، بوجه خاص، مع رغبة حقيقية في متابعة رحلتهم إلى الولايات المتحدة بالذات. ولكن الحكومة الهولندية، وهي اشتراكية-ديمقراطية، سقرتهم عنوة إلى إسرائيل، حيث لم يكونوا يرغبون في الاستقرار. ولو كان هناك رد كاف على هكذا إجراءات، لما أمكن حدوث ذلك. ولكن بعد أوشويتز،

بزمن طويل، هذا هو ما يحدث الآن، وهذا هو نوع العالم الذي نحن فيه.

الأزمة في الغرب

في غضون عشرين عاماً، يمر الغرب في فترة ثالثة من فرط الإنتاج، في سياق موجة جمود طويلة الأمد، لا تبدو هناك علامات تشير إلى إمكان توقفها. هناك أربعون مليون عاطل عن العمل في البلدان الرأسمالية الغنية. وهذه الأزمة تنمو وتتفاقم وسوف يصبح عدد العاطلين عن العمل قريباً خمسين مليوناً. ناهيك عن توجيه ضربات قاسية لحقوق الطبقة العاملة، التي سبق أن اكتسبتها بنضالات طويلة، وتقويض ما يسمى دولة الرفاه، ولا سيما على صعيد القسم الأشد فقراً وبؤساً، بين السكان: المتقاعدون، والمرضى، والعاطلون عن العمل، والأمهات غير المتزوجات، والمهاجرون، الخ....

في الوقت ذاته تزداد المنافسة بين الإمبرياليات، وتندلع «حروب» تجارية كاملة، ويبدو نقص عظيم أو حتى غياب في رقابة الدولة، والمنظمات العالمية. وهو واقع لم يوجد بتاتاً من قبل في تاريخ الرأسمالية. إن عجز الدولة البرجوازية مثير للرناء.

فخلال الأزمة الكبرى الجارية، جرى كشف واقع أن كامل المقدار من المال الذي تتعامل به الرأسمالية كل يوم يصل، في أسواق التداول العالمية، إلى ثلاثة آلاف مليار دولار!!، أي أكثر بكثير من حصيلة التجارة العالمية، في عام بكامله، وأكثر بكثير من كامل مخزون المصارف في العالم بأسره. والأهم من ذلك، أنه لا أحد يراقب هذه المضاربة. هي خارج المراقبة!

في الجنوب

أما في الجنوب فأكثر من 800 مليون إنسان يعانون من الجوع والبؤس. إن نسبة الحراريات التي يحصل عليها 50% من الناس في البلدان الأشد فقراً تساوي ما كان يحصل عليه المعتقلون في المعسكرات النازية. وهذا يشمل مئات الملايين من الناس.

16 مليون طفل يموتون كل عام من الجوع، أو من أمراض قابلة للشفاء. أي إذا نظرنا إلى الحصيلة في ست سنوات، أكثر بكثير من قتلى الحرب العالمية الثانية. بمعنى

آخر، هنالك كل سنوات أربع حرب عالمية ضد الأطفال. هذا هو واقع اليوم. وليست هذه ظاهرة اجتماعية - اقتصادية فقط، إنها ظاهرة ذات نتائج بيولوجية.

ففي البرازيل، أدى نقص الفيتامين، في طعام الأشد فقراً بين السكان، إلى ظهور شريحة جديدة من الأقزام البشريين، الذين ينقص طولهم 30 إلى 35 سنتيمتراً عن معدل طول الناس في ذلك البلد. وتسمي الطبقة السائدة وعملاؤها هؤلاء البائسين «جرذاناً بشرية»، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من توحيش إيديولوجي شبيه بذلك الخاص بالنازيين.

كما أن الصومال ترينا الآن بدء كارثة بيولوجية لا يمكن أن يُعرف مداها، في الوقت الراهن بالذات. وثمة أمثلة أخرى عديدة لا تقل مأساوية، وإساءة حتى إلى أبسط متطلبات الكرامة الإنسانية.

الأزمة في الشرق

هذا ومع الإعادة التدريجية للرأسمالية في أوروبا الشرقية وجمهوريات ما كان يدعى الاتحاد السوفيتي، يزحف التفهقر الاجتماعي ليضرب ضرباته هنا أيضاً. فالتمليك الخاص للمنشآت الكبرى في تلك الجمهوريات قد يدفع 35 إلى 40 مليوناً من الناس إلى أشدّ البطالة، ناهيك عن انهيار ذريع في مداخل الشغيلة الفعلية، ومستوى معيشتهم. وتتلّزم مع ذلك تهديدات حقيقية للحريات.

لقد كنا نعتقد أن سقوط الديكتاتورية الستالينية سوف يقود على الأرجح إلى الثورة السياسية، بما هي ثورة تعيد السلطة الفعلية إلى المنتجين بالذات، في ظل أوسع أشكال الديمقراطية العالمية، مع ما يعنيه ذلك من تقدم حثيث في معارج السير نحو الاشتراكية. إلا أن ما حصل، على الأقل مؤقتاً، إنما هو تلازم ذلك السقوط مع ثورة مضادة ديمقراطية زائفة سوف تكون لها آثار سلبية للغاية على الحياة البشرية. علماً أن ما حدث لن يمنع، في المدى البعيد، من إعادة الاعتبار، على الأرض، للثورة السياسية. ولكن، بعد كم من المآسي، وكم من التضحيات!

لقد أخفقت في نظر الغالبية العظمى من الناس التجربتان التاريخيتان الرئيسيتان لبناء مجتمع خال من الطبقات، وهما التجربة الستالينية، وما بعد الستالينية والمأوية،

والتجربة الاشتراكية-الديمقراطية. والجماهير تفهم أن هذا الإخفاق هو ذلك الخاص بهدف اجتماعي جذري شامل، الأمر الذي لا يستتبع موازنة سلبية بالتغييرات الهامة في الواقع الاجتماعي، التي حدثت لصالح المتعرضين للاستغلال. ففي هذا المعنى، تبقى موازنة 150 عاماً من نشاط الحركة العمالية العالمية، إيجابية للغاية.

تطورات هامة جداً لصالح المنظور الاشتراكي

إننا الآن إزاء تناقض متفجر. إن تطور قوى الإنتاج في السنوات الخمسين الماضية - بما في ذلك الطبقة العاملة، التي هي الآن أكبر بكثير من أي وقت آخر، وأفضل ثقافة بما لا يقاس، حيث ثمة أكثر من ألف مليون مأجور، قسم كبير منهم ذهبوا إلى المدرسة ما بين عشر سنوات وعشرين سنة - يجعل من الإمكانيات الموضوعية لقيام الاشتراكية أكبر مما في أي وقت مضى.

لكن قوى الإنتاج الآلية نمت هي أيضاً بدورها. وهي أكبر فعالية بكثير مما في السابق. وهذه القوى، مجتمعة، يمكن أن تضطلع بكل الحاجات الأساسية للجنس البشري بصورة أسهل مما في الماضي. إن هذه القوى عالمية، شاملة، ووجوهها الإيجابية، كما السلبية، يمكن أن تفهم فقط، ويجري الإشراف عليها والتحكم بها، على صعيد عالمي وحسب.

ومهام للحل على مستوى عالمي

قبل أقل بقليل من سبعين عاماً، بدأ تروتسكي معركته غير المتكافئة، ولكن بعيدة النظر، ضد نظرية ستالين البلهاء حول الاشتراكية في بلد واحد. واليوم، أنت لست بحاجة لأن تكون تروتسكياً لترى أنك عاجز عن تنظيف المحيطات في بلد واحد، أو عن سد ثقب الأوزون في بلد واحد، أو حتى عن إزالة الجوع في ... بلد واحد. ولكن ليس هناك اليوم قوة اجتماعية تريد، أو تستطيع، أن تنظم حلاً للمشكلات العالمية، على مستوى عالمي. ولا يمكن الطبقة الرأسمالية أن تفعل ذلك، إذ إن رقابة واعية، على نطاق العالم، تعني التخلص من الجشع وحساب الربح الشخصي. كما أن الطبقة العاملة، بالذات، غير مستعدة على المستوى الذاتي للقيام بذلك.

ولكن ...

ولكن التطورات التي تحدث في العالم تتم على خلفية أزمة خطيرة ناتجة من إخفاقات الستالينية وجرائمها، ناهيك عن إخفاقات البيروقراطية ما بعد الستالينية، والاشتراكية - الديمقراطية، في أعين مئات الملايين من المنتجين. إنها أزمة انعدام الثقة، بعد كل ذلك، بالاشتراكية بالذات. والنتيجة أن الجماهير لا ترى الآن بديلاً من الواقع الراهن يوحى بالثقة. إنها تماثل بين الديكتاتورية الستالينية وما بعد الستالينية، من جهة، والشيوعية، والاشتراكية، والماركسية، من جهة أخرى، وترفض كل ذلك. وهي تخطئ طبعاً في حكمها. فستالين قتل مليوناً من الشيوعيين وقمع ملايين العمال والفلاحين. وهذه الظاهرة لم تكن نتاج الماركسية، أو الاشتراكية، أو الثورة، بل نتاج ثورة مضادة دموية. ولكن الجماهير تنظر إلى الأمور من منظار آخر، وهذا واقع موضوعي ينزل بثقله على الواقع السياسي والاجتماعي، على المستوى العالمي.

إن أزمة الثقة هذه في الاشتراكية تفسر التناقض الذي يميز اليوم الوضع العالمي. فالجماهير مستمرة في القتال في العديد من البلدان على مستوى أهم بكثير مما في الماضي، والإمبريالية والبرجوازية العالمية عاجزتان عن سحق الحركة العمالية، على غرار ما فعلتا في الثلاثينيات وبداية الأربعينيات في أوروبا واليابان وبلدان أخرى. وهاكم بعض الأمثلة:

حين عمدت الحكومة الإيطالية، بدعم من الاشتراكيين - الديمقراطيين، والحزب الشيوعي السابق، إلى اتخاذ سلسلة من التدابير التقشفية، التي ضربت الفئات الأكثر فقراً، نزل إلى الشوارع مئات الألوف من العمال. وفي بريطانيا، تحرك عدد من العمال يزيد عن عدد من تحركوا منهم على مدى 40 عاماً. وفي برلين الشرقية، حين حصلت هجمات الفاشيين الجدد على المهاجرين، تظاهر أكثر من 200 ألف شخص. وهو أمر لم نره منذ عام 1932.

وفي البرازيل، أدت تظاهرات جماهيرية إلى إطاحة رئيس الجمهورية الفاسد. الجماهير تقاتل. ولكنها معارك ذات مخرج واحد، على المدى المباشر. إنها مشدرة،

مفتة، ولا تقضي إلى نمو طويل الأمد لصدقية البديل الاشتراكي. وهذه مشكلتنا إلى أمد طويل قادم.

إن الشغيلة لم يصبحوا مستعدين للنضال من أجل حل شامل معادٍ للرأسمالية واشتراكي. هذا هو السبب في كوننا دخلنا في فترة طويلة المدى من التأزم والاضطراب العالميين، حيث لا توشك أي من الطبقات الاجتماعية الرئيسية أن تتزعزع انتصاراً تاريخياً. والمهمة الرئيسية أمامنا هي السعي لإعادة الثقة في الاشتراكية في وعي ملايين الرجال والنساء، وفي مشاعرهم وأحاسيسهم. ولن يمكن ذلك إلا انطلاقاً من اهتمامات الجماهير وحاجاتها الأساسية. يجب أن نكون أولئك الذين يساعدون الجماهير، بصورة ملموسة وفعالة، في النضال بنجاح من أجل حاجاتها.

وليس أبسط من تعداد تلك الحاجات، حيث أنها لم تتغير من حيث الجوهر، منذ أقدم العهود. إنها التالية: استئصال المرض والجوع، وتأمين الملابس لمن لا يملكونها، ومسكن لائق للجميع، وتعميم وصول الجميع إلى الثقافة مجاناً، عن طريق إلغاء الأمية، وضمان أوسع الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإزالة العنف القومي بأشكاله كافة.

«ننخرط ثم نرى»

إن الحركة الاشتراكية تواجه التحدي التالي: يجب أن تكون قادرة على أن تشجع من دون تحفظات أو قيود نضالات جماهيرية عظيمة الاتساع، بهدف بلوغ الغايات الأكثر ملموسية التي تصبو إليها البشرية اليوم.

هل هذا النموذج البديل قابل للتحقيق سياسياً في العالم والمجتمع الحاليين، من دون هدف ملموس متمثل في أخذ السلطة للموسسة، أو المشاركة فيها، يكون قابلاً للبلوغ، على المدى القصير أو المتوسط؟ في رأيي أن هذا السؤال، مصاغاً بهذه الطريقة، يقودنا إلى فخ.

بالطبع، لا ينبغي إضفاء الطابع النسبي على مشكلة السلطة السياسية. ولكن لا الشكل الملموس للنضال من أجل السلطة، ولا الأشكال الملموسة لسلطة الدولة، يجب أن تقرر سلفاً. وبوجه خاص، لا يجب إخضاع صياغة أهداف ملموسة،

وأشكال ملموسة للنضال تتيح بلوغ تلك الأهداف، لاعتبار من النوع الواقعي الزائف لما قد يكون قابلاً للتحقيق أو غير قابل للتحقيق، في المدى القصير، في الميدان السياسي.

على العكس، يجب تحديد الأهداف وأشكال النضال، من دون آراء مسبقة سياسية، سواء كانت يسارية أو انتهازية. يجب تطبيق الصيغة التي قدمها المخطط التكتيكي الكبير نابوليون بوناپرت، وكررها لينين بعده مراراً: «ننخرط (في المعركة)، ثم نرى».

بهذه الطريقة بالضبط، خاضت الحركة العمالية حملاتها، في الفترة التي كانت تتوحد فيها بصورة مدهشة على الصعيد الكوني العام، محددةً لنضالاتها هدفين مركزيين، قبل قرن من الزمن: يوم العمل من ثماني ساعات، والاقتراع العام المتساوي والشامل.

الاشتراكية ... ولكن بشروط

إن في وسع الاشتراكية أن تعود إلى الواجهة من جديد، وتكسب الصدقية والثقة، إذا كانت مستعدة للتمائل بالكامل مع النضال ضد الأخطار والكوارث المعددة أعلاه. وثمة شروط ثلاثة لتحقيق ذلك:

أولاً: يجب عدم إخضاع الدعم الذي يقدمه الاشتراكيون للنضالات الجماهيرية الاجتماعية، بأي ذريعة من الذرائع، لأي مشروع سياسي. علينا أن نكون بجانب الجماهير في كل معاركها، من دون قيد أو شرط.

ثانياً: ثمة حاجة للدعابة وتربية الجماهير بخصوص الهدف الكلي، أو النموذج الاشتراكي، الذي يدمج التجارب الرئيسية وأشكال الوعي الجديد للعقود الأخيرة. علينا أن ندافع عن مثال للاشتراكية محرر بالكامل في كل ميادين الحياة.

هذه الاشتراكية يجب أن تكون قائمة على التسيير الذاتي، والدفاع عن حقوق المرأة وضمانها، وحماية البيئة، وتعميم السلام، وضمان التعددية. يجب أن تنتشر الديمقراطية المباشرة بصورة نوعية، وأن تكون أممية وقائمة على التعددية الحزبية. كما يجب أن تكون

محررة للمنتجين المباشرين. ولا يمكن بلوغ ذلك إلا مع الزوال التدريجي للعمل المأجور وقسمة العمل الاجتماعية بين من ينتجون ومن يديرون ويراكمون.

يجب أن تكون للمنتجين السلطة الفعلية لتقرير كيف يتم الإنتاج، وماذا يجب إنتاجه، وكيف يستخدم الناتج الاجتماعي. ويجب أن تمارس هذه السلطة بصورة ديمقراطية بالكامل، أي أنها يجب أن تعبر عن قناعات الجماهير الفعلية. ولأجل ذلك، تلزم التعددية الحزبية، وتمكين الجماهير من الاختيار بين تنوعات شتى من الأهداف المركزية الخاصة بالخطة الاقتصادية. وليس هذا ممكناً من دون خفض الجذري لساعات العمل في اليوم، ولأسبوع العمل.

ثمة إجماع تقريباً على الوزن المتعظم للفساد والجريمة في المجتمع البرجوازي، والمجتمعات ما بعد الرأسمالية التي تتفكك اليوم. ولكن يجب أن نفهم أن هذا مرتبط بنيوياً بوزن المال في المجتمع. وإنه لطوباوي وغير واقعي أن نأمل إضفاء الأخلاق على المجتمع المدني وعلى الدولة، من دون الحد الجذري من وزن المال، واقتصاد السوق.

إنه ليستحيل الدفاع عن رؤية منسجمة للاشتراكية، من دون التصدي المنهجي للأثنية والسعي وراء الأرباح الفردية، نظراً للعواقب التي يربطها على المجتمع ككل. يجب إعطاء الأولوية للتضامن وإعادة التربية. وهذا يفترض حداً حاسماً من وزن المال في المجتمع.

ثالثاً وأخيراً: على الاشتراكيين أن يرفضوا كل ممارسة للاستبدال الأبوي أو العمودي. علينا التشديد على إسهام كارل ماركس الأساسي في السياسة، المتلخص بقوله إن تحرر الشغيلة سيكون على يد الشغيلة بالذات. لا يمكن أن يكون فعل الدول، أو الحكومات، أو الأحزاب، أو قادة تُفترض فيهم العصمة عن الخطأ، أو خبراء من أي نوع. إن كل هذه الأجهزة مفيدة، لا بل لا غنى عنها في طريق التحرر. ولكنها لا تستطيع أن تفعل أكثر من مساعدة الجماهير على التحرر، لا الحلول محلها في هذه العملية.

يجب أن تكون ممارسة الاشتراكيين متفقة تماماً مع مبادئهم. يجب ألا نبرر أي

ممارسة قائمة على الاستلاب والاضطهاد. علينا أن نحقق ما كان يسميه ماركس الأمر الأخلاقي الملزم بالنضال لسحق كل الشروط التي يتعرض الناس بموجبها للاستلاب والإذلال. فإذا توافقت ممارستنا مع هذا الأمر، تستعيد الاشتراكية قوة هائلة وشرعية أخلاقية تجعلها عصية على القهر. إذا نجحنا في ذلك، نكسب سلطة معنوية أقوى من كل جيوش العالم.

إن الأطفال يموتون بالملايين. نريد عالمًا يمكن أن تملأ البسمة فيه وجوه جميع الأطفال.

الفهرس

5	 مقدمة الطبعة العربية.
13	 توطئة.
19	 مقدمة: بين التاريخ والذاكرة
41	 مدخل
42	 إفلاس الاشتراكية - الديمقراطية
45	 الثورة المضادة الرأسمالية
47	 الأممية الرابعة والحساب الختامي
50	 الجهة القائمة من التاريخ
51	 مساجلات غير متساوقة

الفصل الأول

55	 بدايات الأممية الرابعة
58	 النضال ضد النازية
59	 إفلاس الأممية الشيوعية
61	 "المنعطف الفرنسي"
65	 الجهات الشعبية
68	 يونيو / حزيران 1936
69	 الثورة الأسبانية
72	 إنهار الفوضيين
74	 الحروب الكولونيالية
76	 النضال ضد أقصى اليسار
79	 محاكمات موسكو والثورة الغدورة
81	 الدفاع عن الاتحاد السوفييتي ضد الإمبريالية.

الفصل الثاني

85	 الأممية والحرب العالمية الثانية
88	 الحرب الوشيكية
89	 المعاهدة الجرمانية - السوفييتية
91	 الانهزامية الثورية في البلدان الإمبريالية
93	 التروتسكيون في المقاومة
96	 حركات التحرر الوطني في الحرب
97	 الموجة الثورية لما بعد الحرب
99	 بقاء الستالينية
100	 إعادة تشكيل الأممية وانعقاد المؤتمر الثاني العالمي
102	 بلدان أوروبا الشرقية
103	 القطع اليوغوسلافي
104	 الثورة الصينية

- 106 ظروف استثنائية؟
 107 ثورات تقطع مع موسكو

الفصل الثالث

- 111 الأممية خلال الحرب الباردة
 112 حرب كوريا و"الاشتراكيون العالميون"
 114 المؤتمر العالمي الثالث (1951) "وحرب الآتية"
 116 الانخراط في الأحزاب الجماهيرية
 118 انشقاق الفرع الفرنسي عام 1952
 120 انشقاق الـ SWP
 121 "الرسالة المفتوحة إلى تروتسكي العالم" (1953)
 123 برلين 1953: الصلّة الأولى للثورة السياسية
 124 تغيير الحرس في موسكو
 126 رهان المؤتمر العالمي الرابع
 127 المؤتمر العالمي الرابع
 130 وقت حرج في تاريخ الأممية الرابعة
 131 استمرارية الإطار العالمي
 133 "نزعة مراجعة بائيلة" أم ارتداد لامبرتي؟
 135 المؤتمر العالمي الخامس (1957) والثورة السياسية
 138 من "الحرب الآتية" إلى الانفراج
 140 التوسع الرأسمالي لما بعد الحرب
 141 النضال التحرري الجزائري والعالمثلية
 143 المؤتمر العالمي السادس (1961) ومسألة المركز العالمي
 146 الانشقاق البوزادي (1961)

الفصل الرابع

- 149 إعادة التوحيد وتوسّع الأممية الرابعة
 152 ديككتيك الثورة العالمية
 154 الإنحطاط الإصلاحى للـ LSSP
 156 النزاع الصينى السوفييتى
 158 استقلال الجزائر
 159 انشقاق الاتجاه البائلي
 161 المؤتمر العالمي السابع (1965) حرب فيتنام
 162 مؤتمر لندن التداولي للجنة الأممية
 164 الثورة الثقافية في الصين
 166 اختراق مايو / أيار 68
 167 منعطف المؤتمر العالمي التاسع
 168 الدرس الإيطالي
 170 جبل جذري

172	 التمايز السياسي والمؤتمر العاشر
175	 الثورة الفيتنامية
177	 المؤسسة في الأرجنتين
179	 الثورة البرتغالية (1974 - 1975)

الفصل الخامس

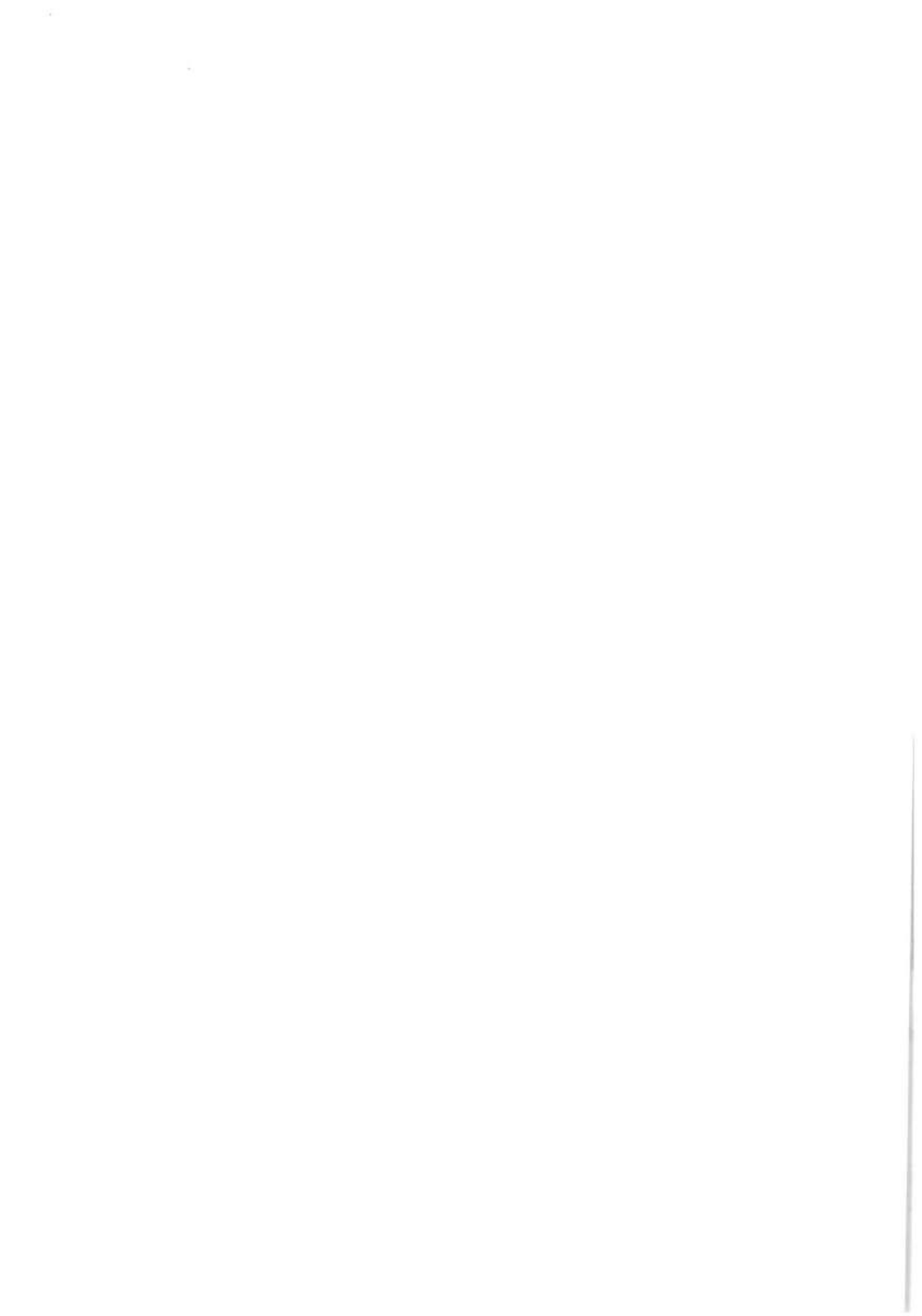
183	 إعادة اصطفاف الأممية وتحولاتها
185	 انفجار التكتل اللينيني - التروتسكي وولادة التكتل البلشفي (1976)
187	 إعادة تشكيل الاتجاهات الأممية (1977)
188	 نقاشات حول الهند الصينية
191	 الثورة في نيكاراغوا
193	 المؤتمر العالمي الحادي عشر (1979)
196	 النقاش حول الديمقراطية الاشتراكية
199	 الوضع العالمي عند منعطف
202	 إعادة التسليح والتدخلات الإمبريالية
203	 الحركة لأجل السلم
204	 كوبا والجدال حول الثورة الدائمة
206	 تطهيرات في الـ SWP
208	 الأممية الرابعة وتراجع الثمانينيات
209	 الأممية في المؤتمر العالمي الثاني عشر
212	 بولونيا والثورة السياسية
213	 الثورة في أميركا الوسطى
215	 تطور الأممية الرابعة الراهن
217	 مناقشات المؤتمر العالمي الثالث عشر
219	 مسيرة الثورة السياسية في الشرق

خاتمة

223	 نحو الأممية الثورية الجماهيرية
-----	--------------------------------------

ملاحق

231	 الموقف من قرار الأمم المتحدة تقسيم فلسطين (1947)
235	 - الثورة العربية، طبيعتها وأفاقها (1974)
255	 - قرار للمؤتمر العالمي الرابع عشر (1995)
	 حول بناء الأممية اليوم
283	 - قرارات للمؤتمر العالمي الخامس عشر (2003)
283	 أ- الأممية الرابعة، دورها ومهامها
311	 ب- أنظمة الأممية الرابعة
320	 ج- إعلان للمؤتمر العالمي
322	 د- الموقف من القضية الفلسطينية
324	 - إما الاشتراكية أو زوال الجنس البشري (1992)



الأممية الرابعة من تروتسكي، مؤسساً، إلخ الآن

سوف ينتظر تأسيس الأممية الرابعة، عملياً، حتى العام 1938، حين اجتمع في [موسكو] في سرّية مطبقة، أربعون مناضلاً وقيادياً ثورياً من 28 بلداً عبر العالم لتأسيس أممية جديدة. وقد كانوا يتطلعون إلى أن تتطور سريعاً لتشكل هيئة أركان الثورة العالمية، التي اعتبر تروتسكي آنذاك أن مقدماتها الموضوعية "ليست ناضجة وحسب، بل أخذت تتعفن". وقد رأى، في الوثيقة الأهم التي كتبها وصدرت من ذلك المؤتمر، وباتت معروفة مذاك بالبرنامج الانتقالي، أنه "بدون الثورة الاشتراكية في الفترة التاريخية القادمة سوف تتعرض الحضارة الإنسانية بأكملها لخطر الكارثة". وأضاف أن "الأزمة التاريخية التي تعانيها الإنسانية تتلخص في أزمة القيادة الثورية".



للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - هاتف ٠٠٩٦١١٤٧٢٥٧-٠٠٩٦١١٤٧٢٥٩٠٠

Email: kansopress@yahoo.com

توزيع دار الفارابي